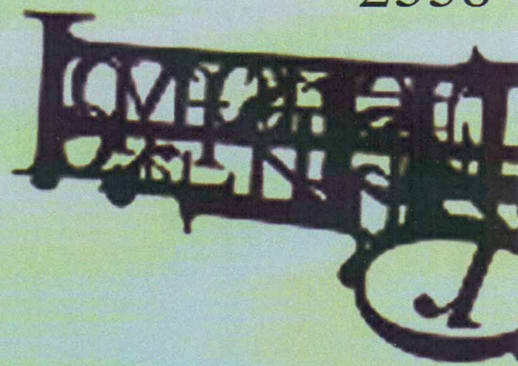
المركز القومى للترجمة

مستقبل القوة

تأليف: جوزيف إس.ناى (الابن)
ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع
مراجعة: السيد أمين شلبى

2558



تتطلب استراتيجية القوة الذكية أن التميز القديم بين الواقعيين والليبراليين يحتاج إلى إفساح المجال لنظرية جديدة يمكن أن نسميها الواقعية الليبرالية؛ فماذا قد يحدث في استراتيجية الواقعية الليبرالية؟

فالتفوق لا يعني الإمبراطورية أو الهيمنة. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تمد نفوذها لا أن تسيطر على الأجزاء الأخرى من العالم. وتعتمد القوة دومًا على السياق. عبر الحدود مثل تغير المناخ، والمخدرات الممنوعة قانونًا، والأوبئة، والإرهاب؛ فالقوة العسكرية هى جزء صغير من الحل في الاستجابة لهذه التهديدات الجديدة. وتحتاج هذه الحلول إلى التعاون بين الحكومات، والمؤسسات الدولية. وبحسب ما يلاحظه ريتشارد هاس "بينما تظل الولايات المتحدة هي أقوى دولة بمفردها، فهي لا تستطيع أن تنشر السلام والرخاء الدولي على حسابها الخاص وبمعرفتها". ولسوف يحتاج النجاح إلى أطراف مشاركين؛ مما يعني الاحتفاظ بالحلفاء القدامى إلى جانب تطوير شبكات جديدة تستوعب القوة الصاعدة مثل الصين، والبرازيل.

تصميم الغلاف: أحمد عبد الحميد



مستقبل القوة

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2558
- مستقبل القوة
- جوزيف إس. ناى (الابن)
- أحمد عبد الحميد نافع
- السيد أمين شلبى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:

The Future of Power

By: Joseph S. Nye, Jr.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مستقبل القوة

تـأليـف : جوزيف إس.ناى (الابن)
ترجمـة : أحمد عبد الحميد نافع
مراجعة : السيد أمين شلبى



2015

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ناى؛ جوزيف إس.
مستقبل القوة
تأليف: جوزيف إس. ناى؛ ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع؛
مراجعة: السيد أمين شلبى
ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٥
ص؛ ٢٤ سم
١- العلاقات الخارجية
(أ) نافع، أحمد عبد الحميد (مترجم)
(ب) شلبى، السيد أمين (مراجع)
(جـ) العنوان ٢٢٧

رقم الإيداع ٢٠١٤/١٦٥٧٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978-977-718-791-6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

إهـــداء

إلى مولى ، كما هو الحال دائماً

وإلى أبنائنا جون وبن ودان ،

وإلى أولادهم تابر ، وحنا ، وسيج ،

آفرى وكول وماجى وإيلى وبروك ومولى

الذين سيعيشون فى هذا القرن

شكر وعرفان

ما دام هذا الكتاب تتويجًا لعدة عقود من التفكير حول القوة، فإنى مدين فكريًا بأكثر مما أستطيع تذكره، فالإنسان ليس جزيرة، ولدىّ العديد من الأجراس لكى تدق. لقد تعلمت من أساتذتى ومن هؤلاء الذين اشتركت معهم فى التدريس ومن العديد من طلاب الجامعة ومن خريجيها ومن زملاء، سواء فى الحكومة أو فى الأكاديمية. وقد سمع أصدقاء من جامعة أكسفورد ومن مجموعة (آسبن) الإستراتيجية وعلقوا على بعض هذه الأفكار، ومع هذا وبشكل خاص علىّ أن أشكر صديقى روبرت كيوهان الذى نظف المسودات لكل فصل بفرشاته المعتادة من الانتقادات. بالإضافة إلى ذلك وعبر السنوات اشترك بوب معى فى تأليف العديد من الكتب والمقالات حتى إنى لم أعد أعرف إذا ما كانت أفكارى تنتمى إلىّ حقًا أم إليه. وفى الوقت الذى حاولت فيه أن أكون عادلاً مع الملاحظات النهائية، فإنى واثق بأنى قد استعرت أفكارًا عديدة من الأصدقاء والزملاء. وإننى لمدين بالفضل للتأييد المؤسسى من مركز القيادة العامة ومركز بلفار للعلوم والعلاقات الدولية بمدرسة كيندى بجامعة هارفارد. لقد كنت محظوظًا بين أناس على قدر كبير من الفكر والكرم فكل الشكر لهم جميعًا. كما أشكر بشكل خاص هؤلاء الذين عقبوا علىّ أو ساعدوا فى أجزاء معينة من الكتاب: جراهام أليسون، وروبرت أكسلرود، وتايسون بلانجر، وستيفن بيدل، وستيف شان، ونازلى شكرى، وجيفرى كوبر، وريتشارد كوبر، وميشيل دويل، وبيتر فيفر، وألان فريدمان، وجاك جولد سميث، وفين همبسون، وأندرو هيرل، وروجر هورويتس، وسين لين جونز، وديل جورجينسون، وفيجاى يوشى، وبيتر كاتزينستين، وأندرو كهوت، ومات كهوت، وجينفر ليرنر، وإتمارا لوشارد، وجون ماليرى، وسارة سيويل، وديبرا سينوت، وأليسون ستانجر، وجريج تريفيرتون،

وأليكسندر ففنج، وستيفن والت، وديفيد ولش، وجيد ويلارد، وعلى وين. بالإضافة إلى كل من سكوت مايورز وكليف بريدل اللذين قدما نصائح مفيدة فى مرحلة تحرير الكتاب. مايا يوسى وجاك سن كانا مساعدى بحث ممتازين، فى حين كانت جين مارسكا مساعدًا شخصيًا رائعًا.

وفوق كل شىء أنا ممتن لمولى شريكة حياتى فى الحياة ولدعم أبنائنا جون، وبن، ودان وذريتهم: تابر، وهانا، وسيج أفيرى، وماجى، وإيلى، وكول، وبروك، ومولى، وكل الذين أهدى لهم الكتاب.

تصـــدير

فى خطابه الافتتاحى عام ٢٠٠٩، ذكر الرئيس الأمريكى باراك أوباما أن "قوتنا تتزايد من خلال استخدامها الحذر، كما ينبع أمننا من عدالة قضيتنا، وقوة نموذجنا، والتمسك بصفات التواضع والانضباط". وعلى الشاكلة نفسها، ذكرت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية أن "أمريكا لا يمكنها حل أكثر المشكلات إلحاحًا، كما لا يمكن للعالم أن يحل تلك المشكلات دون أمريكا، بل يتعين علينا أن نستخدم ما يطلق عليه القوة الذكية، وهى سلسلة كاملة من الآليات التى تحت إمرتنا"[١](*).

ومن قبل ذلك فى عام ٢٠٠٧ كان روبرت جيتس وزير الدفاع قد طالب الحكومة الأمريكية أن تخصص أموالاً أكثر وجهوداً أكثر لاستخدم آليات القوة الناعمة بما فيها الدبلوماسية، وتقديم المساعدات الاقتصادية، واستخدام الاتصالات، لأن القوة العسكرية بمفردها لا يمكن أن تذود عن المصالح الأمريكية حول العالم. وأبرز أن الاتفاق العسكرى حينئذ بلغ مجموعه نصف تريليون دولار ونيفًا على مدار السنة، إذا قارناه بميزانية وزارة الخارجية التى بلغت ٣٦ بليون دولار ونيفًا كما جاء فى كلماته: "لقد جئت إلى هنا لعرض تلك القضية الخاصة لتعزيز قدرتنا لاستخدام القوة الناعمة وتكاملها مع القوه الصلدة"[٢].

فماذا يعنى ذلك؟ وكيف ستؤدى القوة عملها، وكيف تتغير فى غضون هذا القرن الحادى والعشرين؟

(*) تمثل هذه البيانات تبنيًا من الإدارة الأمريكية لمفهوم القوة الذكية بعد أن طور جوزيف ناى مفهومه الأول عن القوة الناعمة، لكى يشمل القوة الاقتصادية والعسكرية ولا يستبعدهما، بل سيعتبرهما دعمًا للقوة الذكية. (المراجع)

وللإجابة عن مثل تلك التساؤلات فإننا بحاجة إلى فهم أفضل مما هو مألوف فى جُلّ المناقشات الجارية، ودعنى أعطى مثلين؛ أحدهما شخصى والآخر عامّ.

فى منتصف السبعينيات وافقت فرنسا على أن تبيع إلى باكستان مصنعًا لإعادة المعاملة النووية التى يمكن أن تستخرج من البلوتونيوم، وهى مادة يمكن أن تستخدم سواء للأغراض السلمية أو لصناعة القنابل، وحاولت حكومة الرئيس فورد، ومع قلقها من انتشار الأسلحة النووية، أن توقف إنشاء المصنع المذكور بدفع أموال لباكستان لشراء طائرات ذات كفاءة أداء عالية، ولكن باكستان رفضت تلك الصفقة. وحاولت حكومتا الرئيس فورد وكارتر أن تقنعا فرنسا لإلغاء هذه الصفقة، ولكن الفرنسيين رفضوا بذريعة أنها كانت صفقة مشروعة ولأغراض مدنية فحسب. ويبدو أن الأمر لم يتم حسمه حتى يونيو ١٩٧٧؛ حيث كنت مكلفًا بمسئولية سياسة عدم الانتشار النووى فى حكومة الرئيس كارتر، وسُمِحَ لى أن أقدم للمسئولين الفرنسيين براهين جديدة على أن باكستان كانت تعد العدة لإنتاج السلاح النووى.

وقد حدق مسئول فرنسى كبير فى مقلتى وأخبرنى أنه لو كان ذلك صحيحًا، فإنه يتعين على فرنسا أن تجد الوسيلة لإلغاء إتمام هذا المصنع. وفيما بعد، كان عند حسن الظن بكلمته ولم يتم بناء المصنع، فكيف أنجزت الولايات المتحدة هذا الهدف الأساسى؟ حيث لم توجه أى تهديدات، ولم يتم تسديد أى مدفوعات، ولم يتم الإغـراء بالجزرات أو التهديد بزجر العصوات بل تغير السلوك الفرنسى بفعل الإقناع والثقة. لقد كنت هناك وشاهدت ما يحدث بأم عينى وهذا ما يناسب بالكاد النموذج المعتاد للقوة التى صارت لها الغلبة فى جُلّ الافتتاحيات بالصحف أو فى الكتب الأخيرة بشأن السياسة الخارجية التى لا تعتبر الإقناع شكلاً من أشكال القوة لأنها ليست إلا "عملية ذهنية أو انفعالية بالأساس"(٣).

وأخيراً، وبشكل حديث نسبيًا فى أغسطس ٢٠٠٠، قدمت الصين وروسيا تناقضيْن حادّين فى مجال استخدام القوة، فقد كتب فى ذلك الوقت المحلل الفرنسى دومينيك مواسى قائلاً: "بينما تقصد الصين أن تغرى العالم وتبهره بعدد ما تحصل عليه من ميداليات، تنشد روسيا أن تبهر العالم بإظهار تفوقها العسكرى، وهكذا تظهر الصين بقوتها الناعمة فى مقابل روسيا بقوتها الصلدة".

ويخلص بعض المحللين إلى أن الغزو الروسى لجورجيا قد أثبت "أنه ليس له علاقة بالقوة الناعمة، وهيمنة القوة العسكرية الموجعة"(٤).

وفى حقيقة الأمر؛ لقد تحولت المسألة بالنسبة إلى كلتا الدولتين إلى شكل أكثر تعقيداً على المدى الطويل، لقد قلص استخدام روسيا للقوة الموجعة كل مزاعمها بشأن الشرعية وبث الخوف، وعدم الثقة فى الكثير من أنحاء العالم، كما غدت دول الجوار الأوروبى أكثر حذراً.

وكان الثمن العاجل هو تغير موقف بولندا التى كانت تعارض النظام الأمريكى المضاد للصواريخ الباليستية. وحين طالبت روسيا مساندة سياستها إزاء جورجيا من الدول الأخرى الأعضاء فى منظمة شنغهاى للتعاون، رفضت الصين ودول أخرى مساندتها.

وقد انتهى أحد المحللين بعد ذلك بعام واحد إلى أن "نداء روسيا لجيرانها لم يَبْدُ مغرياً" فمن الناحية المثالية قد يقدم نموذجًا جاذبًا لجيرانها سياسيًا واقتصاديًا. وقد تتعلم الأجيال الشابة اللغة الروسية لأنها تريد ذلك وقد أصبحت تحالفات ما بعد النظام السوفييتى وبعد الحربين تبدو على نحو ملائم لأحد الأندية قد تصطف جيرانها للانضمام إليها. وكما أوجز المحلل الروسى أليكسى موخين الأمر قائلاً إن الحب الذى يشترى بالمال لا يدوم طويلاً. إنه حب بمقابل، ولا يمكن التعويل عليه(٥).

وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت الصين فى شهر أغسطس إلى تعزيز قوتها الناعمة بتنظيمها الناجح للألعاب الأولمبية. وفى أكتوبر ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الصينى جينتاو عزم الصين على أن تزيد قوتها الناعمة، ولقد كانت الألعاب الأولمبية جزءاً مهماً من تلك الإستراتيجية. وقد قامت الصين باستثمارات كبرى فى القوة الناعمة عن طريق تأسيس المئات العديدة من المعاهد الكونفوشيوسية لتعزيز الثقافة الصينية حول العالم، والبث الإذاعى العالمى المتزايد، وجذب الطلاب الأجانب للدراسة بجامعاتها، واستخدام دبلوماسية أكثر نعومة مع جيرانها فى جنوب شرق آسيا.

وأظهرت استطلاعات الرأى زيادة السمعة الدولية للصين، وعن طريق اقتران التزايد فى قوتها الضارية بالجذب فى سَرْد قوتها الناعمة، وكانت الصين تسعى حثيثاً لاستخدام القوة الذكية لكى تنقل للعالم فكرة "صعودها السلمى" وبذا تتصدر توازنًا متوازيًا للقوة".

على نحو أكثر عمومية وحيث يتخبط الاقتصاد الأمريكى فى عثراته وتضطرد الصين فى النمو مع وجود الانكماش الكبير فى ٢٠٠٨-٢٠٠٩ انطلق المؤلفون الصينيون فى "فيض من التعليقات التى تصف التراجع الأمريكى"، ويزعم أحد الخبراء أن نقطة الذروة بالنسبة لتطور القوة الأمريكية كانت فى عام ٢٠٠٠[٦].

ولم يكن الصينيون وحدهم الذين يقررون ذلك؛ ففى استطلاع للرأى أجراه مركز أبحاث فى عام ٢٠٠٩ أظهرت الأغلبية أو التعددية فى ثلاث عشرة دولة من بين خمس وعشرين دولة أن الصين ستحل محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة الكبرى الرائدة فى العالم[٧].

وحتى مجلس المخابرات القومى التابع للحكومة الأمريكية قد اعتبر أن الهيمنة الأمريكية سوف "تتضاءل كثيرًا" بحلول عام ٢٠٢٥، وذكر الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف أن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مؤشر على أن القيادة الأمريكية للعالم تقارب نهايتها، وزعم مراقب متعاطف وهو مايكل إينياتييف زعيم المعارضة الكندية أنه يجب على كندا أن تنظر فيما وراء شمال أمريكا حيث "أفَلَ نجم الولايات المتحدة وهيمنتها على العالم"[٨].

فكيف يمكن أن نعرف أن هؤلاء على صواب أم لا؟ لقد شدنى هذا السؤال طيلة عقدين، وهذا الكتاب إن هو إلا ذروة كشف لمصادر القوة الأمريكية ومسارها. وللإجابة عن هذا التساؤل، فنحن بحاجة إلى أن نفهم بطريقة أفضل ما نعنيه حين نتحدث عن القوة وكيف تتغير فى ظل ظروف ثورة متسارعة فى تقنية المعلومات والعولمة فى القرن الحادى والعشرين كما نحتاج كذلك إلى تجنب بعض الأشراك الخادعة.

فأولاً: إنه يتعين علينا أن نحذر المجازات المضللة للتراجع العُضوى حيث لا تشبه الدول الأفراد من حيث الامتداد المتوقع فى العمر. وعلى سبيل المثال، وبعد أن فقدت بريطانيا مستعمراتها الأمريكية فى نهاية القرن الثامن عشر، نعى هوراس والبول على بريطانيا انحسارها "بأنها أصبحت متضائلة الأهمية كدول مثل الدنمارك وسردينيا"[٩].

وقد فشل فى أن يتنبأ بأن الثورة الصناعية ستمنح بريطانيا قرنًا ثانيًا من الصعود الأعظم، وقد ظلت روما مهيمنة لأكثر من ثلاثة قرون - ذروة القوة الرومانية، لكنها بعد ذلك لم تستسلم أمام نهوض دول أخرى، بل ماتت بعد أن قطعت أوصالها إلى آلاف الأجزاء بسبب الضربات الموجعة من جانب القبائل البربرية المتباينة. وفى الواقع، وبالنسبة إلى كل التوقعات الحديثة عن الصين والهند أو البرازيل بأداء يفوق الولايات المتحدة فى العقود التالية، فَقدْ تأتى التهديدات الأكبر من البرابرة الجدد والفاعلين من غير الدول، ناهيك عن أن الانتقال التقليدى للقوة، وكما سوف نراه من الدول الكبرى، ربما يكون أقل فى مشكلته من نهوض الفاعلين من غير الدول، وفى عالم يعتمد على المعلومات، وفى ظل وجود عدم الأمن فى وسائل الاتصال الإلكترونى يمكن أن يكون انتشار القوة تهديدًا أكبر من انتقال القوَّة.

وفى مستوى أساسى أعلى من ذلك ماذا نعنى أن نستخدم القوة فى عصر المعلومات العَوْلَمِى فى هذا القرن الحادى والعشرين؟ ويتمثل المأزق فى أن القوة تختلط بالموارد التى تمتلكها الدول، وأن نقصر تركيزنا فقط على الدول، فما الموارد التى تولد القوة؟ فى القرن السادس عشر منحت السيطرة على المستعمرات سبائك الذهب والازدهار لإسبانيا بينما فى القرن السابع عشر استفادت هولندا من التجارة. وفى القرن الثامن عشر كسبت فرنسا الكثير من سكانها وأسلحتها الفائقة، وفى القرن التاسع عشر تبلورت قوة بريطانيا فى كونها الدولة الأولى التى قامت بالثورة الصناعية، وفى قوتها البحرية وأثبتت الحكمة التقليدية دائمًا بأن الدولة التى تتغلب هى الأقوى عسكريًا، ولكن فى عصر المعلومات، قد تكون الدولة - وليس غير الدول - التى تكسب هى التى لديها قصة ترويها[١٠].

وكما سنرى فى الفصل الخامس تقدم ثورة المعلومات والعولمة موارد جديدة للقوة للفاعلين بخلاف الدول. وفى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قتل فاعل من غير الدول بعض الأفراد فى نيويورك بأكثر مما فعلته دولة اليابان فى بيرل هاربُر ١٩٤١، وهذا ما يمكن أن نسميه بخصخصة الحرب. واليوم فالمسألة بعيدة عن الوضوح؛ فكيف يمكن أن نقيس ميزان القوة، وكيف نُعَزِّز الإستراتيجيات الناجحة للبقاء أحياء فى هذا العالم الجديد. وتعتمد معظم التصورات الحالية عن التغير فى الميزان العالمى للقوة، بشكل أساسى

على عنصر واحد، هو تصورات النمو فى الناتج القومى الإجمالى للدول المتخلفة، وتتجاهل هذه التصورات الأبعاد الأخرى للقوة التى نوقشت فى هذا الكتاب، بصرف النظر عن مصاعب مزج الأبعاد المتباينة فى الإستراتيجيات الناجحة.

القوة الذكية

القوة الذكية هى تَمَازج القوة الضاربة من القَسْر والهيمنة المالية مع القوة، من الإقناع والجذب، وليست القوة الناعمة هى الحل لكافة المشكلات. ورغم أن ديكتاتور كوريا الشمالية كيم جُونج إيل يشاهد أفلام هوليوود، فلم يكن لذلك إلا أقل تأثير على برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، ولم تحصل القوة الناعمة على مكان لاجتذاب حكومة طالبان بعيداً عن تأييدها للقاعدة فى التسعينيات. وقد استخدمت القوة العسكرية الموجعة (الضاربة) فى عام ٢٠٠١ لإنهاء وجودها. ولتوضيح تلك النقطة قدمت فى كتابى عام ٢٠٠٤ بعنوان القوة الناعمة ووسائل النجاح فى السياسة العالمية، اصطلاح "القوة الذكية" لكى أشير إلى مَزْج القوتَيْن: العسكرية الموجعة والناعمة، فى إستراتيجيات ناجحة، وبعدها ببضع سنوات شاركت مع ريتشارد أرميتاج فى رئاسة لجنة القوة الذكية المتعلقة بالحزبَيْن الأمريكَيْن فى مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية. وانتهت اللجنة إلى أن صورة أمريكا ونفوذها قد تقلصا فى السنوات الأخيرة، وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تنتقل من تصدير الخوف إلى بث التفاؤل والأمل[١١]. ولم تكن لجنة القوة الذكية بمفردها التى توصلت لهذه المحصلة بل شاركها آخرون فى الدعوة من أجل إستراتيجيات القوة الذكية.

والبنتاجون هو أفضل ذراع مدرب، وأفضل من يتمتع بالموارد فى الحكومة الأمريكية، ولكن ثمة حدودا لما يمكن أن تحققه القوة العسكرية من جانبها، وإن دعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدنى لا يمكن التعامل معها بالشكل الأفضل عن طريق برميل بارود. والحقيقة أن للعسكرية الأمريكية قدرة عملياتية مؤثرة، إلا أن ممارسة التحول إلى البنتاجون لأنه يستطيع أن يفعل المطلوب تُفضى إلى خلق صورة عن سياسة خارجية مفرطة فى عسكرتها. ويتفهم كبار المسئولين العسكريين

هذه الحقيقة، وطبقًا لما جاء فى كلمات الأدميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة "لقد دعا الوزيران كلينتون وجيتس إلى تمويل أفضل، وتأكيد أكبر لقوتنا الناعمة، وإننى لا يمكننى أن أوافقهما أكثر من ذلك، فإذا اخترنا نفوذنا فقط من خلال قواتنا، فيجب أن نتوقع أن ذلك النفوذ يتضاءل بمرور الوقت(١٢). "إن القوة الذكية ليست ببساطة "ضعف القوة مرتين" (٢ مقابل صفر). إنها تشير إلى القدرة على مزج القوتين، الموجعة والناعمة فى إستراتيجيات فعالة فى السياقات المختلفة.

سياقات القرن الحادى والعشرين

تعتمد القوة دومًا على السياق. والطفل الذى يهيمن على أرض الملعب قد يصبح متقاعسًا حين يدق ارتداد الناقوس. ويتغير السياق إلى فصل دراسى منظم تنظيمًا جيدًا. وفى منتصف القرن العشرين، تساءل جوزيف ستالين بازدراء عن عدد الفرق العسكرية التى يحكمها البابا، ولكن فى سياق الأفكار وبعد خمسة قرون بقى البابا، فى حين انهارت إمبراطورية ستالين وتقسمت إربًا إربًا!

واليوم تتوزع القوة فى العالم على شكل نموذج يماثل لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد معقدة. وعلى قمة رقعة الشطرنج توجد القوة العسكرية أحادية القُطْبية على نحو كبير. والمرجح أن تظل الولايات المتحدة هى القوة العظمى لبعض الوقت، وفى منتصف رقعة الشطرنج توجد القوة الاقتصادية متعادلة القطبية. وسوف تستمر ما يزيد على عقد حيث الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، والصين هم اللاعبون الأساسيون ومعهم آخرون يحوزون بعض الأهمية. والاقتصاد الأوروبى أكبر من الاقتصاد الأمريكى. وفى نهاية رقعة الشطرنج يوجد عالم من العلاقات عابرة الحدود على مفترق الحدود خارج سيطرة الحكومات، وتشمل الفاعلين من غير الدول المشاكسين مثل المتعاملين مع البنوك الذين يُحولون على نحو إلكترونى مبالغ تفوق معظم ميزانيات الدول، وهذا من طرف، وعلى الطرف الآخر؛ الإرهابيون الذين ينقلون الأسلحة أو المتلصصون الذين يهددون أمن تجمع وسائل الاتصال، كما تشمل رقعة الشطرنج أيضًا تحديات جديدة

عابرة للحدود مثل الأوبئة والتغيرات المناخية. وفى آخر رقعة الشطرنج تنتشر القوة بشكل عريض، ولا مجال هنا للحديث عن أحادية القطبية أو تعددية القطبية أو الهيمنة أو غير ذلك من الأكلاشيهات التى يضمنها القادة السياسيون والعلماء فى كلماتهم.

ويحدث حاليا تحولان كبيران للقوة فى هذا القرن، وهما انتقال القوة فيما بين الدول، ثم انتشار القوة بعيداً عن كل الدول إلى الفاعلين من غير الدول. وحتى فى أعقاب الأزمة المالية، تستمر السرعة الطائشة للتغير التكنولوجى لدفع العولمة، ولكن الآثار السياسية ستكون جدّ مختلفة بالنسبة إلى عالم الدولة الوطنية وعالم الفاعلين من غير الدول. وفى السياسة البيئية للدول سيظل العنصر الأهم هو "عودة آسيا". ففى عام ١٧٥٠ شكلت آسيا أكثر من نصف سكان العالم وإنتاجه، وبحلول عام ١٩٠٠، وبعد الثورة الصناعية فى أوروبا وأمريكا انكمش نصيب آسيا إلى خُمْس الناتج العالمى، وبحلول عام ٢٠٥٠ ستكون آسيا على طريق العودة إلى سابق نصيبها التاريخى. وقد يخلق نهوض القوة فى الصين والهند عدم الاستقرار، ولكنها مشكلة لها سوابقها، ويمكننا أن نتعلم من التاريخ، كيف يمكن لسياساتنا أن تؤثر فى النتيجة، فمنذ قرن واحد تعاملت بريطانيا مع نهوض القوة الأمريكية دون وقوع نزاع، ولكن فشل العالم فى التعامل مع نهوض القوة الألمانية أفضى إلى حربين عالميتين كاسحتين. وفى السياسة العابرة للحدود والتى تمثل قاع رقعة الشطرنج - تقلل ثورة المعلومات بشكل ضخم من تكاليف الاشتغال بالحاسوب والاتصالات، ومنذ أربعين عامًا كانت الاتصالات العالمية الفورية ممكنة ولكنها مكلفة، كما كانت قاصرة على الدول، واتحادات الشركات. واليوم فهذا الاتصال فى واقع الأمر فى متناول كل فرد بوساطة الولوج إلى مقهى الإنترنت. وقد تراجعت حواجز الولوج إلى السياسة العالمية، ويزاحم الفاعلون من غير الدول حاليًا على هذا المسرح، ويتسبب المتلصصون والمجرمون على أماكن تجمع أجهزة الاتصالات فى خسائر تقدر بملايين الدولارات للحكومات والأعمال التجارية. ويمكن لأحد الأوبئة التى تنتشر عن طريق الطيور أو المسافرين على الطائرات النفاثة أن يقتل من البشر ما يفوق من قَضوْا أو هلكوا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما يمكن للتغيرات المناخية أن تفرض تكاليف باهظة. إن هذه هى السياسة العالمية الجديدة التى لا نملك حيالها إلا خبرة ضئيلة.

وتتمثل المشكلة بالنسبة إلى جميع الدول فى القرن الحادى والعشرين أن هناك أموراً أكبر بكثير من إمكان السيطرة عليها حتى من جانب أقوى الدول، بسبب انتشار القوة وانتقالها من الدول إلى الفاعلين من غير الدول. ورغم أن الولايات المتحدة تبلو - بالمقاييس العسكرية - بلاء حسنًا، فما يجرى على نحو متزايد فى هذا العالم هو فشل تلك المقاييس فى التحكم فيه. وفى ظل نفوذ ثورة المعلومات والعولمة تتغير السياسة العالمية بطريقة تعنى أن الأمريكتين لا يمكنهما أن تحققا كل الأهداف لو عملتا بمفردهما. وعلى سبيل المثال، يمثل الاستقرار المالى العالمى أمرًا حيويًا لرخاء الأمريكيين، ولكن تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الآخرين لتأكيد ذلك. وسوف يؤثر التغير المناخى العالمى أيضًا فى نوعية الحياة، ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتولى المشكلة بمفردها. وفى ظل عالم غدت فيه الحدود أكثر نفاذًا عن ذى قبل لكل شيء؛ ابتداء من المخدرات إلى الأمراض المعدية إلى الإرهاب. ويتعين على الدول أن تعبئ التحالفات الدولية وتنشئ المنظمات لمواجهة التهديدات والتحديات المتشاركة. وبهذا المعنى تصبح القوة عبارة عن مباراة ذات محصلة إيجابية ولا يكفى أن نعتقد بأن القوة هى أن تكون "فوق" الآخرين، بل يتعين علينا أيضًا أن نفكر فيما يتصل بالقوة لكى ننجز الأهداف التى تنظم القوة "مع" الآخرين[١٣]. وفى العديد من المسائل العابرة للحدود، فإن تقوية الآخرين يمكن أن تساعدنا على إنجاز أهدافنا الخاصة. وفى هذا العالم تغدو الشبكات والترابط بالاتصال مصدرًا مهمًا للقوة ذات الصلة. وسوف يصبح الذكاء السياقى، والقدرة على فهم بيئة متطورة ورأسملة الاتجاهات، سوف يصبحون مهارة حاسمة فى تمكين القادة من تحويل مصادر القوة إلى إستراتيجيات ناجحة[١٤].

وسوف نكون بحاجة إلى الذكاء السياقى إذا تعين علينا أن نفهم أن مشكلة القوة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين لا تكمن فى التراجع بل فى الفشل فى تحقيق ذلك حتى إذا لم تتمكن أقوى دولة من تحقيق أهدافها دون مساعدة من الآخرين. ولسوف يتطلب الأمر سردًا أكثر تطورًا من تلك الروايات التقليدية عن نهوض القوى الكبرى وسقوطها. ومن المرجح أن تظل أمريكا هى أقوى دولة فى القرن الحادى والعشرين، ولكن هذا لا يعنى هيمنتها، إن قدرتنا على التوصل إلى النتائج التى نتغياها سوف

يرتكن إلى سرد جديد بشأن القوة الذكية وسيحتاج الأمريكيون إلى التوقف عن طرح الأسئلة حول من هو رقم واحد والتسلية بشأن الحكايات عن الهيمنة، وأن يزمعوا فى التساؤل حول كيفية مزج الآليات المتباينة عن القوة فى استراتيجيات ذكية بالنسبة للقوة مع الدول الأخرى عوضا عن مجرد القوة فوق الدول الأخرى. إن التفكير على نحو أوضح بشأن القوة وإثارة سرد أوسع، هما من أهداف هذا الكتاب. ولقد حاولت أن أضع كتابا مختصرا بأسلوب يمكن استيعابه من جانب القارئ الفطن، عوضا عن استهداف الجمهور الأكاديمى مع تركيب تحليلى حريص ثم توضيحه فى الملاحظات الهامشية. وبينما أنا أمضى قدما فى الكشف عن مستقبل القوة الأمريكية فقد حاولت أن أتوسع فى المفاهيم بطريقة قابلة للتطبيق على الدول الأخرى كذلك، فما مشكلات تحول مصادر القوة إلى استراتيجيات تؤكد النتائج المنشودة؟ وما مشكلات الامتداد الإمبريالى الفائق فى الأهداف الدولية أو الفهم المتعمق الداخلى فى تعبئة الموارد؟ وكيف يمكن لهذين العنصرين أن يحققا التوازن؟ وكيف تتغير الأبعاد المتباينة للقوة فى هذا القرن؟ وماذا يعنى ذلك التغير فى تعريف النجاح الاستراتيجى؟ وماذا سوف يحدث للقوة الأمريكية، والقوة الصينية أو قوة الفاعلين من غير الدول فى تجميع وسائل الاتصال؟ لا يملك أى شخص الكلمة الفصل فى المفهوم الخلافى للقوة، ولكن حيث إننا لا نستطيع تجنب الحديث حوله، فإننى آمل أن أقدم وضوحًا أكبر فى مناقشة واستشراف أكبر، فى الرؤى الاستراتيجية، وتلك قد تكون القوة الذكية.

(الجـــزء الأول)

أنماط القوة

الفصل الأول

ما المقصود بالقوة فى الشئون العالمية؟

فيما يتعلق الأمر بمفهوم يستعمل على نطاق واسع، فإن مفهوم القوة على نحو يدعو للدهشة هو مفهوم مراوغ، ومن الصعب قياسه، ولكن مثل هذه المشكلات لا تحيل المفهوم إلى شيء لا معنى له. إن القليلين منا ينكرون أهمية الحب حتى إذا لم نستطع أن نقول "إننى أحبك بقدر ٣,٦ أكثر مما أحب شيئًا آخر". وعلى شاكلة الحب، فإننا نجرب القوة فى حياتنا اليومية، وهى ذات تأثيرات حقيقية رغم عجزنا عن أن نقيسها بدقة. وفى بعض الأحيان خاطر بعض المحللين أن يطرح جانبًا هذا المفهوم باعتباره غامضًا وغير دقيق بشكل يبعث على اليأس، ولكن هذا المفهوم برهن على أنه من الصعب إيجاد بديل عنه[١]. وقد قارن الفيلسوف البريطانى الكبير برتراند راسل ذات مرة بين دور "القوة" فى العلوم الاجتماعية وبين مفهوم "الطاقة" فى العلوم الطبيعية، ولكن هنا المقارنة مضللة. ويستطيع علماء الطبيعة أن يقيسوا علاقات الطاقة والقوة بين الجمادات بدقة بالغة. بينما القوة هنا تشير إلى علاقات إنسانية سريعة الزوال يتغير شكلها طبقًا للظروف المتباينة[٢] ورأى آخرون أن القوة فى عالم السياسة هى على غرار النقود فى عالم الاقتصاد. ومرة أخرى، فإن هذا المجاز يقودنا إلى التضليل. إن النقود مورد ذو سيولة أو من المنقولات ويمكن استعمالها فى شراء مجموعة عريضة من السلع، ولكن الموارد التى تولد القوة فى علاقة أو سياق معين قد لا تولدها فى شيء آخر.

إنك تستطيع أن تستخدم النقود فى سوق للإسكان أو فى سوق للخضراوات أو فى مزاد للإنترنت، فى حين أن القدرة العسكرية التى هى أحد أهم مصادر القوة الدولية قد تفضى إلى النتائج التى تنشدها فى معركة بالدبابات لا فى الإنترنت.

وعلى مر السنوات، فقد حاول مختلف المحللين أن يقدموا صياغات يمكن بها تحديد القوة الكمية فى الشئون الدولية. وعلى سبيل المثال؛ فقد كان راى كلاين أحد كبار المسئولين فى وكالة المخابرات المركزية وكانت مهمته هى أن يشرح للقادة السياسيين ميزان القوة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى خلال الحرب الباردة، وقد أثرت آراؤه فى القرارات السياسية التى تضمنت مخاطر جمة، وتكلفت بلايين الدولارات. وفى عام ١٩٧٧ نشر مقالة عن الصيغة التى استعملها لتقدير القوة.

القوة المستقبلة

(السكان + الأراضى + الاقتصاد + القوة العسكرية) ×

(الإستراتيجية + الإرادة)

بعد أن قام راى كلاين بإدخال أرقام فى صيغة انتهى إلى أن الاتحاد السوفييتى أقوى مرتين من الولايات المتحدة[٣]. وبطبيعة الحال، وكما نعلم الآن، لم تتضمن هذه الصياغة تنبؤًا جيداً مطلقًا حول النتائج، فبعد عقد ونيف، انهار الاتحاد السوفييتى، وأعلن العالمون أن الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى عالم أحادى القطبية. وفى دراسة أخيرة أحدث من ذلك شملت ترتيب كشاف للقوة، واشتملت على موارد الدولة (التكنولوجيا، والمشروعات، والقوة البشرية، والسكان، ورأس المال)، العوامل المادية، والأداء القومى (الضغوط الخارجية، والبنية الأساسية، والأفكار) وكيف أنها تقرر القدرة العسكرية والبراعة القتالية[٤]. وتذكر لنا هذه الصياغة حول القوة العسكرية النسبية دون أن تتناول جميع أنواع القوة ذات الصلة. ورغم أن القوة العسكرية المؤثرة تظل أحد المصادر الأساسية للقوة فى الشئون الدولية كما سنرى فى الفصل التالى، فإن العالم لم يعد غير خاضع للضغط كما هو الشأن بالنسبة إلى أوروبا فى القرن التاسع عشر حيث كان المؤرخون يعرفون "القوة الكبرى" على أنها تلك القادرة على قهر غيرها فى الحرب[٥].

ولا تحكى لنا القوة العسكرية والبراعة القتالية الكثير عن النتائج فى عالم المال أو التغير المناخى على سبيل المثال.

ولم يذكر لنا هؤلاء المؤرخون كثيراً عن قوة الفاعلين من غير الدول. وفى الاصطلاح العسكرى فإن "القاعدة" إن هى إلا قزم إذا ما قورنت بالعملاق الأمريكى، ولكن يعتمد تأثير الإرهابيين بدرجة أقل على حجم قوتهم عن الآثار المسرحية لأعمالهم، وما يمكن أن يولدوه من قصص وردود أفعال واسعة. وفى ذلك المعنى يشبه الإرهاب رياضة المصارعة اليابانية التى يستعمل فيها اللاعب الضعيف قوة الأكبر منه ضد ذاته. ولا تستحوذ الوسائل النموذجية للقوة العسكرية على تلك الديناميكية. والتفاوض، كما يوضح توماس سينج، فإنه فى ظل مواقف معينة للمساومة يمكن للضعف والتهديد اللذين ينهار بهما طرف من الأطراف أن يكونا مصدرى قوة فى التفاوض(٦). إن المدين المفلس الذى يدين بألف دولار ذو قوة ضئيلة، ولكن إذا كان يدين ببليون دولار فقد يتمتع بقوة مساومة معتبرة. وهذا يشهد عليه مصير المؤسسات التى كان يحكم عليها بأنها "أكبر من أن تفشل" خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن يكون كيم جونج إيل رئيس كوريا الشمالية هو الزعيم الوحيد فى العالم الذى يستطيع أن يجعل بكين تبدو بلا قوة. ويذكر الدبلوماسيون أن السيد كيم يلعب بصفاقة على المخاوف الصينية، فإذا لم يضخ الصينيون المساعدات فى اقتصاده المنهار، فإنه ويجادل بأنهم سوف يواجهون اللاجئين الذين يندفعون عبر الحدود ويحدث عدم استقرار محتمل"(٧). ومن المقدر أن أى محاولة لتدعيم معنى واحد للقوة سوف تفشل لأن القوة تعتمد على العلاقة الإنسانية التى تتباين فى سياقاتها المختلفة(٨). وبينما يمكن استخدام النقود لقياس القوة الشرائية عبر الأسواق المختلفة، فليس ثمة معيار للقيمة يمكن أن يوجز كل العلاقات والسياقات التى تولد إجماليًا شاملاً متفقًا عليه للقوة(٩).

تعريف القوة

على غرار العديد من الأفكار الأساسية، تعتبر القوة مفهومًا خلافيًا لا يقبل تعريفًا واحدًا من جانب كل من يستخدمون هذه الكلمة، ويعكس اختيار الأشخاص لتعريف ما مصالحهم وقيمهم. فالبعض يعرف القوة على أنها القدرة على خلق التغيير أو مقاومته، فى حين يذكر آخرون أنها هى القدرة على أن نحصل على ما نريد(١٠)، ويشمل هذا التعريف الواسع سيطرة القوة على الطبيعة إلى جانب سيطرة القوة على الأشخاص الآخرين.

ولغرض التشويق في العمل وفي السياسات، فإن المكان البديهي للشروع في ذلك هو البحث في المعجم الذي يذكر لنا أن القوة هي القدرة على فعل الأشياء، أما في المواقف الاجتماعية فهي تعني التأثير على الآخرين للتوصل إلى النتائج التي ننشدها[١١]. ويطلق بعض الناس على هذا الخلط، النفوذ، ويميزون القوة عن النفوذ، إلا أن ذلك الأمر يسبب الخلط لأن المعجم يعرف الاصطلاحين الاثنين باعتبارهما قابلين للتبادل فيما بينهما.

إن ثمة عناصر عديدة تؤثر في قدرتنا في الحصول على ما نريد. إننا نعيش في شبكة من القوى الاجتماعية الموروثة بعضها يمكن رؤيته وبعضها الآخر غير مباشر، ويطلق عليه أحيانًا أنه "هيكلي أو بنائي" ونحن نميل إلى أن نحدد الهوية، ونركز على بعض هذه القيود والقوى، عوضًا عن أن بعضها يعتمد على مصالحها. وعلى سبيل المثال، يذكر العالم السياسي بيتر كاتزينشتين في مؤلفه عن الحضارات أن قوة الحضارات تختلف عن القوة في الحضارات، وأن الفاعلين في الحضارات يملكون الأمر بالقوة الموجعة والناعمة، وتعمل القوة الاجتماعية تحت المستوى السلوكي عن طريق تشكيل الهياكل الاجتماعية الأساسية، ونظم المعرفة، والبيئة العامة[١٢]. ورغم أن هذه القوى الاجتماعية الهيكلية لها أهميتها، فإننا، ولأغراض سياسية، نريد أيضًا أن نفهم ماذا يمكن للفاعلين أو العناصر المختلفة أن تفعل من خلال مواقف مسلم بها[١٣].

إن الحضارات والمجتمعات ليست ثابتة دون تغير، ويمكن للقادة ذوي التأثير أن يحاولوا تشكيل القوى الاجتماعية الأكبر بدرجات متفاوتة من النجاح، وكما يكتب عنها واضع النظريات الألماني الشهير ماكس ويبر Max Weiber، فإننا نريد أن نعرف إمكان أن يقوم الفاعل في العلاقة الاجتماعية بتنفيذ إرادته الخاصة[١٤].

وحتى حينما نركز أساسًا على عناصر أو فاعلين معينين، فإنه لا يمكننا القول إن أحد الفاعلين "يمتلك القوة" دون أن نحدد القوة "على أي فعل"[١٥]. إنه يتعين علينا ان نحدد من الذي ينخرط في علاقة القوة (مدى القوة) إلى جانب ماهية الموضوعات الرئيسية التي تنضوي تحت ذلك (مجال القوة). وعلى سبيل المثال، يتمتع البابا بالسلطة على بعض المسيحيين، ولكن ليس على آخرين (مثل البروتستانت). وحتى بين الكاثوليك، قد تحدوه الرغبة في أن يتمتع بالقوة في كافة قراراتهم الأخلاقية،

ولكن قد يرفض بعض أتباعه هذه القوة فى بعض المسائل (مثل تحديد النسل أو الزواج خارج الكنيسة). وعلى هذا النحو، فإن قولنا بأن البابا يتمتع بالقوة يتطلب منا أن نحدد سياق (مدى ومجال) العلاقة بين البابا وأى فرد آخر.

إن الشخص السيكوباتى قد يمتلك القوة على القتل والقضاء على أشخاص غرباء بشكل اعتباطى، ولكن ليس لديه القوة على إقناعهم. إن بعض الأعمال التى تؤثر فى الآخرين وتجنى نتائج مفضلة يمكن أن تكون مدمرة بشكل تام. ولا يعتمد على ما تعتقده الضحية. وعلى سبيل المثال، فقد قام بول بوت بقتل ملايين المواطنين الكمبوديين. ويذكر البعض أن هذا الاستخدام للقوة المادية ليس من القوة فى شىء حيث لم تكن ثمة علاقة ذات اتجاهين منضوية فى هذا الصدد، ولكن ذلك يعتمد على السياق والدافع، فإذا كان دافع الفاعل هو السادية أو الرعب بشكل خالص، فإن استخدام القوة المادية يلائم تعريف القوة باعتبارها تؤثر فى الآخرين حيث يحصل الفاعل على ما يريد. ومع ذلك تعتمد معظم علاقات القوة إلى حد كبير على ما تعتقده الضحية وما يبتغيه الديكتاتور من معاقبة أحد المنشقين عليه قد يكون مضللا إذا ما اعتقد أنه مارس القوة إذا ما كان المنشق فعليًا ينشد الشهادة لتدعيم قضيته. ولكن إذا أراد الديكتاتور على نحو بسيط أن يحطم المنشق فإن نياته لا تهم فى مجال استخدام القوة.

وللأفعال غالبًا تداعيات قوية غير مقصودة، ولكن من وجهة نظر أساسية فإننا معنيون بالقدرة على التوصل إلى نتائج مفضلة. ولو أن جنديًا من الناتو (حلف شمال الأطلنطى) يعمل فى أفغانستان قتل طفلاً برصاصة طائشة فهو يملك القوة على التدمير ولكن ليس على تحقيق نتيجة مفضلة. وإن إحدى الضربات الجوية تقتل أحد المنشقين ومعه مدنيون عديدون تظهر قوة عامة على التدمير، ولكنها قد تبرهن على نتيجة مضادة لسياسة مناهضة للعصيان. إن الأعمال التى تقوم بها إحدى الدول فى مجال الاقتصاد الكبير قد تنتج آثارًا غير مقصودة يتسبب عنها ضرر عرضى (أو ثروة) لدولة صغيرة[١٦]. ومرة أخرى إذا كانت الآثار غير مقصودة، فبالتالى توجد قوة على الإضرار (أو المنفعة) ولكنها ليست القوة التى تحقق نتائج مفضلة، ويشكو الكنديون غالبًا من أن العيش بجوار الولايات المتحدة يشبه النوم مع الفيل. ومن وجهة النظر الكندية، لا تهم النيات. إنها تؤذى إذا ما تدحرج الوحش. ولكن من منظور

سياسة ذات هدف، فإن النيات تهم فيما يتصل بالحصول على نتائج مفضلة[١٧]. ويعتمد مفهوم القوة فى سياسة موجهة على سياق محدد يذكر لنا من يحصل وعلام، وكيف، وأين ومتى[١٨].

ويجد السياسيون العمليون والأفراد العاديون هذه التساؤلات فى السلوك والدوافع معقدة ولا يمكن التنبؤ بها كثيراً. وتقدر التعريفات السلوكية للقوة من خلال النتائج التى تتقرر بعد القيام بالعمل، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون "المنحى الارتجاعى" عوضًا عما قبل العمل "المنحى المتقدم"، فى حين ينشد صانعو القرارات السياسية التنبؤات حول المستقبل لكى تساعدهم فى توجيه أعمالهم. وعلى هذا النحو فهم كثيراً ما يعرفون القوة على نحو بسيط فيما يتصل بلغة الموارد التى يمكن أن توصل للنتائج. ومن خلال هذا التعريف الثانى للقوة على أنها الموارد تكون الدولة قوية إذا كانت تحوز نسبيًا عدداً كبيراً من السكان والأرض والموارد الطبيعية الكبيرة والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والاستقرار الاجتماعى. ومزية هذا التعريف الثانى أنه يجعل القوة تظهر بشكل ملموس، ويمكن قياسها، ويسهل التنبؤ بها، وهذا ما يقودها للعمل. والقوة بهذا المعنى تشبه الاستحواذ على الأوراق القوية فى ألعاب الورق، ولكن هذا التعريف يتضمن مشكلات رئيسية، فحينما يعرف الأفراد القوة بأنها مرادفة للموارد التى (يمكن) أن تسلم إلى النتائج فإنهم غالبًا ما يواجهون التناقض؛ إذ هذه الموارد الموهوبة على أفضل وجه مع القوة لا توصل دومًا إلى النتائج التى ينشدونها.

وهذا لا يعنى إنكار أهمية مصادر القوة. إن القوة تنتقل عبر تلك الموارد سواء منها الملموسة أو غير الملموسة. ويلاحظ الناس هذه الموارد. وإذا أنت أظهرت أقوى أوراقك فى لعب البوكر فربما يطوى الآخرون أيديهم بدلاً من أن يتحدوك، ولكن مصادر القوة التى تستحوذ فى إحدى الألعاب ربما لا تساعد مطلقًا فى لعبة أخرى. ففى لعبة البريدج لا يساعد الإمساك بيد البوكر القوية على تحقيق الكسب. وحتى لو كانت اللعبة هى البوكر، فإنك لو لعبت بأوراقك القوية بشكل سيئ أو وقعت ضحية للمكر والخداع فيمكنك أن تتعرض للخسارة.

إن تحول القوة، الحاصل من الانتقال من الموارد إلى نتائج سلوكية هو أمر قابل للتغير بشكل حاسم. إن امتلاك مصادر القوة لا يضمن لك دومًا أن تحصل على النتائج

التى تبتغيها. وعلى سبيل المثال وبلغة الموارد، فلقد كانت الولايات المتحدة أقوى كثيراً من ڤيتنام، ولكنها خسرت الحرب معها. إن تحويل الموارد إلى قوة محققة، بمعنى الحصول على النتائج المرجوة يتطلب إستراتيجيات مرسومة بشكل جيد، وقيادة ماهرة، وهو ما أطلق عليها القوة الذكية.

ولكن الإستراتيجيات غالبًا لا تكون كافية ويخطئ القادة كثيراً فى تقديراتهم. ورغم ذلك، فإن تعريف القوة بلغة الموارد هو مسألة مختصرة يجدها صانعو القرارات السياسية مجدية. وعلى العموم فإن الدولة التى وهبت موارد للقوة يرجح أن تمد تأثيرها على الدولة الأضعف وتكون أقل اعتماداً على إستراتيجية تفاؤلية وليس العكس. وقد تحوز الدول الصغرى فى بعض الأحيان على نتائج مفضلة لأنها تخوض غمار حروب صغرى أو تركز بشكل انتقائى على القليل من القضايا. وفى وسط المنازعات المباشرة لا يمكننا أن نتوقع أن تتغلب فنلندا على روسيا[١٩].

وكخطوة أولى فى أى لعبة فإنه يساعد كثيراً أن نبدأ بتقرير من الذى يمسك بالأوراق القوية، وكم من الورقات التى يحوزها ذلك اللاعب. وبالدرجة نفسها من الأهمية يمتلك صانعو القرار السياسى الذكاء السياقى لفهم اللعبة التى يلعبونها وما هى الموارد التى تقدم أفضل أساس لسلوك القوة فى سياق معين.إن البترول لم يكن مورداً ذا أهمية للقوة قبل العصر الصناعى، كما لم يكن لليورانيوم شأن كبير قبل العصر النووى. وطبقـًا للآراء الواقعية التقليدية فى الشئون الدولية كانت الحرب هى اللعبة القصوى التى يتم اللعب بأوراقها فى السياسة الأولية. وحينما كانت كل الأوراق تعرض على بساط البحث كانت تقديرات القوة النسبية تخضع للإثبات أو تدحض، ولكن على مر القرون وبعد تطور وسائل التكنولوجيا تغيرت غالبا مصادر القوة بشأن الحروب. وعلاوة على ذلك لم تعد الحرب هى الحكم النهائى فى عدد متزايد من القضايا فى غضون القرن الحادى والعشرين.

وكنتيجة لذلك، يرفض العديد من المحللين مقاربة "عناصر القوة القومية" باعتبارها مقاربة مضللة أو أدنى من المقاربة السلوكية أو ذات صلة ما، وهى التى سادت فى تحليل العلوم الاجتماعية فى النصف الأخير من القرن العشرين. وإذا تحدثنا بشكل قاطع، فالمتشككون على صواب. إن مصادر القوة هى ببساطة المواد الخام الملموسة

وغير الملموسة أو المركبات التى تشكل أساس علاقات القوة. وسواء أنتجت مجموعة مسلم بها من الموارد إلى نتائج مفضلة أو لا تعتمد على السلوك فى السياق. إن المركبة ليست هى علاقة القوى[٢٠]. إن معرفة قوة الحصان أو المسافة بالميل لإحدى المركبات لا توضح لنا عما إذا كانت ستوصل إلى الوجهة الفضلى. ومن ناحية التطبيق، تستوعب مناقشات القوة فى الشئون العالمية كلا التعريفين[٢١]. إن العديد من الاصطلاحات التى نستعملها بشكل يومى مثل "القوة العسكرية" و"القوة الاقتصادية" هى هجين يمزج بين كل من الموارد وأصحاب السلوك. وإذا كان ذلك كذلك، فيتعين علينا أن نوضح ما إذا كان ما نقوله بشأن التعريفات الخاصة بالقوة مبنياً على السلوك أو الموارد.

وينبغى أن نكون حذرين بشأن العلاقة غير التامة بينهما، فعلى سبيل المثال، حين يتحدث الأفراد عن القوة الناهضة للصين أو الهند، فإنهم يميلون إلى الإشارة إلى الأعداد الهائلة للسكان والموارد الاقتصادية والعسكرية المتزايدة لكلتا الدولتين، ولكن بشأن ما إذا كانت تلك الموارد الموجودة يمكن أن تتحول فعلياً إلى نتائج مفضلة، سوف يعتمد على السياقات، وعلى مهارة الدولة فى تحويل مواردها إلى إستراتيجيات تفضى إلى النتائج المفضلة المرجوة.

وقد تم إيجاز هذه التعريفات المتباينة فى الشكل رقم ١/١ ويوضح هذا الشكل أيضاً التعريف الأكثر حرصاً وذا الصلة والذى تكون القوة فيه هى القدرة على تغيير سلوك الآخرين للتوصل إلى النتائج المفضلة.

وهذا هو ما يصل إليه الأفراد حينما يذكرون بعض الأشياء مثل "القوة لا تؤدى بالضرورة إلى النفوذ" (رغم أن هذه الصياغه تسبب الخلط لأسباب سبق شرحها).

وفى النهاية وحيث إن تلك تمثل نتائج وليس موارد وهو ما نوليه اهتمامنا، فينبغى أن نولى عناية أكبر للسياقات والإستراتيجيات. وتتحول الإستراتيجيات وتتغير القوة إلى متغير حاسم لا يلقى اهتماماً كافياً. إن الاستراتيجيات تتصل بالوسائل التى تفضى إلى الأهداف، وإن ما يجمع موارد القوة الموجعة والناعمة بشكل ناجح فى سياقات متباينة هو المفتاح نحو القوة الذكية.

الجوانب الثلاثة للقوة ذات الصلة

بالإضافة إلى التمييز بين الموارد، والتعريفات ذات الصلة بالقوة، يحسن أن نميز بين ثلاثة جوانب مختلفة للقوة ذات الاتصال.

شكل ١/١ : القوة الموارد، والقوة كنتائج سلوكية

القوة طبقًا لتعريفها كموارد

السياق المهارة

القوة = الموارد – الإستراتيجية المتحولة – النتائج الفضلى

القوة طبقًا لتعريفها بأنها نتائج سلوكية

القوة = التأثير على الآخرين – المرجعية: أحيانًا – بوساطة – نحو نتائج فضلى (المجال) (المدى) (القسر، المكافأة ـ الجذب).

الأمر بالتغير، والتحكم فى الخطط، ووضع الأفضليات، هذه الجوانب الثلاثة مندمجة إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، يعرف كتاب أخير بشأن السياسة الخارجية القوة بأنها إيصال الناس أو المجموعات لفعل شىء ما لا يودون فعله[٢٢]. ولكن هذه المقارنة الضيقة يمكن أن تفضى للوقوع فى الخطأ.

إن القدرة على إصدار الأوامر إلى الآخرين لكى يغيروا سلوكهم ضد أفضلياتهم الأولية هى بعد مهم للقوة ذات الاتصال، ولكنه ليس البعد الوحيد. والبعد الآخر هو القدرة على التأثير على أفضليات الآخرين كى ينشدوا ما تنشده دون أن يتطلب الأمر منك أن تأمرهم بالتغيير. وقد أشار الرئيس السابق (والجنرال) دوايت أيزنهاور إلى هذا بجعل الناس يفعلون شيئًا "ليس فقط لأنك تحثهم على أن يفعلوا كذلك، بل لأنهم يريدون أن يفعلوه على نحو غريزى من أجلك[٢٣]".

وتتناقض هذه القوة المتشاركة، مع قوة الأمر وتتكامل معها. إنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن القوة تتكون فقط من إصدار الأمر للآخرين لكى يتغيروا. إنه بإمكانك

التأثير فى سلوكهم عن طريق تشكيل أفضلياتهم بأساليب تفضى إلى ما تريده عوضاً عن الارتكان إلى الجزرات والعصوات لتغير سلوكهم حينما يتحول الزخم إلى دفع مقحم. إنه بإمكانك أحيانًا أن تجنى النتائج التى تريدها دون زخم أو دفع مقحم؛ إذ إن تجاهل هذا البعد باستعمال تعريف ضيق أكثر من اللازم للقوة يمكنه أن يفضى إلى سياسة خارجية مرسومة بشكل سيئ.

ولقد عرف هذا الجانب الأول روبرت دال Robert Danl العالم السياسى بجامعة ييل فى دراساته الآخرين بشأن "الملاذ" الجدية فى الخمسينيات، وهو ما يستعمل حاليًا على نطاق واسع، رغم أنه يغطى فقط جزءًا من سلوك القوة(٢٤). ويركز هذا الوجه للقوة على القدرة على جذب الآخرين للعمل بأساليب تكون مناهضة لأفضلياتهم وإستراتيجياتهم الأولية. ولكى تقيس القوة أو تحكم عليها، يتعين أن تعرف إلى أى مدى (من القوة) هى الأفضليات الأولية للأشخاص أو الأمم الأخرى، وإلى أى حد غيرتها جهودك. ويمكن أن يكون الإكراه تام الوضوح فى موقف تبدو فيه درجة معينة من الاختيار. ولو أن رجلاً يمسك ببندقية ويقول وهو يصوبها نحوك "إما أن تعطينى نقودك أو أجهز عليك" فهنا يكون لديك بعض الاختيار ولكنه ضئيل ولا يتناغم مع اختياراتك الأولية (ما لم تتضمن الانتحار أو الشهادة)(٢٥). وحينما استسلمت تشيكوسلوفيكا للقوات الألمانية والسوفييتية التى دخلت براغ فى ١٩٣٨، ثم مرة أخرى فى عام ١٩٦٨، لم يكن مرجعه (التدخل العسكرى) أن تلك الدولة قد طلبت ذلك.

وتعتبر المقاييس الاقتصادية أكثر تعقيدًا إلى حد ما. وتشعر الدول بوضوح بأن العقوبات السلبية (مع إغفال المنفعة الاقتصادية) بأنها عقوبات قسرية بشكل واضح. إن دفع الأموال أو الدوافع الاقتصادية بهدف عمل ما لم تكن ترغب فيه من البداية قد يظهر أكثر جاذبية فى هذا الشأن. ولكن دفع الأموال قد يتحول بسهولة إلى عقوبة سلبية عن طريق التهديد ضمنًا أو صراحة برفعها. إن علاوة نهاية العام تمثل مكافأة، ولكن منعها يشعر بأنه جزاء عقابى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن علاقات المساومة غير المتكافئة، كالعلاقة بين مليونير من أصحاب الأراضى، وفلاح مكافح، إنما هى مساومة خسيسة بمعنى "إما أن تأخذها أو تتركها"، وربما يعطى الدفع المالى للفلاح شعورًا قليلاً بالاختيار. وتتمثل النقطة المهمة فى أن أى شخص لديه القدره على جعل الآخرين يتصرفون ضد أفضلياتهم الأولية وإستراتيجياتهم، ويشعر كلا الجانبين بتلك القوة.

وفى الستينيات، وبعد فترة وجيزة من انتشار التعريف المقبول على نطاق واسع والذى قال به دال، أبرز العالمان السياسيان بيتر باشراش Peter Bechrech، ومورتن باراتز Morton Baratz أن تعريف دال يعوزه ما سَمَّياه "الوجه الثانى للقوة" حيث تجاهل دال البعد الخاص بوضع إطار وجدول العمل[٢٦]. ولو أمكن استعمال الأفكار والمؤسسات لتأطير خطة العمل بأسلوب يجعل أفضليات الآخرين تبدو ليست بذات صلة أو خارجة عن الحد ومن ثم قد لا تكون ضرورية لدفعها أو إقحامها. وبعبارة أخرى ربما يكون ممكنًا تشكيل أفضليات الآخرين بالتأثير فى توقعاتهم بما هو شرعى أو عملى. ويركز تأطير جدول العمل على القدرة على إبقاء المسائل بعيدًا عن المائدة أو كما ذكر شيرلوك هولمز بأنها الكلاب التى لا تستطيع أن تنبح.

ويمكن للفاعلين الأقوياء أن يتأكدوا من أن الأقل قوة لا يمكن البتة دعوتهم إلى المائدة أو أنهم حتى لو وصلوا إليها، تكون قواعد اللعبة قد وضعت فعليًا من جانب من وصلوا أولاً. وقد كان للسياسة المالية الدولية تلك الخاصية على الأقل قبل أزمة ٢٠٠٨ والتى أظهرت أشياء كانت مجموعة الثمانى قد تكاملت فيها من جانب مجموعة العشرين والتى تخضع لهذا الوجه الثانى من القوة، إذ قد تكون أو لا تكون على دراية بذلك. ولو أنها قبلت شرعية المؤسسات أو الحث الاجتماعى الذى أطر جدول العمال ربما لم تشهد بأنها مقيدة على نحو غير ملائم من جانب الوجه الثانى للقوة.

ولكن إذا كان جدول العمل مقيدًا بالتهديدات باستعمال القسر، أو الوعود بمدفوعات مالية، فالأمر هنا إن هو إلا مثال على الوجه الأول للقوة. وإن إذعان الهدف فى شرعية جدول الأعمال يتمثل فيما يجعل وجه القوة اختياريًا وأساسيًا على نحو جزئى بالنسبة إلى القوة الناعمة، وهى القدرة على أن تحصل على ما تريد عن طريق الوسائل الاختيارية لتأطير جدول العمل، والإقناع واستخراج الجاذبية الإيجابية.

وأخيرًا فى السبعينيات أبرز عالم الاجتماع ستيفن ليوك Steven Lukes أن الأفكار والمعتقدات تساعد أيضًا على تشكيل الافضليات الأولية للآخرين[٢٧].

وطبقًا لمقاربة دال، فإنه يمكننى أن أمارس القوة بأن أجعلك تفعل ما قد لا تريد أن تفعله. وبعبارة أخرى، فإنه يمكننى أن أجعلك تغير إستراتيجياتك المفضلة عن

طريق تغيير موقفك، ويمكنني كذلك أن أمارس القوة عليك عن طريق تقرير رغباتك نفسها. إنني أستطيع أن أشكّل أفضلياتك الأسياسية أو الأولية وليس مجرد تغيير موقفك بطريقة تجعلك تغير إستراتيجيتك لتحقيق أفضلياتك.

إن تعريف دال يفتقد إلى هذا البعد من القوة. وربما يختار فتى مراهق بعناية قميصًا أنيقًا يرتديه في المدرسة لجذب أنظار إحدى الفتيات، ولكن هذا المراهق قد لا يكون على دراية بأن سبب أناقة القميص - على هذا النحو - هو أن أحد تجار التجزئة الوطنيين قد قام أخيرًا بحملة إعلانية كبيرة وقد كون أفضليات هذا المراهق وغيره من المراهقين فاعل غير متطور هو الذي شكل هيكل الأفضليات. وإذا كان باستطاعتك أن تجعل الآخرين ينشدون نفس النتائج التي تنشدها فلن يكون من الضروري أن تتجاوز رغباتهم الأولية. ويطلق ليوكس على ذلك: "الوجه الثالث للقوة"[٢٨].

وثمة مسائل حاسمة في مجال الاتجاه التطوعي تقرر كيفية اختيار الأفراد أفضلياتهم بحرية[٢٩]، ولا تبدو كل القوة الناعمة بهذه الصفة من قبل النقاد الخارجيين، ففي بعض الحالات الحادة. يكون من الصعب التأكيد على ما تشكله الصياغة التطوعية للاختيارات، فعلى سبيل المثال "ففي مجموعة أعراض استكهولم المتزامنة" بدأ ضحايا الاختطاف الذين كانوا يعانون من ضغط مؤلم في التعرف بشكل ملائم على خاطفيهم. إن الخاطفين يسعون أحيانًا إلى "غسيل مخ" المأسورين، وأحيانًا ما يحاولون أن يستدروا عطفهم[٣٠]، ولكن في بعض المواقف يكون من الصعب التأكد من مصالح الآخرين، فهل النساء الأفغانيات متهورات حينما يخترن أن يرتدين البرقع؟ وماذا نقول عن النسوة اللائي يخترن ارتداء الحجاب في فرنسا البلد الديمقراطي؟[٣١] إنه لمن الصعب أحيانًا التعرف على مدى الاختيارية من مجرد المظاهر الخارجية. لقد حاول بعض الطغاة من أمثال أدولف هتلر، وستالين، أن يخلقوا جوًا من عدم القهر كي يجتذبوا أتباعهم. وقد استسلم بعض القادة في دول جنوب شرقي أوروبا لهذا المضمار، وإلى الحد الذي تخلق فيه القوة معنى من الرعب يجذب الآخرين، يمكن أن يكون كذلك مصدرًا غير مباشر للقوة المتزامنة، ولكن لو كانت القوة قسرية على نحو مباشر، فهي ببساطة مثال على الوجه الأول للقوة. وقد أطلق بعض أصحاب النظريات عليها الوجوه العامة والخلفية، وغير المرئية للقوة، ويعكس هذا درجة الصعوبة التي يملكها

الهدف فى اكتشاف مصدر القوة[٣٢]. ويشمل الوجهان الثانى والثالث جوانب القوة البنائية. إن البناء تركيب معقد إنه يعنى ببساطة ترتيب كافة الأجزاء فى واحد. إن البشر ينضوون فى ظل هياكل معقدة من الثقافة، والعلاقات الاجتماعية، والقوة التى تؤثر فيهم، وتحكمهم وتقيدهم. إن مجال العمل بالنسبة إلى الشخص "يحدده فاعلون ليس له معهم أى تفاعل أو اتصال. وبواسطة الأعمال البعيدة فى وقتها ومكانها، وبواسطة الأعمال التى ليست ذات معنى صريح له يكون هو الهدف"[٣٣]. وتعكس بعض تطبيقات القوة القرارات المقصودة لفاعلين معينين، فى حين أن بعضها يكون نتاج تداعيات غير مقصودة، وقوة اجتماعية إكبر.

الجدول ١ : ١ الجوانب الثلاثة للقوة ذات الصلة.
الوجه الأول: يستخدم أ التهديدات أو المكافئات ليغير سلوك ب ضد الأفضليات والإستراتيجيات الأولية الخاصة ب. يعلم ب بذلك ويشعر بتأثير قوة أ.
الوجه الثانى: يتحكم أ فى جدول الأعمال بطريقة تحدد اختيارات الإستراتيجية بالنسبة لـ ب. وقد يعلم ب، أو لا يعلم بذلك، ويكون على دراية بقوة أ.

الوجه الثالث: يساعد أ على خلق المعتقدات والآراء والأفضليات التى تخص ب. ومن غير المرجح أن يكون ب على دراية بذلك، أو أنه يتحقق من تأثير قوة أ.

على سبيل المثال، لماذا تكثر هيمنة السيارات الفارهة فى شوارع مدننا؟ تعكس الإجابة بشكل جزئى اختيارات المستهلكين من الأفراد، ولكن أفضليات المستهلكين هى ذاتها تتشكل بواسطة التاريخ الاجتماعى للإعلان، وقرارات المصنعين، وحوافز الضرائب، وسياسة النقل العام، والدعم الحكومى لبناء الطرق، والتخطيط الحضرى[٣٤]. اليوم تواجه الاختيارات المختلفة بشأن هذه المسائل من جانب فاعلين عديدين، مرئيين وغير مرئيين، القاطنين فى الحضر بمجموعة محددة من الاختيارات.

وفى عام ١٩٩٣ زُعم أن جميس كارڤيل **James Carville** المستشار السياسى لـ"بيل كلينتون" قال مازحًا إنه تمنى أن يولد من جديد مثل سوق السندات لأنه آنذاك سيكون لديه قوة فعلية[٣٥].

ونحن حين نتحدث عن قوة الأسواق فإننا نشير إلى قالب من القوة البنائية. إن زارع القمح الذى يريد أن يكسب دخلاً أكبر ليسدد مصروفات تعليم ابنته فى إحدى الكليات قد يقرر أن يزرع كمية أكبر من القمح، ولكن إذا زرع الفلاحون الآخرون قمحًا أكثر أيضًا (ولم يتغير الطلب) فربما تخفض قوة السوق من دخله، وتؤثر على التوقعات بتعليم ابنته. وفى ظل السوق الكاملة ليس للعميل قوة سعرية، وتخلق ملايين العناصر من الآخرين غير المرئيين والذين يقومون باختيارات مستقلة للعرض والطلب اللذين يحددان السعر، وهذا هو السبب الذى يجعل الدول الفقيرة المنتجة للسلع خاضعة غالبًا للاختلافات العريضة فى شروطها التجارية. ولكن لو استطاع العميل أن يجد طريقة لتغيير هيكل السوق بتقديم عنصر الاحتكار (حيث البائع الواحد) أو عنصر احتكار المشترى (حيث المشترى الواحد) فيمكن له أن يكسب بعض القوة إلى جانب السعر. ويمكن لهذه الدول أن تفعل ذلك بتنويع إنتاجها من خلال الإعلان، وخلق علامة الإخلاص والاستحواذ على موقع خاص، وهلم جرًا. وفى حالة الدول المنتجة للبترول، يستطيع العملاء أن يكونوا اتحاد الكارتل على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك).

ويسوق مختلف المحللين نموذجًا مركبًا للتحليل ويرسمون خطًا بين الاختيار الفردى، والهياكل الأكبر فى أماكن مختلفة. وعلى سبيل المثال يتجه علماء الاجتماع إلى التركيز بدرجة أقل على الأعمال والنتائج المحددة أكثر مما يفعل علماء السياسة(٣٦)، والمحللون الذين يركزون فقط على عناصر الأفراد "وكما يتجه إليه الوجه الأول من القوة، يفشلون بوضوح فى فهم علاقات القوة ووصفها بشكل كامل. ولكن أولئك الذين يركزون فقط على القوى الاجتماعية العريضة والاستشراف التاريخى الأطول، وكما يميل الوجهان الثانى والثالث، فإنهم يعيرون اهتمامًا أقل للاختيارات والنيات الفردية التى هى حاسمة فى مجال السياسة. وقد أطلق بعض النقاد على مقاربتى أنها عنصر تمركزى أكثر من اللازم "ولكن ما زالت هذه المقارنة تسمح ببعض الاعتبار للقوى البنائية حتى إذا لم تستوعب كافة مجالات(٣٧) البناء".

وينظر بعض المحللين إلى هذا التمييز على أنه تجريد عديم النفع يمكن أن ينهار تمامًا فى أول مظهر للقوة(٣٨)، وإذا ما استسلمنا لهذا الإغراء فمن المحتمل أن نقصر ما نراه بلغة السلوك والتى تتجه إلى تحديد الإستراتيجيات التى يضعها صانع

القرارات السياسة لتحقيق أهدافهم. إن القوة الآمرة (وهى المظهر الأول) مرئية تماماً ويمكن الاستحواذ عليها بسهولة. إنها الأساس للقوة الموجعة؛ أى القدرة على الحصول على نتائج مرغوب فيها من خلال القسر والمدفوعات المالية. إن القوة المتزامنة للمظهرين الثانى والثالث أكثر دقة، ولذا فهى أقل ملاحظة. إنها تساهم فى القوة الناعمة، وهى القدرة على الحصول على نتائج ذات أفضلية من خلال الوسائل المتزامنة لوضع جدول العمل والإقناع، والجذب. وقد ركز صانعو القرارات السياسية غالباً، وبشكل منفرد، على القوة الآمرة الموجعة بهدف إكراه الآخرين على العمل ضد أفضلياتهم، وتجاهلوا القوة الناعمة التى تنبثق من صياغة الأفضلية. ولكن حين يكون التزامن ممكناً يستطيع صانعو القرارات السياسية أن يتجنبوا استعمال الجزرات والعصوات(٣٩).

وفى ظل سياسات العولمة، فإن بعض الأهداف التى تسعى إليها الدول أكثر تعلقاً بالمظهرين الثانى والثالث للقوة عن المظهر الأول. وقد ميز أرنولد وولفر Arnold Wolfers بين ما سماه أهداف الحيازة، وهى الأهداف المحددة والملموسة غالباً، وبين أهداف البيئة المحيطة، وهى غالباً هيكلية وغير ملموسة(٤٠). وعلى سبيل المثال، فإن الولوج إلى الموارد، أو الحقوق الأساسية، أو اتفاق تجارية ما، يعتبر من أهداف الحيازة، فى حين أن تعزيز نظام التجارة المفتوحة، والأسواق الحرة، والديمقراطية، أو حقوق الإنسان، هى من أهداف البيئة المحيطة. ومن المصطلح المستخدم آنفاً فإنه يمكننا أن نفكر فى الدول التى تملك أهدافاً محددة وأهدافاً عامة أو بنائية. وقد يضللنا التركيز فقط على القوة الآمرة، والمظهر الأول للقوة حول كيفية تدعيم هذه الأهداف. وعلى سبيل المثال، فعند تعزيز الديمقراطية تكون الوسائل العسكرية بمفردها أقل نجاحاً من الوسائل العسكرية التى تأتلف مع مقاربات القوه الناعمة، كما توصلت إلى ذلك الولايات المتحدة فى العراق. ويمكن للقوه الناعمة فى الاجتذاب والإقناع أن تمتلك كلا البعدين الظاهر والبنائى. وعلى سبيل المثال يمكن لدولة ما أن تحاول اجتذاب الآخرين من خلال بعض الأعمال مثل الدبلوماسية العامة، ولكنها أيضاً قد تجتذب الآخرين من خلال التأثيرات البنائية طبقاً لنوذجها أو ما يمكن أن نطلق عليه تأثير "المدينة المتوهجة فى أعلى التل".

وثمة سبب آخر لعدم إسقاط كافة المظاهر الثلاثة للقوة فى مظهرها الأول، وهو أننا لو فعلنا ذلك فإن هذا يقلل الاهتمام بشبكات الاتصال التى هى نوع مهم من القوة البنائية فى القرن الحادى والعشرين. لقد أضحت لشبكات الاتصال أهميتها على نحو متزايد فى عصر المعلومات. وإذا ما وضعت فى شبكات الاتصال الاجتماعية، فإن هذا يساعد على وجود مصدر مهم للقوة. وعلى سبيل المثال، ففى الشبكات المحورية والإشعاعية، يمكن أن تدفع القوة باعتبارها محور الاتصالات. فإذا ما قمت بالاتصال بأصدقائك من خلالى فسوف يمنحنى هذا القوة. وإذا لم تكن النقاط متصلة على نحو مباشر على الإطار بعضها بعضا فيمكن أن يشكل اعتمادها على الاتصال من خلال المحور جدول عملها. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الاتصالات بين المستعمرات الفرنسية السابقة فى أفريقيا، حتى بعد استقلالها، تجرى من خلال باريس. وقد زاد هذا من وجود القوة الفرنسية المتزايدة لكى تشكل جدول عملها: وفى ترتيبات أخرى بين الشبكات الأكثر تعقيداً يشير أصحاب النظريات إلى أهمية الثغرات البنائية التى تحول دون الاتصال المباشر بين أجزاء معينة من الشبكة[٤١]. إن أولئك الذين يسدون الثغرات البنائية أو يستغلونها يمكن أن يستعملوا موقفهم كمصدر للقوة بواسطة التحكم فى الاتصال بين الآخرين. وثمة جانب آخر للشبكات، وهو ذو الصلة بالقوة، ويتمثل فى امتدادها الكبير. وحتى بالنسبة إلى روابط الامتداد الضعيفة يمكن أن تكون نافعة فى الحصول على معلومات جديدة وخلاقة ثم نشرها. وتمنح الروابط الضعيفة القدرة على الربط بين المجموعات المتنوعة معًا بأسلوب تعاونى ناجح[٤٢]. وهذا يزيد قدرة أى دولة على أن تحوز القوة مع الآخرين بديلاً عن أن تحوز القوة عليهم. إن القدرة على خلق شبكات من الثقة تمكن المجموعات من العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، وهو ما أطلق عليها كينيث بولدنج **Kenneth Boulding** "القوة المتكاملة"[٤٣]. وطبقًا لعلماء النفس تتجه سنوات البحث إلى أن الميل العاطفى والذكاء الاجتماعى أهم بدرجة كبيرة من الاستحواذ على القوة وتطبيقها بأكثر من القوة المادية، والخداع، والرعب"[٤٤].

وقد قالت حنا أريندت **Hannah Arendt** عالم النظريات السياسية ذات مرة: "إن القوة تنبع بين الأفراد حينما يعملون معًا"[٤٥]. وعلى المنوال نفسه، يمكن للدولة أن تدير أمر القوة العالمية بالعمل والتضامن مع الدول الأخرى، وليس مجرد العمل ضد تلك

الدول. ويرى جون أكينبرى John Ikenberry العالم السياسى بجامعة برنستون أن القوة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت على شبكة من المؤسسات التى قيدت الولايات المتحدة، ولكنها كانت منفتحة على الدول الأخرى، ولذا زادت من قوة أمريكا كى تعمل مع الآخرين(٤٦). وهذه نقطة مهمة فى تقدير قوة الأمم فى النظام العالمى الحالى، وبعد مهم فى تقدير القوة الأمريكية والصينية فى القرن الحادى والعشرين(٤٧). وعلى سبيل المثال، إذا ما انضوت الولايات المتحدة فى شبكات اتصال أكثر فلديها فرصة أكبر لكى تشكل أفضلياتها فيما يخص المظهر الثالث للقوة، ولأغراض تتعلق بالسياسة، فيمكن أن يكون مفيداً أن نفكر فى المظاهر الثلاثة للقوة فى سلسلة متعاقبة من الترتيب الذى وضعه علماء الاجتماع.

ويتعين على صانع القرار السياسى أن ينظر فى صياغة الأفضلية وتأطير جدول العمل كوسائل لتشكيل البيئة قبل الالتفات إلى المظهر الأول الآمر للقوة(٤٨). وبإيجاز، فإن أولئك الذين يصرون على انصهار البعدين الثانى والثالث للقوة فى المظهر الأول، سيفقدون بشكل متزايد جانباً مهماً من جوانب القوة فى هذا القرن.

الواقعية والنطاق الكامل لسلوك القوة

فى الولايات المتحدة، فإن التركيز على المظهر الأول للقوة هو بشكل جزئى انعكاس للثقافة والمؤسسات السياسية الأمريكية. ولا يرغب أى سياسى فى أن يظهر على أنه "يميل للقوة الناعمة"، ويجد الكونجرس أنه من الأسهل عليه، أن يدعم ميزانية البنتاجون أكثر مما يفعل بالنسبة لوزارة الخارجية. وقد يدعم هذا التحيز بتغليب نظريات السياسة الدولية. وطيلة قرون ظلت المقاربة التقليدية المهيمنة فى الشئون الدولية يطلق عليها "الواقعية" ويرجع تسطيرها بعيداً إلى المفكرين الكبار من أمثال ثوسايديديس، ونيقولا ميكافيللى.

وتفترض الواقعية أنه فى ظل الظروف الفوضوية للسياسات العالمية، وحيث لا توجد سلطة حكومية دولية أعلى من الدول، يجب أن تعتمد على وسائلها الذاتية للحفاظ على استقلالها، وأنه حينما يستحيل الزخم إلى قوة للدفع، فإن السهم الأخير،

يكون فى استخدام القوة. وتصور الواقعية العالم على أساس أن الدول ذات السيادة تستهدف الحفاظ على أمنها، ومعها القوة السياسية باعتبارها الأداة النهائية التى تستخدم. وهكذا كانت الحرب هى الجانب المطرد فى الشئون الدولية عبر القرون. ويظهر الواقعيون فى أحجام وأشكال متعددة، ولكنهم جميعًا يميلون للقول بأن السياسات العالمية هى سياسات القوة. وفى هذا الشأن فهم على حق، ولكن هناك بعض مما يحد من فهمهم عن طريق تصور القوة بشكل ضيق أكثر من اللازم. ويأخذ الشخص البراجماتى أو الواقعى ذو البصيرة فى اعتباره النطاق الكامل لمصادر القوة، شاملة الإنكار والإقناع والاجتذاب. وقد وعى العديد من الواقعيين التقليديين فى الماضى القوة الناعمة بأفضل من بعض سلالتهم.

وتمثل الواقعية جزءًا أوليًا طيبًا فى تصوير بعض جوانب العلاقات الدولية. ولكن - كما رأينا - لم تعد الدول هى الفاعل الأهم فى العلاقات الدولية، ولا يمثل الأمن النتيجة الأساسية الوحيدة التى يبحثون عنها، كما أن القوة المادية ليست هى الأداة الفضلى المتوافرة دائمًا لتحقيق تلك النتائج. وفى الواقع، فإن ظروف الاستقلال المتبادل المعقدة هى نموذجية بالنسبة إلى العلاقات بين الدول المتقدمة بعد مرحلة الثورة الصناعية على غرار الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأستراليا واليابان. وتعنى الديمقراطية المتبادلة، والثقافة الليبرالية وشبكة العلاقات العميقة عبر الحدود، أن الفوضوية لها آثارها المتباينة لأكثر من التنبؤات بالواقعية، وفى مثل هذه الظروف فإن إستراتيجية القوة الذكية تمتلك مزيجًا أعلى لمظاهر القوتين الثانية والثالثة. وليس الأمر قاصرًا على العلاقات بين الدول المتقدمة حيث تلعب القوة الناعمة دورًا مهمًا، ففى عصر المعلومات تغدو إستراتيجيات الاتصال أكثر أهمية، وتتشكل النتائج ليس فقط على أساس الجيش الذى يكسب، بل كذلك على أساس من تكسب روايته لقضيته. وفى الحرب ضد الإرهاب، على سبيل المثال، يكون أساسيًا أن يتوافر سرد قصصى يجذب الاتجاه السائد ويمنع من تعبئته بواسطة الراديكاليين. وفى المعركة ضد حالات العصيان يجب أن يصاحب القوى العسكرية الصارمة آليات للقوى الناعمة تساعد على كسب القلوب والعقول (تشكيل الأفضليات) من جانب أغلبية السكان.

ويتعين أن يكون لدى الإستراتيجيات الذكيــة عنــاصر المعـلومات والاتصالات. إن نضـال الدول من أجل القوة لوضـع نماذجها، وتأطير مسائلها، يتزايد فى الاهتمام. وعلى سبيل المثال، فقد أطرت قناتا سى.إن.إن، وبى، بى، سى المسائل الخاصة بحرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩١. ولكن بحلول عام ٢٠٠٣. كانت قناة الجزيرة تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل قصة حرب العراق. وهذا التأطير أكبر من كونه مجرد دعاية. وحتى نصف الأحداث فى مارس ٢٠٠٣، يمكننا أن نقول إن القوات الأمريكية "دخلت العراق" أو إن القوات الأمريكية "غزت العراق"، وكلا القولين صحيح، ولكنهما ذوا آثار متباينة فيما يختص بقوة تشكيل الأفضليات، وعلى المنوال ذاته، فإذا فكرنا فى المؤسسات الدولية، فالأمر جد مختلف إذا وضعت جداول العمل، فى مجموعة الثمانى وفى ظل حضور ضيوف قليلى العدد أو فى مجموعة العشرين ذات المدعوين المتساوين، فهذه فحسب بعض الأمثلة بشأن كيف تصبح أبعاد مظاهر القوة الثانية والثالثة، أكثر أهمية فى السياسات العولمية فى ظل عصر المعلومات.

سلوك القوة الناعمة والموارد

يشكو بعض النقاد من أن التعريف الغالب للقوة الناعمة قد أصبح غامضًا من خلال التوسع فيه بحيث شمل كلاً من إدارة الدولة للاقتصاد والتى تستخدم فيها كل من العصا والجزرة، بل حتى القوة العسكرية. ويبدو أن القوة الناعمة حاليًا تعنى كل شىء[٤٩]. ولكن يخطئ هؤلاء النقاد حينما يخلطون بين أعمال الدولة التى تنشد تحقيق النتائج المرجوة، وبين الموارد التى تستخدم للتوصل إليها. ويمكن للأنواع العديدة من الموارد أن تساهم فى القوة الناعمة، ولكن ذلك لا يعنى أن القوة الناعمة هى أى نوع من السلوك. إننى أطلق عبارة القوة الموجعة على استخدام القوة المادية، والدفع المالى، ورسم بعض جداول العمل المرتكنة إليها. إن وضع جدول العمل الذى ينظر إليه على أنه مشروع من ناحية الهدف، والجذب الإيجابى، والإقناع، هى عناصر الطيف فى السلوكيات التى أضمنها فى داخل القوة الناعمة. إن القوة الموجعة هى الزخم، فى حين أن القوة الناعمة هى الجذب، وتمثل القوة الناعمة المحددة بشكل تام القدرة على التأثير فى آخرين من خلال الوسائل الاختيارية لتأطير جدول العمل، والإقناع والاستنتاج والجذب الإيجابى بهدف الحصول على نتائج فضلى[٥٠]، وفيما يلى تمثيل لطيف سلوكيات القوة[٥١].

القوة الناعمة	الاختيار والتزامل - الاجتذاب، الإقناع، الإطار، العقوبات - الدفع المالى، التهديد - القسر - الأمر	القوة الموجعة

وبشكل عام، تشتمل أنواع الموارد المتناغمة مع القوة الموجعة على أشياء ملموسة مثل القوة المادية، والنقود. وتشتمل أنواع الموارد المتناغمة مع القوة الناعمة غالبًا على عناصر غير ملموسة، مثل المؤسسات، والأفكار، والقيم، والثقافة، والشرعية الواعية للسياسات، ولكن هذه العلاقة ليست تامة. إن الموارد غير الملموسة مثل الغيرة الوطنية، والأخلاقيات، والشرعية، تؤثر بقوة فى القدرة العسكرية لخوض الحرب وكسبها. أما التهديد باستخدام القوة فهو شىء غير ملموس حتى لو كان يمثل بعدًا من أبعاد القوة الموجعة(٥٢).

ولو تذكرنا التمييز بين مصادر القوة، وسلوك القوة، فإننا نتحقق من أن الموارد المتناغمة غالبًا مع سلوك القوة الموجعة يمكن أن يولد سلوك القوة الناعمة التى تعتمد على السياق، وكيفية استخدامها. ويمكن للقوة الآمرة أن تخلق الموارد التى فى المقابل يمكن أن تخلق القوة الناعمة فى مرحلة لاحقة. وعلى سبيل المثال، المؤسسات التى سوف تمد بمصادر القوة الناعمة فى المستقبل. وعلى الشاكلة نفسها، يمكن استخدام السلوك الاختيارى لخلق موارد القوة الموجعة على شكل تحالف عسكرى أو المساعدة الاقتصادية. ويمكن لأحد الموارد الملموسة للقوة الموجعة مثل وحدة عسكرية أن تفضى إلى سلوك آمر (عن طريق كسب إحدى المعارك)، أو سلوك اختيارى (عن طريق الجذب) المعتمد على كيفية استخدامها. وحيث إن الاجتذاب يعتمد على عقل الشخص الواعى، فإن الإدراك الحسى للفاعل يلعب دورًا هائلاً فى تحديد ما إذا كانت الموارد الموهوبة ستفضى إلى سلوك القوة الموجعة أو الناعمة.

وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام القوة البحرية لكسب المعارك (أى القوة الموجعة)، أو لكسب القلوب والعقول (أى القوة الناعمة)، وهذا يعتمد على ماهية الهدف والمسألة،

ذات الصلة. وقد كان لمساعدة الأسطول الأمريكي في الإمداد بالإغاثة لإندونيسيا بعد إعصار تسونامي في شرق آسيا ٢٠٠٤ تأثير قوي على زيادة اجتذاب إندونيسيا إلى جانب الولايات المتحدة. إن الاستراتيجية البحرية عام ٢٠٠٧ لم تجذب النظر فقط إلى خوض الحروب، بل أيضًا إلى أن "القوات البحرية عملت على بناء الثقة والطمأنينة بين الدول"[٥٣]. وعلى شاكلة ذلك، فإن الأداء الاقتصادي الناجح مثل اقتصاد الصين يمكن أن يولد كلاً من القوة الموجعة بفرض العقوبات والولوج المقيد إلى السوق، وكذا القوة الناعمة حيث الاجتذاب والتنافس على النجاح.

ولقد أساء بعض المحللين تفسير القوة الناعمة على أساس أنها مرادف للثقافة، ولهذا اتجهوا إلى التهوين من أهميتها. وعلى سبيل المثال، يصف المؤرخ نيال فيرجسون Niall Ferguson القوة الناعمة بأنها "القوى غير التقليدية مثل السلع الثقافية والتجارية"، ومن ثم فهو يرفضها على أساس أنها ناعمة حقًا[٥٤]. وبالطبع، فإن تناول الطعام في محل ماكدونالدز وارتداء قميص مايكل جاكسون لا يكشفان بطريقة آلية عن القوة الناعمة. إن الكتائب والميلشيات تستطيع أن ترتكب أعمالاً وحشية أو تحارب الأمريكيين، في حين أنها ترتدي النايكي، وتحتسي مشروب الكوكاكولا، ولكن هذا الانتقاد يخلط الموارد التي قد تولد السلوك، مع السلوك ذاته. ويعتمد ما إذا كانت حيازة موارد القوة تولد حقًا سلوكًا متعاطفًا في سياق العناصر ومهاراتها في تحويل الموارد إلى نتائج سلوكية. إن تناول طعام السوشي، والتجارة بأوراق البوكمون، واستئجار القاذفات اليابانية، كما فعلت محلات ردسوكس في بوسطون، لم تنقل القوة بالضرورة إلى اليابان، ولكن هذا ليس قاصرًا فقط على موارد القوة الناعمة، حيث إن امتلاك جيش أكبر من الدبابات قد يؤدي إلى تحقيق النصر إذا دارت رحى المعركة في قلب الصحراء، ولكنه لا يحقق النصر إذا دارت رحاها في أحد المستنقعات. وعلى الشاكلة نفسها، يمكن لابتسامة لطيفة أن تكون مصدرًا للقوة الناعمة، وقد تميل إلى أن تقدم لي معروفًا من أجل أنني أبتسم في أي وقت نتقابل فيه، ولكن إذا ابتسمت في جنازة والدتك فهذا يقضي على القوة الناعمة بدلاً من أن يخلقها.

كما ورد فى التقديم، لقد طورت اصطلاح "القوة الذكية" فى عام ٢٠٠٤ ليواجه سوء الفهم الذى قد يسببه اصطلاح "القوة الناعمة" بمفرده من تأثير على السياسة الخارجية. لقد عرفت القوة الذكية على أنها القدرة على التآلف بين مصادر القوة الموجعة والناعمة فى ظل استراتيجيات مؤثرة(٥٥). وعلى خلاف القوة الناعمة، فإن القوة الذكية هى مفهوم تقديرى إلى جانب أنها مفهوم وصفى. إن القوة الناعمة يمكن أن تكون جيدة أو رديئة حسب التقدير المعيارى، والارتكان إلى كيفية استخدامها. وللقوة الذكية تقديرها المبنى على التعريف. ومن يقول من النقاد بأن "القوة الذكية يمكن أن تفوق القوة الناعمة بنسبة ٢ إلى صفر – قد أبطلت القوة الناعمة بالنسبة ١ إلى صفر فى معجم السياسة الخارجية للولايات المتحدة" هم ببساطة خاطئون(٥٦). والنقد الأكثر دقة من ذلك هو أن المفهوم (على خلاف مفهوم القوة الناعمة) له بعد معيارى، فهو غالبًا يقدم نفسه وكأنه شعارات رغم أن القضية ليست على هذا النحو.

إن القوة الذكية تتوافر لدى الدول قاطبة (ولدى الفاعلين من غير الدول) وليس الأمر قاصرًا على الولايات المتحدة فحسب. وعلى سبيل المثال، وكما سنجد فى الفصل السابع، فقد طورت الدول الصغيرة غالبًا إستراتيجياتها فى القوة الذكية. ولقد عززت النرويج ذات الخمسة ملايين نسمة قدرتها فى الاجتذاب بشرعنة سياسات حفظ السلام، والمساعدات فى مجال التنمية. وفى الوقت ذاته، فهى مشارك نشيط وفعال فى حلف الناتو. وعلى أقصى الطرف الآخر بالنسبة لحجم السكان، قررت الصين، وهى قوة ناهضة فى الموارد الاقتصادية والعسكرية، على نحو مقصود، أن تستثمر فى مواردها القوة الناعمة لكى تجعل قوتها الموجعة تبدو أقل تهديدًا لجيرانها. وهكذا فهى تطور إستراتيجيتها الذكية. وتصل القوة الذكية إلى قلب مشكلة تحول القوة، وكما رأينا آنفًا فإن بعض الدول والفاعلين ربما يمنحون موارد للقوة أكبر من الآخرين، ولكنها ليست ذات تأثير كبير فى تحويل المدى الكامل لموارد القوة إلى إستيراتيجيات تولد النتائج التى تبتغيها. ويجادل البعض فى أنه فى ظل وجود بناء حكومى غير كفء فى القرن الثامن عشر، كانت الولايات المتحدة ضعيفة فى تحويل قوتها. ويجيب البعض بأن أغلب القوة الأمريكية تتولد خارج الحكومة عن طريق الاقتصاد المفتوح والمجتمع المدنى الموجودين

فى الدولة، ويمكن أن يكون تحول القوة أكثر سهولة حيث يكون لدى البلاد فائض من الأصول، ويمكنها أن تتحمل استيعاب تكلفة ما قد يقع من أخطاء. ولكن الخطوات الأولى للقوة الذكية وإستراتيجيات تحول القوة المؤثرة هى فى فهم المدى الواسع لموارد القوة والاعتراف بمشكلات مزجها بشكل فعال فى مختلف السياقات.

وأحيانًا ما تعزز القوة الموجعة والناعمة بعضها بعضا، وأحيانًا ما تتقاطع بعضها فى بعض. والذكاء السياقى الجيد له أهميته فى تمييز كيفية تفاعلها فى المواقف المختلفة، ولكنه من الخطأ الاعتقاد بأن حملات المعلومات فى أوقات تسىء فهم جوهر القوة الناعمة، وإذا تعين علينا أن نختار بين تملك القوة العسكرية أو القوة الناعمة فى السياسة العالمية فقد نختار القوة العسكرية. ولكن القوة الذكية ترى أنه من الأفضل الأخذ بكليهما. ويجب على القوة العسكرية أن تعى أن القوة الناعمة أكثر تحديًا؛ لأن تدبر الأمر فيما يتعلق بتطبيق القوة العسكرية، سيما فيما لو كانت ما تقوم به هذه القوة لا ينظر إليه باعتباره عنصر جذب[٥٧]، فإذا كان رافعو القوة الناعمة لا يجذبون فى الاتجاه نفسه، فبالتالى لا تستطيع القوة العسكرية أن تخلق ظروفًا متعاطفة معها.

وفى أوائل عام ٢٠٠٦ قال دونالد رامسفيلد Doneld Rumsfeld وزير الدفاع عن حرب إدارة بوش العالمية على الإرهاب: "فى هذه الحرب، فإن بعض أكثر المعارك حسمًا قد لا يكون فى جبال أفغانستان، أو شوارع العراق، بل فى استديوهات الأخبار فى نيويورك، ولندن، والقاهرة، وأى مكان آخر". وكما علقت صحيفة الإيكونومست على كلام رامسفيلد "وحتى وقت قريب فإنه ينظر بهذا التركيز على القوة الناعمة بأنها ناعمة حقًا وهى جزء من مهادنة أوربا القديمة للإرهاب". والآن فقد تحقق من أهمية كسب القلوب والعقول ولكن "جزءًا مهمًا فى كلمته تركز على كيفية أن تكسب أمريكا حرب الدعاية مع العلاقات العامة المخادعة"[٥٨]. ولسوء الحظ لقد تناسى رامسفيلد القاعدة الأولى من قواعد الاعلان، وهى أنه إذا كانت بضاعتك رديئة فلن يفلح أفضل الإعلان فى تسويقها أو بيعها، كما نسى أيضًا أن الإستراتيجية السيئة لتحول القوة، والخاصة بالإدارة الأمريكية كانت تضيع أصول القوة الموجعة والناعمة كليهما. إن الخطوة الأولى تجاه تعزيز إستراتيجيات قوة مؤثرة ذكية يبدأ بفهم أعمق لأنواع القوة واستخداماتها.

الفصل الثانى

القوة العسكرية

حين يتحدث أو يكتب أغلب الناس عن القوة العسكرية، فإنهم يتجهون إلى التفكير فيما يختص بالموارد التى تشكل أساس سلوك القوة للحرب أو التهديد بالحرب، أى بالقوات، والدبابات، والطائرات، والسفن، وهلم جرا! وفى النهاية، إذا تحول الزخم إلى قوة للدفع يكون لهذه الموارد العسكرية أهميتها. وقد قال نابليون عبارته الشهيرة "إن الله على الجانب الآخر بكتائب كبيرة".

ولكن القوة العسكرية تحتاج إلى نظرة أكثر قربًا، هناك ما هو أكثر فى الموارد العسكرية من البنادق والكتائب، وهناك فى السلوك العسكرى ما هو أكثر من الحرب أو التهديد بشأن الحرب. لقد استخدمت موارد القوة العسكرية طويلاً لإمداد الحلفاء بالحماية ومساعدة الأصدقاء، بل إن السلوك فى الحرب باسم الأصدقاء وبالنيابة عنهم يمكن أن يحدث القوة الناعمة. وكما رأينا فى الفصل الأخير، فإنه يمكن لاستخدامات الموارد العسكرية غير القسرية والخفيفة أن تكون مصدرًا مهمًا لسلوك القوة الناعمة لتأطير جداول العمل، والاقناع، والجذب فى السياسات العالمية.

وحتى لو انصب التفكير على الحرب والتهديد بها فحسب، فسيواجه العديد من الناس الحرب داخل الدولة والتى ينخرط فيها الجنود ببزاتهم وتنظمهم الدولة وتقدم لهم المهمات ويكوّنون فى شكل وحدات عسكرية نظامية. ولكنه وحتى الآن، وفى غضون القرن الحادى والعشرين تقع الحروب داخل الدول[1]، عوضًا عن أن الحرب الأهلية والمقاتلين غير النظاميين ليسا شيئًا جديدًا حيث يعترف بذلك القانون التقليدى للحرب.

ولكن الجديد فى هذا القرن هو زيادة النزاعات غير النظامية، والتغيرات التكنولوجية التى تزيد القابلية لوقوع المآسى البشرية وتضع القوة التدميرية فى أيدى مجموعات صغيرة من الفاعلين غير الدول، والتى قد تكون تسلمت الثمن خارج نطاق الأسواق لشن التدمير الأساسى فى أوقات سابقة. واليوم أحدثت التكنولوجيا بعداً جديداً فى فنون الحرب، هو توقعات الهجمات على مواقع التجمع الإلكترونى. وكما سوف نناقش فى الفصل الخامس، فإنه يمكن للعدو، سواء كان دولة أو غير دولة، أن يحقق تدميراً مادياً هائلاً (أو يهدد بفعل ذلك دون أن يكون ثمة جيش يعبر ماديا الحدود من دولة إلى أخرى).

القتال والحرب

منذ ألفيتين ونصف كتب ثوسايديديس Thu Cydides، وهو يشرح لماذا قصد جنرالات أثينا الاستيلاء على جزيرة ميلوس وقتل سكانها واسترقاقهم قائلاً: "إن الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، ولكن الضعفاء يعانون مما يجب أن يعانوا منه"[٢]. إن الحرب واستخدام القوة هما مرضان متوطنان فى تاريخ البشرية. وفى الواقع، إنه يقال غالباً عن التاريخ السياسى إنه تاريخ من الحروب، والانتصارات، وكما يتساءل الإنجيل فى السفر الثانى ترنيم ٢/١: "لماذا تثور الشعوب فى ثورة عارمة على نحو غاضب ضد بعضها بعضاً؟"

وتظهر الإجابة الأولى عن ذلك فى أنها الطبيعة البشرية، ويصف العلماء فى علم الأنثروبولوجيا أن حيوانات الشمبانزى (التى نشترك معها جينياً بما يناهز ٩٩٪) على أنها تستخدم القوة ضد بعضها البعض، وضد المجموعات الأخرى من الشمبانزى[٣]. ويؤكد بعض الواقعيين التقليديين أن الطمع أو الجشع هو الدافع لذلك، فى حين يؤكد البعض الآخر أنه الرغبة فى الهيمنة[٤]. وربما كان لدى الكثير من كبار المنتصرين خليط من كلا الدافعين، وهم من أمثال جنكيزخان الذى اكتسح سهول وسط آسيا، أو الفاتحين الأسبان فى الأمريكتين بكثير من أمثال هيرنان كورتيز Hernen Cortes، وفرانشيسكو بيزارو Francisco Bizzero، إلا أن الافكار تلعب هى الأخرى دورها فى تعبئة الناس للحرب وتحقيق النصر، ومثالها الفتح الإسلامى فى القرن الذى تلا

وفاة النبى محمد، والحملات الصليبية المسيحية فى العصور الوسطى، أو الحركات القومية والمطالبة بحق تقرير المصير بعد القرن التاسع عشر.

لقد شكلت الحروب الإمبراطوريات الكبرى إلى جانب الدول فى أوروبا الحديثة، ولكن من المهم أن نتذكر أن القوة القسرية الموجعة التى أنتجتها الموارد العسكرية يصحبها عادة درجة معينة من القوة الناعمة.

وكما يوضح الفيلسوف ديفيد هيوم David Hume فى القرن الثامن عشر أنه لا يمكن لبشر أوتى ما يكفى من القوة أن يهيمن على الآخرين جميعًا(٥). إنه يتعين على أى مستبد أن يمتلك قوة ناعمة كافية لجذب التابعين حتى يمكنوه من استخدام القسر على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال فقد دعمت إمبراطورية روما، التى دامت طويلا، انتصاراتها العسكرية ببعض الإيديولوجيا، واجتذبت البرابرة المغلوبين بإعطائهم الفرصة ليكونوا مواطنين رومانيين(٦). وتتمثل مشكلة الموارد العسكرية، التى تشمل القوات، فى أنها مكلفة. وتزيد تكلفة النقل كلما ابتعدت المسافات، وهنا يكون المحليون أقل تكلفة إذا أمكن اختيارهم.

ويمكن للتكنولوجيا الجديدة ومثالها فى حالة جنكيزخان أو البندقية بأيدى الفاتحين أن تمد بفاعلية تسمح لعدد صغير بأن يتغلب على مجموعة أكبر وعند انتشار التكنولوجيا، وفى القرن التاسع عشر تغلب السير هارى جونسون Harry Johnson على "نياسا لاند" (التى تسمى اليوم مالاوى) بحفنة من القوات. وفى الهند، حكم أقل من ١٠٠ ألف جندى وإدارى بريطانى ٢٠٠ مليون هندى. وكان سر هذا النجاح فى شىء آخر أكثر من التكنولوجيا، لقد شمل القدرة على تقسيم السكان المستهدفين واختيار بعضهم ليصبحوا حلفاء محليين. وعلى نحو مماثل اعتمد انتشار الإسلام على جاذبية العقيدة وليس فقط على قوة السيف، واليوم تؤكد نظرية المجموعات العسكرية المنشقة على أهمية كسب قلوب الناس وعقولهم. وإذا فهمنا القوة العسكرية فينبغى أن نتحقق من أن شرح النجاح يرتكز على القول الشهير من القرن التاسع عشر "أن لدينا البندقية(*) ولكنها ليست لديهم".

(*) يشير المؤلف إلى جاتلنج، وهو مخترع هذه البندقية فى القرن التاسع عشر. (المترجم)

وتؤكد مدرسة حديثة للواقعية أن سبب الحروب ليس الطبيعة البشرية، بل بناء السياسة الدولية(٧). وتؤكد المقاربة البنائية أن الطبيعة الفوضوية للسياسات العالمية - وحقيقة أنه ليس ثمة سلطة أعلى فوق الدول - أكثر من أن تستطيع أن تناشد بما تراه. إنها فى عالم الاعتماد على النفس، وتقدم الموارد العسكرية أفضل مساعدة. أما الدوافع الأخرى مثل الطمع أو الهيمنة فهى أقل أهميـة من الأمن، وهى رغبة بسيطة فى العيش. إن الدول محاطة بلعبة قيمتها صفر حيث إن من العقلانية أن تدافع الدول عن نفسها حيث لا تستطيع أن تثق فى الآخرين. وإذا قام الفاعل بإلقاء سلاحه، ولم يلقه الآخرون، فليس من المحتمل أن يبقى الفاعل على قيد الحياة فى ظل ظروف فوضوية. أما أولئك الخيرون الثقات الموثوق بهم، فهم يميلون إلى إنهاء الانزواء بمرور الوقت، بل قد ينالهم الأذى من الفاعلين النشيطين الذين ينتجهم التركيب الخاص بالنظام. إن طريق الأمن والعيش للفاعلين هو أن يدعموا مواردهم العسكرية خاصة عن طريق زيادتها باستمرار، وتكوين التحالفات التى توازن قوة الآخرين، وفى هذا العالم تكون المكاسب المتصلة بالآخرين أهم من المكاسب الفردية المطلقة.

وسواء كان الميل للقتال مغروساً فى الطبيعة الإنسانية كما ترى الواقعية التقليدية لكل من ثوسايديديس وميكيافيللى Machiavelli أو فى ظل القوى الأكبر الشاملة كما تؤكدها الواقعية الهيكلية الحديثة، فإن الموارد العسكرية التى تقدم القدرة على الانتصارات فى الحرب يتم تصويرها على نحو تقليدى بأنها أهم قالب للقوة فى الشئون العالمية. وفى الواقع، كان تعريف القوة الضخمة فى القرن التاسع عشر هو القدرة على الانتصار فى الحرب، واليوم ما زالت الحروب مستمرة على نحو مؤكد، ولكن كما رأينا فى الفصل الأخير، فقد أصبح العالم أكثر تعقيداً منذ القرن التاسع عشر، ولا يناسب النموذج الواقعى كل الأطراف على قدم المساواة.

ويذكر الدبلوماسى البريطانى روبرت كوبر Robert Cooper أن ثمة - على الأقل - ثلاثة مجالات متباينة، وهى ما بعد الصناعة، وعمليات التصنيع الجارية، وما قبل الصناعة - فى العلاقات بين الدول، مع وجود الحرب التى تلعب دوراً مغايراً فى كل منها. وفيما يتعلق بالعالم ما بعد الصناعة فى الديمقراطيات المتقدمة؛ لم تعد الحرب أداة رئيسية فى علاقاتها بعضها بعضا. وفى هذا العالم يؤكد أصحاب النظريات

بشكل صحيح أنه من المستحيل غالبًا أن نجد أمثلة من الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة تقاتل بعضها بعضا[8]. وبدلاً من ذلك فهى رهن سياسات استقلال تبادلى معقد تستعمل صراعات القوى فيه أدوات أخرى. وهذا لا يعنى أن الديمقراطيات المتقدمة لا تخوض غمار الحروب مع الدول الأخرى أو أن الديموقراطيات الجديدة الهشة لا يمكنها أن تحارب بعضها بعضا[9]. وأما بالنسبة إلى الدول الجديدة التى تقوم بالتصنيع مثل الصين والهند فتبقى الحرب أداة محتملة. وكما قد يتنبأ الواقعيون، على الشاكله نفسها، فإنه بين مجتمعات ما قبل الصناعة والتى تشمل كثيراً من دول أفريقيا والشرق الأوسط، يظل النموذج الواقعى ملاءمة جيدة. ولذا فإن إجابة القرن الحادى والعشرين عن سؤال "هل القوى العسكرية أهم قالب للقوة فى السياسة العالمية؟" إنما يعتمد على السياق.

وفى كثير من بلاد العالم تكون الإجابة بنعم، ولكن ليس فى كافة المجالات، أو فى جميع المسائل.

هل تضاءلت جدوى القوة العسكرية بمرور الوقت؟

تستخدم الدول بشكل واضح فى أيامنا هذه القوة العسكرية، ولكن منتصف القرن الماضى شهد تغيرات فى دورها. وتجد دول عديدة، سيما الكبيرة منها، أن القوة العسكرية مكلفة فى استخدامها بهدف تحقيق أغراضها بشكل أكبر مما كان عليه الحال فى أوقات سابقة. وفى تخطيط للمستقبل يرى المجلس القومى للمخابرات (وهو الجهاز الذى يعد التقديرات للرئيس الأمريكى) أن جدوى القوة العسكرية تتراجع فى القرن الحادى والعشرين[10].

فما الأسباب وراء ذلك؟ السبب الأول أن الوسائل القصوى للقوة العسكرية (وهى الترسانات النووية للقوى الكبرى) مكبلة بالأغلال. ورغم أنه تم حصر أكثر من ٥٠ ألف سلاح نووى، فلم يتم استخدامها فى الحرب منذ ١٩٤٥م، ويمكن للتفاوت بين الأسلحة النووية الكاسحة بشكل واسع أن يوجه الضربات القوية. وقد دفعت الأهداف السياسية المعقولة زعماء الدول للنفور بشكل مفهوم من تشغيلها، ولذا فإن الصيغة

القصوى للقوة العسكرية هى من أجل أغراض عملية مكلفة أكثر من اللازم - فيما يتصل بكل من النازع الخلقى بتحريمها أو خطر الرد الانتقامى من أجل أن يستخدمها الزعماء الوطنيون فى الحرب(١١). ولا يعنى هذا أن الأسلحة النووية لا تلعب دوراً فى سياسات العالم.

وفى الواقع ربما لا يشعر الإرهابيون بأنهم مقيدون بالحظر النووى(١٢). وحتى لو صعب استخدام الأسلحة النووية لقهر الآخرين يظل الردع مصدراً له قيمته وأهميته. إنه يشمل القدرة على مد الردع نحو الآخرين، وعلى سبيل المثال من جانب الولايات المتحدة تجاه حلفائها مثل أوروبا واليابان. وتبحث الدول الصغرى مثل كوريا الشمالية وإيران عن الأسلحة النووية لردع.الولايات المتحدة، وزيادة نفوذها الإقليمى وتميزها العالمى، ولكنها ليست موازية فى السياسات العالمية. ولكن فى ظـل بعض الظروف إذا ما اتخذت قرارات من جانب دول أخرى لنشر هذه الأسلحة، فقد يخفض ذلك توافر الأمن بزيادة توقع انتشار السلاح النووى دون سيطرة مركزية كاملة، أو الوقوع فى براثن الإرهابيين. وبسبب ذلك استغرق الحظر ضد استعمال الدول للأسلحة النووية طيلة ستة عقود. وتظل الأسلحة النووية لها أهميتها فى السياسات العالمية، وليس لخوض الحروب. والسبب الثانى هو أن القوة التقليدية أصبحت مكلفة بشكل أكبر إذا استخدمت لحكم السكان الوطنيين المعبئين اجتماعياً، ويساعد الاحتلال على توحيد ما يمكن أن يكون تحت ظروف أخرى سكانا بائسين. والحكم الأجنبى باهظ التكلفة فى عصر الاتصالات الاجتماعية العريضة. وقد ساعدت وسائل الإعلام المطبوعة، ووسائل الاتصال الضخمة فعلياً فى القرن الأخير السكان المحليين على نمو وعيهم، وهوياتهم، وهو ما أصبح يطلق عليه المجتمعات "الخيالية". وقد وسع عصر الإنترنت هذا الأمر بشكل متزايد(١٣). لقد غزت فرنسا الجزائر بعدد ٣٤ ألفًا من القوات فى القرن التاسع عشر، ولكنها لم تستحوذ على هذه المستعمرة بعدد ٦٠٠ ألف جندى فى القرن العشرين(١٤). وتعتبر الأدوات المختلفة مثل السيارات المفخخة، والمتفجرات الارتجالية، والمتوافرة لدى المتمردين المعبئين، أرخص كثيراً من تلك التى تستخدمها الجيوش المحتلة. وهناك تلازم وثيق بين استخدام المفجرين الانتحاريين، وبين الاحتلال من جانب القوات الأجنبية(١٥).

والسبب الثالث هو أن استخدام القوة العسكرية يواجه قيوداً داخلية. وبمرور الوقت أضحى هناك جانب أخلاقى متنام من العداء لاستخدام القوة العسكرية، سيما فى الدول الديمقراطية. وهذه المواقف أقوى فى أوروبا أو اليابان عنها فى الولايات المتحدة، ولكنها موجودة وحاضرة فى كافة الديمقراطيات المتقدمة. ولا تحول هذه الآراء دون استعمال القوة، ولكنها تجعلها اختياراً له مخاطره من الناحية السياسية على القادة، خاصة إذا كان استعمالها كبيرا أو ممتدا. ويقال أحياناً إن الديمقراطيات لن تقبل بحدوث ضحايا، ولكن فى هذا تبسيطاً للأمور؛ فلقد توقعت الولايات المتحدة مثلاً سقوط عشرة آلاف من الضحايا حين خططت لدخول حرب الخليج فى ١٩٩٠ فى حين سادها النفور من قبول وقوع ضحايا فى الصومال، أو كوسوفو، حيث كانت مصالحها القومية أقل كثيراً من أن تنخرط فيها، ناهيك عن أن الاستعداد لقبول وقوع ضحايا يتأثر بتوقعات النجاح(١٦). وإذا اعتبر استخدام القوة أمراً غير عادل أو غير شرعى فى نظر الدول الأخرى، فقد يكون هذا الأمر مكلفاً للقادة السياسيين فى السياسات الديمقراطية، ولا يمكن إغفال عنصر القوة. والإرهابيون الفاعلون من غير الدول هم أقل التزاماً من الدول بالاهتمامات الأخلاقية، ولكن استخدام القوة أمر أكثر تكلفة وأكثر صعوبة بالنسبة لأغلب الدول عما كان عليه الحال فى الماضى.

وفى نهاية الأمر، لا تقدم عددا من المسائل نفسها على نحو مبسط للجوء للقوة، فخذ مثلا العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان، ففى ١٨٥٣ أبحر الكومودور ماتيو بيرى Matthew Perry فى ميناء شيمودا اليابانى وهدد بإلقاء القنابل إن لم تفتح اليابان موانيها للتجارة. وقد لا يكون ذلك الأسلوب وسيلة ناجحة أو مقبولة سياسيًا لحل الخلافات التجارية الحالية بين الولايات المتحدة واليابان. لقد أصبحت الصين اليوم هى الرائدة فى إنتاج الغاز النظيف للبيئة وتنشئ أسبوعيًا مصنعًا لحرق الفحم، ولكن فكرة التهديد باستخدام القنابل أو الصواريخ العابرة لتدمير هذه المنشآت يفتقد إلى المصداقية رغم أن هذا الناتج قد يلحق الضرر بالدول الأخرى. إن مدى الاقتصاد العولى ونطاقه، والاستقلال التبادلى المعقد، يختلفان اليوم تماماً عما كان فى القرن التاسع عشر.

وحتى لو ظلت القوة أداة حاسمة فى السياسات الدولية، فليست هى الأداة الوحيدة. إن استعمال الاعتماد الاقتصادى المتبادل والاتصالات والمؤسسات الدولية والفعالية عبر الحدود يلعب أحيانًا دورًا أكبر من القوة. ولا يمكن إغفال القوة العسكرية كأداة فى يد الدول، وانظر إلى القتال الدائر فى أفغانستان حين أزالت الولايات المتحدة حكومة طالبان التى أوت الشبكة الإرهابية التى نفذت هجمات سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة؛ أو استخدام أمريكا وبريطانيا القوة لإزاحة صدام حسين فى عام ٢٠٠٣. ولكن كان من الأسهل كسب حرب مبدئية ضد إحدى الحكومات أكثر من كسب السلام ضد المتمردين من غير الدول، ناهيك عن أن القوة العسكرية بمفردها لا تكفى للحماية من الإرهاب، فقبل ١١ سبتمبر لم تكن إحدى الخلايا الأساسية والموجودة للقاعده فى هامبورج اختيارًا مقصودًا. ورغم أن القوة العسكرية تظل أداة مهمة فى السياسة الدولية، فإن التغيرات التى حدثت فى تكلفتها وفاعليتها تجعل حسابات القوة العسكرية فى الوقت الحاضر أكثر تعقيدًا عما كان عليه الحال فى الماضى.

الشكل المتغير للحرب

ربما تكون القوة فى حال سكون، ولكنها ليست خارج المشهد. وبدلاً من ذلك يتخذ استعمال القوة أشكالاً جديدة. وقد كتب المنظرون العسكريون عن حرب الجيل الرابع التى ليس لها أحيانًا (معارك أو جبهات محدودة) والتى ربما يختفى فيها التمييز بين ما هو مدنى؛ وما هو عسكرى[١٧]. وبحسب هذا النظر عكس الجيل الأول للحرب الحديثة أساليب الخطوط والأعمدة على أثر الثورة الفرنسية، فى حين اعتمد الجيل الثانى على كثافة قوة إطلاق النار، كان أوجها فى الحرب العالمية الأولى، وشعارها "أن تقهر المدفعية ثم تحتل قوات المشاة"، وظهر الجيل الثالث فى المناورات والأساليب التى طورها الألمان لكسر مأزق حرب الخنادق فى ١٩١٨ وما أنجزوه لاحقًا بأساليب الحرب الخاطفة التى مكنتهم من هزيمة قوات الدبابات الفرنسية والبريطانية الأكبر عددًا فى غزو فرنسا ١٩٤٠. وقد أفضت كلتا الفكرتين إلى جانب التكنولوجيا إلى هذه التغيرات. وينطبق الأمر نفسه بشكل صحيح اليوم على الجيل الرابع الذى يركز على مجتمع العدو وإرادته السياسية للقتال. وكما وضعها أحد أصحاب النظريات "إن كل جيل تالٍ يصل

إلى درجة أعمق داخل أراضي العدو في محاولة لإلحاق الهزيمة به"[١٨]. ورغم أن تقسيم الحرب الحديثة إلى أربعة أجيال هو أمر اعتباطي إلى حد ما، وينطوي على مبالغة، فإن الاتجاه الأهم الذي يتعين ملاحظته هو تقدم الجبهة العسكرية، وتراجع المدنية.

وإذا أخذنا بوجهة نظر أكثر بعداً من ذلك، يذكر مارتن ڤان كريڤلد Martin Vancreveld المنظر الإسرائيلي، أن الخاصية البارزة للحرب خلال الألفية من عام ١٠٠٠ إلى ١٩٤٥ كانت هي تدعيم الحرب، وإبان العصور الوسطى كان من الصعب على القادة الوطنيين أن يعبئوا أكثر من بضعة آلاف من القوات. وبحلول القرن التاسع عشر ارتفعت الأعداد بأقل قليلاً من مئات الآلاف. وفي الحربين العالميتين خلال القرن العشرين عبأت سبع دول أكثر من ١٠٠ مليون رجل عملوا في المعارك حول العالم. (إنه من خلال شن الحرب الشاملة ضد بعضها البعض، نفذت الدول عمليات كانت من الاتساع والإضرار بحيث لقي في نهايتها ما بين أربعين إلى ستين مليون شخص حتفهم، وتحولت أكثر أجزاء القارة الأوروبية إلى حطام. وفي أعقاب ذلك، وفي يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥، تكشفت السماء عن القنبلة الذرية الأولى والتي غيرت كل شيء وإلى الأبد[١٩].

ورغم أنه كانت ثمة أسباب أخرى بالإضافة إلى الأسلحة النووية[٢٠]، والتداعيات التي لم يتم فهمها بشكل كامل لبعض الوقت، فسرعان ما أفسحت الحرب الشاملة الطريق للحروب المحدودة مثل الحرب الكورية. وقد صمم هاري ترومان Harry Truman الذي استخدم السلاح النووي لوضع نهاية الحرب العالمية الثانية على ألا يفعل ذلك في كوريا، رغم أن دوايت أيزنهاور Dewight Eisenhower ألمح إلى توقع استخدام السلاح النووي، ولكنه أثبت مدى نفوره من أن يقوم بذلك. ويبدو أن عصر الحرب الشاملة قد ولى[٢١].

ويلاحظ، على قدم المساواة أن الحروب المحدودة بين الدول أضحت نادرة إلى حد ما، ويحصي ڤان كريفيلد عشرين حرباً في النصف الثاني من القرن العشرين بعد ١٩٤٥، ومع ذلك لم تختف النزاعات المسلحة. ولكن الحروب بين الدول أصبحت أقل انتشاراً عن الحروب الداخلية والحروب العابرة لحدود الدول التي ينخرط فيها الفاعلون

من غير الدول. فمن بين ٢٢٦ نزاعًا مسلحًا كبيرًا فيما بين ١٩٤٥ و٢٠٠٢، وقع أقل من نصفها فيما بين الدول، والمجموعات المسلحة فى الخمسينيات. ولكن بحلول سنوات التسعينيات كانت هى الشكل الغالب من النزاعات المسلحة[٢٢]. ويمكن تقسيم هذه المجموعات إلى متمردين وإرهابيين وميليشيات وتنظيمات إجرامية، على الرغم من أن تلك الفئات يمكن أن تتداخل وتختفى بمرور الوقت[٢٣]. وعلى سبيل المثال، شكلت القوات المسلحة الثورية لعصابات اتحادات كولومبيا تحالفات مع المخدرات فى تلك الدولة، وفى أفغانستان كان لبعض مجموعات طالبان روابط وثيقة مع إرهابيى القاعدة عبر حدود الدول، فى حين احتفظت مجموعات أخرى بطابعها المحلى فى توجهها. هذا، وينال بعضها تأييد الحكومات، ولكن العديد منها لا ينال ذلك التأييد. وترى تلك المجموعات النزاع المسلح على أنه سلسلة متصلة من العمليات السياسية والعنيفة غير المنتظمة، وأنها على مدى فترة طويلة سوف تمد سيطرتها بالإكراه على السكان المحليين. إنها تستفيد من حقيقة أن عشرات من الدول الضعيفة تفتقد الشرعية أو القدرة على الهيمنة على أراضيها بفاعلية. والنتيجة هى كما وضعها الجنرال السير روبرت سميث Robert Smith الآمر البريطانى السابق فى شمال أيرلندا والبلقان، بأنها "الحرب وسط الأفراد"[٢٤].

وأما النزاعات التى تعتمد على المعارك التقليدية بالأسلحة التقليدية والأساليب غير النظامية والإرهاب والسلوك الإجرامى فى حومة الوغى فغدت نادرة. لقد أصبحت حروبًا مهجنة، إنها خليط متشابه من الأسلحة التقليدية[٢٥]. وعلى سبيل المثال؛ ففى معركة استغرقت ٣٤ يومًا مع إسرائيل فى لبنان فى عام ٢٠٠٦ استخدم حزب الله وهو مجموعة سياسية مسلحة، خلايا مدربة تدريبًا جيدًا خلطت الدعاية، والتكتيكات العسكرية التقليدية، والصواريخ التى تنطلق من مناطق مدينة كثيفة السكان لتحقق ما يعتبره العديدون فى المنطقة نصرا سياسيا. وفى غزة وبعد عامين اشتبكت حماس وإسرائيل جوًا وبرًا فى منطقة كثيفة السكان. وفى الحروب المهجنة تصير القوات التقليدية وغير النظامية والمحاربون والمدنيون، والتدمير المادى، وحرب المعلومات، متشابكة بشكل تام. ناهيك عن الكاميرات فى كل هاتف به خلايا وزوايا التصوير فى كل حاسوب، والتنافس على معلومات هى موجودة وحاضرة من قبل[٢٦].

وقد أشار بعض أصحاب النظريات إلى هذا الشكل الجديد للحرب على أنها حرب غير متماثلة. ولكن ذلك التوصيف أقل عونًا مما يظهر للوهلة الأولى. لقد أصبحت دومًا غير متماثلة[٢٧]. ويبحث القادة والآمرون دائمًا عن نقاط الضعف فى خصومهم ويسعون لزيادة مناقبهم لتحقيق النصر. وبعد تفسخ الاتحاد السوفييتى نالت الولايات المتحدة قصب السبق فى الحرب التقليدية كما ظهر واضحًا فى عملية عاصفة الصحراء التى هزمت فيها العراق ١٩٩١ وتكبدت فيها الولايات المتحده ١٤٨ جنديًا فقط لقوا مصرعهم. وعلى المنوال نفسه، ففى حرب كوسوفو ١٩٩٩ مع صربيا أفضت هيمنة الولايات المتحدة جوًا فى آخر المطاف إلى إحراز النصر دون وجود ضحايا من الأمريكيين. ولم يستسلم الخصوم وهم يواجهون هذا الخلط التقليدى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل اتجهوا عوضًا عن ذلك إلى اتباع الأساليب غير التقليدية لمواجهة التميز الأمريكى. وبعد أن تحقق الإستراتيجيون الصينيون من أن المواجهة التقليدية مع الولايات المتحدة إنما هى عمل أحمق، عززوا إستراتيجية «الحرب غير المقيدة» التى تأتلف الأدوات الإلكترونية، والدبلوماسية والتجمع الإلكترونى والتفويض والوكالة للقيام بأعمال إرهابية والأداة الاقتصادية والدعاية لخداع النظم الأمريكية وإرهاقها. وكما وضعها مسئول عسكرى صينى «إن القاعدة الأولى للحرب غير المقيدة هى أنه لا يوجد ثمة قواعد»[٢٨]. إن البحث عن أساليب غير تقليدية لمواجهة الحرب غير المتماثلة ليس شيئًا جديدًا بل يمكن إرجاعه إلى ألفى سنة إلى سون تزو Sun Tzu، وهو مشهور بإبراز أن أفضل ما يمكن من الكسب هو ألا تضطر للحرب. وليست الحكومات هى فقط المحاربون الذين يفهمون هذه الحكمة العتيقة، بل لقد فهم الإرهابيون طويلاً أنه لا يمكنهم البتة أن يأملوا فى مواجهة مباشرة مع أى قوى كبرى. وبدلاً من ذلك، وكما ذكرنا فى الفصل الأول، فقد استوحوا إلهام المصارعة اليابانية عن طريق الدفع ضد قوة حكومية لتستخدمها ضد نفسها، كما تخطط الأعمال الإرهابية بهدف الإهانة وإثارة ردود الأفعال من الطرف القوى. وعلى سبيل المثال كانت إستراتيجية أسامة بن لادن تعتمد على إثارة الولايات المتحدة فى ردود أفعال قد تحطم مصداقيتها وتضعف حلفاءها عبر العالم الإسلامى، وتفضى فى نهاية الأمر إلى إرهاقها. وقد وقعت الولايات المتحدة فى هذا الشرك بغزوها للعراق وفشلها المتلازم الذى تبع نجاحها المبكر فى أفغانستان.

وتتبع القاعدة تكتيك "رئيس التحريض"، عوضًا عن رئيس الأركان[٢٩]، وهذا يسمح للتنظيم بمرونة كبيرة على التجنيد الذاتى للمجموعات المحلية فى شبكاتها.

وقد كانت الولايات المتحدة متباطئة فى التكيف مع هذه التغيرات. فمع انهيار الاتحاد السوفييتى، كانت الولايات المتحدة هى القوة العسكرية الوحيدة ذات القدرات العولمية حيث تمتلك ميزانية عسكرية تعادل ميزانيات كل الدول الأخرى مجتمعة. وكانت فى مقدمة اقتصاد المعلومات التى تقدم "ثورة فى الشئون العسكرية". وفى التسعينيات ركزت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية على القدرة على الحرب وكسب حربين تقليديتين على نحو متزامن (مثلاً ضد كوريا الشمالية والعراق) وتطوير التقنيات التى قد تحافظ على "الوعى بحيز المعركة المهيمنة" التى ظهرت فى عاصفة الصحراء. واعتبرت الاستخدامات الأخرى للقوات العسكرية ليست لخوض الحرب مثل الحالات المضمنة أقل من ذلك "للعمليات العسكرية بخلاف الحرب". وحينما أصبح دونالد رامسفيلد وزيرًا للدفاع فى عام* ٢٠٠١ انتهج نقلة عسكرية تعتمد على الأخذ بالتقنيات الجديدة. وقد أبلى تآلف القوة الجوية عالية التقنية، والقوات الخاصة المحدودة المتحالفة مع المحاربين الأفغان فى أول الأمر بلاء حسنًا فى أفغانستان على الأرض، كما أظهر النجاح السريع فى غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، وخسارة ٣٢ ضحية فقط، كلا من قوة، هذه المقاربة وضعفها[٣٠]. ولم يكن الأمريكيون مخطئين فى الاستثمار فى ثورة الشئون العسكرية، بل كانوا مخطئين عندما ظنوا أنها كافية. إن للتقنية دائمًا آثارها المهمة على القوة العسكرية. "وليست ثورة فى الشئون العسكرية" جديدة. وفى الواقع فإن تجديدها أمر اعتباطى إلى حدما.

ويمكن لمجموعة من قوائم التغييرات التقنية الكبرى أن تنشأ[٣١]. ويعرف ماكس بوت Max Boot أربعًا منها، وهى: ثورة مسحوق البندقية فى أوروبا فى أول حداثتها، والثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر، والثورة الصناعية الثانية فى أوائل القرن العشرين، وثورة المعلومات الحالية. ويضيف أن "التاريخ زاخر بالأمثلة على القوى العظمى التى فشلت فى أن تحصل على التميز. لقد افتقد المغول ثورة مسحوق البندقية، وفقد الصينيون والأتراك والهنود الثورة الصناعية، وافتقد الفرنسيون والبريطانيون أجزاء كبرى من الثورة الصناعية الثانية، وفقد السوفييت ثورة المعلومات"[٣٢].

وتكاليف ذلك واضحة، أما تكاليف وضع ثقة أكبر من اللازم فى التكنولوجيا فهى أقل وضوحًا لسبب بسيط هو أن التكنولوجيا سيف ذو حدين. إنها فى نهاية الأمر تنتشر وتصبح متوافرة للخصوم الذين قد يكون لديهم إمكانيات بدائية، ولكنهم أقل قابلية للاعتماد على التقنيات المتقدمة. وقد اعتاد المنظرون العسكريون الأمريكيون أن يقولوا إنه لو حتى استطاع الآخرون أن يشتروا بعض التقنية الغالية على نحو تجارى فى نهاية الأمر "بعيدًا عن الرف"، فربما كانت الولايات المتحدة تتقدم نحو الجيل التالى وتتكامل تقنياتها فى نظام من الأنظمة، ولكن ذلك هو الدور الأول فى لعبة الشطرنج. إن التفوق الأمريكى فى صناعة الإنسان الآلى، والطائرات بدون طيار، سوف يتوافر فى آخر المطاف للخصوم فى دورات زمنية لاحقة. وعلى سبيل المثال، ففى ٢٠٠٩ اكتشفت العسكرية الأمريكية أن المتمردين كانوا يقطعون الاتصالات التحتية الخاصة بالبيانات من طائرة بريداتور بدون طيار باستخدام إحدى المعدات الرقيقة التى تتكلف أقل من ٣٠ دولارًا[٣٣]. وفى الوقت نفسه فإن الاعتماد المتزايد على القمر الصناعى الموسع للضرر، ونظم الحاسوب التى تتحكم فيها الشبكات، يجعل الولايات المتحدة أكثر قابلية للتعرض للضرر أكثر من بعض خصومها[٣٤].

والأمر الآخر، يمكن للثقة أكثر من اللازم، والتركيز على مناقب التقنيات، أن يحولا الانتباه من القياس غير المتماثل والمتوافر لدى الخصوم. لقد اعتمدت الحملة الأمريكية على "اصدم وانشر الرعب" "Shock and Awe" على القنابل الذكية التى تصيب الأهداف بدقة فى المراحل الأولى لحرب العراق. ولكن استخدام المتمردين للسيارات المفخخة ووسائل التفجير الارتجالية أمدهم بقنابل ذكية رخيصة وفعالة يصنعونها بأنفسهم خلال مرحلة التمرد والحرب. وإن التركيز أكثر من اللازم على التكنولوجيا العالية يمكن أن يؤدى إلى الفشل فى الاستثمار فى التدريب، والشرطة العسكرية، واللغويين، والأبعاد الأخرى التى يحتاجها المشاة للتعامل مع جماعات المتمردين.

وبحلول عام ٢٠٠٦، اكتشفت العسكرية الأمريكية من جديد أن دروس مواجهة التمرد التى تم نسيانها بشكل متعمد غالبًا بعد حرب ڤيتنام زادت غموضًا بالتركيز على الحرب ذات التقنية العالية. وفى النهاية أضعفت بشكل مبدئى فرع القوات الخاصة[٣٥]. ولقد طبق الجنرال ديڤيد بيتريوس David Petraeus الذى يشرف على الجيش،

وعلى فرع القوات البحرية المضادة للتمرد، دروسًا من البريطانيين، والفرنسيين، والتجربة الفيتنامية لتأمين السكان المدنيين عوضًا عن تدمير العدو وهو يشغل قمة الأولوية. وأصبحت المعركة الحقيقية هى معركة تأييد المدنيين لرفض المتمردين الذين يحتمون بالدروع البشرية يسبحون فى ظلها. وقامت القوات المضادة للتمرد والتى يطلق عليها بشكل شائع "كوين" بشن عمليات هجومية، وأكدت على كسب قلوب السكان المدنيين وعقولهم. وقد تم إدخال القوة الناعمة فى الإستراتيجية العسكرية، واستعملت القوة الموجعة لتطهير إحدى المناطق من المتمردين، والاستحواذ عليها. أما القوة الناعمة فاختصت ببناء الطرق، والعيادات، والمدارس التى اكتظت خلفها. وكما تقول سارة سيوال Sarah Sewall فى مقدمة الكتيب الجديد: "إنه انتقال صارم من نظرية" وينبرجر باول Weinberger Powell بشأن الاستخدام الشامل والحاسم للقوات الهجومية. وأحيانًا تستخدم القوة بشكل أكبر وتكون فاعليتها أقل وبدلاً من حساب مستويات القوات الضرورية فيما يتصف بلغة المحاربين من الخصوم يركز الكتاب الموجز على مقاومة التمرد من السكان، ويوصى بوجود عشرين من مقاومى التمرد لكل ١٠٠٠ من القاطنين[٣٦]. وكما يذكر رئيس هيئة الأركان المشتركة بشأن حملة "مرجا" فى أفغانستان، "إننا لم نعد المعركة بالسجاجيد المفخخة أو الضربات بالصواريخ. إننا ببساطة دخلنا فى الوقت المناسب، لأن المعركة ببساطة لم تعد بالضرورة معركة حربية. إنها المعركة فى عقول الناس"[٣٧]. وليس هذا الاتجاه أمريكيًا خالصًا؛ إذ يقول رئيس جمهورية إنجوشيا الروسية إن "مواجهة الإرهاب هى بالأساس أمر يتعلق بالقوة الناعمة. إن إنزال أشد العقوبة يشكل ١٪، فى حين يشكل الاقتناع والإقناع ٩٩٪ من المسألة"[٣٨].

وفى الوقت نفسه، فإن مواجهة التمرد ليست حلا لكافة المشاكل العسكرية، ورغم بذل أقصى الجهود فإن وقوع ضحايا من المدنيين أمر لا مفر منه. وفى أفغانستان، فإن "تواصل القوافل القاتلة وإطلاق النار على نقاط التفتيش قد أفضيا إلى استياء متنامٍ تولد عنه احتكاك أحال القرى إلى أن تقف بقوة فى وجه الاحتلال"[٣٩]، ناهيك عن الدور الأهم الذى يلعبه المقاولون الخاصون فى العمليات الأخيرة، ويصعب غالبًا السيطرة على أعمالهم[٤٠]. وعلاوة على ذلك فإن الأعداد والوقت المطلوبين لمواجهة المتمرد قد

يكشفان عن تكلفة عالية سواء بالنسبة للسياسات أو الميزانيات لتكون ذات جدوى فى مواقف عدة. وعلى سبيل المثال؛ فإن عدد قوات الأمن وتوقيت عملها طبقًا للمعدلات السابقة ربما لا يمكن الارتكان إليها فى الرأى العام الغربى، مما يثير الشكوك حول التساؤل عن فاعلية ما يطلقون عليه "مستنقع مواجهة التمرد"[41]، وقيل إن أحد أفراد طالبان الأفغان قال: "أنتم تملكون الساعات، ونحن نملك الوقت".

إن الثقافة المحافظة، وعدم الثقة، والضحايا المدنيين، والفساد المحلى تجعل من الصعب التوصل لكسب القلوب والعقول التى تشكل جزءًا من القوة الناعمة فى إستراتيجية مواجهة التمرد. ويخلص تقرير لمعهد أبحاث الدفاع القومى إلى أن "أكبر نقاط الضعف فى النضال ضد تمرد الحركات الإسلامية ليس هو قوة النيران الأمريكية، بل عدم كفاءة النظم نفسها أو شرعيتها التى يقصد بها أن تكون بديلاً عن الاستبداد أو الطغيان الدينى". وعلاوة على ذلك فإن سجل الحملة الخاصة بمواجهة التمرد يسوده الارتباك. ورغم العمومية وعدم الدقة، يزعم أحد التقديرات أن احتمال النجاح وطبقًا للتجربة هو ٥٠٪[42]. وفى دراسة أخرى للمعهد المذكور تضع معدل النجاح على أساس ثمانى حالات من ثلاثين حالة تم التوصل لحلها منذ عام ١٩٧٩ أو ما يناهز ٢٥٪[43]. وكما يذكر أحد النقاد العسكريين أن الكتيب الجديد بشأن مواجهة التمرد "مكتوب على نحو مقنع وواضح فى أهدافه مما يجعل المستحيل يبدو ممكنًا"[44]. ويخلص أحد مقترحاته إلى أن "مواجهة التمرد على نحو عام هى مباراة تحتاج إلى أن نتجنبها كلما كان ذلك ممكنًا. ويتعين علينا أن نتجنب التدخلات كلما أمكن، لسبب بسيط هو أن التكلفة عالية والمكاسب مشكوك فيها"[45]. وبطبيعة الحال، ليس التمرد هو التهديد العسكرى الوحيد الذى يتعين على المخططين أن يدرسوه. إن النزاعات داخل الدول لم تختف كلية حيث يظل القلق مستمرًا بسبب الميول المرتبكة للحرب. وكما أعلن وكيل وزارة الدفاع للسياسات بشأن التخطيط الإستراتيجى: "أعتقد أن التشويش والارتباك هما سيد الموقف. إن الفئات التقليدية ذات الواجهة هى ضروب لم تعد تواجه الواقعية بشكل حقيقى"[46]. وفى ٢٠١٠ أكد تقرير مراجعة الدفاع الذى يصدره البنتاجون كل ٤ سنوات، على خطورة القرصنة البحرية، والانتشار النووى والجريمة الدولية، والإرهاب عبر الدول، والكوارث الطبيعية، إلى جانب الحروب داخل الدول

باعتبارها تشكل تهديدات للأمن الوطنى[٤٧]. ولكن المخططين العسكريين الأمريكيين خلال إعدادهم أهم نظرياتهم الجديدة قللوا من شأن الثقة فى التكنولوجيا، والتخطيط المنهج، والمركزية. وبدلاً من ذلك أكدوا على افتراضات بشأن عدم اليقين، واللامركزية، ونطاق النزاعات، ويرفض الجنرال هـ.ر.ماك ماستر النظرية الجديدة بشكل واضح قائلاً: "إن الاعتقاد هو أن القدرات التقنية قد رفعت بشكل أساسى ضبابية الحرب، وإن تطوير هذه القدرات التقنية قد يحل محل العناصر التقليدية لقوة القتال، وقوة الحرب، سيما البرية"[٤٨]، وهذا ما يجعل أمر تقرير كيفية تدريب القوات واستثمار الموارد المحدودة فى ميزانية عسكرية أكثر تعقيداً عن ذى قبل[٤٩].

كيف تفضى الموارد العسكرية إلى نتائج سلوكية

يقيس المخططون والمحللون العسكريون على نحو مضطرد ويقارنون موارد القوة المعارضة وقدراتها. وعلى سبيل المثال، فإن سكان دولة ما هم مورد أساسى يمكن تشكيله فى أداة محددة مثل قوات المشاة التى يمكن تقسيمها فرعيًا إلى تخصصات قتالية. وعلى نحو عام يهتم المحللون بالنظر إلى الموارد الاستراتيجية مثل الميزانيات، والقوة البشرية، والبنية التحتية، والمؤسسات العسكرية، وصناعات الدفاع، والمخزونات، كما يهتمون بعد ذلك بالعناصر التى تؤثر فى القدرة على التحول، مثل الإستراتيجية، والتنظير، والتدريب، والتنظيم، والقدرة على الإبداع. وفى النهاية يقدرون الكفاءة القتالية للأبعاد مفصلة تشمل القوات البرية والبحرية، والجوية، والفضائية. ولكن هؤلاء المخططين الذين يعتقدون بأن "المحك النهائى للقوة الوطنية هو القدرة العسكرية يعترفون بأن المنهجية المعتمدة على القدرة لا يمكن أن تبنئ عن نتائج قتالية"[٥٠]. وكما رأينا يتعين علينا أن نحدد ما هو الذى يمكن موارد القوة من أن تفضى إلى نتائج سلوكية فضلى، وكما يخلص المحلل العسكرى ستيفين بيدل "لا يمكن تطبيق مفهوم واحد متماثل للقدرة العسكرية على كل النزاعات وفى كل الأماكن والأزمنة"[٥١]. إن تشغيل القوة أمر حاسم، أما الإستراتيجية، وهى المهارة فى تأليف الموارد معًا لإنجاز الأهداف المنشودة، فهى الأساس للقوة العسكرية الذكية.

وعلى مستوى أساسى بشكل أكبر، يجب أن يتحقق أن الموارد العسكرية ذات صلة بكل الوجوه أو الجوانب الثلاثة لمظاهر القوة التى ناقشناها فى الفصل الأول. وإذا نظرنا إلى المظهر الأول للقوة فيمكن للقوة المادية أن تهدد الآخرين أو تجبرهم على تغيير أفضلياتهم وإستراتيجياتهم الأولية، كما تؤثر الموارد العسكرية أيضًا فى تأطير جدول العمل الذى يميز المظهر الثانى للقوة. وحينما تعرف دولة صغيرة أنه ليس بإمكاناتها أن تهزم دولة أقوى، فالمرجح أن الهجوم ليس فى جدول أعمالها(٥٢). فقد ترغب المكسيك فى استعادة أراضيها التى استحوذت عليها الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، ولكن عودة الغزو العسكرى ليست فى جدول عمل القرن الحادى والعشرين. وبشكل أخف من ذلك، يمكن للنجاح فى الحرب أن يولد مؤسسات تضع جدول العمل لفترات لاحقة. وانظر إلى المؤسسات التى أنشئت فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية. لقد هيأت هيمنة القوة العسكرية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية الاستقرار الذى سمح لأوروبا واليابان بالتركيز على جدول العمل الاقتصادى الذى أكد مكاسب مطلقة وليست نسبية. وقد شجع ذلك على الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وعلى العولمة.

ويمكن للقوة المادية كذلك أن تؤثر فى تشكيل الأفضليات التى تشكل المظهر الثالث من القوة. وكما رأينا آنفًا فقد حاول الطغاة من أمثال هتلر، وستالين، تعزيز معنى عدم القابلية للقهر من خلال القوة العسكرية. إن النجاح يجتذب، كما أن الاشتهار بالتمكن من استعمال القوة يساعد على الجذب. ففى أعقاب الاستخدام المتمكن والمشروع للقوة الأمريكية فى حرب الخليج ١٩٩١، زادت المكانة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وما يؤكد ذلك هو أن ثمة أكثر من طريق يمكن به للموارد العسكرية أن تولد نتائج مفضلة. وما يسميه الجيش بالاستخدام المفعم بالنشاط للقوة ليس هو وحده ذروة القوة العسكرية. ففى حوار شهير بعد حرب ڤيتنام قال الكولونيل الأمريكى هارى سامرز Harry Summers: "إنكم – كما تعلمون – لم تهزمونا مطلقًا فى أى اشتباك حامى الوطيس"، وقد رد عليه قرينه الڤيتنامى الكولونيل "تو" Tu على نحو دقيق: "قد يكون ذلك كذلك، ولكنه أيضًا ليس بذى صلة حيث كسبنا معركة الاتصال الإستراتيجى وبالتالى كسبنا الحرب"(٥٣). ويمكن للموارد العسكرية أن تنفذ أربعة أنواع من العمل

هى أشكال القوة العسكرية أو ذراها، إنه يمكن استخدام الموارد العسكرية لتحقيق أهداف أربعة، هى:

(١) القتال ماديًا والتدمير.

(٢) مؤازرة التهديدات عن طريق الدبلوماسية القهرية.

(٣) الوعد بالحماية بما فيها الحفاظ على السلام.

(٤) تقديم أشكال عديدة من المساعدة.

وإذا تم القيام بهذه الأعمال بشكل طيب فهى تؤدى إلى تغيرات سلوكية مفضلة فى أهدافها، ولكن القول بما إذا كان لها فعاليتها فى الوصول إلى نتائج مفضلة، يعتمد على صفات ومهارات خاصة تستخدم فى إستراتيجيات التحول، ويجب أن تضع الإستراتيجيات الناجحة نصب عينيها سياق أهداف القوة، وظروف العمل أو بيئته. وعما إذا كانت الأهداف يحتمل أن تستجيب عن طريق القبول أو المقاومة. وكما يخلص بيدل بشأن القوة العسكرية إلى: "إن القدرة ليست أمرًا ماديًا بشكل أساسى، وإنها على نحو رئيسى نتاج لكيفية استخدام الدول لمواردها المادية. إن الأعمال العسكرية المتباينة ليست متماثلة، والقدرة على تحقيق أحدها (أو العديد منها)، لا تتضمن القدرة على الهيمنة على غيرها من الأعمال"(٥٤)، ويوضح الجدول رقم (٢/١) الأعمال الأربعة الرئيسية التى تمثل أشكال القوة العسكرية.

القتال

يعتمد النجاح فى الشكل الأول، وهو القتال، على إستراتيجية تنظيم الكفاءة والشرعية. والكفاءة فى القدرة على القتال أمر واضح، ولكنها تتطلب تحديد "قتال ماذا؟" إنها تستوعب الأوامر الخاصة بالمعركة والتى تقاس على أساس القوة البشرية والأسلحة، والتكنولوجيا، والتنظيم، والميزانيات إلى جانب التدريبات والتكتيكات التى تطبق فى لعبة الحرب وأخلاقيات القوات، والجبهة الداخلية. وللكفاءة فى القدرة القتالية بعد واسع يتطلب قاعدة معرفة إستراتيجية، والتبصر بالأهداف السياسية، وقاعدة نظرية تغطى نطاقا واسعًا من النزاعات المحتملة. ويمكن للتركيز قصير النظر فى

تطبيق التخطيط للقوة أن يضعف فعالية القوة المادية باعتبارها إحدى أدوات القوة. إن الله ليس إلى جانب الفرقة الكبيرة فقط، بل إن الكفاءة فى القدرة القتالية يمكن أن يكون لها أهمتيها بالنسبة إلى الدول الصغرى إذا لم يكن لديها توقعات للكسب فى حرب طويله الأمد. وعلى سبيل المثال، فقد استخدمت سويسرا جغرافيتها وأعمالها التطوعية على نحو تاريخى لكى تبدو صعبة المراس أمام جيرانها الأكبر حجمًا، كما تستثمر سنغافورة – وهى دولة مدنية سكانها ٤ ملايين، وقابلة للتعرض لأى عدوان – فى قدرات عسكرية أخاذة لتقنع أعداءها المحتملين بأنها قد تكون منفرة على غرار الروبيان السام.

وتبدو الشرعية جزءًا أقل وضوحًا فى استراتيجية القتال لأنها غير ملموسة ومتباينة. وبمعنى علم الاجتماع تشير الشرعية إلى عقيدة منتشرة، وهى أن الفاعل أو الفعل صحيحان يسمحان بمفهوم الشرعية لفاعلين مختلفين أن ينسقوا التأييد فيما بينهم عن طريق استحضار طاقتهم المشتركة حتى تتحرك لأسباب معنوية باعتبارها متميزة عن الأسباب الإستراتيجية أو ذات المصلحة الشخصية بشكل تام(٥٥). وتختلف الآراء فى الشرعية كلما كانت آراء عالمية، ولكن الشرعية المدركة من استخدام القوة فى نظر الهدف والأطراف الثالثة ذات صلة بكيفية استجابة الهدف (الاستسلام السريع أو القتال الممتد)، والتكاليف التى تحتمل من خلال استعمال القوة.

جدول١/٢ أبعاد القوة العسكرية

نوع السلوك	القسر المادى	التهديد بالقسر	الحماية	المساعدة
الوسائل والأساليب	القتال والتدمير	الدبلوماسية القسرية	التحالف وحفظ السلام	المساعدات والتدريب
الضروب الرئيسية للنجاح الإستراتيجى	الكفاءة	القدرة والمصداقية	القدرة والثقة	الكفاءة والرقة
الموارد المشكلة	القوة البشرية الأسلحة، والتكتيكات	الدبلوماسية خفيفة الحركة والمكوكية	القوات والدبلوماسية	التنظيم والميزانية

وتعتمد المشروعية فى جزء منها على النماذج التقليدية للحرب العادلة مثل قضية عادلة مفهومة إلى جانب معنى الملاءمة والتفرقة فى أسلوب القوة المادية التى يتم استخدامها. إن المفهوم من الشرعية يتأثر أيضًا بأهواء المناورات السياسية التى تجرى فى الأمم المتحدة، والتفسيرات الخلافية للقانون الإنسانى من جانب المنظمات غير الحكومية، وما تخلقه وسائل الإعلام، والمدونات، والهواتف ذات الخلايا من سرد متنوع. ولقد أظهرت حرب العراق فى عام ٢٠٠٣ كفاءة أمريكية عالية فى غزو بغداد والاستيلاء عليها، ولكنها عانت من عجز مفهوم بشأن مشروعيتها فى ظل غياب قرار ثان من الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفشل فى إعداد قوات كافية للقضاء على أعمال السلب والنهب أو العنف الطائفى. وفى نهاية الأمر قطعت أعمال التمرد اللاحقة على معنى الكفاءة. وقد نفذت هذه الدروس من قبل فى أفغانستان. وكما جاء فى كلمات الجنرال ستانلى ماك كريستال Stanly McChrystal، القائد السابق للقوات المتحالفة هناك: "إن أهم شىء هو إقناع الشعب الأفغانى أنها جميعًا حرب كافة المفاهيم. إن هذه ليست حربًا مادية على أساس عدد الأفراد الذين تقتلهم أو الأراضى التى تستولى عليها، وكم من الجسور تقوم بنسفها. إن هذا كله يكمن فى عقول المساهمين"[٥٦]. إن العسكريين رفيعى الثقافة فهموا طويلاً أن المعارك لا يحاز فيها النصر فقط بالأعمال المفعمة بالنشاط. وكما جاء فى كلمات الجنرال بيتر يوس "لقد أعدنا فى العراق تأكيد الاعتراف بأنك لن تقتل ما فى طريقك أو تستولى عليه بعيداً عن التمرد ذى القوة الصناعية"[٥٧] أو كما يلاحظ كريستال أننا حين نلجأ إلى إجراء خطوات مناسبة، "فإننا سننتهى إلى أن ندفع الثمن من أجلها فى الحال، وإن حادثة أبو غريب، وغيرها من المواقف المماثلة لا يمكن استصغار شأنها. إنها لم تول بعيداً. إن العدو مستمر فى ضربك بها مثل العصا"[٥٨]. وفى أفغانستان "مارست طالبان حرب معلومات متطورة مستخدمة وسائل الإعلام الحديثة إلى جانب الوسائل العتيقة، لتلميع صورتها وكسب تعاطف الأفغان المحليين باعتبارهم يحاولون مواجهة الحملة الجديدة للأمريكيين لكسب قلوب الأفغان وعقولهم"[٥٩]. وكما يذكر ديفيد كيلكولين David Kilcullen الخبير الأسترالى فى مقاومة العصيان" إن هذا يتضمن أن سمعة أمريكا الدولية، وسلطتها المعنوية، وثقلها الدبلوماسى، والقدرة على الإقناع، والقدرة

الثقافية على الاجتذاب، والمصداقية الإستراتيجية، وهى قوتها الناعمة، ليست مجرد أمر مساعد اختيارى للقوة العسكرية. وبدلاً من ذلك؛ فهى عامل حاسم لبيئة تسمح بالعمل، وهى كذلك الكفاءة السياسية الأولية فى مواجهة تمرد عولمى"[٦٠]. وعلى المنوال نفسه، وفيما يتصل بالمقاتلين الذين لقوا مصرعهم، والمنشآت التى دمرت، حاربت إسرائيل حزب الله خارج الحدود فى لبنان فى ٢٠٠٦، ولكن الاستخدام الماهر لحزب الله للضحايا المدنيين الذين ظهروا فى التليڤزيون (بعضهم وقع بسبب نصب الصواريخ عن كثب من المدنيين) إلى جانب قدرته على إقناع السكان والأطراف الثالثة بأن إسرائيل هى المعتدية. وكان معنى ذلك أن حزب الله لقى كل اعتبار على نطاق واسع بعد أن انسحبت إسرائيل فى نهاية المطاف[٦١]. وفى عام ٢٠٠٨ واجهت روسيا بعض الصعوبة فى التغلب على جورجيا وإعلان استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ولكن مرت روسيا بوقت عصيب أكثر صعوبة لكى تكسب الاعتراف الدولى بمحمياتها الجديدة. وكانت الشكاوى الروسية بأنها كررت ما فعله الناتو فى كوسوڤو. وقد خسرت روسيا الرهان، فحتى لو كانت حرب كوسوڤو افتقدت إلى موافقة الأمم المتحدة، إلا أنها اعتبرت حرباً مشروعة على نطاق واسع.

إن المشروعية مهمة بصفة خاصة فى مواجهة الإستراتيجيات المناهضة للتمرد. "إن جوهر تحدى القيادة العسكرية الحديثة هو أمر أخلاقى. وإن الخطوة الموضوعية الكبرى فى القدرة على التأثير هى فى إعداد المدنيين الذين يصابون بسبب التقاعس بدلاً من حمايتهم". لقد زاد الفشل الذريع الذى لحق بالفرنسيين فى الجزائر فى الخمسينيات بعيداً عن استعمال العسكريين للتعذيب والقوات غير التمييزية[٦٢]. ويبرز خبير عسكرى أسترالى أن العديد من المتمردين هم "رجال عصابات عرضيون" جندوا للقتال فى مواجهة المحاربين من جانب الغزاة الأجانب، ولكن يمكن فصلهم عن المحاربين قويى الشكيمة. ومن وجهة نظر تتوازى مع النماذج الدولية، "فإنها ليست متعة اختيارية أو علامة على التراخى المعنوى، بل عوضاً عن ذلك؛ فإنها حاجة إستراتيجية ملحة"[٦٣]. وكما تذكرنا نظرية الحرب العادلة، تنظم المشروعية كلا من قضية القتال والإجراءات التى يتخذها القتال.

الدبلوماسية القسرية

ويعتمد الشكل الثانى للقوة العسكرية، وهو الدبلوماسية القسرية - على الموارد الأساسية نفسها باعتبارها تولد الكفاءة فى القتال الحامى الوطيس والتدمير، ولكنها تعتمد كذلك على المصداقية وتكلفة التهديد. إن التهديد بالقوة يمكن استخدامه للجبر أو الردع، ولكن الردع هو فى الغالب أكثر مصداقية ولو لم يكن التهديد صادقًا فربما يفشل فى التوصل إلى القبول، وقد يفضى إلى تكاليف تلحق بسمعة الدولة الممارسة للقسر. وبشكل عام، تكون التهديدات مكلفة حينما تفشل، ليس فقط فى التشجيع على المقاومة فى الهدف، ولكن كذلك فى ممارسة نفوذ سلبى على الأطراف الثالثة التى تلاحظ النتائج. إن نشر السفن والطائرات هو مثال تقليدى للدبلوماسية القسرية. وتستفيد المصادر البحرية من مرونة تحركها فى المحيطات العامة، وفى دراسة تمت لعدد ٢١٥ حالة استخدمت فيها الولايات المتحدة "القوة دون اللجوء للحرب" فى منتصف القرن العشرين، يشمل نصفها فقط تحرك وحدات البحرية، فى حين شملت الحالات الأخرى أعمال التحذير أو تحريك الوحدات البرية أو الجوية أيضًا"(٦٤). ولا تحتاج القوة التى يتم التهديد بها صراحة. إنه يمكن استخدام القوات العسكرية لإظهار العلم " أو إظهار "الخيلاء". وفى بداية القرن العشرين بعث الرئيس تيودور روزفلت Theodore Roosevelt" أسطوله الأبيض الكبير المنشأ حديثًا فى رحلة تطواف حول العالم لإظهار نهوض القوة الأمريكية. وتقوم بعض الدول خلال أعيادها الوطنية باستعراضات عسكرية موسعة لنفس الغرض.

وأخيرًا، وحينما دمرت الصين أحد أقمارها الصناعية وهو يدور حول الأرض على ارتفاع منخفض، اعتبر العديد من المراقبين ذلك بأنه تذكير قسرى للولايات المتحدة بألا تركن إلى هيمنتها على الفضاء العام وكأنها دون منافس. وفى مجال التجمع الإلكترونى يمكن استخدام الدبلوماسية القسرية بشكل غير مباشر لكى تترك أمورًا ما غامضة. وعلى سبيل المثال؛ ففى عام ٢٠٠٨ حينما أصبحت الاشتجارات الدبلوماسية العارضة حول الولوج إلى موارد بحر الصين الجنوبى جدية وما يفهم منه بأنه خطط لغزو صينى لڤيتنام قد أرسلت إلى شبكات الصين الأساسية بما فيها زعيمة السوق (صينا - كوم)(٦٥). وكما سوف نرى فى الفصل الخامس، فإن توقع حرب التجمع الإلكترونى يضيف بعدًا جديدًا لافتًا للقسر والتهديدات ومثيرًا لهما.

الحماية

والشكل الثالث هو تقديم الحماية يقع فى قلب علاقات التحالف، ولكنه يمكن أن يمتد إلى دول أخرى كذلك. ومن جديد تستوعب الإستراتيجية الناجحة مصداقيتها وبما إذا كانت تولد الثقة فى الدولة المستهدفة. وعلى سبيل المثال؛ حينما أجرت روسيا تدريبات عسكرية فى نهاية ٢٠٠٩ جابت مدمرة حربية أمريكية بحر البلطيق وزار ستة من كبار الجنرالات "لاتفيا" على مدى اثنى عشر شهراً، وتم التخطيط لإجراء تدريبات عسكرية ثنائية إضافية[٦٦]. وقد استخدمت القوات والأفراد العسكريين للناتو لإعادة التأكيد للاتفيا، وتذكير روسيا أن أمن لاتفيا تضمنه عضويتها فى تحالف الناتو.

وغالبًا ما تكون المصداقية مكلفة عند بروزها، وأحيانًا لا تكون كذلك. وعلى سبيل المثال ففى أعقاب التفجير النووى الذى أجرته كوريا الشمالية فى عام ٢٠٠٦ عجل وجود القوات الأمريكية فى اليابان المصداقية ولكن بثمن منخفض نسبيًا، لأن اليابان دفعت قيمة المساعدة التى تلقتها. وتمثل القدرة على مد الردع لليابان والحلفاء الآخرين عنصراً مهمًا فى القوة الأمريكية فى أسيا. وعلى سبيل المثال ففى التسعينيات قررت اليابان ألا تؤيد الاقتراح الماليزى بإنشاء كتلة اقتصادية تستبعد الولايات المتحدة بعد اعتراض الولايات المتحدة على ذلك. ويعتمد الردع الممتد على مزيج من القدرة العسكرية والمصداقية. إنه خط مائل يختلف حسب درجة المصلحة التى لدى القائم المكلف بحماية المناطق قليلة الأهمية، وليست ذات مصداقية، وكان تمركز القوات البرية الأمريكية فى اليابان وكوريًا يظهر درجة عالية من الالتزام والمصداقية. إنه يعنى أن أى هجوم على هاتين الدولتين يحتمل أن يتسبب فى وقوع ضحايا أمريكيين، وهكذا فهو يربط مصائر الدول بأساليب لا يمكن أن تنفع معها الكلمات المجردة.

ويمكن للحماية أن تولد قوة موجعة وناعمة للدولة التى تقدم هذه الحماية، وتدعم علاقات التحالف، ومثالها الناتو، قدرات القوة الموجعة الأمريكية، ولكنها تنمى كذلك شبكة من العلاقات الشخصية ومناخًا من الجاذبية. وإبان الحرب الباردة، ساعدت القوة الموجعة للعسكرية الأمريكية على خلق جو من القوة الناعمة التى حفزت أهداف

الأوساط الأمريكية على الاستقرار والرخاء الاقتصادى فى منطقة الأطلنطى. وعلى النقيض من ذلك، تتبلور الحماية الأمريكية للمملكة العربية السعودية (والتى ترجع للحرب العالمية الثانية) فى ضمانات غير صريحة بدلاً عن أن تكون تحالفًا رسميًا وكذا على مساومات ضيقة تعول على المصالح القومية. وتولد هذه الحماية قوة ناعمة محدودة فى العلاقات، ولكنها غالبًا ما ولدت منافع اقتصادية؛ حيث إن الحكومة السعودية عدلت أحيانًا من سياستها الخاصة بالطاقة حتى تلائم الطلبات الأمريكية[٦٧].

إن عمليات حفظ السلام هى جانب آخر من أشكال الحماية للموارد العسكرية التى لا تنظم عامة القتال الفعال. وفى العمليات الأخيرة حديثًا يقوم المسئولون عن حفظ السلام أحيانًا بأعمال القتل، أو قد يقتلون، ولكن مقصدهم العام هو الردع، وإعادة تأكيد دورهم فى استتباب الاستقرار. وهنا كذلك يعتمد أساس ما إذا كانت الموارد العسكرية تولد نتائج ذات أفضلية على مزيج من القوتين الموجعة، والناعمة. ويمكن للكفاءة فى المهارة العسكرية أن تكون متباينة، وتتطلب تدريبًا متباينًا من شن الحرب، ولكن فى ظل التدخلات العسكرية الحديثة قد يطلب من الجنود أن يقوموا بعمل عسكرى على نطاق واسع، وعمليات لحفظ السلام، والمساعدات الإنسانية فى نطاق من هذه الكتل الثلاث المتقاربة[٦٨]. وهذا يتطلب أن يتم إنشاء قدرات عريضة فى وحدات عديدة إذا كان المطلوب هو امتلاك قوة فعالة. ويحدد الأداء الحريص لهذه الوظائف الثلاث رد فعل الهدف إلى جانب آثاره على الأطراف الثلاثة.

المساعدات

وفى النهاية يمكن أن تستخدم القوات العسكرية لتقديم المساعدات. ويمكن لهذا الشكل أن يتخذ صيغة تدريب القوات العسكرية الأجنبية، والعمل فى مجال التعليم العسكرى العالمى، والقيام بتدريبات منتظمة، أو تقديم المساعدات الإنسانية، والإغاثة من الكوارث. وقد تدعم هذه المساعدات كلا من القوتين الموجعة والناعمة. وعلى سبيل المثال، فمن خلال تدريب القوات العراقية والأفغانية تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز قدرتها لمواجهة جماعات التمرد المقاتلة. ولكن إذا أفضى التدريب، والتعليم، والمساعدة

الإنسانية أيضًا إلى الجذب، فهنا تتولد عن الموارد العسكرية قوة ناعمة. وقد أعدت البحرية الأمريكية حديثًا إستراتيجية تعاونية لتطبيقها فى مجال القوة البحرية خلال القرن الحادى والعشرين. وتركز على دور البحرية فى الشراكة مع الدول الأخرى للحفاظ على حرية البحار وبناء ترتيبات جماعية تدعم الثقة المتبادلة(٦٩). وتستوعب هذه الإستراتيجية التدريب المشترك والمساعدة التقنية إلى جانب القدرات على تقديم المساعدة الإنسانية.

ولم تتوقف الوحدات العسكرية التى أرسلت لمساعدة هاييتى بعد زلزال ٢٠١٠ المدمر على الدول المجاورة مثل الولايات المتحدة والبرازيل، بل شملت كذلك دولاً بعيدة مثل إسرائيل، والصين. ويعتمد ما إذا كان انتشار المساعدات يتحول بنجاح تتولد عنه نتائج مفضلة، يتوقف على صفات مثل الكفاءة والسلام المفهوم. ومرة أخرى، فالكفاءة واضحة، أما السلامة فهى تعزز الجذب، ويمكن أن يؤدى غيابها إلى ردود فعل سلبية فى تحقيق الهدف، وبرامج المساعدات التى ينظر إليها كشىء غائب، ويدوى، أو بأنها تساعد أقلية ضئيلة من بين جزء آخر من السكان. ويمكن فعليًا أن يفضى إلى ردود فعل سلبية. وبإيجاز فإنه يمكن للموارد العسكرية أن تولد كلا من القوة الموجعة، والناعمة. ويختلف مزجهما بحسب ما يتم تشغيله من بين الأشكال الأربعة المذكورة(٧٠). والنقطة المهمة هى أن القوة الناعمة التى تنبثق من صفات السلامة، والكفاءة، والمشروعية، والثقة، يمكن أن تضيف نفوذًا إلى القوة الموجعة للقوة العسكرية المادية. وتمثل الإستراتيجيات التى تجمع الاثنين على نحو ناجح، القوة العسكرية الذكية.

مستقبل القوة العسكرية

بحسب ما ذكر باراك أوباما Barack Obama، وهو يتسلم جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠٠٩ "يتعين أن نبدأ بالاعتراف بالحقيقة المؤلمة؛ وهى أننا لن نقضى على النزاعات العنيفة فى وقتنا الحاضر. وهناك بعض الأوقات تجد فيها الأمم نفسها وهى تعمل منفردة أو متضامنة. سوف تجد أن استعمال القوه ليس ضروريًا فحسب؛ ولكن مبرر أخلاقيًا"(٧١). وحتى لو كان توقع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول ذا

احتمالية متضائلة فى القرن الحادى والعشرين أكثر من العهود السابقة، فسوف يحتفظ بتأثير عالٍ. وتفضى هذه المواقف بالفاعلين العقلانيين إلى شراء تأمين غالى الثمن. ومن المرجح أن تكون الولايات المتحدة هى المصدر الرئيسى لبوالص التأمين. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى لو تضاءل القتال بين الدول والحروب الأهلية فيحتمل أن تستمر بين المجموعات المتمردة من غير الدول والعابرين للحدود أو بين الدول وهذه المجموعات. وسوف تتمادى الحروب المهجنة "والحروب بين الشعوب" وسوف تظل القدرة على القتال والقسر والحماية، والمساعدة لها أهميتها حتى لو استمرت الحروب داخل الدول فى النقصان. وهذا يؤدى إلى نقطة أكبر حول دور القوة العسكرية فى سياسات العالم التى تتصل بالمظهر الثانى من القوة، وهو تشكيل جدول العمل. وتظل القوة العسكرية ذات أهمية لأنها تساعد على هيكلة السياسات العالمية. ويرى بعض أصحاب النظريات أن القوة العسكرية ذات جدوى مقيدة لأنها لم تعد العصا النهائية التى يجب أن تقارن بها الصيغ الأخرى للقوة[٧٢]. ولكن حقيقة أن القوة العسكرية لا تكفى دائمًا لتقرير مواقف معينة لا يعنى أنها فقدت كل جدواها[٧٣]. وحتى لو كانت ثمة مواقف وسياقات يصعب فيها استخدام القوة العسكرية، فسوف تظل هذه القوة مصدرًا حيويًا للقوة فى هذا القرن، لأن وجودها بكافة أشكالها الأربعة يشكل توقعات الحسابات السياسية للفاعلين وأشكالها.

وكما سوف نرى فى الفصل التالى، تعتمد الأسواق والقوة الاقتصادية على الأطر السياسية التى تعم فيها الفوضى المصحوبة بالشكوك الكثيرة، وفشل الأسواق. وتبلور الأطر السياسية النماذج، والمؤسسات، وكذلك إدارة القوة القسرية. وتعرف الدولة الحديثة ذات التنظيم الجيد على أساس الاحتكار فى الاستخدام المشروع للقوة، والتى تسمح للسوق الداخلى بالتشغيل. وعلى المستوى الدولى، وحيث يكون النظام أكثر دقة، يمكن لعوامل القلق الباقية بشأن الاستعمال القسرى للقوة - حتى لو كان احتمالاً ضعيفًا - أن يكون له آثار مهمة. وتقدم القوة العسكرية الإطار (إلى جانب النماذج والمؤسسات، والعلاقات) التى تساعد على درجة أدنى من النظام. وعلى نحو مجازى تقدم القوة العسكرية درجة من الأمن لحفظ النظام، على غرار الأكسجين بالنسبة إلى التنفس،

يتم ملاحظتها قليلاً حتى تصبح نادرة. وبمجرد أن يحدث ذلك يهيمن غيابها على كل شيء آخر. وبهذا المعنى، فمن المحتمل أن يتواصل دور القوة العسكرية فى هيكلة سياسات العالم، وذلك فى القرن الحادى والعشرين. ولن يكون للقوة العسكرية نفس جدواها للدول، والتى كانت عليها فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكنها مع ذلك ستظل عنصراً حاسماً للقوة فى السياسات العالمية.

الفصل الثالث

القوة الاقتصادية

فى نهاية الحرب الباردة أعلن بعض المحللين أن "الجغرافيا الاقتصادية" حلت محل "الجغرافيا السياسية". فقد تصبح القوة الاقتصادية هى أساس النجاح فى السياسة العالمية، وغدا استعمال الجزرات أكثر أهمية من استعمال العصوات. وكما ذكر أحد الدارسين: "فيما مضى كان الأرخص هو أن تستولى على أراضى دولة أخرى باستخدام القوة أكثر من تطوير الجهاز الاقتصادى والتجارى المتطور المطلوب لاستمداد المنفعة من التبادل التجارى معه"[1]. وظن كثير من الناس أن هذا قد يكون المرشد فى ظل عالم تهيمن عليه اليابان وألمانيا. واليوم يوازن البعض نهوض مساهمة الصين فى الإنتاج العالمى بأنه تحول أساسى فى ميزان القوة العالمية دون النظر إلى الأبعاد الأخرى للقوة. وقد ناقش المراقبون السياسيون طويلاً ما إذا كانت القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية هى الأكثر أهمية، وتقدم الدراسات التقليدية الماركسية السياسات الاقتصادية باعتبارها البناء الأساسى للقوة. وأما المؤسسات السياسية، فهى عبارة عن هيكل عالٍ طفيلى. وقد اعتقد الليبراليون فى القرن التاسع عشر أن تزايد الاعتماد المتبادل فى مجالى التجارة والمال سوف يجعل الحرب كمًا مهملاً. ويجيب الواقعيون بأن بريطانيا وألمانيا كانتا متشاركتين فى ريادة التجارة فى سنة ١٩١٤، ولكن ذلك لم يمنع من اندلاع الحرب الهائلة التى أرجعت التكامل الاقتصادى الكونى إلى الوراء لمدة نصف قرن. ولاحظوا أن الأسواق اعتمدت على البناء السياسى للحفاظ على النظام. وقد تبلور ما سمى "بالتجارة الحرة" فى القرن التاسع عشر فى

التفوق البحرى لبريطانيا[٢]. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن عوامل السوق تكون غالبًا أبطأ، وأقل تأثيرًا من تطبيق القوة العسكرية، ولكل من الجانبين أهميته، ولكن كما رأينا فى الفصل الأول، سواء قام نوع أو آخر من الموارد بتوليد القوة فى معنى السلوك المنشود، إنما يعتمد ذلك على السياق. إن الجزرة أكثرًا تأثيرًا من العصا إذا كنت ترغب فى قيادة البغل إلى الماء، ولكن قد تكون البندقية أكثر نفعًا إذا كان مقصدك هو حرمان أحد الخصوم من بغله. وقد أطلق على القوة العسكرية "أنها الشكل النهائى للقوة" فى السياسة العالمية[٣]، ولكن الاقتصاد المزدهر قد يكون ضروريًا لتوليد هذه القوة، وحتى بعدها كما رأينا، وقد لا تفيد القوة فى مسائل حاسمة مثل الاستقرار المالى أو التغير المناخى. إن الأهمية النسبية تعتمد على السياق.

وقد تولد الموارد الاقتصادية سلوك القوة الناعمة وكذا سلوك القوة الموجعة. ولا يقتصر إنتاج النموذج الاقتصادى الناجح على الموارد العسكرية الكامنة، بل يمكن أيضًا أن يجتذب الآخرين للمنافسة على النموذج. إن القوة الناعمة للاتحاد الأوروبى فى نهاية الحرب الباردة، والقوة الناعمة للصين حاليًا يدعمهما نجاح نماذجهما الاقتصادية. ويولد الاقتصاد الكبير الناجح، ليس فقط موارد القوة الموجعة، بل أيضًا جذب القوة الناعمة التى تتداعى للسقوط. وتشمل الموارد الاقتصادية الأساسية التى تشكل أساس القوتين الموجعة والناعمة أشياء معينة مثل حجم الناتج القومى الإجمالى وكميته، والدخل لكل فرد، ومستوى التقنية، والموارد الطبيعية والبشرية، والمؤسسات السياسية والقانونية للسوق، إلى جانب مجموعة من الموارد المشكلة فى مجالات معينة مثل التجارة، والمال، والمنافسة.

ويتبلور سلوك القوة الاقتصادية فى الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية، "وهى إنتاج الثروة واستهلاكها، والتى يمكن قياسهما بلغة النقود"[٤]. ويشكك بعض الاقتصاديين فيما إذا كانت هذه الأنشطة تولد أى شىء يمكن تسميته بالقوة الاقتصادية. وكما ذكر أحدهم ليس ثمة مجال للسياسة فى تبادل اقتصادى خالص[٥]. وفى ظل تقليد اقتصاديات السوق الليبرالى، وإذا كانت الصفقات تتأثر على نحو حُرّ بين المشترين والبائعين فى ظل المنافسة الكاملة، فهناك مكسب مشترك من التجارة عوضًا عن علاقة القوة، ولكنه من الخطأ التركيز فقط على المكسب التام فى العلاقات الاقتصادية.

وقد تعزز المكاسب المطلقة قدرات كلا الطرفين، ولكن فى ظل المنافسة السياسية التقليدية أصبحت الدول قلقة بشأن المكاسب النسبية أكثر من المكاسب المشتركة[٦]. وفى القرن التاسع عشر ربما تكون فرنسا قد استفادت من التجارة مع الاقتصاد الألمانى المناهض، ولكنها أيضًا كانت تتحسب التهديد العسكرى الذى عزز النمو الاقتصادى الذى كان يتولد عبر نهر الراين. وعلاوة على ذلك؛ هناك أسواق قليلة متكاملة. وقد تؤثر علاقات القوة فى تقسيم المكاسب المشتركة. ويولد النمو الاقتصادى كسبًا أكبر يمكن تجزئته، ولكن القوة النسبية غالبًا تحدد من يحوز النصيب الأكبر.

ويقبل اقتصاديون آخرون حقيقة أن القوة الاقتصادية تستعمل بهدف تحقيق الهيمنة أو السيطرة[٧]. ويرى البعض أنها القدرة بشكل حاسم على معاقبة طرف آخر (أو مكافأته). ومع ذلك تظل الشكوك حول نفعها. وبصرف النظر عن الاتصال الممكن بالقوة العسكرية الوطنية من خلال قاعدة ضرائب تعرضها الدولة (القوة الاقتصادية)، فهى تكون إلى حد كبير محلية أو غير دائمة أو كليهما. إنه لمن الصعب استخدامها على نطاق كونى. والسبب الرئيسى هو أن موضع إصدار القرار الاقتصادى هو (المجال العائلى) أو الشركات. وهكذا ينتشر بشكل عالٍ، وتخضع الشركات لضغوط المنافسة التى تعوقها، والتى تكون أحيانًا بالغة الشدة إذا انحرفت بعيدًا عما يسمح به السوق"[٨]. ويجادل البعض فى أن القوة الاقتصادية تعتمد على الاحتكار (حيث البائع الواحد) أو الاحتكار المضاد (حيث المشترى الواحد)، ويتحكم فى هذه القوة الفاعلون من غير الدول، مثل الأفراد، وشركات الأعمال التجارية، وليس الدول[٩]. ورغم حقيقة أن الحكومات لديها غالبًا صعوبة استخدام القوة الاقتصادية المحتملة بسبب المقاومة من جانب المصالح الداخلية، والاتحادات العابرة لحدود الدول، والاتصالات التى تجرى بين المصدرين، والقيود المؤسسية الدولية، مثل العضوية فى منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا لا يتبعه أن تفقد الدول قوتها الاقتصادية، ولكن مرة أخرى، فإلى أى مدى تعتمد القوة على السياق خاصة طبيعة السوق. وفى ظل السوق الكامل يتقبل المشترون والبائعون الثمن الذى يشعرهم بأن القوة الهيكلية لقوى سوق العرض والطلب خارج نطاق سيطرتهم، ولكن إذا تمكنوا من تنويع ناتجهم بدرجة تكفى لخلق سوق غير كامل، فيمكنهم أن يكسبوا قوة التسعير، ويصبحوا صانعين للثمن

وليسوا متقبلين له. إن الإعلان الذى يخلق ولاءً أعمى هو مسألة محل بحث. وإن الجانب الأساسى للقوة الجامدة للسوق عبارة عن جهود الفاعلين فى هيكلة الأسواق، وبذا يدعمون موقفهم النسبى، وهذا قريب من المظهر الثانى للقوة الذى نوقش آنفًا. والشكل الأساسى الثانى للقوة الاقتصادية الجامدة يوضح المظهر الأول للقوة، وهو الإمداد بالمدفوعات المالية (أو سحبها)، ويشمل العقوبات الإيجابية والسلبية. وإن القائمة الطويلة من الأدوات التى تقرر استعمال هياكل السوق وتوفر المدفوعات، تشمل التعريفات، والحصص، والقواعد التى تحكم الولوج إلى الأسواق والعقوبات القانونية، وتداول معدلات الصرف، وخلق كارتلات الموارد الطبيعية "دبلوماسية المراجعة"، والمساعدة على تحقيق النمو بين الآخرين[١٠] ولسوف ترى بعض الجوانب المهمة هنا، ولكن البعد الأساسى المهم لسلوك القوى الاقتصادية هو أن تجعل الآخرين يعتمدون عليك أكثر مما تعتمد أنت عليهم[١١].

الاعتماد الاقتصادى المتبادل والقوة

حينما تصبح الدول مرتبطة بقوى السوق، فهى تبحث عن هيكلة الاعتماد المتبادل لتحقق كلاً من المكاسب المشتركة وتخلق أوجه اللاتماثل التى تقدم النصيب الأوفى من الكسب والقوة لأغراض أخرى. ويشمل "الاعتماد المتبادل" الحساسية على المدى القصير، وإمكانية الانكشاف، للضرر على المدى الطويل[١٢]. وتتعلق "الحساسية" بحجم آثار الاعتماد المتبادل ونسبتها، أى كيفية سرعة تحقق التغيير فى جزء من سرعة النظام الذى يحدث تغييراً فى جزء آخر؟ وعلى سبيل المثال، فقد كان للضعف الذى حدث للأسواق البارزة فى سنة ١٩٩٨ فى آسيا أثره الذى امتد إلى أسواق أخرى ناهضة بعيدة مثل روسيا والبرازيل. وعلى المنوال نفسه، أثر انهيار "لهمان إخوان" Lehman Brothers فى سبتمبر ٢٠٠٨ فى نيويورك على نحو سريع على الأسواق حول العالم. إن المستوى العالى من الحساسية لا يماثل المستوى العالى من التعرض للضرر. ويشير "التعرض للأذى" إلى التكاليف النسبية لتغير بناء نظام الاعتماد المتبادل، ويولد التعرض للأذى أو الضرر قوة فى العلاقات أكثر مما تولده الحساسية. وإن التعرض للضرر بنسبة أقل بين دولتين لا يعنى بالضرورة حساسية بنسبة أقل، ولكن يتحملها من يتحمل تكلفة

أقل نتيجة تغير الموقف. وفى عام ١٩٩٨ شعرت الولايات المتحدة بالحساسية بسبب الظروف الاقتصادية فى شرق آسيا ولكنها تتعرض لشىء، لقد خفضت الأزمة المالية هناك ٥٠٪ من معدل النمو الأمريكى، ولكن الولايات المتحدة تحملت ذلك بسبب اقتصادها المزدهر. أما إندونيسيا، فكانت على النقيض من ذلك، حيث عانت من الحساسية والتعرض بالضرر للتغيرات فى معدلات التجارة العالمية ونماذج الاستثمار العالمية. وعانى اقتصادها بشدة. وأفضى ذلك فى المقابل إلى نزاع سياسى داخلى. إن التعرض للضرر يستوعب درجة ما. وفى سنة ٢٠٠٨، ومع التسليم بالظروف السيئة فى سوق الرهن العقارى بالولايات المتحدة، وعمليات العجز المتنامية، أثبتت أنها عرضة للضرر أكثر مما كانت حين كانت أسواقها مزدهرة منذ عقد مضى. ويعتمد التعرض للضرر على أكثر من مقاييس كلية، وهذا يحدث حينما تنطبق الملاحظات التحذيرية المبكرة للقوة الاقتصادية، ويعتمد أيضًا على قدره المجتمع على التجاوب بسرعة للتغير. وعلى سبيل المثال، يمكن لأى من الأفراد الفاعلين، والاتحادات الكبرى، والمضاربين فى السوق أن ينظروا إلى موقف السوق ويقرروا تخزين المؤن لأنهم يظنون أن أعمال العجز آخذة فى النمو بشكل أسوأ، وسوف تفضى أعمالهم إلى التهاب الأسعار، حيث سيجعلون أعمال النقص أكبر مما هى عليه وإلى زيادة الطلب فى السوق. وتجد الحكومات أنه من الصعب غالبًا أن تهيمن على سلوك السوق.

ويشير (التماثل) إلى مواقف من الاعتماد المتوازن نسبيًا فى مواجهة الاعتماد غير المتوازن. وفى حالة الاعتماد بشكل أقل، يمكن أن يكون مصدراً للقوة. وإذا اعتمد الطرفان بشكل تبادلى على بعضهما البعض، ولكن أحدهما بدرجة أقل من الآخر، فالطرف الأقل اعتماداً، لديه أحد مصادر القوة ما دام الطرفان يقيمان العلاقة التبادلية. إن علاج حالات عدم تماثل الاعتماد المتبادل يُعد صمام أمن القوة الاقتصادية. إن التماثل التام نادر تمامًا، ولهذا فجل حالات الاعتماد الاقتصادى المتبادل تستوعب أيضًا العلاقة بقوة محتملة. وفى الثمانينيات، حينما خفض الرئيس رونالد ريجان Ronald Reagan قيمة الضرائب ورفع المصروفات، غدت الولايات المتحدة معتمدة على رأس المال اليابانى الوارد لكى يوازن ميزانيتها الحكومية الفيدرالية. وجادل البعض فى أن هذا منح اليابان قوة هائلة ضد الولايات المتحدة. ولكن كان للأمر وجهه الآخر، وهو أن اليابان قد تلحق

الضرر بنفسها وبالولايات المتحدة معاً، إن هي توقفت عن إقراض الأمريكيين. وبالإضافة إلى ذلك فإن المستثمرين اليابانيين الذين كانوا يمتلكون رهانات ضخمة في الولايات المتحدة قد وجدوا استثماراتهم تتراجع في قيمتها عن طريق الضرر الذي يلحق الاقتصاد الأمريكي لو توقفت اليابان بغتة عن إقراض الولايات المتحدة. وكان الاقتصاد الياباني أكبر حجماً من الاقتصاد الأمريكي بما يناهز النصف. ويعني هذا أن اليابانيين كانوا بحاجة إلى السوق الأمريكي لتصريف صادراتهم أكثر مما يحتاجه الجانب الآخر، رغم أن كليهما كان باحتياج إلى الجانب الآخر، واستفاد كلاهما من الاعتماد المتبادل.

وقد تطورت علاقة مشابهة في الوقت الحاضر بين الولايات المتحدة والصين، حيث تتلقى أمريكا الواردات الصينية وتدفع للصين المقابل بالدولار. كما أن الصين تحوز الدولارات الأمريكية والسندات الأمريكي، وهي في الحقيقة تمنح الولايات المتحدة قرضاً. وقد جمعت الصين ٢,٥ تريليون دولار من احتياطات الصرف الأجنبي، وتحوز الكثير منها في شكل سندات بالخزانة الأمريكية. وقد وصف بعض المراقبين ذلك بأنه تحول كبير في الميزان العالمي للقوة، لأن الصين تستطيع أن تجعل الولايات المتحدة تركع أمامها عن طريق تهديدها ببيع الدولارات، ولكن إن فعلت ذلك فلن تخفض الصين قيمة احتياطاتها، لأن ثمن الدولار سيهبط، ولكنها أيضاً قد تهدد استعداد أمريكا على الاستمرار في استيراد السلع الصينية الرخيصة مما يعني فقداناً للعمالة، وكذلك الاستقرار في الصين. وإذا ما أغرقت الصين الدولارات التي لديها فقد تجعل الولايات المتحدة تركع على قدميها، ولكنها ستجعل نفسها تجثو هي الأخرى على قدميها. وكما وصف ذلك اقتصادي صيني قائلاً: "إننا نعيش في عالم الاعتماد المتبادل، ربما نستطيع فيه أن نؤذي أنفسنا إذا أقدمنا على عمل انفرادي بإلحاق الأذى بالجانب الآخر"[١٢].

وإذا أردنا الحكم بما إذا كان الاعتماد الاقتصادي المتبادل يولد القوة، فإن هذا يتطلب النظر إلى ميزان اللاتماثليات، وليس فقط إلى جانب واحد من المعادلة. وفي هذه الحالة يشبه ميزان اللاتماثليات "ميزان الرعب المالي"، وهو مشابه للتعامل العسكري التبادلي في الحرب الباردة التي امتلكت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي القدرة على أن يدمر كل منهما الآخر في تبادل بالأسلحة النووية، وهو أمر

لم يحدث مطلقًا. وفى فبراير ٢٠١٠ دعت مجموعة من كبار العسكريين الصينيين – وقد أغضبهم مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان– الحكومة الصينية لبيع الصكوك الحكومية الأمريكية انتقامًا لما حدث. ولكن اقتراحهم لم يلق قبولاً[١٤]. وبدلاً من ذلك شرح "لى جانج" مدير إدارة الصرف الأجنبى فى الصين الموقف قائلاً إن الاستثمارات الصينية فى الخزينة الأمريكية هى سلوك استثمار السوق ولا تحدونا الرغبة فى تسييسها[١٥]، ولو فعلت الصين ذلك لكان الضرر متبادلاً.

ورغم ذلك فلا يضمن هذا التوازن تحقيق الاستقرار؛ فلا يقتصر الأمر على خطر حدوث تداعيات غير مقصودة، ولكن كلا البلدين يناور لتغيير إطار القابلية للضرر، وتخفيضها، فبعد الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨ ضغطت الولايات المتحدة على الصين لتعويم عملتها بنسبة أعلى كوسيلة لتخفيض العجز التجارى الأمريكى وعدم التوازن فى الدولارات. وفى الوقت ذاته بدأ مسئولو البنك المركزى الصينى الإدلاء بتصريحات بشأن حاجة أمريكا لزيادة مدخراتها، وتخفيض العجز لديها، وأن تتقدم لوضع خطة مستقبلاً على المدى الطويل يقوم فيها صندوق النقد الدولى بمساعدة الدولار الأمريكى. وقد أصدر الصندوق حقوق السحب الخاصة كعملة احتياطية، ولكن تذمر الصين كان أعلى من أذاها. ورغم التنبؤات المتشائمة بشأن قوة الدائنين، فلعل القوة المالية المتزايدة للصين قد زادت من قدرتها على مقاومة التوسلات الأمريكية، ولكنها كانت ذات تأثير ضئيل على قدرتها فى إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياستها[١٦]. ورغم أن الصين قد اتخذت خطوات بسيطة لتخفيض الزيادة فى حيازتها للدولار، إلا أنها لم تكن على استعداد للإقدام على مخاطر جعل عملتها قابلة للتحويل تمامًا، وهذا يرجع لأسباب سياسية داخلية. وهكذا فليس من المحتمل أن يتحدى اليوان دور الدولار باعتباره أهم عنصر فى الاحتياطى العالمى (وهو أعلى من ٦٠٪) فى العقد القادم. ومع ذلك وحيث تزيد الصين بالتدريج من استهلاكها الداخلى عوضًا عن التعويل على الصادرات باعتبارها الآلة للنمو الاقتصادى، فربما بدأ الزعماء الصينيون يشعرون بأنهم أقل اعتمادًا أكثر مما هم عليه الآن فى الدخول إلى السوق الأمريكية باعتبارها مصدرًا للعمالة التى تعتبر حاسمة للاستقرار السياسى الداخلى. وقد تعكس المساومة السياسية التحولات الهامشية المدركة فى درجة التماثل واللاتماثليات فى أسواق العملة على أنها أمر مهم

بصفة خاصة وجانب كفء للقوة الاقتصادية، لأنها تشكل الأساس لنظم واسعة للأسواق التجارية والمالية. ويمكن للقوة النقدية أن تنبثق من استخدام العملة وتشجيع الاعتماد النقدى والقدرة على تعطيل النظام[17]. وعن طريق تحديد قابلية تحويل العملة، تتجنب الصين فرض الرقابة على القرارات الاقتصادية الداخلية التى يمكن أن تأتى من أسواق العملات الدولية، فى حين أنها تخلق ميزة التجارة التنافسية. وحينما يُستحوذ على عملةٍ ما، على نحو واسع كوسيلة للتبادل وكمخزن للقيمة، تصبح معروفة كعملة احتياطية عالمية. وهذا ربما ينقل درجة من القوة. وقارن على سبيل المثال بين النظام الذى كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قادرين على فرضه على إندونيسيا، وكوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٨، وحرية نسبية استطاعت بها الولايات المتحدة التصحيح خلال الأزمة المالية ٢٠٠٨، لأن الديون الأمريكية كانت معنية فى عملتها الدولية. وبدلاً من أن ينهار الدولار، فقد تم تقديره، لأن المستثمرين نظروا إلى القوة الأساسية للولايات المتحدة باعتبارها ملجأ آمنًا. وتستطيع الدول التى تمثل عملتها جزءًا لا يستهان به من الاحتياطات العالمية أن تكسب القوة الاقتصادية من ذلك الموقف بشروط ميسرة للتصحيح، مع القدرة على التأثير على الآخرين الذين هم فى حاجة ملحة. وعلى سبيل المثال، فبعد الغزو البريطانى والفرنسى لمصر فى خلال أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ خضع الإسترلينى للهجوم فى الأسواق المالية، واشترطت الولايات المتحدة لمساعدة الجنيه الإسترلينى الانسحاب البريطانى من السويس[18]. ولم تكن بريطانيا سعيدة بذلك، ولكن لم يكن أمامها اختيار آخر تفعله. وقد شكا الرئيس الفرنسى شارل ديجول Charles de Gaulle من أنه "بما أن الدولار هو العملة ذات المرجعية فى كل مكان، فيمكنه أن يسبب للآخرين معاناة من آثار التنظيم السيئ لإدارته، وهذا أمر غير مقبول ولا يمكن استمراره[19]. ولكنه استمر، فقد شكا الرئيس الفرنسى ڤاليرى جيسكار ديستان Valery Giscard d Estaing بعد عقد من الزمان من أن دور الدولار أعطى الولايات المتحدة ميزة بالغة"[20]. وفى كلمات مؤرخ اقتصادى يقول "تتجه القوة الاقتصادية والسياسية إلى الذهاب جنبًا إلى جنب فى عالم لا يعرف الأمن ويمنح فى الوقت ذاته قيمة عالية للأمن والنمو[21]. وتدعم القوة العسكرية للولايات المتحدة الثقة فى الدولار باعتباره ملاذًا آمنًا. وكما ذكر أحد المراقبين أن التأثير المشترك لسوق رأسمال متقدم، وآلة عسكرية قوية تتولى الدفاع عن هذا السوق، وإجراءات الأمان

الأخرى مثل انتهـــاج تقليد قـوى لحماية الحقـوق الخـــاصة واكتساب سـمعـة تتعلق بالاحترام بالوفاء بالديون المستحقة، جعـــل من الممكن اجتذاب رأس المال بسهولة كبيرة(٢٢).

ويتعين علينا ألا نبالغ فى تقدير القوة الاقتصادية التى تجتذبها الدولة من جعل عملتها التى تحتفظ بها الدول الأخرى كاحتياطى لها. وإن رسم العمـلة الذهبيـــة (والتى تمثل الفجوة بين تكلفة إصدار النقود وقيمته المظهرية) تنطبق فقط على ٣٨٠ بليون دولار من أوراق النقد التى يتم الاحتفاظ بها على المستوى الدولى، ولا تشكل التزامات على الخزانة التى يجب أن تدفع معدلات الفائدة التنافسية (على الرغم من أن الثقة فى الدولار يمكن أن تسمح للخزانة بإصدار سندات ذات معدلات فائدة منخفضة عما يمكن أن تكون عليه الحال بخلاف ذلك) قبل حدوث المشكلات المالية فى اليونان والدول الأخرى والتى سببت خسارة فى الثقة فى أوروبا فى عام ٢٠١٠. "وقد يكون اليورو عن طريق تعزيز حجم الأسواق المالية وسيولتها، قد ساعد على تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية عبر أوروبا وليس فقط من أجل المقترضين من الحكومة"(٢٣). وفى مواجهة سهولة التصحيح، وأوجه عجز التمويل التى وردت آنفًا، فثمة تكاليف محتملة. وعلى سبيل المثال، فالخزانة مقيدة بالرأى العام الدولى حول الدولار حينما تضع سياساتها. وبالإضافة إلى ذلك، وإلى المدى الذى يرتفع فيه الطلب على العملة الاحتياطية بسبب دورها الدولى، ترتفع قيمة العملة، وربما يجد المنتجون فى دولة العملة الاحتياطية أن منتجاتهم أقل تنافسية فى الأسواق العالمية خلافًا لما هى عليه الحال. وقد يرحب العديد من المنتجين الأمريكيين بدور متضائل للدولار، وإنه بسبب مدى اتساع الاقتصاد الأمريكى والعمق والاتساع المقارن للأسواق المالية، يحتمل أن يظل الدولار عملة احتياطية دولية رئيسية طيلة العقد التالى أو أبعد من ذلك، ولكن القوة الاقتصادية التى تنبثق من كونها أداة احتياطية فى أسواق العملة يجب ألا يتم تجاهلها أو المبالغة فى حجمها كما هو الحال فى الغالب(٢٤). ورغم أن الولايات المتحدة والصين ليستا على استعداد لتغير ميزان اللاتماثليات التى تعوقهما معًا، فقد سمحت الولايات المتحدة بزيادة النفوذ الصينى تدريجيًا فى المحافل الدولية، إلى جانب نفوذ أكبر للاقتصاديات الأخرى المتصاعدة. وعلى هذا النحو، تم مساعده مجموعة الثمانى على نحو فعال (حيث أربع دول فيها دول أوروبية) من جانب قمة مجموعة العشرين التى تضم

اقتصاديات تمثل ٨٠٪ من الإنتاج العالمى. وقد ناقشت هذه الاجتماعات الخاصة "إعادة توازن" التدفقات المالية التى تغير النموذج القديم وحالات العجز الأمريكية فى مقابل حالات الفائض الصينية. وقد تتطلب هذه التغيرات تحولات صعبة على الجانب السياسى فى النماذج المحلية للاستهلاك والاستثمار فى وقت تزيد فيه أمريكا مدخراتها وتزيد فيه الصين من استهلاكها الداخلى.

وليس من المحتمل أن تحدث هذه التغيرات بسرعة ولكن وافقت مجموعة العشرين فعليًا على نحو مثير أن تخفض أوروبا وزن أصواتها فى صندوق النقد الدولى، وأن تزيد الصين والاقتصاديات الأخرى الصاعدة وزن أصواتها بالتدريج. وهذا يبين مرة أخرى أهمية حدود القوة الاقتصادية. ورغم أن الصين يمكن أن تهدد ببيع ما تملكه من دولارات وتضر بالاقتصاد الأمريكى، فإن اقتصاداً أمريكيًا ضعيفًا قد يعنى سوقًا أصغر لاستقبال الصادرات الصينية، وقد تستجيب الحكومة الأمريكية بفرض تعريفات على البضائع الصينية وبفعل الاعتماد المتبادل، ليس هناك طرف منهما فى عجلة لكسر التماثل فى التعرض للضرر للاعتماد المتبادل، ولكن كلاً منهما مستمر فى التحايل لتشكيل البناء والإطار المؤسسى لعلاقة السوق. وزيادة على ذلك، ولما كانت الاقتصاديات الواعدة الأخرى مثل الهند، والبرازيل، تجد أن صادراتها قد أضيرت من جراء تخفيض العملة الصينية، فربما تستخدم أى محفل متعدد الأطراف مثل مجموعة العشرين بطريقة تعزز الموقف الأمريكى[٢٥].

وحين يكون هناك عدم تماثل فى الاعتماد المتبادل فى مجالات العائدات المختلفة، فإن الدولة قد تحاول الربط أو عدم الربط بالعائدات، وإذا شكل كل عائد لعبة منفصلة، وتم القيام بكل الألعاب على نحو متزامن، فربما تملك دولة واحدة أغلب الأوراق فى اللعب على المنضدة، وربما تملك دَوَلة أخرى أغلب الأوراق على مائدة أخرى، والأمر يتوقف على حسب مصالح الدولة وموقفها، فقد تريد أن تحتفظ بالألعاب منفصلة أو تخلق الاتصالات بين الموائد المختلفة. ولذلك تشمل كثير من المنازعات السياسية حول الاعتماد الاقتصادى المتبادل خلق الاتصال أو منعه، وترغب الدول فى أن تستخدم الاعتماد المتبادل فى المجالات التى تكون فيها قوية، وتتجنَّب تدبير أمرها فى المجالات التى تكون فيها ضعيفة نسبيًا. وعن طريق وضع جداول العمل، وتحديد مجالات العائدات، تضع المؤسسات الدولية غالبًا قواعد التناوب فى علاقات الاعتماد المتبادل

وتسعى الدول إلى استخدام المؤسسات الدولية لوضع القواعد التى تؤثر فى انتقال القريصات بين الموائد المختلفة. وتفيد العضوية فى منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال آليات سياسية معينة قد تتبعها الدول وتُخضع الآخرين لآلية حل المنازعات. ومما يدعو للسخرية أنه، ومع التسليم بحجج المعارضين للعولمة، يمكن للمؤسسات الدولية أن تفيد اللاعبين الأكثر ضعفًا. فالاحتفاظ ببعض المنازعات التى تمنح فيها الدول الأكثر فقرًا تكون أفضل نسبيًا من حيث الموارد الموهوبة، وحيث تهيمن عليها الدول القوية، ومع ذلك يظل الخطر جاثمًا؛ إذ إن بعض اللاعبين سيكونون أقوياء بما فيه الكفاية بحيث يقلبون مائدة واحدة أو أكثر. وفى ١٩٧١ على سبيل المثال، ولما ساء ميزان المدفوعات الأمريكى، أعلن الرئيس نيكسون بشكل مباغت أن الولايات المتحدة لن تحول الدولارات إلى ذهب أكثر من ذلك. وهذا ما يقلب النظام النقدى لبريتون وودز التى أنشأتها اتفاقية سنة ١٩٤٤ متعددة الأطراف. هذا ولا تكسب أكبر دولة دائمًا فى تدبير أمر الاعتماد الاقتصادى المتبادل، فإذا أحست دولة صغرى أو أضعف بقلق كبير بشأن مسألة ما، فيمكنها أن تشعر بهذا إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، وحيث إن الولايات المتحدة تساهم فى ثلاثة أرباع تجارة كندا الخارجية، فى حين تساهم كندا بحوالى ربع التجارة الخارجية مع أمريكا، فإن كندا أكثر اعتمادًا على الولايات المتحدة، وليس العكس. ورغم ذلك، تغلبت كندا كثيرًا فى عدد من النزاعات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن كندا كانت على استعداد للتهديد بأعمال انتقامية مثل التعريفات والقيود التى تردع الولايات المتحدة[٢٦]. وربما قد يعانى الكنديون أكثر من الأمريكيين إذا قادتهم أعمالهم إلى نزاع كامل، ولكن كندا شعرت بأنه من الأفضل أن تخاطر بالانتقام من حين لآخر على أن توافق على قواعد قد تجعل كندا تخسر على الدوام. ويشبه الردع عن طريق تدبير أمر الاعتماد الاقتصادى المتبادل إلى حد ما، الردع النووى حيث يعتمد على القدرة على الإضرار الفعال، والنيات الصادقة. ويمكن للدول الصغيرة غالبًا أن تستخدم كثافتها الأكبر، وتركيزها الأكبر، ومصداقيتها الأكبر فى التغلب على تعرضها النسبى للضرر، والاعتماد اللاتماثلى المتبادل. وفيما يتصل بالمفاهيم التى نوقشت فى الفصل الأول فيمكنها أن تعزز القدرة على تحول القوة بشكل أكبر. إن التماثل فى الموارد يتم توازنه أحيانًا عن طريق عدم التماثل المتعارض فى الاهتمام والإرادة.

يسوى بعض الناس أحيانًا بين التوافر الغنى فى الموارد الطبيعية، والقوى الاقتصادية. ولكن هذه العلاقة معقدة؛ فاليابان - على سبيل المثال - أصبحت ثانى أغنى دولة فى العالم إبان القرن العشرين دون أن تمتلك موارد طبيعية معتبرة، فى حين لم تستطع بعض الدول ذات الموارد المتوافرة بشكل ملائم أن تكون قادرة على تحويل مواردها الطبيعية إلى ثروة أو قوة وطنية. وعلى سبيل المثال ظلت بعض الدول المنتجة للبترول على ضعفها، ولأن للبترول أحيانًا آثاره الاجتماعية والاقتصادية المناوئة، لذا يشير المراقبون إلى "لعنة البترول"، وإلى المدى الذى أفضت فيه الثروة البترولية إلى وجود مؤسسات فاسدة، واقتصاد غير متوازن لا يشجع على الإقدام على المشروعات والاستثمارات بسكل أوسع فى رأس المال البشرى، ولربما يمنع من تطور القوة القومية[٢٧]. وتكافح الدول لتشكيل هيكل الأسواق، فى حين يحقق ميزة لها بأعداد الولوج إلى السوق عن طريق التعريفات، والحصص، والأذون، وتنويع سلسلة العرض وانتهاج أسهم متساوية فى الشركات، واستعمال المساعدات لكسب تنازلات خاصة. ويختلف النجاح فى اللاتماثليات فى الأسواق الخاصة، وعلى سبيل المثال وطيلة عقود، تميزت المفاوضات السنوية الخاصة بتثبيت الأسعار بين كبار مُورِّدى الحديد الخام، وكبار مصنعى الصلب، بالفتور، وكانت الأسعار ترتفع بالتدريج، ولكن بعد ظهور الصين كمشتر لأكثر من نصف صادرات الحديد الخام قاطبة تضاعفت الأسعار أربع مرات بين أعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨. ولقد أثيرت حفيظة الحكومة الصينية بسبب اعتمادها على ٣ شركات وهى (ب.هـ.ب، وريو تينتو، وفيل) تسيطر على تجارة الحديد الخام. ولذا حاولت حكومة الصين، وهى تعمل من خلال الشركات التى تهيمن عليها الدولة، أن تفرض احتكار هذه القلة "بتشجيع المستهلكين الصينيين على التفاوض على الشراء بشكل متناغم والبحث عن إمدادات بديلة، بل حتى عن طريق شراء حصة فى شركة ريو. ولكن كل ذلك كان متضائل الأثر"[٢٨]. وفى هذه الحالة، قيد الطلب العائم، والعرض المحدود، قوة الحكومة الصينية فى إعادة هيكلة السوق، رغم أن الصين كالت الاتهامات فيما بعد بالرشوة ضد المسئولين فى شركة ريوتنتو[٢٩]. وفى حالات أخرى والتى تعتمد على الاستثمار المباشر أو الدخول فى السوق الصينى الداخلى، تغير الموقف واستخدمت

الحكومة على نحو ناجح، قوتها الاقتصادية. وفى سبتمبر ٢٠١٠، وفى أعقاب خلاف بحرى، قلصت الصين صادراتها من المعادن النادرة المستخرجة من باطن الأرض إلى اليابان.

وحيثما تكون الموارد الطبيعية نادرة داخل حدود دولة ما، فإن غيابها ليس مؤشراً على القوة الاقتصادية المنخفضة، بل يعتمد الأمر كثيراً على مدى تعرض الدولة للضرر. ويعتمد ذلك على مدى توافر البدائل، ومدى وجود مصادر معاكسة للعرض. وعلى سبيل المثال؛ عبر بعض المحللين فى السبعينيات عن تحذيرهم من الاعتماد المتزايد من جانب الولايات المتحدة على المواد الخام المستوردة، وبالتالى إمكانية تعرضها للضرر، فمن بين ثلاث عشرة مادة خام صناعية أساسية، اعتمدت الولايات المتحدة على وارداتها بما يناهز ٩٠٪ من الألومنيوم، والكروم، والمنجنيز، والنيكل، واعتبرت قدرة منتجى البترول على تكوين اتحاد كارتل (أوبك) مؤثرا على السلع الأخرى، واعتبرت القوة تحولاً إلى منتجى الموارد الطبيعية. ولكن على مدى العقد التالى هبطت أسعار المواد الخام، ولم ترتفع، فماذا حدث بشأن التكهنات؟ إنه بالحكم على مدى التعرض للضرر فشل المحللون فى تقدير الموارد البديلة من المواد الخام وتنوع مصادر العرض التى منعت المنتجين من رفع الأسعار بشكل مصطنع، ناهيك عن أن التقنية تتحسن بمرور الوقت. وكانت التصورات الخاصة بإمكان تعرض الولايات المتحدة لنقص المواد الخام غير دقيقة، لأنها فشلت فى تقدير التقنية والبدائل بشكل كاف.

البترول، والغاز، والقوة الاقتصادية

ذات مرة قال ماوتسى تونج إن القوة تنبثق من برميل البندقية، ولكن الكثير من الناس اليوم يعتقدون أن القوة تنبثق من برميل البترول. إن هذه المقولة تتغير لتصبح أن البترول هو استثناء وليس القاعدة فى الحكم بشأن القوة الاقتصادية المنبثقة من الموارد الطبيعية، ويبدا الأمر يستلزم تحليلاً أكثر تفصيلاً. إن البترول هو أهم مادة خام فى العالم بالمعنى الاقتصادى والسياسى. ومن المرجح أن يظل مصدراً أساسياً للطاقة فى هذا القرن. وتستهلك الولايات المتحدة ٢٠٪ من بترول العالم (بالمقارنة بنسبة ٨٪ بالنسبة إلى الصين، رغم أن الاستهلاك الصينى يتزايد بشكل أسرع). وحتى فى ظل النمو

الصينى المرتفع، فلن يستغنى العالم عن البترول سريعًا. وقد ثبت وجود أكثر من تريليون برميل من الاحتياطى. ويحتمل وجود أكثر من ذلك، ولكن أكثر من ٦٦٪ من الاحتياطى الثابت يوجد فى الخليج الفارسى. ولذا فالخليج معرض للتمزق والنزاع السياسى والذى يمكن أن يكون له تداعيات مدمرة على الاقتصاد العالمى. لقد تغير إطار عمل القواعد والأعراف والمؤسسات التى تؤثر على أسواق البترول بشكل هائل على مدى عقود[٣٠]. وفى سنة ١٩٦٠ كان نظام البترول يشكل احتكارًا لقلة خاصة مع وجود ارتباطات قوية بحكومات الدول المستهلكة الأساسية. وكانت سبع شركات بترول كبرى عابرة للحدود لا سيما ذات أصل بريطانى وأمريكى تسمى أحيانًا "الأخوات السبع"، تقرر كمية البترول التى يتم إنتاجها. وكان ثمن البترول يعتمد على الكمية التى تنتجها الشركات الكبرى، وعلى حجم طلب الدول الغنية حيث يباع أغلب البترول، وتحدد الشركات العابرة للحدود معدل البترول. وكانت الظروف فى الدول الغنية هى التى تحدد الأسعار، وكانت القوى الأقوى فى النظام العالمى بالمعنى التقليدى العسكرى تتدخل بشكل عارض للحفاظ على هيكل غير متساو لأسواق البترول. وعلى سبيل المثال، ففى ١٩٥٣ حينما حاولت الحركة الوطنية أن تزيح شاه إيران، تدخلت بريطانيا والولايات المتحدة بشكل سرى لإعادة الشاه إلى العرش. وبعد أزمة البترول عام ١٩٧٣، كان هناك تغير أساسى فى النظام الدولى الذى يحكم أسواق البترول، وكان هناك تحول ضخم لقوة الثروة من الدول الغنية إلى الدول الضعيفة نسبيًا. وبدأت الدول المنتجة تضع معدل الإنتاج، وبالتالى أصبح لها تأثير قوى على السعر بدلاً من أن يتقرر السعر فقط من جانب السوق فى الدول الغنية. ولشرح ذلك؛ فإن الدول المنتجة للبترول تضامنت معًا وأنشأت الأوبك، ولكن الأوبك نشأت فعليًا سنة١٩٦٠. ولم يحدث التغير الكبير إلا بعد أكثر من عقد كامل، أى سنة ١٩٧٣، ففى سنة ١٩٦٠ كانت نصف دول الأوبك مستعمرات أوروبية. وبحلول سنة ١٩٧٣ كانت جميعها مستقلة. واقترن نهوض القومية بارتفاع تكاليف التدخل العسكرى. وصار استعمال القوة ضد الشعوب التى استيقظت على أساس النعرة الوطنية ورفض الاستعمار أكبر تكلفة، وحين تدخل البريطانيون والأمريكيون فى إيران سنه ١٩٥٣، لم يكن الأمر مكلفًا كثيرًا على المدى القصير، ولكن إذا كان الأمريكيون قد حاولوا أن يحتفظوا بالشاه على عرشه سنة ١٩٧٩ فى مواجهة الثورة الإيرانية، لكان حجم التكاليف سيصبح مانعًا من التدخل.

ولقد تغير كذلك التماثل النسبى للقوة الاقتصادية فى أسواق البترول. وخلال حربى الشرق الأوسط عامى ١٩٥٦ و١٩٦٧، حاولت الدول العربية تطبيق حظر بترولى، ولكن فشلت جهودها بسهولة، لأن الولايات المتحدة كانت تنتج ما يكفى لإمداد أوروبا حين قطعته الدول العربية. وبمجرد أن تضاءل الإنتاج الأمريكى سنة ١٩٧١ بدأت الولايات المتحدة فى استيراد البترول، وتحولت القوة لتوازن سوق البترول إلى هذه الدول مثل المملكة العربية السعودية وإيران. ولم تعد الولايات المتحدة موردًا يعتبر كملجأ أخير تستطيع أن تعوض به أى نقص بترولى، وفقدت "الأخوات السبع" تدريجيًا قوتها طوال هذه الفترة. وكان أحد أسباب ذلك مفاوضاتها الفاشلة مع الدول المنتجة[٣١]. فحيثما تذهب شركة عابرة للحدود إلى دولة غنية بأحد الموارد باستثمارات جديدة، يمكنها أن تعقد الصفقة وتحصل فيها الشركة المتعددة الجنسيات على جزء كبير من المكاسب المشتركة. ومن وجهة نظر الدولة الفقيرة، فإن امتلاك شركة متعددة الجنسيات لتنمية مواردها سوف يجعل الدولة فى حالة أفضل. وفى المراحل السابقة، حين كانت الشركة متعددة الجنسيات تملك احتكار رأس المال والتكنولوجيا ودخول الأسواق العالمية، فهى تعقد صفقة مع الدولة الفقيرة تستحوذ فيها الشركة المتعددة الجنسيات على نصيب الأسد. ولكن بمرور الوقت، تحول الشركة المتعددة الجنسيات بشكل غير متعمد الموارد إلى الدولة الفقيرة، وتقوم بتدريب المحليين بشكل لا يخرج عن العمل الخيرى، ولكنه يخرج عن العملية العادية لممارسة العمل التجارى. وفى خاتمة المطاف، تطلب الدول الفقيرة تقسيمًا أفضل للأرباح. ويمكن للشركة متعددة الجنسيات أن تهدد بالانسحاب، ولكن يمكن للدولة الفقيرة أن تهدد بإدارة العمل بنفسها.

ولذا فإنه بمرور الوقت، تراجعت قوة الشركات العابرة للحدود عن إنشاء أحد الأسواق، خاصة المواد الخام فيما يتصل بالمفاوضات مع الدولة المضيفة. وقد انضمت إلى الأخوات السبع "قريبات صغرى" حين دخلت الاتحادات الجديدة العابرة للحدود سوق البترول. وعلى الرغم من أنها لم تكن بالحجم الكبير ذاته، مثل الأخوات السبع، فإنها كانت لا تزال كبيرة وبدأت تحقيق صفقاتها الخاصة بها مع الدول المنتجة للبترول، وخفضت المنافسة بشكل متزايد، قوة الاتحادات الكبرى العابرة للدول فى هيكلة السوق. واليوم تسيطر أكبر ستة اتحادات للشركات عابرة للحدود على ٥٪ فقط من احتياطى البترول العالمى، فى حين تهيمن الشركات التى تمتلكها الدول على الباقى[٣٢].

وكان ثمة أيضاً زيادة طفيفة فى مدى تأثير الأوبك كاتحاد كارتل. لقد أصبحت الكارتلات التى تقيد العرض تقليدية فى مجال صناعة البترول، ولكنها فيما مضى كانت لها ترتيباتها الخاصة فى "الأخوات السبع". وتعانى الكارتلات بشكل عام من إحدى المشكلات حيث ثمة اتجاه للغش فى حصص الإنتاج حين تضعف الأسواق وتنهار الأسعار. وبمرور الوقت تتجه قوى السوق إلى تآكل الكارتلات. ولم تكن الأوبك قادرة على فرض نظام سعرى اعتباراً من العام الذى أسست فيه، وهو ١٩٦٠ حتى أوائل السبعينيات. ولكن بعد أن ضاقت إمدادات البترول زاد دور الأوبك فى التنسيق بشأن قوة المفاوضة الخاصة بالمنتجين.

وقد منحت حرب الشرق الأوسط لعام ١٩٧٣ الأوبك قوة توهجها. وقد أشارت إلى أنها تستطيع الآن أن تستخدم قوتها، فقد قطعت الدول العربية إمدادات البترول خلال حرب ١٩٧٣ لأسباب سياسية، ولكن ذلك خلق موقفاً أصبحت فيه الأوبك ذات تأثير. وكان من المفترض أن تكون إيران، وهى ليست دولة عربية، الأداة الأمريكية للقيام بدور شرطى الخليج الفارسى، ولكن الشاه تحرك نحو مضاعفة أسعار البترول أربع مرات وتبعت الدول الأخرى فى الأوبك هذا الاتجاه على المدى الطويل. وقد لا تستطيع الأوبك أن تحتفظ على الدوام بأسعارها المرتفعة بسبب قوى السوق، ولكن هناك تصلباً بشأن تراجع دور تأثير تحالف الأوبك.

وخلال إحدى مراحل الأزمة ذكر هنرى كيسنجر وزير الخارجية أنه إذا واجهت الولايات المتحدة "اختناقاً" فربما يكون لازماً استخدام القوة العسكرية. لقد قطعت ١٥٪ من تجارة البترول، وخفضت المقاطعة العربية صادرات البترول إلى الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪، إلا أن شركات البترول أيقنت أنه لا توجد دولة واحدة تعانى أكثر من الأخرى، ولذا أعادت توزيع تجارة البترول. وحين فقدت الولايات المتحدة ٢٥٪ من وارداتها البترولية العربية، نقلت هذه الشركات البترول الفنزويلى والإندونيسى بشكل أكبر، وخففت بذلك من آلام المقاطعة حتى بلغ ما فقدته الدول الغنية قاطبة ما بين ٧٪ إلى ٩٪ من بترولها، وهى نسبة تقل عن نقطة الاختناق. وساعدت الشركات التى كانت تعمل أساساً بعيداً عن مصلحتها الخاصة فى الحفاظ على الاستقرار، وساعدت فى الحيلولة. دون أن يصبح النزاع الاقتصادى نزاعاً عسكرياً(٢٣). كيف كان البترول

قوياً فى استخدامه كسلاح اقتصادى خلال نقطة التحول عالم ١٩٧٣؟ إنه عن طريق قطع الإنتاج وحصار المبيعات للدول الصديقة لإسرائيل؛ تمكنت الدول العربية من وضع مشاكلها فى الصدارة على جدول العمل الأمريكى، وحفز سلاح البترول الولايات المتحدة على أن تلعب دوراً أكثر تصالحًا فى ترتيب تسوية النزاع العربى الإسرئيلى فى أعقاب حرب يوم كيبور. ومع ذلك لم يغير سلاح البترول السياسة الرئيسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

فلماذا لم يكن سلاح البترول أكثر تأثيراً؛ وما تلك الدروس التى نتعلمها اليوم؟ إن جزءاً من الإجابة يكمن فى تناسق الاعتماد المتبادل الكلى. إنّ للملكة العربية السعودية التى أصبحت الدولة الأساسية فى أسواق البترول استثمارات كبرى فى الولايات المتحدة. وإذا ما أضر السعوديون الاقتصاد الأمريكى أكثر من اللازم، فلسوف يلحقون الأذى بمصالحهم الاقتصادية الذاتية، ناهيك عن أن المملكة العربية السعودية قد اعتمدت على الولايات المتحدة فى مجال الأمن. فعلى المدى الطويل كانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بميزان مستقل للقوة فى منطقة الخليج العربى، ويعى السعوديون ذلك. وكانوا حريصين بشأن تحديد المدى الذى سيدفعون به استخدام سلاح البترول. ففى مرحلة من المراحل كانوا متيقنين تمامًا بأن الأسطول السادس الأمريكى فى المنطقة يعتمد على الإمداد البترولى(٣٤). لقد استفاد السعوديون على المدى الطويل من ضمان الأمن الذى تقدمه الولايات المتحدة. إن ثمة ارتباطا غير مباشر بين الاعتماد المتبادل فى الأمن، والاعتماد المتبادل فى البترول. لقد كانت القوة المادية ذات تكلفة عالية؛ إذ استعملت بشكل صريح؛ ولكنها تلعب دوراً كمصدر للقوة فى خلفية الموضوع. وبعبارة أخرى فإن نتيجة الأزمة تشمل اللاتماثل الذى تسببه التغيرات فى هيكل السوق، ولكن لم تتقرر النتائج فقط بواسطة القوة الاقتصادية. إن هذه المجموعة المعقدة من العناصر تستمر حتى اليوم فى خلق وتحديد القوة التى تأتى من امتلاك موارد البترول. وبحلول أواخر التسعينيات هبطت أسعار البترول. إن مكاسب الكفاءة التى أثارها ارتفاع الأسعار خفضت الطلب، وعلى جانب العرض كان ظهور موارد بترولية خارج منظمة الأوبك يعنى أنها تواجه منافسة أكبر فى الأسواق العالمية. وقد أفضت الجوانب المختلفة فى التكنولوجيا بالجيولوجيين إلى أن يستطيعوا

الولوج إلى البترول الذى لم يكونوا قادرين على الوصول إليه من قبل. وبعد عام ٢٠٠٥ ثبتت أسعار البترول من جديد كرد جزئى على تمزقات الحرب، وإعصار هاريكانز، والتهديدات الإرهابية، ولكن بشكل أكبر بسبب التخطيط للطلب المرتفع المقترن بالنمو الاقتصادى السريع فى آسيا؛ إذ تمر أكبر دولتين مكتظتين بالسكان على وجه الأرض، وهما الصين والهند، بزيادات سريعة فى الطلب على الطاقة حيث إنهما تقومان بالتحديث والتصنيع.

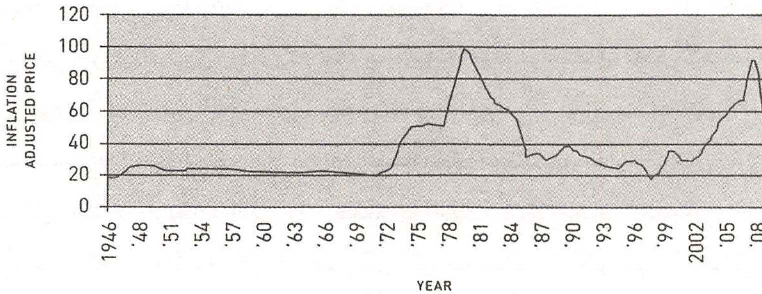
وتبذل كلتا الدولتين جهوداً تجارية ميركانتيلية للشراء والهيمنة على إمدادات البترول الأجنبية، رغم أن الدروس المستفادة من أزمة السبعينيات تظهر أن البترول سلعة منقولة. وتتجه الأسواق إلى نشر الإمدادات. ولا يهم من الذى يملك البترول مهما حدث من أضرار. وفى كل حادث سوف يساهم النمو الاقتصادى السريع لهاتين الدولتين بشكل هائل فى الطلب العالمى للبترول. وهذا يعنى أن أكبر المناطق المنتجة للبترول على نطاق العالم، مثل الخليج الفارسى، ستظل تلعب دوراً مهماً فى السياسة العالمية. ولأن المملكة العربية السعودية هى المنتج الأول فى العالم، ومورد الاحتياطى البترولى، فأى تغيرات أساسية فى استقرارها السياسى قد يكون له تداعيات على نطاق واسع.

(شكل ١/٣)

أسعار الزيت الخام الداخلية الحقيقية (١٩٤٦-٢٠٠٨)

(تم تصحيحه طبقًا لفهرس أسعار المستهلك وحتى أسعار نوفمبر ٢٠٠٨)

المصدر: البيانات من إلينوى أويل، وجمعية الغاز، والمكتب الأمريكى لإحصاءات العمل



* *Adjusted for CPI to November 2008 prices*

ومن المهم أن نقارن بين أسواق البترول والغاز الطبيعي. إن روسيا هي أكبر منتج لكليهما، ولكن جهود روسيا لكسب القوة عن طريق هيكلة لاتماثليات السوق واضحة في مجال الغاز الطبيعي عنه في البترول. وكما رأينا، فإن البترول سلعة - نسبياً - منقولة، ومعه العديد من موارد العرض ويتمتع بالسهولة النسبية في نقله، في حين كان ينظر إلى الغاز حتى وقت قريب على أنه نادر ويعتمد على خطوط أنابيب تضمن الإمداد. ورغم أن هذا قد يتغير مستقبلاً بسبب النقل الملاحي للغاز الطبيعي المسيل والتقنيات الجديدة لإنتاج الغاز من الحقول الغزيرة في الصخر الصلصالي، فحتى الآن تعتبر روسيا هي المورد الأساسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا. وقد أكدت الحكومة الروسية امتلاكها لحقول الغاز، وخطوط الأنابيب في شركة واحدة، هي جاز بروم، واستخدمتها لهيكلة الأسواق لصالح روسيا. وحين نشبت النزاعات بين روسيا وجيرانها، مثل أوكرانيا، حول أسعار الغاز، لم تتردد روسيا في قطع إمدادات الغاز كشكل من أشكال إظهار القوة الاقتصادية. وبعد ذلك، وحين تولت مقاليد السلطة في أوكرانيا حكومة أكثر تعاطفاً استخدمت روسيا طعم أسعار الغاز المنخفضة بشدة لكي تحصل على مد أجل الانتفاع بقاعدة بحرية في أوكرانيا، مما يعقد توقع انضمام أوكرنيا، يوماً ما، إلى الناتو[٣٥]. وتعتمد ألمانيا على روسيا باعتبارها ثالث مستورد للغاز الطبيعي من روسيا. ولكن الحكومة الألمانية تزعم بأنها لن تشعر بالقلق أكثر مما ينبغي، حيث تعتبر الاعتماد المتبادل مسألة متماثلة[٣٦]. فمن وجهة النظر الألمانية، فإن المستهلكين الألمان هم مجموعة كبيرة بحيث يعتمد الدخل الروسي على تأمين الطلب الألماني بالقدرة نفسها التي يعتمد فيها المستهلكون الألمان على تأمين الإمداد الروسي. وهكذا فحين حاول الاتحاد الأوروبي أن ينبه إلى مصلحته في إنشاء خط أنابيب لتسيير الغاز إلى أوروبا في بحر قزوين دون عبور الأراضي الروسية، لم تكترث ألمانيا كثيراً بالأمر، وبدلاً من ذلك ساهمت ألمانيا في إنشاء خط أنابيب تحت بحر الشمال يزيد من اعتمادها على الإمداد الروسي، ويسمح لروسيا بتجنب أوكرانيا وبولندا. إن هذا سيزيد إمكانية تعرض أوكرانيا وبولندا للضرر. وكانت تلك الدولتان في الماضي تمتلكان قوة المساومة اعتماداً على قدرتهما على وقف تدفق الغاز خلال الأنابيب التي تعبر أراضيهما. وقد أضاف الضرر الذي تعرضت له ألمانيا قوة مساومة إلى أوكرانيا وبولندا مع روسيا. وفي إيجاز

استعملت روسيا دبلوماسية خطوط الأنابيب لدعم قوتها الاقتصادية، ولها دافعها للوفاء بوعودها بأن تكون موردًا يعتمد عليه كبار المستهلكين مثل ألمانيا. ولكن روسيا يمكن أن تستخدم تميزها اللاامتماثل عن المستهلكين الأصغر منها مثل دول البلطيق، وجورجيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، حيث تعتبرها روسيا مجالات نفوذها. وعلى المنوال نفسه حاولت روسيا أن تبرم عقودًا حول الغاز مع جمهوريات وسط آسيا حتى تسير الأنابيب إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب الروسية، ولكن هيكلة هذا السوق تصطدم بالجهود الصينية لتشييد خطوط أنابيب تتجه شرقًا من وسط آسيا. وكان الأكثر أهمية من ذلك الاكتشافات الحديثة واستغلال التقنيات لتفتيت الكميات الهائلة من الغاز الكامن في الصخر الصلصالي في الولايات المتحدة وغيرها من الأماكن. ولم تعد المشروعات المخطط لها لتسهيل الغاز الطبيعي، وشحنه إلى الولايات المتحدة، تنافسية في الأسواق الأمريكية، وحين بدأ هذه الغاز يشحن إلى الأسواق الأمريكية، خفض القوة التي يمكن لروسيا أن تنميها من خلال دبلوماسية خطوط الأنابيب[٣٧]. وما تظهره هذه الأمثلة من البترول والغاز أنه بالرغم من أن المواد الخام أقل حسمًا فيما يسمى باقتصاديات الوزن الخفيف في عصر المعلومات بأكثر مما كانت في العصر الصناعي، فما زال للبترول والغاز أهميتهما حين يتعلق الأمر بتوليد القوة الاقتصادية. وإن القوة التي تنبثق من الهيمنة على موارد الطاقة تتعاظم وتتضاءل. إن القوة الاقتصادية تتوقف بدرجة عالية على سياق السوق.

العقوبات: سلبية وإيجابية

وكما يعتقد العديد من الناس بأن الحرب هي قلب القوة العسكرية، فإنهم يعتقدون غالبًا بأن العقوبات هي أكثر أداة مرئية للقوة الاقتصادية؛ إن فرض العقوبات هو أخف من هيكلة الأسواق. (رغم أن العقوبات تشمل أحيانًا ممارسة السيطرة على دخول السوق). وتعرف "العقوبات" بأنها إجراءات للحث أو التشجيع أو الجزاء بهدف تدعيم اتخاذ قرار أو فرض سياسة معينة. ويمكن للعقوبات أن تكون سلبية وإيجابية. وكما أبرز توماس شيلنج Thomas Schelling: "إنها الفرق بين التهديد والوعد، بين القسر والمكافأة. وتعتمد أحيانًا على المكان الذي يتم فيه وضع الخط الأساسي. إننا على نحو رئيسي

نهب أطفالنا مبلغًا إضافيًا شريطة أن يرتبوا مخادع نومهم أو أن يقوموا بأفعال أخرى بسيطة، ولكن بمجرد أن يصبح الأمر تطبيقًا عاديًا، ويتوقع دفع المبلغ الأسبوعى، فإن الإمساك عنه فى حالة عدم أداء العمل المطلوب يصبح فى نظر الطفل عقابًا"(٣٨). وتؤثر التوقعات فى كيفية تطبيق العقوبات. ويعدد ديڤيد بولدوين David Baldwin أحد عشر مثالاً للعقوبات التجارية السلبية والتى تتراوح من الحصار إلى منع الشراء، وسبع عقوبات خاصة برأس المال وتشمل تجميد الأصول، وفرض ضرائب غير مواتية وتعليق المساعدات. ومن بين اثنتى عشرة عقوبة إيجابية، فهو يضمن تخفيض التعريفات، والدخول المواتى للسوق، وتقديم المساعدات، وضمانات الاستثمار(٣٩). وتشمل الأمثلة الأخيرة الأخرى منع الانتقال وحظر السلاح. ويمكن تطبيق العقوبات من ضد الدولة من جانب، أو ضد كل من الدولة والفاعلين بخلاف الدول، والقاسم المشترك لكافة العقوبات هو تطبيق الصفقات الاقتصادية لأغراض سياسية.

وتقيد الدول دخول أسواقها لأغراض حمائية مناسبة لضمان الحصول على نصيب أكبر من المكاسب من التجارة أو التعاطف مع مجموعة داخلية مهمة على نحو سياسى. ولكن العديد من الإجراءات الحمائية تهدف أيضًا إلى توليد القوة. وعلى سبيل المثال، حينما يقدم الاتحاد الأوروبى الدخول التجارى التفضيلى لأسواقه لمستعمراته السابقة، فيمكن أن ينظر للأمر على أنه تصحيح لمظالم تاريخية (يبحث بها عن ضمان القوة الناعمة)، أو تطبيق وسيلة من السيطرة الاستعمارية الجديدة (القوة الموجعة)، ولكن الأغراض تكون سياسية.

إن الدول ذات الأسواق الكبيرة غالبًا ما تستخدم التهديدات لإعادة هيكلة دخول الأسواق لمدخراتها التنظيمية فيما وراء حدود أراضيها. وفى مجال ترتيبات الخصوصية على سبيل المثال اتخذت بروكسل الريادة فى وضع معايير عالمية حيث لا توجد رغبات حازمة يمكن استبعادها من السوق الأوروبى. وعلى الشاكلة نفسها، وبسبب أهمية الأسواق الأمريكية والأوروبية، تتمسك الشركات العابرة للحدود بمجموعة متشددة من القواعد المناهضة للثقة. وحين وافقت وزارة العدل الأمريكية على كسب شركة "جى أى" لشركة هانيويل (وكلتاهما شركة أمريكية)، تخلت شركة "جى أى" عن الصفقة بعد أن اعترض عليها الاتحاد الأوروبى، كما وجدت الشركات التى تريد

دخول السوق الصينى أنه يتعين عليها أن توافق على قواعد ملكية الأقلية، ونقل تقنية الملكية، وقواعد مقيدة للاتصالات. ولما كان حجم سوق الصين فى تزايد، فقد اتخذت الصين طلبات أكثر حزمًا تجبر الموردين فى الحقيقة على أن يشاركوا بتقنياتهم ويطبقوا المعايير التقنية الصينية "باعتبارها استراتيجية واعية تستخدم المقاييس الاقتصادية الصينية لتحول معايير التقنية بجعلها مكلفة أكثر من اللازم (لا تتكيف مع الصناعة)"(٤٠). وقد حذر المستثمرون الأجانب الصين من شأن السياسات التى تتقاطع مع مناخ الثقة فى الاستثمار، بل لا تفيد إلا قليلاً.

وخلال زيارة إلى بروكسل سنة ٢٠٠٩ طلب نائب رئيس الوزراء الصينى وانج كيشان Wang Qishan من الاتحاد الأوروبى أن يجعل أسواقه مفتوحة ويرفع الحظر عن الأسلحة، وأن يمنح تأشيرات أكثر للمواطنين الصينيين. وحين اعترض الأوروبيون "كانت إجابة السيد وانج مستنكرة بشدة: "أى شيء تذكره لى لا يهم، فى حقيقة الأمر سوف تستثمرون فى الصين على أى حال"(٤١). وليس من قبيل الدهشة أن تشغل الدول ذات الأسواق الكبرى أفضل موضع للسيطرة على دخول الأسواق وتطبيق العقوبات باعتبارها صاحب أكبر اقتصاد عالمى، فقد كان للولايات المتحدة غالبًا الريادة فى تطبيق العقوبات؛ إذ قد طبقت وحدها خمسًا وثمانين من العقوبات الجديدة على الدول الأجنبية فيما بين ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١(٤٢). ويشكو بعض الساخرين من أن هذه الدولة طبقت عقوبات ضد نصف البشرية. ولكن الحكمة التقليدية لمعظم العلماء هى أن "العقوبات لا تؤثر قيد أنملة". ويدعم هذا الحكم حالات شهيرة مثل فشل عقوبات عصبة الأمم لوقف العدوان الإيطالى فى إثيوبيا، وفشل الحظر التجارى الأمريكى لإزاحة فيديل كاسترو طيلة نصف قرن، وفشل العقوبات لإزاحة صدام حسين عن السلطة فى العراق. فلماذ إذا تستخدم العقوبات فى الغالب؟ وتكمن الإجابة جزئيًا فى أن الحكم على الفشل مبالغ فى تقديره. وتخلص دراسة واعية لعدد ١١٥ استعمالاً للعقوبات الاقتصادية من جانب الدول الكبرى من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠ أن حوالى ثلث هذه الحالات قدمت فيها العقوبات على الأقل مساهمة متواضعة للحصول على أهداف تخص من استخدموها.

ووجدت الدراسة أن من المرجح أن تكون العقوبات ناجحة إذا كان الهدف متواضعًا وواضحًا. وبينما يكون الهدف موضوعًا خلال عطلة نهاية الأسبوع عند بدء تطبيقه، تكون العلاقات الاقتصادية قوية، وأما العقوبات فكانت شديدة، وأما مدة تطبيقها فهي محدودة[٤٣]. وقد تحدى آخرون هذه النتائج، في حين زعم أحد الدارسين أن العقوبات كانت فعالة في خمس حالات فقط من بين ١١٥ حالة، ولكن حالات النجاح شملت أمثلة بارزة مثل جنوب أفريقيا وليبيا[٤٤]. ويوضح بولدوين أن التقديرات بشأن مدى الفاعلية التي تتصل بالنتائج فقط تختلف عن تقديرات الكفاءة أو الجدوى التي تتصل بالآليات والنتائج. والسؤال المهم في أي موقف هو: ما البديل عن العقوبات؟ حتى لو كان احتمال التوصل إلى النهاية المنشودة من خلال العقوبات الاقتصادية، احتمالاً ضعيفًا، فإن المسالة ذات الصلة هي عما إذا كانت أعلى بالنسبة إلى الاختبارات السياسة البديلة. إن القوة العسكرية أحيانًا فعالة بشكل أكبر، ولكن تكلفتها قد تكون عالية لدرجة أنها تكون أقل كفاءة. خذ حالة العقوبات ضد نظام كاسترو في كوبا، وكما أوضحت أزمة الصواريخ الكوبية، فإن تكاليف استخدام الوسائل العسكرية لإزالة كاسترو ضخمة بما فيها مخاطر الحرب النووية. وفي الوقت ذاته، ومع التسليم بالحرب الباردة ثنائية القطبية والتي لا تفعل شيئًا، ربما قد تكون مكلفة في المنافسة السياسية لأمريكا مع الاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم من أنها تمثل الحقيقة، فإن العقوبات لم تكن ذات تأثير في إزاحة كاسترو، فإنها كانت وسيلة ناجحة لفرض التكاليف واحتواء كاسترو، وربما كان العمل العسكري قد أزاح كاسترو (أو ربما لم يزحه، انظر إلى الفشل الذي حدث في خليج الخنازير). ولكن مع التسليم باحتمالية التكاليف العسكرية، فربما كانت العقوبات هي أكفأ اختيار متوافر لسياسة كفء[٤٥]. وعلى غرار كافة أشكال القوة، تعتمد الجهود لتطبيق تدابير العقوبات الاقتصادية على السياق، والأغراض، والمهارة في تحويل الموارد إلى السلوك المرغوب، ويتطلب الحكم بالنجاح على وضوح الأهداف. ويمزج كل من الفاعلين والمراقبين أحيانًا الأهداف معًا. وتشمل الأهداف الأساسية من العقوبات التغير السلوكي، والاحتواء، وتغيير نظام الحكم في دولة أخرى[٤٦]. وإذا كان الأمر بخلاف ذلك فيمكن وصف الأهداف بأنها قسرية مقيدة وتحمل إشارات معينة. والقسر هو مجهود لجعل الهدف المقصود يفعل شيئًا ما، ووسائل المنع تجعل التكلفة

عالية على الهدف لكى يفعل شيئًا، وأما إعطاء مؤشرات فهو يوضح التزامًا على الهدف للشهود من الوطنيين أو للأطراف الثالثة(٤٧). وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن العقوبات التجارية نادرًا ما تجبر الحكومة المقصودة على الانصياع، أو تعمل على تدميرها، كما أنها ذات قيمة ردع محدودة ولكنها تنجح غالبًا باعتبارها رموزًا دولية وداخلية(٤٨).

وإذا عدنا إلى الفشل الشهير فى المسألة الكوبية، فرغم أن العقوبات لم تزح كاسترو، ولكنها فقط كبحت إلى حد ما قدراته على المستوى الدولى، لأنه كان يتلقى مساعدة سوفييتية موازية. وقد سمحت بالتأكيد لواضعى السياسة الأمريكيين بأن يشيروا إلى الجمهور داخل بلاده وإلى الدول الأخرى أن التحالف مع الاتحاد السوفييتى قد يكون مكلفًا (سواء حققت هدفها وأصبحت منتجة بشكل معاكس حينما غيرت نهاية الحرب الباردة سياقها، وهى مسألة مغايرة، وعلى المنوال نفسه، وبعد أن غزا الاتحاد السوفييتى أفغانستان سنة ١٩٧٩، قلص الرئيس جيمى كارتر مبيعات الحبوب، وقاطع الألعاب الأولمبية بموسكو، بدلاً من استخدام التهديد بالقوة الذى لم يكن سينظر إليه بمصداقية. إن التهديدات رخيصة الأداء، ولكنها غالية إذا فقدت مصداقيتها. وقد ساعدت حقيقة أن هذه العقوبات كانت مكلفة للولايات المتحدة على أن تحقق بعض المصداقية فى رد الفعل الأمريكى على الغزو السوفييتى. إن العقوبات العامة هى أداة ضعيفة يمكن أن تولد فيها المعاناة من الفقير والضعيف، عوضًا عن تمكن النُّخَب التى تتخذ القرارات فى الدول الأوتوقراطية. وزيادة على ذلك وكما فى حالة العراق، كان صدام حسين قادرًا على خلق قصص درامية حول آثارها المدمرة كوسيلة لتجريد العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة من الشرعية، وبحثًا عن تنازلات تخفف آثارها. وقد أفضت غالبية العقوبات مع النتائج المحدودة فى التسعينيات إلى الجهود نحو إنشاء عقوبات ذكية تستهدف النخب وليس الجمهور العام. وقد منع أعضاء محدودون من السفر، وجمدت أصولهم المالية فيما وراء البحار. وفى سنة ٢٠٠٧، دعمت قدرة وزارة الخزانة الأمريكية على التأخير بتجميد أصول كوريا الشمالية فى بنك ماكاو، فى المساعدة على إعادة بيونج يانج إلى مائدة المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ صانعو السياسة يتحققون من أن العقوبات يجب النظر إليها باعتبارها أداة ضمن عدة أدوات بدلاً من حالة الموافقة التامة أو الرفض التام، واستعملوها بمرونة فى علاقة التفاوض.

وعلى سبيل المثال، وحين بدأت أمريكا فى إصلاح علاقاتها مع ڤيتنام فى التسعينيات، كان رفع العقوبات تدريجيًا جزءًا من العملية بالتوازى مع الأدوات الدبلوماسية. وأخيرًا وفيما يتعلق ببورما "أعلنت هيلارى رودام كلينتون أن الاختيار بين الاشتباك أو العقوبات هو اختيار سيئ، ولذا فلكى نسير قدمًا سوف نقوم بتشغيل الأداتين معًا"(٤٩). إن دور التلويح بالعقوبات قد تم رفضه باعتباره "رمزيا تمامًا"، ولكن إذا تأملنا الشرعية والقوة الناعمة سنرى بوضوح أن التلويح يمكن أن يفرض عقوبات حقيقية على الهدف. إن التناول بالاسم، والإحراج، وهما أداتان مهمتان يسعى بهما الفاعلون من غير الحكومات إلى التأثير على سياسات الاتحادات العابرة للحدود عن طريق مهاجمة المساواة التى بنوها فى علاقاتهم. وتحاول المنظمات غير الحكومية أيضًا إحراج الدول بالعمل على الهجوم على السمعة الوطنية، وتتنافس الدول ذاتها على خلق القصص التى تزيد من قوتها الناعمة وتقلل – من قوة خصومها، وأحيانًا تفشل هذه الحملات، ولكنها تنجح أحيانًا ولكن المشروعية حقيقة – بالقوة والنضال ضد الشرعية تنطوى على تكلفة حقيقية. ويعتقد بعض المراقبين أن التأثير الأساسى لعقوبات مناهضة العزل العنصرى التى أفضت فى نهاية الأمر إلى حكم الأغلبية فى جنوب أفريقيا ١٩٩٤، تولد آثارًا اقتصادية، ولكنها بمعنى العزل والشكوك حول الشرعية التى تطورت فى حكم الأقلية البيضاء. وعلى الشاكلة نفسها، فإن نجاح عقوبات الأمم المتحدة فى المساعدة على تحقيق التغيير فى السياسات الليبية فى تأييد الإرهاب، وتطور الأسلحة النووية، كان يتصل بقلق ليبى بشأن الشرعية بقدر الآثار الاقتصادية(٥٠). وبسبب قيمتها فى التلويح، والقوة الناعمة، ولأنها غالبًا هى الاختيار غير المكلف نسبيًا للسياسة، فمن المحتمل أن تظل العقوبات أداة رئيسية للقوة فى القرن الواحد والعشرين رغم سجلها المتمازج.

وللمدفوعات المالية، والمساعدات والعقوبات الإيجابية الأخرى أيضًا أبعادها فى القوة الموجعة، والناعمة. وكما لاحظنا آنفًا؛ فإن تقديم دفع مالى، وإزالة مستحق مالى، هما جانبان لنفس العملة. إن تقديم المساعدة، وقطع المساعدة هما الجانبان الإيجابى، والسلبى للعقوبة نفسها. وإن تقديم مدفوعات مالية لضمان مساعدة الدول الأخرى له تاريخ طويل فى دبلوماسية الصالونات، وهو مستمر فى عصرنا الديمقراطى الحالى.

وفى الواقع، فإن عشرات الدول الصغيرة التى تستمر فى الاعتراف بحكومة جمهورية الصين فى تايبيه عوضًا عن بكين، تتلقى مساعدات اقتصادية معتبرة من تايوان. وعلى المنوال نفسه، لو حاولنا أن نفهم سبب تصويت بعض الدول التى لا تصيد الحيتان مع اليابان فى المحافل الدولية، حول مسائل تتعلق بصيد الحيتان، فيتعين علينا أن نلاحظ أنها تتلقى المساعدة من اليابان.

وبعد سنة ٢٠٠٥ دعم ارتفاع أسعار البترول والغاز النهوض السياسى للدول المنتجة للطاقة مثل روسيا، وفينزويلا، وإيران التى كانت قد عانت من انخفاض الأسعار فى التسعينيات. وعلى الرغم من أنها لا تمتلك القوة الاقتصادية للملكة العربية السعودية لهيكلة الأسواق، فإن أموالها الإضافية قدمت النقود والمدفوعات المالية والمساعدة لتدعيم أهداف سياستها الخارجية. وقد استخدم الرئيس هوجو شافيز Hugo Chavez رئيس فنزويلا ثروة بلاده البترولية لكسب القوة الناعمة فى أمريكا اللاتينية، بل قدم البترول الرخيص للمستهلكين فى ماساشوستس كأحد ألاعيب الدعاية للقوة الناعمة، واستخدمت إيران ثروتها البترولية لتدعيم نفوذها فى لبنان وأماكن أخرى. أما روسيا فاستخدمت نفوذها البترولى لشراء النفوذ. ويقال إنها دفعت ٥٠ مليون دولار لجزيرة ناورو الصغيرة فى المحيط الهادى للاعتراف باستقلال إقاليم أبخازيا وجنوب أوسيتيا عن جورجيا، ورغم أن الصين غير منتجة للنفط فيقال إنها تدفع فقط ٥ مليون دولار فى السنة لجزيرة ناورو للاعتراف ببكين عوضًا عن تايبيه(٥١).

وتعطى الدول الكبيرة مساعدات خارجية للعديد من الأغراض، وأكبر المستقبلين للمساعدة الأمريكية (بعد الحرب التى مزقت أفغانستان وباكستان) هما إسرائيل ومصر. وتهدف المدفوعات إلى مد النفوذ فى كل من الدولتين فيما يتصل بالأمن فى المنطقة. وتستخدم المساعدة الصينية غالبًا للوصول إلى المواد الخام. ويقترن التنازل عن مادة خام غالبًا بعرض صينى ببناء استاد جديد أو محطة بالمطار.

ويحسب بعض الخبراء تعمل الصين التى ليست عضوًا فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى ظل قواعد هجرها الغرب. إنها تمزج المساعدات والعمل

التجارى فى اتفاقيات سرية بين حكومة وحكومة"(٥٢). إن المقاربة الصينية التى تتجنب شروط الإدارة الجيدة أو حقوق الإنسان تلقى فى الغالب ترحيبًا من جانب الدول التسلطية، ويقارن رئيس رواندا بول كاجام Baul kagame بينها وبين المقاربة الغربية بشكل متعاطف(٥٣). وليست الصين بمفردها فى هذا الشأن؛ فالهند والبرازيل تمثلان كلها اقتصاديات أخرى صاعدة تتلقى المساعدات وتمنح المساعدات فى الوقت ذاته "ولا ينشر أى من المانحين الجدد أرقامًا (كلها ما زالت تتلقى المساعدات فيما عدا روسيا)، أو بيانات شاملة أو من الممكن فهمها"(٥٤). وتهدف المساعدات الروسية إلى زيادة النفوذ الروسى فيما تطلق عليها روسيا "دول الخارج القريبة" الجمهوريات السوفييتية السابقة، وتخصص بعض الدول، مثل بريطانيا العظمى، جزءًا كبيرًا من مساعداتها للتنمية. وتفصل إدارتها فى مكتب حكومى خاص فى بريطانيا هو إدارة التعاون الدولى. ولا ترتبط بوزارة الخارجية. وإذا نظرنا إلى برامج المساعدات الأمريكية فإن وكالة التنمية الدولية تدير أقل من نصفها، وهى مخصصة للتنمية(٥٥). وباعتبار الولايات المتحدة قوة عظمى، فلها أهداف عديدة من المساعدات لا تتصل على نحو مباشر بالتنمية. ويتولى البنتاجون إدارة ربع المساعدات الأمريكية.

وحتى بالنسبة إلى المساعدات المخصصة للتنمية فقط، فما زال يمكن استعمالها لخلق قوة اقتصادية صلبة. وعلى سبيل المثال، بناء الإمكانات الاقتصادية والإدارية لدولة حليفة. "إن بناء الأمة" يمكن أن يطور القوة الموجعة لأحد الحلفاء. إن خطة مارشال التى ساهمت الولايات المتحدة فيها بنسبة ٢٪ من إجمالى الناتج القومى الكلى (الأمريكى) لاستعادة اقتصاديات أوروبا التى دمرتها الحرب العالمية الثانية، هى حالة بارزة فى هذا المجال. وعن طريق استعادة النمو والرخاء لأوروبا الغربية نجحت الولايات المتحدة فى تعزيز مقاومة الشيوعية والاتحاد السوفييتى. وكان هذا هدفًا أساسيًا للسياسة الخارجية. كما ساعدت خطة مارشال كذلك على تطور معنى الاعتراف بالجميل فى أوروبا، وعززت القوة الناعمة الأمريكية بين الدول المستقبلة للمساعدات.

(جدول ١/٣)

عناصر برنامج المساعدة الأمريكية (٢٠٠٨)

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية موجز موضح، للشئون الدولية، المهمة ١٥٠، - ف ى ٢٠٠٩". لجان مجلسى النواب والشيوخ للمخصصات، وتقديرات جهاز الأبحاث فى الكونجرس.

كورت تارنوف، وماريان لوسون "المساعدات الخارجية: تقديم للبرنامج والسياسة الأمريكية" (واشنطون، مقاطعة كولومبيا: تقرير جهاز الأبحاث فى الكونجرس، أبريل ٢٠٠٩) www.fas.org/sgp/crs/row/R40213.pdf.

النسبة المئوية		الفئة
الإجمالى المساعدات		القيمة الثنائية
٣٥,٥	———	(اقتصادية، سياسية)
٢٧,١	———	الأمن
١٧,٥	———	العسكرية
١٤,٤	———	الإنسانية
٥,٥	———	متعددة الأطراف

وقد دعا بعض الأفراد على نحو تقليدى إلى انتهاج خطة مارشال مماثلة، توجه للتنمية فى مناطق عديدة أقل تقدماً، ولكن توجد مشكلتان بالنسبة إلى هذه الاقتراحات، وهما المدى الذى تصل إليه الخطة الأصلية، ثم حقيقة أن الاقتصاديات الأوروبية كانت متطورة بالفعل، ولم تكن تحتاج إلا لاستعادة تنميتها. والأكثر من ذلك، فإن الخطة أدارت كثيراً من جوانب المساعدة بكفاءة. واليوم لا يوافق الاقتصاديون على وجود صيغة واضحة للتنمية، وحتى لو توافرت، فإن هذه المساعدة تكون دائماً منتجة. وفى الواقع يذهب البعض بعيداً فيجادل فى أن هذه المساعدة يمكن أن تكون ضد الإنتاجية بخلق ثقافة الاعتماد على الغير، وظهور الفساد. وعلى سبيل المثال يعتقد جيفرى

ساكس Jeffrey Sachs، أن الفقر المدقع يمكن محوه بحلول عام ٢٠٢٥ عن طريق مساعدات للتنمية مخططة بإحكام، في حين ينتاب الاقتصادي السابق بالبنك الدولي وليم إيسترلي William Easterly الشك في المساعدة الأجنبية على نحو عام، ويعتقد أنها تخلق حوافز معاكسة(٥٦). وقد طور ساكس مشروعات نموذجية في قرى بكينيا والتي تؤدي غرضها، ولكن انتقد إيسترلي وآخرون السيد ساكس لأنه لم يول الاهتمام الكافي لمسائل لها أهمية أكبر مثل الإدارة والفساد اللذين أحبطا بعض مشروعات المساعدات المصممة بدقة، والممولة على أفضل وجه(٥٧). وحتى لو لم نقرر مناقب تلك المجادلات بين الاقتصاديين فيمكننا أن نعترف بأن درجة الشك بشأن التنمية وبناء الدولة تضع الحدود على الأسلوب الذي يمكن أن تستخدم فيه المساعدات بتوليد القوة الاقتصادية بواسطة تكوين حلفاء. إنّ هذا لا يعني أن المساعدة تكون دائمًا بغير تأثير، وما نطبقه من حذر في أخذه على الواجهة من قيمة تقديرات التفاؤل بشأن المساعدة الموجهة للتنمية كمصدر للقوة الاقتصادية الصلبة. وفي الواقع، حينما يكون لدى المانحين أهداف إستراتيجية، يمكنهم أن يفقدوا النفوذ لفرض إصلاحات لتعزيز التنمية(٥٨).

ويمكن أيضًا أن تستخدم برامج المساعدات لأغراض إنسانية، وإذا أديرت على نحو سليم، فبإمكانها أن تولد القوة الناعمة. ولكن آثار هذه القوة الناعمة ليست مضمونة، ورغم أن المساعدة يمكن أن تنال الرضا بين النخب إذا أدت إلى الفساد وتمزقت موازين القوى الموجودة بين القوى الاجتماعية، فإنها يمكن كذلك أن تولد الاستياء بدلاً من الاجتذاب وسط عامة الناس. والأكثر من ذلك، فإن المشروطية التي تهدف إلى تقييد النخب المحلية يمكن أن تعطي نتائج معاكسة. وعلى سبيل المثال، حينما أعلنت الولايات المتحدة عن ميزانية المساعدات لباكستان عام ٢٠٠٩ وقدرها ٧,٥ بليون دولار وضعت شروطًا تقيد بعض فروع أغراض التنمية المدنية، ولكن هذه القيود أثارت غضبة وطنية في الصحافة الباكستانية(٥٩). وعلى الشاكلة نفسها، وجدت دراسة لمشروعات المساعدات في أفغانستان أن المساعدات أحيانًا لا تحدث تأثيرًا، بل غير منتجة فيما يتصل بالقوة الناعمة. وعن طريق تمزيق التوازنات السياسية المحلية وإثارة الفساد، فقد ولدت المشروعات الكبرى للمساعدة، الأحقاد، والمنازعات، والنفور في أوساط المجموعات المحلية. وكما خلص أحد المراقبين "إذا أردنا أن نستخلص

الدروس من أوجه النجاح التى لا تزال تجريبية، فإن المشروعات الصغيرة غالبًا ما تؤدى أفضل الأدوار، حيث يكون ضروريًا توافر رضا السكان المحليين ومساهمتهم، حتى لو استغرقت الخطوات الصغيرة سنوات عدة[٦٠]. وعلى غرار العقوبات السلبية، فإن العقوبات الإيجابية المتعلقة بالدفع المالى، والمساعدات، لها سجل متمازج باعتبارها تولد كلاً من القوتين الموجعة والناعمة.

مستقبل القوة الاقتصادية

تحدث المساومات، ومناهضة القوة بين الدول، واتحادات الشركات الخاصة، وبين مزيج من الاثنين معًا. وحيثما نظرت، يمكنك أن ترى انتشارًا واسعًا للتنظيمات المتمازجة التى تشوه الخط بين القطاعين العام والخاص، ولا يولد ثمة شركات مؤممة على الطراز القديم التى تهدف إلى إدارة أجزاء من الاقتصاد أو شركات القطاع الخاص التقليدى التى تغرق أو تعوم بحسب قوتها. وبدلاً من ذلك، فهى تربك الهويات التى تبدو متنقلة بين عالم، وعالم آخر لتناسب أغراضها الخاصة[٦١]. وتحدد الشركات الروسية مثل جاز بروم، والمشروعات الصينية المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية مثل عالم دبى سلوك السوق، وتزيد فرص المناورة السياسية. ويقدم الاقتصاد النشيط المتنامى الأساس لكل أدوات القوة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تكون الأدوات الاقتصادية مثل العقوبات والمساعدات حاسمة فى هذا القرن، لأنها غالبًا هى الأدوات الأكثر كفاءة فيما يتصل بالتكاليف النسبية، ولكنه من الخطأ أن نجادل فى أن القرن الحادى والعشرين سيكون عصر الجغرافيا الاقتصادية. ويرسى انتشار القوة وامتدادها إلى الفاعلين من غير الدول، بما فيها اتحادات الشركات العابرة للدول، الحدود على إستراتيجيات الدول لاستخدام الأدوات الاقتصادية. وسوف تجد الدول غالبًا أن القوة الاقتصادية من الصعب السيطرة فيها على الأمرين معًا – الانتشار والقوة – لأن الفاعلين فى السوق يصعب عليهم التحكم فيه، ولأن شروط السوق متغايرة. ولكن بما أنه من الخطأ إجراء التعميم بشأن هيمنة القوة الاقتصادية على القوة العسكرية فى القرن الحادى والعشرين، فإن من الأهمية بالقدر نفسه أن نتفهم المدى الكامل لأدوات السياسة الاقتصادية. إن هيكلة الأسواق

هى أمر أهم من فرض العقوبات، وتقديم المساعدات؛ إذ إن السياسات التى تعزز هياكل السوق المفتوح، وتنوع موارد العرض، سوف تنقلب لكى تكون أكثر فاعلية فى رفض قوة السوق للموردين أكثر من الجهود التجارية لسد أوجه العرض من خلال الملكية. وسوف تكون القوة الاقتصادية واحدة من أهم الوسائل المطبقة فى صندوق سياسات القوة الذكية، ولكن استجابات السياسة سوف تعتمد غالبًا على سياق كل سوق وأوجه عدم التماثل فى التعرض للضرر.

الفصل الرابع

القوة الناعمة

القوة الناعمة مفهوم أكاديمى يتصدر الصفحات الأولى من الصحف، استعمله كبار القادة من الصين، وإندونيسيا، وأوروبا، وفى أماكن أخرى، ولكن استعماله بكثرة أصبح يفضى أحيانًا إلى سوء استخدام هذا المفهوم، وكأنه المرادف لأى شيء بخلاف القوة العسكرية[1]. والأكثر من ذلك، وبسبب أن القوة الناعمة قد ظهرت بديلاً عن سياسات القوة الخالصة، فقد اعتنقته المدركات الاخلاقية للعلماء وصانعى السياسة. ولكن القوة الناعمة إنما هى مفهوم وصفى وليس معيارياً. وعلى غرار أى شكل من أشكال القوة، يمكن استخدامه لأغراض حسنة أو سيئة. وكان لدى هتلر، وستالين، وماو، مجموعة كبيرة من القوة الناعمة فى نظر مساعديهم، ولكن هذا لم يجعل منها شيئًا ذا نفع؛ إذ لا يفضل بالضرورة لى العقول أكثر من لى الأذرع[2].

وقد رفض المتشككون القوة الناعمة باعتبارها "أحد الأفكار الأكاديمية التى فشلت كثيراً فى اختبارات السياسة الخارجية"، وجادلوا فى أنه لم يتم وقف الأسلحة بواسطة أشد حالات الاجتذاب الثقافى[3]. ورغم أن مفهوم القوة الناعمة مفهوم حديث، فإن ما يدل عليه من سلوك إنما هو قديم قدم التاريخ البشرى. ومن الواضح ضمنيًا من تعليق لاوتزى أن القائد يكون هو الأفضل ليس حينما يطيع الناس أوامره، بل حينما يعلمون بشكل واضح أنه موجود. وفى أوروبا إبان القرن الثامن عشر، دعم انتشار اللغة والثقافة الفرنسية قوة فرنسا. وفى سنة ١٧٦٢ حينما كان فريدريك الكبير فى بروسيا على شفير الهزيمة أنقذته قوته الناعمة الشخصية حين "توفيت الملكة

إليزابيث وخلفها نجلها بيتر الذى كان يؤله تقمص دور ملك الجنود، وأمر الجيوش الروسية بالعودة إلى بلادها"[٤]. وخلال الحرب الأهلية الأمريكية، كان بعض رجال الدولة البريطانيون يرون تأييد الجنوب الأمريكي، وذلك رغم مصالحهم التجارية والإستراتيجية الواضحة التى كانت تقيد النخب البريطانية من جانب المعارضة الشعبية للاسترقاق والاجتذاب لقضية الشمال الأمريكي. وقبل الحرب العالمية الأولى، حين كانت الولايات المتحدة فى صراع بين الاختيار للجوء للحرب بجانب ألمانيا أو بريطانيا. "إن العيب الأساسى لألمانيا فى عام ١٩١٤ لم يكن سجلها فى الرأى الأمريكي، بل فى غياب هذا السجل أصلاً. ولذا كان هناك القليل لمعارضة الميل الطبيعى تجاه بريطانيا التى كانت تهيمن على قنوات الاتصال عبر الأطلنطى"[٥]. وخلافًا لما ذهب إليه المتشككون، كان للقوة الناعمة فى أغلب الأحوال آثار واقعية كبيرة فى التاريخ بما فيها تحرك الجيوش.

وبسبب أنها شكل من أشكال القوة وفقط، فإن صيغة مبتورة ومرتجلة من الواقعية هى التى تتجاهل القوه الناعمة[٦]، فى حين لا يفعل الواقعيون التقليديون ذلك. ففى عام ١٩٣٩ صنف إى. هـ. كار E. H.Carr، وهو واقعى بريطانى شهير، القوة الدولية فى ثلاث فئات: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة المسيطرة على الرأى. وكما رأينا لقد فقد هذا التراجع من جانب الواقعيين المحدثين المعاصرين فى إطار رغبتهم فى جعل القوة القياس لخدمة أحكامهم الهيكلية[٧]. لقد التزموا بما يمكن تسميته "بالمغالطة الملموسة"[٨]. وقد تراجعت القوة لموارد ملموسة يمكن قياسها. لقد كانت شيئًا يمكن أن يقع على قدمك أو على قدرتنا عوضًا عن أن تكون شيئًا يمكن أن يغير عقولنا حول الرغبة فى سقوط أى شىء فى أول مكان. وكما وصف ميكيافيللى Machivelli، الواقعى الصارم، منذ خمسة قرون، أنه قد يكون من الأفضل للأمير أن يشعر بالخوف من أن يشعر بالحب، ولكن الأمريكيين فى خطر داهم إذا كان مكروهًا. وليس هناك تعارض بين الواقعية، والقوة الناعمة. إن القوة الناعمة ليست شكلاً للمثالية أو الليبرالية. إنها ببساطة شكل للقوة، وهى وسيلة للوصول إلى نتائج منشودة. والمشروعية هى الواقعية بالنسبة إلى القوة. والصراعات التنافسية على المشروعية هى جزء من دعم الفاعلين من القوة الناعمة أو من حرمانهم، وهذا صحيح بشكل خاص فى عصر المعلومات فى القرن الحادى والعشرين.

وليست الدول فقط هى المنخرطة فى ذلك، بل إن لاتحادات الشركات والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والشبكات الإرهابية عبر الدول، غالبًا قوتها الناعمة الخاصة بها. بل إن المشاهير من الأفراد قادرون على استخدام قوتهم الناعمة "عن طريق جعل أفكارهم مستساغة، ومقبولة، ومتلونة. وكما ذكر المغنى يونو Bono أن مهمته هى أن يجلب التصفيق حينما يتوصل الناس لأمر ما بشكل صحيح. وأن يجعلوا حيواتهم بائسة حين لا يتوصلون إليه"(٩). وفى عام ٢٠٠٧، وخلال انعقاد الألعاب الأولمبية فى بكين، بعث ستيفين سبيلبيرج Steven Spielberg برسالة مفتوحة إلى الرئيس هوجينتاو Hu Jintao يطلب فيها من الصين أن تستعمل نفوذها لدفع السودان إلى قبول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى دارفور. وسرعان ما أرسلت الصين السيد/ زاى Zhai إلى دارفور، وهو تحول أساسى بالنسبة إلى دراسة تقليدية لكيفية القيام بحملة ضغط تهدف إلى ضرب بكين فى بقعة معرضة للضرر، وفى وقت من الممكن التعرض فيه للضرر، يمكنها أن تنجز ما لم تستطع سنوات من الدبلوماسية أن تنجزه"(١٠).

إن إدماج القوة الناعمة فى إستراتيجية إحدى الحكومات هو أصعب مما قد يبدو للوهلة الأولى. والسبب الأول هو أن النجاح بلغة النتائج أكبر فى السيطرة على الهدف من انتهاج القوة الموجعة. والمشكلة الثانية هى أن النتائج غالبًا ما تستغرق وقتًا طويلاً، ويفقد معظم السياسيين، وكافة الجماهير، الصبر على رؤية مقابل سريع لاستثماراتهم. ومن جانب ثالث، فإن أدوات القوة الناعمة ليست بالكامل تحت سيطرة الحكومات، رغم أن الحكومات تهيمن على السياسة، والثقافة، والقيم التى تتجسد فى المجتمعات المدنية. وربما تبدو القوة الناعمة أقل خطرًا من القوة الاقتصادية أو العسكرية. ولكن فى غالب الحال، من الصعب استخدامها، ومن السهل فقدانها، ومن المكلف أن يعاد بناؤها.

وتعتمد القوة الناعمة على المصداقية. وحينما ينظر إلى الحكومات على أنها تناور، وأن المعلومات ينظر إليها على أنها من قبيل الدعاية، تنهار المصداقية. ويزعم أحد النقاد أنه لو مارست الحكومات إدارتها بالقوة أو بالمناورة، فهى لا تطبق فى حقيقة الأمر القوة الناعمة، بل مجرد حوار(١١). ورغم أن الحكومات تواجه مهمة صعبة فى الاحتفاظ بالمصداقية، فإن هذا النقد ينقص تقدير أهمية الجذب بدلاً من دفع عوامل التفاعل فى القوة الناعمة. إن أفضل دعاية هى ألا تكون ثمة دعاية.

وبالطبع، فمن المهم ألا نبالغ فى تأثير القوة الناعمة (أو أى شكل آخر من أشكالها). إن ثمة بعض المواقف التى تقدم فيها القوة الناعمة زخمًا بالغ الضآلة. إنه يصعب على سبيل المثال أن نرى كيف يمكن للقوة الناعمة أن تحل نزاعًا بشأن الأسلحة النووية لكوريا الشمالية. ويزعم بعض النقاد خطأ افتراض ذلك، لأن القوة الناعمة ليست كافية غالبًا، بل إنها ليست شكلاً للقوة. ولكن تلك المشكلة تصدق على كل أشكال القوة. وعلى الرغم من ذلك، حين تهتم حكومة ما بالأهداف الهيكلية للوسط البيئى أو أغراض عامة تتعلق بالقيم، مثل تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية، فإنها غالبًا تملك الحالة التى تتحول فيها القوة الناعمة إلى قوة أعلى من القوة الموجعة. وفى ظل قرن يتصف بعولمة المعلومات، وانتشار القوة بحيث شملت الفاعلين من غير الدول، تعد القوة الناعمة جزءًا مهمًا على نحو متزايد فى إستراتيجيات القوة الذكية.

مصادر القوة الناعمة

تتبلور القوة الناعمة لأى بلد بشكل أساسى فى ثلاثة مصادر رئيسية: ثقافتها (حيث تجتذب الآخرين)، وقيمها السياسية (حين تتمسك بأهدافها سواء فى الداخل أو الخارج)، وسياستها الخارجية (حين يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية). إن الحالات المذكورة بين الهلالين هى أساس تقدير ما إذا كانت المصادر المحتملة للقوة الناعمة تترجم إلى جذب للسلوك الذى يمكن أن يؤثر على الآخرين فى اتجاه نتائج مواتية، وفى ظل القوة الناعمة وما يعتقده الهدف مهمًا على نحو خاص. وللأهداف أهميتها بنفس ما للعناصر من أهمية. إن الجذب، والإقناع، يتم بناؤهما على منحى اجتماعى، والقوة الناعمة رقصة تتطلب الأطراف اللازمة لها.

وفى بعض السياقات يمكن أن تقدم الثقافة مصدرًا مهمًا للقوة. إن "الثقافة" هى نموذج للسلوك الاجتماعى الذى تنقل به المجموعات المختلفة المعرفة والقيم، وهى توجد على مستويات عديدة[١٢]. وثمة بعض جوانب عالية للثقافة الإنسانية، بعضها وطنى، وبعضها الآخر خاص بطبقات اجتماعية، أو مجموعات صغيرة. والثقافة ليست ثابتة على الإطلاق. وتتداخل الثقافات المتباينة بأساليب مختلفة. ويتطلب الأمر مزيدًا من

البحث عن الصلة بين الثقافة وسلوك القوة. وعلى سبيل المثال، هل يستطيع الجذب الثقافى الغربى أن يخفف من الدعاوى الإرهابية الحالية فى بعض المجتمعات المسلمة اليوم؟ يرى البعض أن التقسيم الثقافى لا يمكن سد ثغراته، ولكن انظر إلى دولة إيران الإسلامية، فالموسيقى وشرائط الڤيديو الغربية شىء بغيض فى نظر الملالى الحاكمين، ولكنها شىء جذاب للعديد من الأجيال الشابة.

وأحيانًا يساعد طرف ثالث فى الوساطة الثقافية؛ ففى الصين أثبت العديد من الأفكار الثقافية الأمريكية واليابانية جاذبيته حين يصل عن طريق كوريا الجنوبية. وكما يذكر طالب جامعى فى مناقشة تليفزيونية: "إن الدراما الأمريكية تبين أيضًا نوع أسلوب الحياة نفسه. إننا نعلم أن لكل من كوريا الجنوبية وأمريكا نظمًا واقتصاديات سياسية متماثلة، ولكن من الأسهل أن نتقبل أسلوب الحياة من الكوريين الجنوبيين لأنهم الأقرب ثقافيًا إلينا. إننا نشعر أنه بإمكاننا أن نعيش مثلهم فى غضون بضعة أعوام"(١٣). ولكن الاتصالات الثقافية المباشرة يمكن أن يكون لها أهميتها أيضًا. وكما ذكر نجل وزير الخارجية الصينى، وهو يصف الطلاب الصينين فى الولايات المتحدة: "تجاربنا جعلتنا نرى أن هناك وسائل بديلة للصين لكى تنمو. ولنا أن نحيا حيواتنا الشخصية. وبما أننا نعيش فى الولايات المتحدة، فهذا يجعلنا نتحقق من أن الأمور فى الصين يمكن أن تكون مغايرة"(١٤). وبمرور الوقت تؤثر ثقافات كل منهما فى الأخرى. وعلى سبيل المثال، لقد عززت الجامعة الأمريكية فى بيروت على نحو أصيل القوة الناعمة الأمريكية فى لبنان. ولكن الدراسات تثبت أنها فيما بعد عززت القوة الناعمة للبنان فى أمريكا أيضًا(١٥)، وليست الثقافة والقيم والسياسات هى المصادر الوحيدة التى تولد القوة الناعمة. وكما رأينا فى الفصل الأخير، تستطيع الموارد الاقتصادية أن تولد أيضًا سلوك القوة الناعمة والموجعة. إنها يمكن أن تستخدم للجذب إلى جانب القسر. وفى بعض الأحيان، وفى مواقف العالم الواقعى من الصعب أن تميز أى جزء من العلاقة الاقتصادية يتكون من القوة الموجعة، وأيًا منها يتكون من القوة الناعمة. ويصف القادة الأوروبيون رغبة الدول الأخرى للانضمام للاتحاد الأوروبى بأنه علامة على القوة الناعمة لأوروبا(١٦). إنه لشىء مؤثر أن توجه الدول الشيوعية السابقة فى وسط أوروبا توقعاتها وتراجع قوانينها حتى تنصاع لإطار عمل بروكسل. وقد غيرت

تركيا سياساتها الخاصة بحقوق الإنسان وقوانينها على أرضيات مماثلة. ولكن كم من تغيرات فى نتيجة الحافز الاقتصادى لدخول السوق، وكم ثمن نتيجة الاجتذاب للنظام الاقتصادى، والسياسى الناجح لأوروبا؟ إن الموقف هو أحد الدوافع الممتزجة.

والفاعلون المختلفون فى دولة ما، قد يرون المزج بطرق متباينة. ويتعين على الصحفيين والمؤرخين أن يتتبعوا أثر عمليات معينة تفضيلاً لحل هذا التسبيب. ويرى عدد من المراقبين أن القوة الناعمة للصين وأجزاء أخرى من العالم النامى، خاصة بعد الأزمة المالية العولمية لعام ٢٠٠٨ بدأت فى الولايات المتحدة[١٧]. وبحسب صحيفة بيبولز دبلن: "لقد أصبحت القوة الناعمة كلمة أساسية متداولة. إن هناك إمكانية كبيرة لتطور القوة الناعمة للصين"[١٨]. وفى أجزاء من العالم النامى أصبح ما يسمى بتوافق بكين على الحكومات التسلطية بجانب اقتصاد السوق الناجح أكثر شعبية من توافق واشنطن المهيمن سابقًا فى اقتصاديات السوق الليبرالى مع الحكومات الديمقراطية. ولكن إلى أى مدى تم اجتذاب الفنزويليين والزمبابويين إلى اتفاق بكين وأعجبوا بمضاعفة الصين لإنتاجها القومى الإجمالى على مدى عقد واحد، أو حثهم بواسطة توقع الدخول إلى سوق كبير ومتنامٍ. والأكثر من ذلك، حتى إذا كان نموذج النمو التسلطى يولد القوة الناعمة للصين فى الدول التسلطية، فهو لا يولد الجاذبية فى الدول الديمقراطية. إن ما يجذب فى كاراكاس قد يرفض فى باريس[١٩].

لقد رأينا أيضًا أن الموارد العسكرية يمكن أن تساهم أحيانًا فى القوة الناعمة. وغالبًا ما يختلق الطغاة القصص الخرافية عن عدم قابليتهم للهزيمة لبناء توقعاتهم وجذب الآخرين للانضمام إلى عربتهم. ويؤخذ بعض الناس عمومًا بالقوة. وكما قال أسامة بن لادن، فإن الحصان القوى يجتذب الناس، وليس الحصان الضعيف. ويمكن للقوة العسكرية التى تخضع لإدارة جيدة أن تكون مصدرًا للجذب، كما يمكن للتعاون العسكرى/ العسكرى، برامج التعاون، والتدريب، أن تنشئ شبكات عبر الحدود، وتعزز القوة الناعمة لأى دولة. وفى الوقت نفسه يمكن لسوء استخدام الموارد العسكرية أن يتقاطع مع القوة الناعمة، ويمكن لعدم المبالاة بمبادئ الحرب العادلة فى التفرقة والتناسب أن يدمر الشرعية. ويمكن أن تكون كفاءة الغزو العسكرى الأمريكى فى البداية للعراق عام ٢٠٠٣ قد خلقت إعجابًا فى عيون بعض العراقيين وغيرهم، ولكن هذه القوة

الناعمة قاطعها عدم الكفاءة اللاحقة للاحتلال، ومشاهد سوء معاملة الأسرى. وعلى النقيض، فإن الولايات المتحدة، والصين، والبرازيل، وغيرها، كلها زادت من قوتها الناعمة باستخدام الموارد العسكرية فى الإغاثة فى حادث الزلزال فى هاييتى فى عام ٢٠١٠.

القوة الناعمة والهيمنة الأمريكية

يرى بعض المحللين أن القوة الناعمة فى القرن الحادى والعشرين شكل من الاستعمار الثقافى، ويجادلون فى أن الثقافة الأمريكية قد خلقت حوارًا ليبراليًا مهيمنًا[٢٠]. وتنتظم سياسة العمولة "قتالاً شفهيًا" بين أنواع السرد المتنافسة. ويجادل أولئك المحللون فى أن قدرة الولايات المتحدة على تأطير سياسات العمولة بعد ١١ سبتمبر هى "حرب عالمية على الإرهاب" قد فتحت باب المجادلات والأعمال فى ظل إطار عمل أمريكى[٢١]. وإن وصفنا للهيمنة الأمريكية على الاتصالات المعاصرة بأنها قسرية، إنما هو استخدام غريب لكلمة القسر". وكما يرى ستيڤن ليوكس Steven Lukes، فهناك نماذج عقلانية وغير عقلانية يعمل بواسطتها المظهر الثالث للقوة. ويمكن أو لا يمكن عن طريق هذه الأساليب أن تؤثر العناصر فى صياغة أهداف أفضلياتها واهتماماتها. وعلى الرغم من أنها ليست سهلة على الدوام، فإنه بإمكاننا أن نميز فى تلقينها بين الاختيارات الحرة فى معظم النماذج[٢٢].

إن القيم الأمريكية ليست عالمية فى معناها المطلق، لكن العديد منها يشبه قيم الآخرين فى ظل عصر المعلومات، حيث يريد أكثر الناس المساهمة وحرية التعبير. وحينما يتشارك الناس فى القيم على نطاق واسع يكون بإمكانهم تقديم أساس للقوة الناعمة التى تعمل فى اتجاهات عديدة سواء إلى الولايات المتحدة أو منها. وربما يستفيد الأمريكيون، ولكنهم بالتزامن مع ذلك يجدون أنفسهم مقيدين بالتمسك بقيم يشاركون فيها الآخرين إذا رغبت الولايات المتحدة فى أن تظل لها جاذبيتها. ومع التسليم بالتنوع السياسى، والتقسيم المؤسسى لعلاقات العولة، فإن من يعتقدون بالهيمنة الأمريكية على الحوار يجدون أنفسهم حيال موقف صعب. والعديد من الدول

والجماعات، قيم مختلفة. وخلافًا لذلك، يمكن أن يكون هناك بعد كبير فى توحد الآراء، أكثر مما يوجد عليه الآن فى الشئون العالمية. والثقافات المحلية مستمرة فى الأمر بالولاء لها لأن "الناس منخرطون فى ظل شبكات من المراكز القانونية والطائفية، وهم يتبعون إرشادات دينية ومجتمعية تدل على هوياتهم"(٢٣).

ولاستشراف مسألة هيمنة القوة الناعمة الأمريكية، فإنه يساعدنا فى ذلك أن ننظر إلى الصين. وليس هناك قصور فى الاهتمام الصينى بفكرة "القوة الناعمة". ويرى محلل من سنغافورة "أن القوة الناعمة مسألة محورية فى نظر الإستراتيجية الصينية، تتعلق بحساسيتها للمفاهيم الخارجية"(٢٤). ومنذ أوائل التسعينيات نشرت مئات المقالات والمواد التى يكتبها الدارسون فى جمهورية الصين الشعبية حول القوة الناعمة. وقد دخل هذا المصطلح فى اللغة الرسمية للصين. وفى خطابه المهم أمام المؤتمر القومى السابع عشر للحزب الشيوعى الصينى فى ١٥ أكتوبر عام ٢٠٠٧، صرح الرئيس "هو جنتاو" أنه يتعين على الحزب الشيوعى الصينى "أن يدعم الثقافة كجزء من القوة الناعمة لبلدنا، وهى عنصر له أهميته المتنامية فى التنافس على القوة الوطنية الشاملة"(٢٥).

لقد كان للصين دومًا ثقافتها التقليدية الجذابة، ولكنها الآن تدخل فى عالم الثقافة الشعبية العالمية أيضًا. ويدرس بالخارج عدد إجمالى يبلغ ١,٤ مليون طالب صينى فيما بين ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٨. ومن ٢٠٠٩ كان هناك ٢٢٠ ألف طالب أجنبى مسجل فى الجامعات الصينية. ويتوقع المسئولون الصينيون أن يزيد العدد إلى ٥٠٠ ألف بحلول عام ٢٠٢٠(٢٦). وقد أقامت الصين مئات عديدة من المعاهد الكونفوشيوسية حول العالم لتعليم لغتها وثقافتها. وبينما تخفض محطة "صوت أمريكا" إذاعتها باللغة الصينية من ١٩ إلى ١٤ ساعة يوميًا، كان راديو الصين الدولى يزيد من إذاعته باللغة الإنجليزية إلى ٢٤ ساعة فى اليوم(٢٧)، وفى عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ استثمرت الصين ٨,٩ بليون دولار فى "أعمال البث الإعلامى الخارجى" بما فيها قناة إخبارية على كبل شينهوا"، وهى مصممة بحيث تقلد قناة الجزيرة"(٢٨).

كما صححت الصين من دبلوماسيتها؛ ففى أوائل التسعينيات كانت الصين واعية بشأن الترتيبات المتعددة الأطراف. وكانت تقف عند مفترق الأغراض مع العديد من جيرانها، وانضمت لاحقًا إلى منظمة التجارة العالمية، وساهمت بأكثر من ثلاثة آلاف من

القوات للعمل ضمن عمليات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة، وغدت متعاونة بشكل أكبر حول دبلوماسية منع الانتشار النووى (بما فيها استضافة المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية)، وسوت منازعاتها حول الأراضى مع جيرانها(*)، وانضمت إلى مجموعة من المنظمات الإقليمية التى تعتبر قمة شرق أسيا أخر الأمثلة عليها.

وقد ساعدت هذه الدبلوماسية الجديدة فى تخفيف المخاوف وقللت من احتمال قيام الدول الأخرى بتحالفات لموازنة القوة الصاعدة للصين[٢٩]. وبحسب إحدى الدراسات، لقد أكد الأسلوب الصينى العلاقات الرمزية ظهرية العالية مثل إعادة تشييد البرلمان الكمبودى، ووزارة الخارجية فى موزمبيق[٣٠]، إلا أنها توجد حدود للقوة الناعمة الصينية وكذا الأمريكية.

وفى عام ٢٠٠٦ استغلت الصين عيد الاكتشافات البحرية لأسرة "مينج" Ming حيث نشر "الأدميرال زينج هى" Zheng He ما يبرر توسعها البحرى الحديث فى المحيط الهندى، إلا أن ذلك لم يولد قوة ناعمة فى الهند حيث أفضت الشكوك بشأن الطموحات البحرية الصينية إلى إيجاد مناخ من عدم الثقة[٣١]. وعلى المنوال نفسه، حاولت الصين أن تدعم قوتها الناعمة بإجراء ناجح للأولمبيات عام ٢٠٠٨. ولكن بعد فترة قصيرة من اتخاذها إجراءات صارمة داخلية فى التبت فى "زيان جيانج"، وظهور الناشطين مثل "ليو شياوبو" Liu Xiaobo (الذى حاز فيما بعد جائزة نوبل للسلام) أفسدت مكاسب الصين من القوة الناعمة. وفى عام ٢٠٠٩ أعلنت بكين عن خططها لإنفاق بلايين الدولارات لتطوير وسائل الإعلام العالمية العملاقة لكى تنافس بلومبرج، وتايم وارنر، وفياكوم "لاستعمال القوة الناعمة بدلاً من القوة العسكرية لكسب الأصدقاء بالخارج"[٣٢]. ولكن جهود الصين أعيقت من جانب الرقابة السياسية الداخلية. إنه لبذل الجهود الهشة الرامية لتحويل "شينهوا" والتليفزيون الصينى المركزى" لمنافسة قناتى سى.إن.إن، وكذا بى.بى.سى "ليس هناك مستمعون لهذه الدعاية. لقد اكتسبت أفلام بولى وود الهندية مشاهدين دوليين أكبر بكثير من الأفلام الصينية. "وحين سُئل زانج

(*) ورغم هذا، فما زالت للصين منازعتها مع اليابان حول جزر بحر الصين الشرقى، ومع الفلبين حول الجزر الواقعة فى بحر الصين الجنوبى، ومع فيتنام حول جزر بارسيل. (المراجع)

بيمر المدير الشهير أخيرًا عن سبب تصوير أفلامه دائمًا للماضى، قال إن الأفلام حول الصين المعاصرة قد يتم اختصارها من جانب القائمين بالرقابة[٣٣]. وبذا فلا يدعو للدهشة أن استطلاعًا أجرى فى آسيا أواخر عام ٢٠٠٨ وجد أن القوة الناعمة للصين أقل من القوة الناعمة للولايات المتحدة. وخلص إلى أن "الهجمة الصينية الخجولة أبعد تأثيرًا بكثير[٣٤]. وهذا ما أكده استطلاع لمحطة الـ بى. بى. سى فى عام ٢٠١٠ فى ٢٨ دولة، والذى أوضح أن الصورة الإيجابية للصين توجد فقط فى باكستان وأفريقيا، فى حين أن فى آسيا والأمريكتين وأوروبا كان الرأى المتحفظ خفيضًا بدرجة كبيرة[٣٥]. وتحاول القوى الكبرى أن تستخدم الثقافة والسرد لخلق قوة ناعمة تعزز تميزها ولكنها ليست دومًا حيلة سهلة إذا لم تكن الكلمات والشعارات متناسقة مع الحقائق الداخلية.

ويمكن استخدام القوة الناعمة بتفاعلات المجموع الصفرى والمجموع الإيجابى. وكما رأينا، فإنه من الخطأ الاعتقاد فى القوة، أى القدرة على التأثير فى الآخرين للحصول على نتائج مفضلة، وعلى نحو بسيط كقوة (فوق) الآخرين بدلاً من أن تكون قوة "معهم". وقد عبر بعض المراقبين عن حذرهم بشأن الزيادة المحتملة فى القوة الناعمة للصين. وسواء أكان هذا سيمثل مشكلة للدول الأخرى أم لا، فسوف يعتمد الأمر على الوسيلة التى تستخدم بها القوة. فإذا استخدمت الصين قوتها الناعمة فى المناورة على سياستها فى آسيا لاستبعاد الولايات المتحدة، فسوف تتسبب إستراتيجيتها فى إحداث الانقسام، ولكن إلى الحد الذى تطبق فيه الصين موقف "شريك مسئول" صاعد فى المسائل الدولية فيمكن لمزيج من القوة الموجعة والناعمة أن تخلق مساهمة إيجابية.

إن الصين بعيدة عن أن تتساوى مع أمريكا أو أوروبا فى القوة الناعمة، ولكن من الحمق تجاهل المكاسب التى تحرزها الصين. ولحسن الحظ، فإن هذه المكاسب يمكن أن تكون ذات فائدة للصين، وكذلك لباقى دول العالم. إن القوة الناعمة لا تحتاج أن تكون لعبة حاصلها صفر، بمعنى أن يكون مكسب إحدى الدول هو بالضرورة خسارة لدولة أخرى. وإذا أصبحت الصين والولايات المتحدة كلتاهما أكثر جذبًا بين بعضهما بعضا، فسوف تنخفض توقعات وقوع المنازعات المدمرة. وإذا ما خفض نهوض القوة الناعمة للصين احتمالية النزاع فيمكن أن تكون جزءًا من علاقة ذات محصلة إيجابية.

سلوكيات القوة الناعمة

وضع جدول العمل، والجذب، والإقناع

لقد ركزنا حتى الآن على مصادر القوة الناعمة، إلا أن القوة الناعمة تتناسب مع كل الأوجه أو الجوانب الثلاثة لسلوك القوة الذى ناقشناه فى الفصل الأول.

ونفترض على سبيل المثال أن مديرة إحدى المدارس لا تريد أن تقوم إحدى المراهقات بالتدخين. وفى ظل المظهر الأول للقوة تستطيع مديرة المدرسة أن تهدد الطالبة بغرامات أو بطردها لتغير رغبتها فى التدخين (القوة الموجعة)، أو أن تقضى بضع ساعات لإقناعها بتغير أفضلياتها بشأن التدخين (القوة الناعمة).

(جدول ١/٤)

المظاهر الثلاثة لسلوك القوة

المظهر الأول:

داهل: حث الآخرين على العمل .

ما الذى لا يمكن أن يفعلوه بخلاف ذلك

القوة الصارمة: يستخدم أ. القوة المادية / الدفع المالى لتغيير الإستراتيجيات الموجودة لدى الطرف ب

القوة الناعمة: يستخدم أ. الجذب / الإقناع / لتغيير الأفضليات للطرف ب.

المظهر الثانى:

باشراش وباراتز: التأطير ووضع جدول العمل

القوة الصارمة: يستخدم أ. القوة المادية والدفع المالى للقضاء على جدول عمل ب (سواء أراد ب أم لم يرد).

القوة الناعمة: يستخدم أ الجذب أو المؤسسات حتى يرى ب جدول العمل مشروعاً.

المظهر الثالث: (ليوكس: تشكيل أفضليات الآخرين)

القوة الصارمة: يستخدم أ القوة المادية، الدفع المالى لتشكيل أفضليات ب (أعراض أستكهولم).

القوة الناعمة: يستخدم أ الجذب أو المؤسسات أو هما معًا لتشكيل الأفضليات الأولية للطرف ب

وفى ظل البعد الثانى تستطيع مديرة المدرسة أن تمنع آلات بيع السجائر (وهو جانب صارم لوضع جدول العمل)، أو تستخدم الإعلانات الحكومية بشأن السرطان أو اصفرار الأسنان، تخلق بها جوًا يصبح فيه التدخين أمرًا غير محبوب، وبعيدًا عن التفكير (القوة الناعمة). وفى ظل البعد الثالث لسلوك القوة، تستطيع المديرة أن تعقد جمعية مدرسية يتناقش فيها الطلاب فى مسألة التدخين ويقسمون ألا يدخنوا (القوة الناعمة) أو يذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث يهددون بنبذ الأقلية ممن يدخنون (قوة صارمة)، وبكلمات أخرى، يمكن للمديرة أن تغير سلوكها الصارم لوقف التلاميذ عن التدخين أو باستعمال القوة الناعمة التى تشمل التأطير، والإقناع، والجذب. وسوف يعتمد النجاح فى جهودها باستخدام القوة الناعمة على قدرتها فى اجتذاب المصداقية والثقة وخلقهما.

إن الاجتذاب مسألة أكبر تعقيدًا مما يبدو لأول وهلة، إنها يمكن أن تشير إلى جذب النظر، سواء إيجابيًا أم سلبيًا، إلى جانب خلق آثار جاذبة أو إيجابية لها سحرها. وعلى غرار الجاذبية المغناطيسية، قد يكون الاهتمام مرحبًا به أو غير مرحب، وهو أمر يعتمد على السياق. ويشير المحامون إلى بعض الاشياء مثل "الأذى الجذاب". وإذا كان الجذب غير متماثل ويفضى إلى استجابة عن طريق القوة الصارمة، فهو يولد القابلية للتعرض للضرر عوضًا عن القوة. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الهند جاذبة لبريطانيا فى القرن التاسع عشر، مما أدى إلى خضوعها للاستعمار عوضًا عن القوة الناعمة بالنسبة إلى الهند[٣٦]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام يكون متسقًا فى الغالب. وكلما كانت المشكلة أكبر، كان الاهتمام أكثر جذبًا على الأرجح.

ويمكن للجذب الأصغر أو الأضعف أن يكسب على نحو تكتيكى من تركيزه الأكبر إذا ما قورن بالجذب الأكبر أو الأقوى، وانظر إلى الولايات المتحدة وكندا أو إلى الصين وڤيتنام، ولكن هذا النوع من الجذب ليس قوة ناعمة. إن القوة الناعمة تعتمد على الجذب الإيجابى بمعنى "الامتنان".

ما الذى يولد الاجتذاب الايجابى؟ يحدثنا المتخصصون النفسيون أننا نشبه أولئك الذين يشبهوننا أو من نشاركهم عضوية الجماعة، ونحن أيضاً نجذب عن طريق خصائص نفسية إلى جانب المواقف المتشابكة[٣٧]. وعلى المستوى الدولى، يقترح ألكسندر ڤوڤينج Alexander Vuving - بشكل مفيد - ثلاث مجموعات من الصفات فى العناصر أو العمل التى تعتبر محورية فى الجذب وهى الرقة، والجدارة، والجمال (الكاريزما). إن الرقة مظهر لكيفية اتصال أحد العناصر بعناصر أخرى. وإذا اعتبر عنصر ما بأنه رقيق فهذا يتجه إلى توليد التعاطف والثقة، والمصداقية، والإذعان. أما "الكفاءة" أو "الجدارة" فهى تشير إلى كيفية أن يؤدى أحد العناصر بعض الأشياء ويولد الإعجاب، والاحترام، والمحاكاة. إن الجمال، أو الكاريزما، وهو جانب لعلاقة العنصر بالمثل والقيم، والرؤية، ويتجه إلى خلق الإلهام والالتصاق[٣٨]. وهذه المجموعات من الصفات حاسمة لتحويل الموارد (مثل الثقافة، والقيم، والسياسات) إلى سلوك للقوة.

وبدون هذه الصفات المدركة فربما يولد مصدر مسلم به: "اللامبالاة حتى الانسحاب" وهو مضاد للقوة الناعمة. ويعتمد إنتاج القوة الناعمة عن طريق الجذب على كل من صفات العنصر، وعلى كيفية فهمه من جانب الهدف. وما يولد الجذب لهدف ما، يمكن أن يولد الانسحاب للآخر، وما يفهم عن فاعل أو فعل بأنه ضار، ومناور، وغير كفء، أو قبيح، فمن المحتمل أن يولد الانسحاب والتراجع. وبذا فإن أى إنتاج ثقافى مثل أفلام هوليوود التى تصور النساء المتحررات يعملن على نحو مستقل، قد يولد جذباً إيجابياً فى ريو، ولكنه يولد الانسحاب فى الرياض. وبرنامج المساعدات الذى ترى أنه مناورة، قد يتقاطع مع القوة الناعمة، وإن إنتاجه، تليفزيونياً، وبشكل مبتذل، قد يفهم على أنه دعاية خالصة، وقد يؤدى هذا البرنامج إلى التراجع.

والإقناع متصل عن كثب بالجذب. إنه استعمال الجدال للتأثير فى معتقدات الآخرين وأعمالهم، دون التهديد بالقوة أو الوعد بدفع مالى. ويشمل الإقناع، غالبًا وعلى، الدوام درجة من المناورة مع بعض النقاط التى يتم تأكيدها أو إغفال بعضها الآخر. وقد يذهب الإقناع المخادع بعيداً ليشمل الاحتيال. وفى الإقناع، فإن الجدال العقلانى الذى يدعو إلى الحقائق والمعتقدات بدون الغلبة والمقدمات المعيارية، يتمازج مع تأطير المسائل بوسائل جذابة، واستخدام النداءات العاطفية[٣٩]. وذلك هو سبب أن الجذب والثقة والإقناع متصلة عن كثب. وبعض المجادلات العقلانية تنفذ بنفسها. ويمكن لبرهان بسيط فى الرياضيات المحضة أن يقنع بنفسه الاستحقاق الداخلى إذا اقترحه أحد الأعداد، ولكن أغلب المجادلات تنتظم تأكيدات بشأن الحقائق، والقيم والتأطير التى تعتمد إلى درجة ما على الجذب والثقة بأن المصدر يتمتع بالمصداقية. خذ على سبيل المثال قصة بيع السلاح النووى الفرنسى لباكستان التى جاءت فى بداية هذا الكتاب، فقد أثار الجدال الأمريكى المصالح العامة فى منع الانتشار الذى تشارك فيه فرنسا والولايات المتحدة دون جذب بين الحكومتين الفرنسية والأمريكية، والثقة بأن الأمريكيين لم يكذبوا، وكانت مخابراتهم دقيقة، وإلا لفشل مجهود الإقناع الذى قامت به الولايات المتحدة.

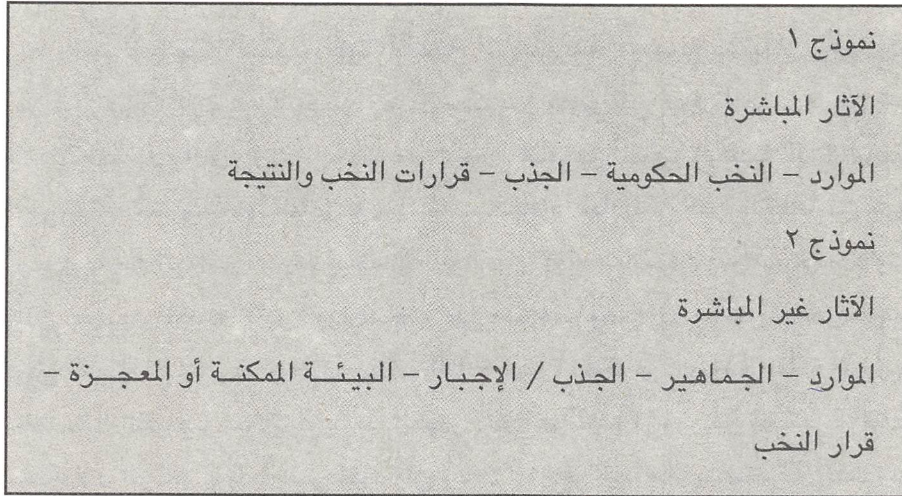
وفى المقابل، فإن تأطير جدول العمل وثيق الصلة بالإقناع[٤٠]. إن جدالاً مؤطراً بشكل جاذب يراه الهدف مشروعًا يكون من المحتمل مقنعاً. والأكثر من ذلك، فإن الإقناع الزائد يكون غير مباشر، وينقل من خلال جماهير المستمعين عوضًا عن النُّخب، ويمكن أيضًا لمدركات المشروعية أن تنتظم جماهير المستمعين من الطرف الثالث. وتنتظم المحاولات غير المباشرة للإقناع غالبًا جهوداً لإقناع الأطراف الثالثة باستخدام المناشدات العاطفية والسرد القصصى عوضًا عن المنطق المحصن. إن السرد القصصى مهم على وجه الخصوص فى تأطير المسائل بطرق إقناعية لكى تصبح بعض الحقائق مهمة، ويسقط الآخرون على قارعة الطريق. ولكن لو كانت الحكاية مجرد مسألة مناورة بشكل كثير الرقة، ويشك فى أنها دعاية، فينقصها الإقناع. ومرة أخرى، ليست الجهود من أجل النفوذ والتى يبذلها العنصر فقط، بل أيضًا المدركات من جانب الأهداف هى الحاسمة لخلق القوة الناعمة.

كيف تحدث القوة الناعمة أثرها

أحيانًا يتطلب الجذب والقوة الناعمة، الناتجة عنه، مجهودًا ضئيلاً. وكما رأينا من قبل فإن آثار قيم الشخص الفاعل يمكن أن تكون على غرار الضوء المتوهج من "مدينة تقع على التل". وهذا الجذب على سبيل المثال هو المقاربة السلبية للقوة الناعمة. وفى أوقات أخرى يؤدى الفاعل جهودًا نشيطة لخلق الجاذبية. والقوة الناعمة عن طريق مجموعة من البرامج مثل الدبلوماسية العامة، والإذاعة، والمبادلات والمساعدات. هناك إذن نموذجان لكيفية تأثير القوة الناعمة على أهدافها، وهما إما مباشر أو غير مباشر. وفى الشكل المباشر قد ينجذب ويقتنع القادة برقة وكفاءة أو كاريزما القادة الآخرين. خذ مثال القيصر بيتر وفريدريك الكبير المنوه عنه آنفًا أو قدر من التأثير الإقناعى لمجادلات الرئيس أوباما التى تقود إلى زيادة المنح فى اجتماع مجموعة العشرين. وغالبًا ما تلعب علاقات النخب وشبكات العمل دورًا مهمًا. والأكثر شيوعًا هو نموذج من خطوتين تأثرت بهما الجماهير والأطراف الثالثة، وهم بدورهم يؤثرون فى قادة الدول الأخرى. وفى هذه الحالة، فالقوة الناعمة لها تأثير مهم غير مباشر عن طريق خلق بيئة تمكن من اتخاذ القرارات. وبديلاً عن ذلك، إذا فهم الفاعل أو الفعل بأنه متراجع فهو يخلق بيئة تسبب العجز، إن الحكم على الآثار السببية للقوة الناعمة يختلف بالنسبة لكل نموذج.

وفى النموذج الأول يتطلب الحكم على التسبيب المباشر متابعة حريصة للنوع الذى يؤديه المؤرخون أو الصحفيون مع وجود كل المصاعب الخاصة بتدبير الأسباب المتعددة. وفى النموذج الثانى يتطلب الحكم على التسبيب غير المباشر متابعة عملية حريصة لأن عناصر التسبيب العديدة منخرطة فيها. ولكن هنا يمكن لاقتراعات الرأى العام والتحليل الحريص للمضمون أن تساعد على الإمداد بتقدير أول لوجود بيئة ممكنة

شكل ١/٤: القوة الناعمة: النماذج التسببية المباشرة، وغير المباشرة


نموذج ١

الآثار المباشرة

الموارد – النخب الحكومية – الجذب – قرارات النخب والنتيجة

نموذج ٢

الآثار غير المباشرة

الموارد – الجماهير – الجذب / الإجبار – البيئة الممكنة أو المعجزة – قرار النخب

أو مسببة للعجز. ورغم أن الاقتراعات يمكن أن تقيس وجود الاتجاهات فى مصادر القوة الناعمة المحتملة فهى تقريب أولى فقط لتغير السلوك بلغة النتائج. إنّ العلاقات المتبادلة، مثل دراسة ١٤٣ زوجًا من الدول، وجدت أن أكبر حوداث الإرهاب التى أظهرت فيها الاقترعات أبناء إحدى الدول ترفض القيادة فى دولة أخرى، إنما هى أعمال مقترحة ولكنها لا تدلل أى تسبيب[٤٢]. وحين يكون الرأى قويًا ومستمرًا بمرور الوقت يمكن أن يكون له أثره. ولكن تأثير الرأى العام بالمقارنة بمغايرات أخرى يمكن أن يتقرر فقط عن طريق متابعة عملية حريصة. وهذا صعب غالبًا على اللحاق به على المدى القريب. ويحكم عليه أحيانًا بشكل أفضل من جانب المؤرخين القادرين على استنتاج الأسباب بشكل جيد بعد الأحداث.

ويهمل بعض المتشككين هذه الاقتراعات تمامًا، ويجادلون بأنه ليس حقيقيًا أن الدولة تهيمن على الرأى العام عوضًا عن أن تكون محكومة بالواسطة فى عالم السياسة الخارجية وهى الحقيقة التى تقوض منطق القوة الناعمة[٤٣]. ومع ذلك فهذا الحوار خاطئ لأنه يتجاهل الآثار المباشرة والأمور التى تتعلق بدرجة الأهداف وأنواعها وتفاعلاتها مع الأسباب الأخرى. وزيادة على ذلك، يعمل الرأى العام أحيانًا كقيد على

القادة المتسلطين. وفى دول عديدة تسلطية، وحيث المعارضة الداخلية مكممة الأفواة يكون للاستياء الدولى تأثير ما حتى لو كان صحيحًا. إن العديد من الحكومات فى سياقات عديدة، مقيدة على نحو بسيط بالرأى العام، فلا تتبع منهج أن القوة الناعمة ليست بذات صلة. وبالنظر إلى أهداف محددة، فهناك أحيانًا نموذج من خطوة واحدة له آثار مباشرة على صانعى السياسة، وهى آثار لا تتغلغل فى الرأى العام. ويعتبر تبادل الطلاب والقيادات مثالاً طيبًا على ذلك. إن ستة وأربعين من رؤساء الحكومات الحاليين، و١٦٥ من السابقين، هم خريجو التعليم العالى بالولايات المتحدة. ولا تجذب الولايات المتحدة كافة الطلاب الأجانب الذين يأتون سنويًا إلى الولايات المتحدة، والذين يناهز عددهم ٧٥٠ ألفًا، ولكن الغالبية منهم تشعر بالجذب، "لقد أثبت البحث بشكل متواصل أن تبادل الطلاب الذين يعودون إلى بلادهم فيما بعد يجعلهم يحملون رؤية أكثر إيجابية عن البلد الذى درسوا فيه والشعب الذى تفاعلوا معه". ومن الأرجح أن الطلاب الذين يتعلمون تعليمًا أجنبيًا يدعمون الديمقراطية فى بلدهم الأصلى، إذا هم تلقوا التعليم فى دول ديمقراطية(٤٤). وزيادة على ذلك، فإن هذه البرامج يمكن أن تفيد فى تحقيق "آثار بسيطة" على المشاركين غير المباشرين(٤٥). ويمكن للنتائج أن تكون دراماتيكية. وعلى سبيل المثال لقد تأثر اعتناق ميخائيل جورباتشوف للبيريسترويكا، والجلاسنوست، بأفكار تعلمها فى الولايات المتحدة على يد ألكسندر ياكوفليف Alexander Yakovlev قبل عقود سابقة. ورغم أن فى نهاية الحرب الباردة انتظمت قضايا عديدة؛ فهناك شهادة كافية من جانب النخب السوفييتية السابقة بشأن كيفية تفاعل الأفكار مع تراجعهم الاقتصادى. وكما يذكر المسئول السوفييتى السابق جورجى شاكنازاروف Georgi Shaknazarav: "لقد كان جورباتشوف، وأنا، وكل منا يحمل أفكارًا مزدوجة"(٤٦). وحتى فى ظل نموذج الخطوتين، فإن الرأى العام يؤثر غالبًا فى النخب حيث يخلق بيئة مواتية أو عاجزة عن مبادرات سياسية معينة. وعلى سبيل المثال، وفيما يتصل بالعراق سنة ٢٠٠٣، لقد قيد الرأى العام والبرلمانى المسئولين الأتراك بحيث جعلهم غير قادرين على السماح لفرقة المشاة الرابعة الأمريكية بأن تعبر بلادهم. إن عجز إدارة بوش عن امتلاك القوة الناعمة يلحق الضرر بقوتها الموجعة. وعلى الشاكلة نفسها، فقد أراد الرئيس المكسيكى "فيسنت فوكس" Vicente Fox

أن يؤدى خدمة لجورج بوش بتأييد اتخاذ قرار ثانٍ من الأمم المتحدة بفرض الغزو، ولكن الرأى العام منعه من ذلك. وحين تكون مؤيداً لأمريكا، فهذا يمثل القبلة السياسية للموت، لأن الرأى العام له تأثيره على السياسة، وهو ما لا يحوزه الاقتراح البسيط للمشككين. وحتى إن بريطانيا، وهى حليف وثيق، حين اتخذت رد الفعل على معايير مخابرات إدارة بوش صممت على أنه "يتعين علينا أن نعمل معهم، ولكننا نعمل معهم بأسلوب مغاير[٤٧].

إنه من السهل غالباً أن ترى فى هذه الحالات السلبية حين يسهل تطبيق "الفيتو" بشكل نسبى. وفى الحالات الإيجابية، فإن أثر القوة الناعمة بين المتغيرات العديدة أصعب من الانعزال والإثبات. وترى إحدى الدراسات أن هناك ثلاث أحوال ضرورية للاستعمال المؤثر للدولة للقوة الناعمة عن طريق نموذج ثان للرأى العام، وهو الاتصال بهدف مقصود فى توظيف سوق الأفكار، وإقناع الهدف بتغيير رأيه فى مسألة سياسية، وتأكيد موقف جديد يؤثر على النتائج السياسية[٤٨]. ويسعى تحليل كل من هذه الخطوات إلى مخاطبة جهود حكومة ما لتغيير سياسة حكومة أخرى من خلال القوة الناعمة. ومع ذلك فهى تفتقد ليس للنموذج الأول للتأثير المباشر، بل أيضاً لبعد أخر لنموذج ثان، وهو خلق بيئة مواتية من خلال الجذب على المدى الطويل. إن مثل هذا المناخ ربما يكون نتاج مجتمع مدنى وفاعلين من غير الدول، واللذين ترى غالباً أنهما أكثر مصداقية، عوضاً عن أن يكونا جهوداً حكومية مباشرة. وبدلاً من التركيز فقط على عناصر الحكم والأهداف المستهدفة لتغيير سياسات معينة، يجب أن نعتبر "بتأثير المدينة على التل" والجاذبية عن طريق المثال. وإلى المدى الذى يكون فيه مجتمع ما جذاباً نحو الآخر فيمكن خلق بيئة مواتية لتحقيق أهداف عامة للوسط الاجتماعى إلى جانب قرارات محددة للنخب.

وهنا يكون هدف القوة الناعمة رأياً عاماً عريضاً ومواقف ثقافية، ومعظم المؤرخين الذين درسوا هذه الفترة يوافقون على أنه بالإضافة إلى القوات والنفوذ، تأثرت القوة الأمريكية التى ترمى إلى تطوير هذه الأهداف فى أوروبا بعد الحرب بشكل قوى بالثقافة والأفكار. وعلى الرغم من أن البرامج الحكومية على غرار خطة مارشال، كانت مهمة، فإن مؤرخى هذه الفترة يؤكدون على تأثير الفاعلين من غير الدول كذلك، لقد كان الموظفون

التنفيذيون فى اتحادات الشركات، والإعلان، وكذلك رؤساء استديوهات هوليوود، يبيعون ليس فقط إنتاجهم، بل أيضاً ثقافة أمريكا، وقيمها، وأسرار نجاحها إلى باقى العالم[٤٩]. وكما يجادل عالم نرويجى: "لقد أفشلت الفيدرالية والديمقراطية، والأسواق المفتوحة جوهر القيم الأمريكية، ذلك هو ما كانت تصدره أمريكا"، إن ذلك جعل الأمر أكثر سهولة للحفاظ على ما سماه "إمبراطورية عن طريق الدعوى"[٥٠]. وتبقى لهذه الأهداف العامة أهميتها اليوم. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من أعمال الإرهاب تهدف بنسبة أقل إلى إزاحة حكومة معينة أكثر من خلق جو من القطبية يمكن من خلاله لأى سرد إرهابى أن ينتشر فى أجزاء أوسع من العالم الإسلامى. وفى دراسة شائقة حول تأثير الجامعة الأمريكية فى بيروت والجامعة الأمريكية فى القاهرة، وكلتاهما هيئة غير حكومية، وجد أنهما نجحتا فى تدعيم أهدافهما (وبشكل غير مباشر أهداف الحكومة الأمريكية) بين أوساط الليبراليين والعلمانيين، والتعليم الخاص، رغم بعض الأوقات المحفوفة بالمخاطر فى المجتمعات المضيفة، ولكنهما لم يساهما فى قبول اهداف محددة للسياسات الخارجية الأمريكية غير المحبوبة[٥١].

ويجب عدم المبالغة فى التأثير السلبى للمدينة على التل للقوة الناعمة، سيما فى تأثيرها على الأهداف المحددة على المدى القصير. وقد كان للقوة الناعمة الأوروبية تأثير مهم فى تحقيق أهدافها فى الوسط البيئى على المدى الطويل على دمقرطة وسط أوروبا بعد الحرب الباردة، ولكن حينما شارك الأوروبيون فى قمة كوبنهاجن للمناخ عام ٢٠٠٩ لم تكن القوة الناعمة بنموذجها الداخلى الكبير ذات تأثير، "لقد كانت إستراتيجية أوروبا هى الضغط على الآخرين لمحاكاة تنازلاتها بشأن الانبعاثات الكربونية، ولكن الاتحاد الأوروبى كان موجودا بشكل صريح فى المباحثات" لأن آماله السامقة كانت أبعد كثيراً من المساومات المحدودة التى تأثرت بها الدول الأخرى"[٥٢]. ويمكن مشاهدة "تجربة طبيعية" شائقة فى انتخاب باراك أوباما عام ٢٠٠٨، والتى ساعدت على تبديد القوالب السلبية لنظام سياسى أمريكى مغلق يعتمد فقط على النقود والسلالات العائلية. وأظهرت الاستطلاعات فى عام ٢٠٠٩ بعثاً "مذهلاً لصورة أمريكا على مستوى العالم فى أجزاء عديدة من هذا العالم تعكس الثقة فى الرئيس الجديد"[٥٣]. وزعم تقدير مؤسس على الاستطلاع للقيم المطبوعة الثابتة أن تأثير أوباما يساوى تريليونى دولار

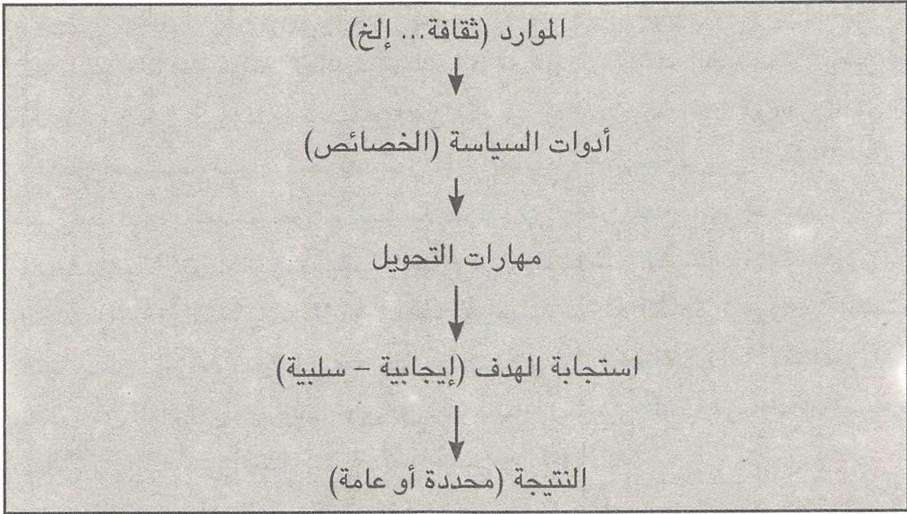
مساواة بالعلامات التجارية(٥٤). وبحلول عام ٢٠١٠، ارتفعت شعبية الولايات المتحدة فى أوروبا وروسيا، والصين، ولكنها تراجعت فى مصر(٥٥)، وفى مناطق مثل باكستان والأراضى الفلسطينية، حيث السياسات الأمريكية غير محبوبة، "كانت التقديرات بشأن أوباما أفضل هامشيًا من التقديرات الهابطة المسجلة لصالح بوش"(٥٦). وأما بشأن بعض الطلبات السياسية المجددة التى قدمها أوباما فى عامه الأول، مثل طلب المزيد من القوات المتحالفة فى أفغانستان ومدى استعداد الدول الأخرى لقبول المعتقلين الذين يطلق سراحهم من سجن جوانتانامو، فقد كانت النتائج أفضل بشكل بسيط عما كان بوش قد حققها. وبعبارة أخرى، كان تأثير أوباما إيجابيًا ولكنه ذو قدر محدود على المدى القصير. ولا يحاول الفاعلون التأثير على بعضهم البعض مباشرة أو بشكل غير مباشر من خلال القوة الناعمة، بل يتنافسون أيضًا فى حرمان بعضهم البعض من عنصر الجاذبية والمشروعية، وبذا يخلقون بيئة عاجزة سواء فى الرأى العام فى دولة أخرى أو فى نظر أطراف ثالثة ذات صلة بالموضوع. وعلى سبيل المثال وبعد أن مرر مجلس الشيوخ الأمريكى مشروع قانون بقيمة ٣٠مليون دولار لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها فى إيران، أنشأ البرلمان الإيرانى صندوقًا قيمته عشرون مليون دولار لكشف انتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة(٥٧). إن القادة أحيانًا يكونون على أهبة الاستعداد لتجاهل رأى الأطراف الثالثة التى توصف إلى – حد ما، وبشكل مضلل – بالرأى العام العالمى، ولكن فى أوقات أخرى، فإن القلق بشأن العزلة السياسية يمكن أن يكبح أفعالهم.

وفى عام ٢٠٠٨، وبعد غزو جورجيا، أحكمت روسيا سيطرتها على وسائل إعلامها، ولكن يبدو أنها كانت ضعيفة الإعداد لدعم قضيتها عالميًا. وقد استعمل الرئيس الجورجى ميخائيل ساكاشفيلى Mikhail Saakasvili طلاقته فى الإنجليزية للظهور بشكل مكثف فى أنحاء العالم. "إن تردد الكرملين لحشد التأييد لموقفه بالقدر الكثيف نفسه الذى أرسل فيه دباباته داخل جورجيا، يقدم صورته فى عيون العالم"(٥٨). لقد هيمنت القوة العسكرية الروسية، ولكن لم تكن روسيا ماهرة فى استخدام القوة الناعمة لتدعيم نصرها العسكرى.

وكما رأينا، فثمة مجموعة واسعة من الموارد الأساسية يمكن تحويلها إلى قوة ناعمة باستخدام إستراتيجيات ماهرة لتحويلها. وتشمل الموارد الأساسية الثقافة، والقيم، والسياسات المشروعة، ونموذجًا داخليًا إيجابيًا، واقتصادًا ناجحًا، وعسكريًا كفئًا. وتشكل هذه الموارد أحيانًا من أجل أغراض القوة الناعمة على نحو خاص. وتشمل هذه الموارد المشكلة أجهزة المخابرات الوطنية، وأجهزة الإعلام، والدبلوماسية، والدبلوماسية العامة، وبرامج التبادل مع الدول الأخرى، وبرامج المساعدات، وبرامج التدريب، والخطوات الأخرى المختلفة. وتقدم الموارد المشكلة مجموعة عريضة من أدوات السياسة، ولكن فيما إذا كانت تولد استجابات إيجابية أو سلبية فى أهدافها (وبذا تكون نتائج مفضلة)، فذلك يعتمد على السياق والهدف، وصفات إستراتيجيات تحويل القوة.

(شكل ٢/٤) تحويل موارد القوة الناعمة

إلى سلوك (نتائج)



ويوضح الشكل ٢/٤ عملية التحويل، ويتطلب تحويل موارد القوة الناعمة وأدواتها إلى نتائج، قدرة حاسمة على الخلق فى مدركات الهدف لهذه الصفات مثل الدقة، والكفاءة، والكاريزما. وقد يكون الفهم غير صحيح (على غرار تأثير بعض الدعاية). ولكن ما يهم هو ما إذا كان الهدف يؤمَن به ويستجاب له إيجابًا أو سلبًا.

استخدام القوة الناعمة

من خلال الدبلوماسية العامة

وكما رأينا فإن من الصعب على الحكومات أن تستخدم القوة الناعمة. ويتطلب الجذب المساند باعتباره مدينة على التل - المثابرة فى تطبيق القيم. وإذا ذهبنا أبعد من ذلك لتخطيط الجذب، وتأطير جداول العمل، وإقناع الآخرين، فهذا أمر صعب. وكما رأينا، فإن طرق التسبيب غير مباشرة فى الغالب. وتستغرق الآثار وقتًا للنضوج. وبعض الأهداف العامة التى توجه إليها القوة الناعمة منتشرة، وتعجز الحكومات عن بسط سيطرتها على كل الأدوات إلا فيما ندر. ولقد رأينا فى الفصلين الثانى والثالث بعض الإمكانيات وأيضًا مصاعب استخدام الموارد العسكرية والاقتصادية لخلق القوة الناعمة، إن هذا صحيح على قدم المساواة لبذل الجهود لخلق القوة الناعمة من خلال أدوات الدبلوماسية العامة. إن صعوبة السياسة تتضاعف بفرط الإعلام المتوافر، وأهمية شبكات العمل، وتغير أنماط القادة فى المجتمعات الديمقراطية. ولكن حقيقة أن خلق القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية العامة هو أمر تكتنفه الصعوبة؛ لا يعنى عدم أهميتها، وحتى تكون لها مصداقيتها فى هذا القرن الذى تنتقل فيه القوة من الدول إلى الفاعلين من غير الدول، فسوف يكون على الجهود الحكومية لرسم القوة الناعمة أن تقبل تلك القوة، إنما هو أمر أقل تسلسلاً هرميًا فى عصر المعلومات. وقد غدت الشبكات الاجتماعية أكثر أهمية. ويتطلب النجاح فى عالم تغطيه الشبكات قادة يفكرون بلغة الجذب والعمل المتعاون بديلاً عن إعطاء الأوامر. ويحتاج القادة أن يروا فى أنفسهم أنهم ضمن دائرة، وليس على قمة جبل، وذلك يعنى أن الاتصالات ذات الاتجاهين أعظم تأثيرًا من إلقاء الأوامر، وكما عبر عن ذلك مشارك تشيكى شاب فى حلقة دراسية فى سالزبورج (تلك هى أفضل دعاية، لأنها ليست بدعاية)(٥٩).

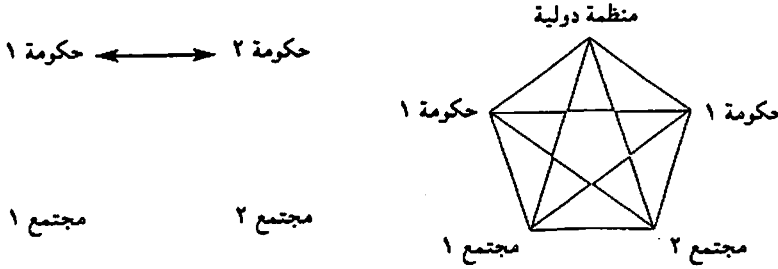
وتنشأ القوة الناعمة جزئيًا مما تقوم به الحكومة من خلال سياستها، والدبلوماسية العامة. ويتأثر توليد القوة الناعمة أيضًا بوسائل إيجابية (وسلبية) من جانب الفاعلين المضيفين من غير الدول داخل الدولة أو خارجها. ويؤثر أولئك الفاعلون فى عامة الجماهير، والنخب الحاكمة فى الدول الأخرى، وتخلق بيئة مواتية أو عاجزة لسياسات الحكومة. وكما ذكرنا آنفًا، فإن فى بعض الحالات، تدعم القوة الناعمة

احتمالية أن تطبق النخب الأخرى سياسات تسمح لنا بتحقيق نتائجنا المفضلة. وفى حالات أخرى، وحينما ينظر لجهة ما على أنها صديقة للإدارة الأمريكية، فإنه ينظر للأمر على أنه قبلة الموت للسياسة المحلية. وسوف يمنع تراجع - أو على أنها - الأمريكيين من الحصول على أهداف معينة. ولكن حتى فى هذه الأمثلة ربما تساعد تفاعلات المجتمعات المدنية والفاعلين من غير الدول على المزيد من الأهداف العامة للوسط البيئى مثل الديموقراطية والحرية، والتنمية.

وتنتظم الدبلوماسية التقليدية التى تسمى أحيانًا بدبلوماسية الصالونات رسائل يبعث بها حاكم إلى آخر غالبًا ما تكون بطرق اتصال سرى، وبلغة النموذج الأول فى شكل ٤/٣ تتصل الحكومة أ مباشرة بالحكومة ب. ولكن الحكومات تجد أيضًا أنه من المفيد أن تتصل بالجماهير من الدول الأخرى فى محاولة للتأثير فى الحكومات الأخرى من خلال النموذج غير المباشر، كما هو موجود فى الشكل ٤/٣، ولقد أصبح ذلك الشكل غير المباشر من الدبلوماسية يعرف باسم الدبلوماسية العامة. إن لجهود التأثير على جماهير الدول الأخرى جذورًا عميقة، فبعد الثورة الفرنسية أرسلت الحكومة الفرنسية بعض موظفيها كى يسعوا للتأثير مباشرةً على الرأى العام. وفى أخريات القرن التاسع عشر، بعد هزيمة فرنسا فى الحرب الفرنسية الروسية، أنشأت الحكومة الفرنسية التحالف الفرنسى - الأليانس فرانسيز - لنشر ثقافتها بين الشعوب، والاحتفاظ بتميزها القومى. وإبان الحرب العالمية الأولى، نظمت الحكومة الأمريكية بعض الجولات، وأقنعت المسئولين فى هوليوود بإنتاج أفلام تصور الولايات المتحدة بشكل إيجابى[٦٠]. وبظهور التقنية الحديثة للراديو، أصبح البث الإذاعى هو النموذج المهيمن على الدبلوماسية العامة فى حقبة العشرينيات، وأسست محطة بى بى سى ١٩٢٢، فى حين انتهجت الحكومات التسلطية شكل إذاعات الدعاية وأفلامها فى حقبة الثلاثينيات. وما انفك البث الإذاعى مهمًا حتى يومنا هذا. ولكن فى عصر الإنترنت، والسفر جوًا زهيد الثمن، ومع تطور المنظمات التى تضم الحكومات والمنظمات العابرة لحدود الدول، فإن انتشار القوة بعيدًا عن الدول، جعل الدبلوماسية العامة أكثر تعقيدًا. ولم تعد خطوط الاتصال خطًا راسيًا بين حكومتين، بل تشبه نجمًا يشتمل على خطوط بين الحكومات والجماهير، والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية. وفى مثل هذا العالم، فإن الفاعلين بخلاف الحكومات لهم مكانهم فى استخدام القوة الناعمة. وسوف تسعى الحكومة (أ) للتأثير على الجماهير فى المجتمع (ب).

الشـكـل ٣/٤ نموذجان للدبلوماسية

FIGURE 4.3 Two Models of Diplomacy



Key: G = government; S = society; IO = international organization.

ولكن المنظمات العابرة للحدود فى المجتمع (ب) سوف تشن أيضًا حملات إعلامية للتأثير على حكومة (أ) إلى جانب حكومة (ب). إنها تستخدم الحملات للتعريض والإحراج للتأثير على الحكومات الأخرى إلى جانب ممارسة الضغط على الفاعلين الآخرين غير الحكوميين، مثل اتحادات الشركات الكبرى. وسوف تعمل أحيانًا من خلال المنظمات بين الحكومات. وتتمثل النتيجة فى مجموعة جديدة من التحالفات المتزجة من الفاعلين الحكوميين، والفاعلين فيما بين الحكومات، والفاعلين غير الحكوميين، كل منها تستخدم الدبلوماسية العامة لأغراضها الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإن الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية أدت لتحالف الحكومات الصغرى، مثل كندا والنرويج فى موازاة الشبكات التى أنشأها أحد النشطاء فى "فيرمونت"، والشهرة الجماهيرية للأميرة ديانا للتغلب على البيروقراطية أكبر قوة فى العالم فى (البنتاجون).

وتواجه الحكومات التى تسعى إلى استخدام الدبلوماسية العامة لاستخدام مظهر القوة الناعمة، مشكلات جديدة. إن تعزيز الصور الجاذبة لدولة ما، ليس بالشىء الجديد، ولكن الظروف الرامية للسعى بهدف خلق قوة ناعمة قد تغيرت إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة لسبب بسيط، وهو أن ما يناهز نصف دول العالم حاليًا يتمتع بالديمقراطية. وفى مثل هذه الظروف يمكن للدبلوماسية التى تخاطب الرأى العام أن تصبح مهمة للتوصل إلى نتائج بنفس قدر الاتصالات الدبلوماسية التقليدية المبوبة بين

القادة. والمعلومات تخلق القوة. واليوم فإن أكبر جزء من سكان العالم يتمتع بالولوج إلى تلك القوة. وقد أفضت جوانب التقدم التكنولوجى إلى خفض كبير فى تكلفة القيام ببث المعلومات ونقلها، والنتيجة هى حدوث انفجار إعلامى أنتج (تناقضًا فى الوفرة)(٦١). وتفضى المعلومات الوفيرة إلى ندرة فى الاهتمام. وحينما يتغلب حجم المعلومات التى تواجه الناس، فإنهم يجدون صعوبة فى معرفة علام يركزون، ويصبح الانتباه عوضًا عن المعلومات هو المصدر النادر. وأولئك الذين يمكنهم أن يميزوا بين المعلومات القيمة عن الفوضى الخلاقة فإنهم يفقدون الحصول على القوة، ويصبح من يعطون التلميحات أكثر فى طلبهم، وهذا مصدر القوة لمن يستطيعون أن يذكروا لنا أين نركز انتباهنا، ومن بين المحررين وأصحاب التلميحات تبدو المصداقية مصدرًا حاسمًا ومنبعًا مهمًا للقوة الناعمة. وتغدو الشهرة والسمعة أكثر أهمية عما كانتا عليه فى الماضى، وتحث الصراعات السياسية على خلق المصداقية وتدميرها. وتتنافس الحكومات من أجل المصداقية، ليس فقط مع الحكومات الآخرى، بل كذلك مع سلسلة عريضة من البدائل بما فيها الإعلام الإجبارى، واتحادات الشركات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات بين الحكومات أو شبكات المجتمعات العلمية.

وأصبحت السياسة مسابقة للمصداقية التنافسية وتكون حول من يكسب عالم القوة السياسية التقليدية، أو يملك القوة العسكرية أو الاقتصادية. وكما نوهنا من قبل ربما تكون السياسة فى عصر المعلومات هى "من الذى تكسب قصته فى النهاية"(٦٢). وتصبح الحكايات السردية هى عملة القوة الناعمة. وتتنافس الحكومات مع بعضها البعض، ومع المنظمات الأخرى لتدعيم مصداقيتها، وإضعاف مصداقية خصومها. ولاحظ الصراع بين صربيا والناتو لتأطير الحوادث فى عام ٢٠٠٠، حيث لعبت فيها الإذاعات والإنترنت دورًا أساسيًا، أو تأمل الصراع بين الحكومة والمتظاهرين بعد الانتخابات الإيرانية فى عام ٢٠٠٩، حيث لعب الإنترنت والتويتر أدوارًا مهمة فى الاتصالات عبر حدود الدول.

والمعلومات التى تظهر هى من قبيل الدعاية وربما لا يتم ازدراؤها، ولكنها يمكن أن تتحول كذلك إلى منتج مضاد إذا أضعفت سمعة دولة ما فى مصداقيتها. وربما ساعدت المزاعم المبالغ فيها عن أسلحة صدام حسين للتدمير الشامل، وروابطه مع

تنظيم القاعدة، على تعبئة التأييد الداخلى لحرب العراق، ولكن الكشف اللاحق عن هذه المبالغة عصف بقوة بالمصداقية البريطانية والأمريكية. وفى ظل الظروف الحديثة أكثر من ذى قبل، فإن الخداع الناعم يبرهن على أنه أكثر كفاءة من الخداع الصارم. فقد دفع الاستقلال النسبى لمحطة بى بى سى، وأحيانًا إلى حد ترويع الحكومات البريطانية بحصص من المصداقية، كما توضحه رواية عن كيف كان رئيس تنزانيا "جاكايا كيكويت" Jakaya Kikwete يقضى يومه، كان ينهض عند الفجر ويستمع إلى محطة بى.بى. سى. العالمية أكثر مما يطالع الصحافة التنزانية(٦٣).

ويفتقد تلك النقطة المتشككون الذين يتعاملون مع مصطلح "الدبلوماسية العامة" باعتبارها مجرد تأنق لفظى للدعاية. وتمثل الدعاية البسيطة منتجًا مضادًا باعتبارها دبلوماسية عامة. وليست الدبلوماسية العامة مجرد حملات للعلاقات العامة.إن نقل المعلومات والمتاجرة بصورة إيجابية أجزاء منها، ولكن الدبلوماسية العامة تنضوى أيضًا على بناء علاقات على المدى الطويل تخلق بيئة ممكنة لسياسات الحكومة(٦٤). ويختلف مزج المعلومات الحكومية المباشرة وأولية العلاقات الثقافية طويلة المدى مع ثلاث دوائر متمركزة، أو مراحل من الدبلوماسية العامة. وكل من الدوائر الثلاث لها أهميتها(٦٥). إن الدائرة الأولى والأكثر عجلة هى الاتصالات اليومية التى تستوعب شرح سياق القرارات السياسية الداخلية والخارجية. ويتعين أن تستوعب المرحلة الأولى أيضًا الإعداد للتعامل مع الأزمات. وفى ظل عصر المعلومات الحالى سيندفع فاعلون عديدون لملء فراغ فى المعلومات يمكن أن يحدث بعد أى واقعة. وتعنى القدرة على الاستجابة السريعة فى الدبلوماسية العامة أنه يمكن للاتهامات الجائرة أو المعلومات المضللة أن يرد عليها فى الحال. إن هذه الدائرة تقاس بلغة الساعات، والأيام، والأسابيع.

والمرحلة الثانية، أو الدائرة المتمركزة، هى الاتصال الإستراتيجى الذى يطور مجموعة من النظريات البسيطة كما تقوم بها الحملات السياسية أو الإعلانية. وبينما يقاس البعد الأول بالساعات، والأيام، يحدث البعد الثانى على مدى الأسابيع، والشهور، وربما السنوات. وتلائم مناسبات خاصة هذا الوصف مثل معرض "شنغهاى" لعام ٢٠١٠ أو كأس العالم فى جنوب أفريقيا. وقد برر الرئيس "جاكوب زوما" Jacob Zuma ما أنفق من مصروفات على كأس العالم "بأنها أكبر فرصة للتسويق فى وقتنا الحاضر"(٦٦).

وتخطط الحملة الدبلوماسية العامة المناسبات الرمزية، والاتصالات لتدعيم النظريات المركزية أو لتطوير سياسة حكومية معينة.

وتركز النظريات الخاصة على مبادرات سياسية معينة. وعلى سبيل المثال، حينما صممت إدارة ريجان على تنفيذ قرار الناتو ذى المسارين لنشر الصواريخ، فى حين أنها كانت تتفاوض لإزالة الصواريخ السوفييتية متوسطة المدى، أجاب الاتحاد السوفييتى بحملة مركزة للتأثير فى الرأى العام الأوروبى وجعل نشر الصواريخ أمرًا مستحيلاً. وقد خلص وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز فيما بعد قائلاً: "إننى لا أعتقد أننا كنا نستطيع أن نسحبها بعيدًا إذا لم تكن هناك من أجل برنامج فعال فى الدبلوماسية العامة، وحيث كان السوفييت فائقى النشاط طوال عام ١٩٨٣ فى ظل تحركات للسلام، وكافة أنواع الجهود والارتباط بأصدقائنا فى أوروبا عن انتشار الصواريخ"(٦٧). والدائرة أو المرحلة الثالثة الأوسع للدبلوماسية العامة هى تنمية علاقات دائمة مع الشخصيات الأساسية على مر سنوات عديدة أو حتى عقود من خلال المنح، والتبادلات، والتدريب، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات، واقتحام القنوات الإعلامية. إنه بمرور الوقت شارك ٧٠٠ ألف فرد فى التبادلات الثقافية والأكاديمية الأمريكية. وساعدت هذه التبادلات على تعليم قادة العالم، مثل أنور السادات وهلموت شميدت **Helmut Schmidt** ومارجريت تاتشر **Margaret Thatcher**، الدول الأخرى برامج مشابهة. فعلى سبيل المثال طورت اليابان برنامج التبادلات، حيث تستقبل ستة آلاف شاب أجنبى سنويًا من أربعين دولة لتعليمهم لغاتهم فى المدارس اليابانية، وفى ظل وجود اتحاد للخريجين للحفاظ على روابط الصداقة التى تم تطويرها(٦٨). وتطور هذه البرامج ما أطلق عليه إدوارد آر. مورو **Edward R.Murro**، ذات مرة أنها "الأقدام الثلاث الأخيرة الحاسمة". إنها الاتصالات وجهًا لوجه، وهى عملية ذات اتجاهين تتميز بالمصداقية المؤكدة وتخلق المعاملة بالمثل.

وتلعب كل من هذه المراحل الثلاث للدبلوماسية العامة دورًا مهمًا فى مساعدة الحكومات على تكوين صورة جذابة لدولة ما، تستطيع أن تحسن توقعاتها للحصول على نتائجها المنشودة. ولكن أفضل إعلان لا تستطيع به أن تبيع إنتاجًا لا يقبل الناس عليه. ولا يمكن لإستراتيجية الاتصالات أن تؤدى دورها إذا تعارضت مع المزاج السياسى.

والأعمال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات. وليس من المحتمل أن تنجح الدبلوماسية العامة التى تبدو كأنها مجرد نافذة تهيئ لتصور القوة الموجعة. وقد أدت معاملة أسرى أبو غريب وجوانتانامو - بطريقة لا تتماشى مع القيم الأمريكية - إلى مفاهيم من النفاق لا تتعارض مع بث صور للمسلمين الذين يعيشون على أفضل وجه فى أمريكا. وفى الحقيقة فإن قيم الإنتاج البارعة لمحطة التليفزيون للقمر الصناعى الأمريكى "الحرة" لم يجعلها قادرة على التنافس فى الشرق الأوسط، والتى ينظر إليها بشكل واسع على أنها أداة للدعاية الحكومية. وفى أغلب الأحوال، يعامل صانعو القرارات السياسة الدبلوماسية العامة باعتبارها ضمادة يمكن أن تطبق بعد الدمار وتؤدى بواسطة أدوات أخرى. وعلى سبيل المثال، حين سئل شخص يدافع عن إلقاء القنابل فى إيران عما إذا كان الهجوم على إيران يمكن أن يسبب للمعارضة هناك أن تتجمع حول النظام، فأجاب بأن هذا قد لا يشكل مشكلة، لأن كل ما نحتاج إليه لتجنب مثل هذه النتيجة أن نقرن ذلك بحملة دبلوماسية عامة.

وفى ظل الظروف الجديدة لعصر المعلومات، فإن الترويج للقوة الناعمة أكثر من ذى قبل، يبرهن على أنه فعال أكثر من الترويج الصارم. وبدون التركيز على المصداقية الوطنية لا تستطيع أدوات الدبلوماسية العامة أن تترجم مواردها الثقافية إلى قوة ناعمة للجذب. ويقاس مدى تأثير الدبلوماسية العامة بمدى تغير العقول، "وهذا ما توضحه المقابلات الشخصية أو الاقتراعات"، وليس الدولارات التى تنفق أو عمليات الإنتاج الماهرة التى يتم التوصل إليها. وحينما سأل الكونجرس الأمريكى روبرت جيتس **Robert Gates** وزير الدفاع عن ميزانية عام ٢٠١٠، والمخصصة للاتصالات الإستراتيجية أجاب: "لا يمكن لأى فرد أن يجيب عن ذلك، لأنه ليس ثمة اتصال مركزى". وجاءت الإجابة الأولى بمقدار بليون دولار ثم تغيرت إلى ٦٢٦ مليون دولار. إن كثيراً من هذه العمليات كانت فى الماضى فى نطاق سلطة قسم الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية(٧٠). ويقلق النقاد من أن المبالغة فى عسكرة السياسة الخارجية تتقاطع مع المصداقية. ويشكو أحدهم قائلاً: (إن إعمال العسكرية مع الاتصالات الإستراتيجية هو نوع ما مماثل لأن نطلب من عامل فى مجال المساعدات أن يوجه ضربة جوية أو أن نطلب من دبلوماسى أن يدير مستشفى ميدانياً).

ويجادل آخرون فى أن ما نحتاج إليه هو دبلوماسية عامة جديدة يديرها دبلوماسيون مدربون فى مجال وسائل الإعلام الجديدة، وفى الاتصالات الثقافيه المتقاطعة، والمعلومات المحلية المتناثرة، وشبكات من الاتصالات مع المجموعات غير الممثلة[٧١].

وما تنفك مقاربة وسائل الإعلام الجماهيرية المركزية للدبلوماسة العامة تلعب دوراً مهمًا. وتحتاج الحكومات أن تصحح التمثيل اليومى لسياستها إلى جانب أن تسعى إلى نقل رسالة إستراتيجية على المدى الأطول. إن القوة الرئيسية لمقاربة وسائل الإعلام الجماهيرية هى وصولها للمشاهدين والقدرة على إيجاد وعى عام، ووضع جدول عمل. ولكن العجز عن التأثير على كيفية فهم الرسالة فى وسائلها المختلفة هو نقطة ضعفها. وتعلم الرسالة ماذا تقول، ولكن ليس دائمًا ما يسمعه الهدف. وإن الحواجز الثقافية معرضة لتشويه ما يتم سماعه. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للاتصالات المعتمدة على شبكات العمل أن تحصل على ميزة الاتصالات ذات الاتجاهين وعلاقات النِّد للنِّد، للتغلب على الاختلافات الثقافية بديلاً عن خطة مركزية وإذاعة رسالة عبر الحدود الثقافية "تنشئ الشبكات أولاً هيكلاً"، وديناميكيات قنوات الاتصال المؤثرة، ثم يتعاون الأعضاء على إعداد الرسالة. ولما كانت الرسالة أو القصة قد أنشئت بشكل مشترك عبر الثقافات، فهى لا ترتبط بثقافة معينة. وعوضًا عن أن تكون حاجزًا أو عائقًا؛ فإن الثقافة تندمج فى ديناميكيات شبكة العمل"[٧٢]. وهذا النوع من اللامركزية والمرونة يصعب على الحكومات أن تنجزه مع التسليم بهياكلها المركزية للمسئولية.

لقد منحت المرونة الأكبر للمنظمات غير الحكومية فى استعمال شبكات العمل النهوض لما يسميه البعض بـ"الدبلوماسية العامة الجديدة" التى لم تعد محصورة فى بعث الرسائل أو على تعزيز الحملات، أو حتى الاتصالات الحكومية المباشرة مع الجماهير فى الدول الأجنبية، التى تخدم أغراض السياسة الخارجية. إنها أيضًا تتعلق ببناء العلاقات مع الفاعلين فى المجتمع المدنى فى الدول الأخرى، وتتعلق بتسهيل شبكات العمل بين الأطراف غير الحكومية فى الداخل والخارج"[٧٣]. وفى هذه المقارنة للدبلوماسية العامة، تهدف سياسة الحكومة إلى تعزيز هذه الشبكات والإسهام فيها، عوضًا عن السيطرة عليها، عبر الحدود. وفى الواقع فإن الهيمنة الحكومية المفرطة

أو الظهور بهذا المظهر، يمكن أن يتقاطع مع المصداقية التى صممت هذه الشبكات لكى تحدثها. إن تطور الدبلوماسية العامة من الاتصالات ذات الجانب الواحد إلى نموذج حوار ذى اتجاهين يتعامل مع الجماهير كمبدعين مشاركين على أساس الندّ للندّ فى المعنى والاتصال(٧٤).

ولكى تتجمع الحكومات فى عالم الشبكات المتصلة فى الدبلوماسية العامة الجديدة سيكون لزامًا عليها أن تتعلم أن تتخلى عن قدر كبير من سيطرتها. وهذا يسبب المخاطرة التى لا ينحاز إليها غالبًا الفاعلون فى المجتمع المدنى غير الحكومى فى أهدافهم مع السياسات الحكومية أو أغراضها، ويمكن للحكومات أن تحوز ميزة التقنيات الجديدة لشبكات العمل الاجتماعية مع الموظفين المصرح لهم باستعمال الفيس بوك والتويتر(٧٥). وربما يستخدمون زمامًا فضفاضًا. ولكن من النادر أن يكونوا مستعدين للسماح بزمام حر حين يكون هنالك عقدة بالشبكة ذات رقعة رسمية. وفى الديمقراطيات على سبيل المثال يكون من السهل للغاية على البرلمانيين المعارضين أن يسجلوا نقاطًا حول موظفين بوزارة الخارجية من غير الموالين أو غير الأكفاء، والذين يفشلون فى حماية الرسالة الوطنية والمصلحة الوطنية. والانتقادات نفسها توجه إلى الفاعلين غير الحكوميين المقيمين بالداخل، سيما إذا كان لهم ولوج إلى المؤسسات أو المساعدات الحكومية. إن المشكلة السياسية الداخلية للدبلوماسية العامة الجديدة تشكل حقيقة واقعة، ولكن يمكن الاستفادة من آثارها العالمية. إن وجود المعارضة والنقد الذاتى يحتمل أن يدعم مصداقية الرسائل، إلى جانب خلق درجة من الجذب للمجتمع الذى يكون مستعدًا للتسامح مع المعارضة، ويمكن أن يكون انتقاد سياسات الحكومة شيئًا مزعجًا لأى حكومة، ولكنها أيضًا يمكن أن تضع المجتمع فى ضوء أكثر جاذبية، وبذا تساعد على خلق القوة الناعمة. إن تناقض استخدام الدبلوماسية العامة لإيجاد قوة ناعمة فى عصر المعلومات العالمية هو أنه يمكن للامركزية، والرقابة المتضائلة، أن تكونا مركزيتين فى خلق القوة الناعمة.

ولما كانت الدبلوماسية العامة تصنعها الجماهير بشكل أكبر، تجد الحكومات نفسها أسيرة المعضلة الخاصة بالسيطرة. إن المواطنين الذين من الصعب التحكم فيهم،

مثل قس فلوريدا الذى هدد بحرق القرآن فى عام ٢٠١٠، يمكن أن يدمر القوة الناعمة، ولكن الصعوبة - رغم الدبلوماسية العامة الجديدة - قد تكون للديمقراطيات، فإنه من المرجح أن تكون أكثر صعوبة فى مجالات العلاقات الدولية للدول الأوتوقراطية مثل الصين. وكما لاحظ أحد المراقبين، إذا أتت القوة الناعمة الحقيقية من مجتمع ما وليس من حكومة من المعارضة، فسوف تستمر حكومة الصين فى تكميم أفواه العديد من عناصرها الخلاقة والمعارضة، فى حين يستمر سجل حقوق الإنسان فى الصين، ونظامها السياسى، وقوتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية المتنامية كلها، فى تشويه صورتها بالخارج بشكل سلبى[٧٦]. إن استخدام القوة الناعمة له أهميته، ولكنه ليس أمرًا سهلاً على الدوام، خاصة فى تجمع أجهزة الاتصال الإلكترونى.

(الجـــزء الثـــانى)

تحـويلات القـوة

بين الانتشـار والانتقال

الفصل الخامس

بين الانتشار وقوة تجمع أجهزة الاتصال الإلكترونى

ثمة نوعان من متغيرات القوة يحدثان فى هذا القرن، وهما: انتقال القوة، وانتشار القوة، إن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة أخرى هو واقعة تاريخية مألوفة، ولكن انتشار القوة هو عملية أكثر جدة. وتتمثل مشكلة كافة الدول فى عصر المعلومات العولمى الحاضر فى أن أكثر الأشياء تحدث خارج نطاق سيطرة الدول حتى أقواها. وجاء فى كلمات لأحد مديرى التخطيط السياسى السابقين بوزارة الخارجية: "إن انتشار المعلومات هو سبب للا قطبية مثل انتشار الأسلحة"[١]. أو كما يذكر محلل بريطانى: "إننا نواجه مخاطر، وتهديدات، وتحدياً أكثر فأكثر، أمور تؤثر فى الأفراد فى إحدى الدول، ولكنها تنشأ فى أصلها فى دول أخرى بشكل أساسى أو كلى، ومثالها الأزمة المالية، والجريمة المنظمة، والهجرة الجماعية، والاحتباس الحرارى العولمى، والأوبئة، والإرهاب الدولى. والأمثلة كثيرة، وما ذكرناه هو القليل منها. إن الأسباب الرئيسية لتلك الصعوبة هى أن القوة انتشرت كالهشيم رأسياً وأفقياً. إننا لا نملك عالماً متعدد القطبية، كما أننا لا نملك عالماً بدون قطبية"[٢].

ويرحب بعض المراقبين بهذا الاتجاه باعتباره مؤشراً على تراجع الدول ذات السيادة، والتى لا تزال هى المؤسسات المهيمنة عولمياً منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، لقد تنبأت بأن ثورة المعلومات سوف تقضى على أوجه التسلسل الهرمى البيروقراطى، وتستبدلها بتنظيمات من الشبكات. وسوف تتناول الأسواق الخاصة، والكيانات غير القائمة على الربح، أكثر المهام الحكومية. ولما كانت المجتمعات الافتراضية تتطور على

شبكة الإنترنت فسوف تتقاطع عبر الاختصاصات الإقليمية، وتطور نماذجها فى الإدارة. وستصبح الدول أقل مركزية فى حيوات الأفراد. ويعيش الأفراد مستخدمين العقود التطوعية العديدة، ويزورونها أو ينسلون منها بمجرد لمسة على فأرة الحاسوب، وسيصبح النموذج للتقاطع المستعرض فى المجتمعات والإدارة نظيرًا حديثًا وأكثر تحضرًا عن العالم الإقطاعى الذى وجد من قبل نهوض الدولة الحديثة(٣).

ثورة المعلومات

إن هذا الانتقال الحاد لتجمع أجهزة الاتصال ما زال خياليًا، ولكن ثمة ثورة فى المعلومات تقوم بتغيير طبيعة القوة، وتزيد من انتشارها. وسوف تظل الدول هى الفاعل المهيمن على المسرح الدولى، ولكنها سوف تجد أن المسرح أكثر ازدحامًا، ومن الصعب التحكم فيه. إن قطاعًا أكبر من السكان داخل الدول وفيما بينها يمكنــه الولوج إلى القوة التى تبنثق من المعلومات. وتتزعج الحكومات دومًا من تدفق المعلومات وتحكمها. وليست الفترة الحالية هى الأولى من نوعها التى تتأثر بقوة بالتغيرات الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات.

وترتكز الثورة الحالية للمعلومات، والتى تسمى أحيانًا بالثورة الصناعية الثالثة، على أوجه التقدم التكنولوجى السريع فى أجهزة الحاسوب، والاتصالات والأدوات الرقيقة فى أجهزة الاتصال التى أفضت فى المقابل إلى هبوط هائل فى تكلفة الإنشاء والعمليات، والنقل، والبحث عن المعلومات. وتتضاعف قوة استخدام الحاسوب كل ثمانية عشر شهرًا ولمدة ثلاثين عامًا. ومع بداية القرن الحادى والعشرين أصبحت التكلفة واحدًا من ألف عما كانت عليه فى بواكير السبعينيات. ولو كانت أسعار المحركات الذاتية قد انخفضت بنفس سرعة ثمن شبه الموصلات الحرارية، لكانت تكلفة السيارة خمسة دولارات.

وفى عام ١٩٩٣، كان يوجد خمسون من المواقع الشبكية فى العالم. وبحلول عام ٢٠٠٠ تجاوز العدد خمسة ملايين. وبعد عقد واحد، تملكت الصين بمفردها أكثر من ٤٠٠ مليون مستخدم للإنترنت، وما يناهز نصف تريليون مستخدم لشبكة الفيسبوك.

ويتوسع النطاق العرضى للاتصالات بشكل مذهل. وما زالت تكلفة الاتصالات فى هبوط أسرع من قوة الحاسوب. وبشكل حديث فى عام ١٩٨٠ كانت المكالمات الهاتفيه عبر الأسلاك النحاسية تحمل فقط صفحة واحدة من المعلومات فى كل ثانية. واليوم فإن قطعة ضئيلة من الفيبر العينى يمكنها أن تنقل ٩٠ ألف وحدة فى الثانية من جهازى الصوت.

وفى ١٩٨٠ كان تخزين وحدة واحدة من الجيجا بايت يشغل حيز غرفة كاملة، والآن يمكن تخزين ٢٠٠ جيجا بايت فى جيب القميص. ويتزايد حجم المعلومات الرقمية بشكل يبلغ عشرة أضعاف كل خمس سنوات[٤].

وليست الخاصية الرئيسية لثورة العلومات هى سرعة الاتصالات بين الدول الغنية والقوية، فمنذ أكثر من ١٣٠ عاماً كانت الاتصالات الفورية عن طريق التلغراف ممكنة بين أوروبا وأمريكا الشمالية، ويظهر التغير الحاسم فى الانخفاض الهائل فى تكلفة نقل المعلومات. ولأسباب عملية تماماً غدت تكاليف النقل الفعلية يمكن إغفالها. ومن ثم، فإن كمية المعلومات التى يمكن نقلها فى أنحاء العالم هى تقديرياً بلا حدود. والنتيجة هى ثورة فى المعلومات تضاءلت فيها قيمة المستندات. وفى أحد التقديرات نشأت ١٦١ بليون جيجا بايت من المعلومات الرقمية تم التوصل إليها فى عام ٢٠٠٦ فقط (وهذا يبلغ حوالى ثلاثة ملايين ضعف المعلومات التى زودت بها جميع الكتب).

وفى عام ٢٠١٠ يتوقع أن تتعاظم الزيادة السنوية فى المعلومات الرقمية أكثر بستة أضعاف لتصل إلى ٩٨٨ بليون جيجا بايت. وفى بداية القرن الحادى والعشرين بعث مستخدمو الحاسوب حوالى ٢٥ تريليون رسالة بالبريد الإلكترونى فى السنة. وبحلول عام ٢٠١٠ أتت ٧٠٪ من كافة المعلومات التى تنتج كل عام فى العالم بالبريد الإلكترونى، وشرائط الڤيديو، وأونلاين، والشبكة العالمية العريضة. هذا التغير الكبير فى التقنيات المتصلة بالحاسوب والاتصالات من طبيعة الحكومة، ويسارع بنشر القوة. وفى منتصف القرن العشرين كان الناس يخشون أن أجهزة الحاسوب والاتصالات فى ظل الثورة الحالية للمعلومات قد تخلق هيمنة الحكومة المركزية. وقد صورتها دراما رواية جورج أورويل الخيالية عام ١٩٨٤، ويبدو أن أجهزة الحواسيب الضخمة مجهزة لتدعيم

التخطيط المركزى وزيادة قوى الرقابة لمن هم على قمة هرم التحكم. إن التليفزيون الحكومى قد يهيمن على الأنباء، وتستطيع أجهزة الحاسوب من خلال قواعد البيانات المركزية أن تجعل تقديم الحكومة لهويتها ورقابتها أكثر سهولة.

وبدلاً من ذلك، ولما كانت قوة الحاسوب قد تقلصت تكاليفها، وانكمشت أجهزة الحاسوب حتى أصبحت فى حجم الهواتف الدقيقة وغيرها من الأجهزة الأخرى المحمولة، فإن آثارها اللامركزية قد تعدت آثارها المركزية. ويتم توزيع القوة على المعلومات بشكل أوسع فى الوقت الحاضر عما كان عليه الحال منذ عقود. وإذا قارنا المذياع، والتليفزيون، والصحف، التى يهيمن عليها رؤساء التحرير والمقدمون بالإنترنت، فإن الأخير يخلق اتصالاً غير محدود، الواحد بالآخر (عن طريق البريد الإلكترونى). والواحد بالعديد (عن طريق الصفحات الشخصية، والمدونات والتويتر) والعديد بالواحد (مثل ويكيبيديا)، وربما الأكثر أهمية هو العديد بالعديد، مثل حيزات الأحاديث على الهواء والمواقع الاجتماعية للشبكة (مثل الفيسبوك أو لينكيد إن - فى داخل الاتصال). وإذا قارنا هذه الوسائل الجديدة بما سبقها من أوجه التقدم فى الاتصال، فيمكننا أن نرى أن الاختلاف هو فى أن رسائل الإنترنت لها القدرة على التدفق بشكل أبعد وأسرع وبأقل الوسائط(٥).. ويمكن أن تقدم المعلومات مصدراً مهمًا للقوة، وأشخاصًا أكثر لهم ولوج إلى المعلومات أكثر من ذى قبل. وما يعنيه ذلك هو أن السياسة العالمية لن تكون فى دائره اختصاص الحكومات فحسب، وربما تأخذ تكاليف الحاسوب والاتصالات فى الهبوط وتتراجع الحواجز فى الدخول إليها. فكل من الأفراد والمنظمات الخاصة التى تتراوح من اتحادات الشركات إلى المنظمات غير الحكومية إلى الإرهابيين، كلهم مرشح لسلطة لعب أدوار مباشرة فى السياسة العالمية. ويعنى انتشار المعلومات أن القوة سوف تكون موزعة بشكل عريض، وسوف تقاطع الشبكات غير الرسمية احتكار البيروقراطية التقليدية. وتعنى سرعة الوقت بالنسبة إلى الإنترنت أن هيمنة الحكومات أصبحت أقل على جدول عملها. وسوف يتمتع القادة السياسيون بدرجات أقل من الحرية قبل أن يتعين عليهم الاستجابة للأحداث، ثم يتعين عليهم المشاركة مع الفاعلين الآخرين.

وعلى نحو رئيسى فلما كانت تكاليف دخول الأسواق وحواجزها تتضاءل، فيجب أن تخفض ثورة المعلومات قوة الدول الكبيرة وأن تدعم قوة الدولة الصغيرة والفاعلين من غير الدول. ولكن من ناحيه التطبيق فالعلاقات الدولية أكثر تعقيداً مما تتضمنه الحتمية التكنولوجية. وتساعد بعض جوانب ثورة المعلومات الصغيرة، ولكن بعضها يساعد القوى الكبير بالفعل، وما زال الحجم له أهميته، وربما يسميه الاقتصاديون باقتصاديات التوازن، ويظل موجوداً فى بعض جوانب القوة التى تتصل بالمعلومات. ورغم أنه يمكن لكل متلصص أو أى حكومة أن تخلق المعلومات ويستخدمها الإنترنت، فما يهم لأغراض عدة أن الحكومات الكبرى يمكنها أن تنشر عشرات الآلاف من الأفراد المدربين، وأن تمتلك قوة معتبرة بالحاسوب لضرب الأرقام أو الدخول عنوة على التنظيمات الأخرى. وفى حالة القوة الناعمة تتمتع صناعات الإقناع الضخمة، مثل هوليوود وبوليوود، باقتصاديات توازن معتبرة فى الإنتاج والتوزيع المتواضعين. والأكثر من ذلك، وفى اقتصاد المعلومات، هناك آثار لشبكة العمل مع عوائد زائدة للتوازن. وكما نعلم فإن هاتفًا واحداً سيكون عديم النفع، أما الهاتف الإضافى فيضيف القيمة، وهلم جراً .. فى وقت تنمو فيه شبكة العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن انتشار المعلومات القائمة لا يكلف كثيراً، فإن جمع المعلومات الجديدة وإنتاجها يتطلب غالبًا استثماراً رئيسيًا. وفى كثير من المواقف التنافسية، تهم المعلومات الجديدة بشكل كبير. وفى بعض المواقف تكون المعلومات بضاعة عامة تنافسية، حيث لا يقلل استهلاك أحد الأشخاص من استهلاك شخص آخر. وقد استخدم "توماس جيفرسون" مثالاً على الشمعة، فإذا أعطيتك ضوءًا فهو لا يقلل ضوئى، ولكن فى ظل موقف تنافسى، فالأمر قد يختلف كثيراً فإذا أنا امتلكت الضوء أولاً رأيت الأشياء قبل أن تراها أنت. ويعتبر جمع الاستخبارات مثالاً طيبًا لذلك. وتملك أمريكا وروسيا، وبريطانيا، والصين، وفرنسا، إمكانيات جمع وإنتاج الاستخبارات التى تتضاءل أمامها مخابرات معظم الدول.

وكما رأينا فى الفصل الثانى، تظل للقوة العسكرية أهميتها فى مجالات حاسمة من السياسات العالمية. ولتقنية المعلومات بعض الآثار على استعمال القوة التى تفيد الصغير وبعض من يتعاطف مع القوى. إنها سلاح ذو حدين، وتفيد الوفرة التجارية

المهملة من التقنيات العسكرية المكلفة سابقاً الدول الصغيرة والفاعلين غير الحكوميين وتزيد من تعرض الدول الكبرى للضرر. وعلى سبيل المثال، يمكن اليوم لأى فرد أن يأمر بجلب صور من القمر الصناعى من الشركات التجارية، أو أن يستخدم ببساطة البرامج الأرضية اللينة لجوجل تكى، ويرى ما يجرى فى الدول الأخرى بتكلفه ضئيلة أو بغير تكلفة. ووسائل التموضع العالمية التى تقدم أماكن محدودة مع امتلاك القوة العسكرية بمفردها متوافرة على أهبة الاستعداد فى المخازن. وما هو أكثر من ذلك؛ فإن أنظمة المعلومات تخلق حالات التعرض للدول الغنية بإضافة أهداف مربحة وتشوه بسهولة من جانب الجماعات الإرهابية. ويجمع الفاعلون غير الحكوميين، مثل ويكيليكس تنشر معلومات حساسة تعقد الحملات العسكرية، أنه يمكن إدراك أن خصماً متطوراً (مثل دولة صغيرة لديها موارد بشأن الحرب على أجهزة التجمع الإلكترونى) سيقرر أنه يستطيع ابتزاز الدول الكبيرة، وثمة أيضاً توقع هجمات على مواقع التجمع الحرة أو الخاصة ومراكب القراصنة التى ترعاها الدولة.

وتفيد الاتجاهات الأخرى الدول القوية، وتقدم أجهزة الرقابة الفضائية والإذاعة المباشرة وأجهزة الحاسوب فائق السرعة، والبرامج اللينة والمعقدة، القدرة على جمع، وهى المعلومات وتصنيفها، وعملها، ونقلها، وانتشارها عن الحادثات المعقدة التى تقع حول المناطق الجغرافية الواسعة. وتنتج شبكات العمل للأنظمة العسكرية المكونات الصلبة ميزة قوية (إلى جانب التعرض المحتمل) للضرر، والأساس ليس الحيازة الخيالية أو الأنظمة المتقدمة؛ بل القدرة على إدخال نظام من الأنظمة. وفى هذا البعد، فالحد الصغير يسبب اختلافاً. وتفضى ثورة المعلومات إلى انتشار القوة، ولكن ما زالت الدول الأكبر تحوز موارد أكبر.

الحكومات، والفاعلون عبر الحدود

إن الجدال حول انتشار القوة ومصير الدولة ذات السيادة بالغ التبسيط غالباً[٦]، وحيث يفكر الأفراد أحياناً فى تحديات المدى الطويل على نظام الدول "فقط بلغة الكيانات التى يمكن استبدالها على شكل مؤسسى بدلاً من الدولة[٧]. وأفضل مثل تاريخى هو تنميه الأسواق وحياة المدن فى أول الفترة الإقطاعية. ولم تكن أسواق التجارة

فى العصر الوسيط بدائل لمؤسسات السلطة الإقطاعية. إنها لم تمزق حوائط القلعة أو تزيح السيد المحلى، ولكنها خلقت بالتأكيد ثروة جديدة، وتحالفات جديدة، ومواقف جديدة.

وقد وضع تجار العصور الوسطى القانون التجارى الذى كان يحكم علاقاتهم بدرجة كبيرة باعتباره مجموعة خاصة من القواعد التى تحكم سير العمل التجارى. وعلى المنوال نفسه، يرسى كل شخص اليوم من المتلصصين وحتى الاتحادات الكبرى للشركات قانون الإنترنت وأعرافه خارج إطار سيطرة المؤسسات السياسية الرسمية بشكل جزئى. وتكرس هذه الأنظمة الخاصة سواء اتحادات الإنترنت الدولية أو مجموعات وكالات الأنباء المنتشرة على مستوى العالم لقضايا خاصة مثل البيئة. ولا تتحدى حكومات الدول ذات السيادة بشكل مواجه، بل إنها على نحو بسيط، تضيف طبقة من العلاقات التى لا تهيمن عليها الدول ذات السيادة على نحو كامل. وسوف يساهم الأفراد فى مجتمعات الإنترنت العابرة للحدود دون أن تتوقف على كونهم مواطنين موالين، ولكن على تطلعاتهم المختلفة.

وليست القضية الحقيقية المتصلة بانتشار القوة هى الوجود المستمر للدولة، ولكن القضية هى كيف تمارس مهمتها. ويمكن أن تحدث التحركات المعارضة بشكل متزامن وتتعايش مع المشروعات التى تملكها الدولة، وتتنافس مع اتحادات الشركات المتعددة الجنسيات والتى تجتاز مئات الحدود. وعلى سبيل المثال فإن شركة آى. بى. إم. تحصل على ثلثى إيراداتها من وراء البحار وتقدم فقط ربع قوتها العاملة التى يبلغ عددها ٤٠٠ ألف فى الولايات المتحدة[٨]. وتقدر الأمم المتحدة أنه يوجد ٢١٤ مليون مهاجر عبر العالم بأسره. وإن العديد من المهاجرين يظلون على اتصال ببلادهم من خلال الاتصالات الحديثة[٩]. وتصبح السياسة أكثر تقلبًا، وأقل احتواء ذاتيًا داخل الهياكل الوطنية. وفى ظل عالم من الاعتماد المتبادل العولى، فإن جدول عمل السياسة الدولية أوسع وأرحب، ويبدو فيه أن كل شخص يمارس العمل.

وثمة أنشطة عابرة للحدود ليست جديدة، فللاتحادات المتعددة الجنسيات تاريخ طويل. وتعود التنظيمات الدينية العابرة للحدود إلى ما قبل قرون مضت. وقد شهد القرن التاسع عشر تأسيس الاشتراكية الدولية، والصليب الأحمر، والحركات من أجل السلام،

ومنظمات اقتراع المرأة، وجمعية القانون الدولى، بخلاف التنظيمات العديدة الأخرى. وقبيل الحرب العالمية الأولى كان هناك بالفعل ١٧٦ منظمة دولية غير حكومية. وحديثًا وقع انفجار فى عدد هذه المنظمات، فقد زادت من ٦ آلاف تقريبًا إلى ٢٦ ألفًا فى العقد الأخير من القرن العشرين. ومنذ بضعة عقود كان من الممكن فعليًا إجراء الاتصالات السريعة فى أرجاء متنوعة من العالم، ولكنها باهظة التكاليف. وحاليًا، فالأمر متوافر لأى شخص يدفع ثمن دخول مقهى الإنترنت. وبالنسبة إلى برنامج سكايبى للتحدث فهو مجانى. وأصبحت تكلفة إنشاء تنظيم شبكة عمل عابرة للحدود بالغة الضآلة.

ويزعم العديد من هؤلاء الفاعلين الجدد عبر الحدود أنهم يعملون "كضمير عالمى"؛ إذ يمثلون مصالح عامة عريضة فيما وراء نطاق سلطة الدول فرادى. ورغم أنهم ليسوا منتخبين ديمقراطيًا، فهؤلاء الفاعلون يساعدون أحيانًا على تطوير أعراف جديدة عن طريق الضغط مباشرة على الحكومات، وقادة العمل التجارى، بهدف تغيير السياسات، وتبديل المفاهيم العامة للشرعية بشكل غير مباشر، وهو ما يتعين على الحكومات والشركات أن تقوم به. وفيما يتصل بمصادر القوة، تملك هذه المجموعات، بشكل نادر، عديدًا من القوة الضاربة، ولكن ثورة المعلومات قد دعمت على نحو كبير قوتها الناعمة. إنها تستطيع أن تصعد حملاتها للتشهير والإحراج ضد الجماعات والاتحادات أو الحكومات بسهولة نسبية.

وليس الأمر قاصرًا على الزيادة الكبيرة فى عدد الفاعلين عبر الحدود، ولكن أصبح هناك تغير فى النوعية. فلقد كانت التدفقات العابرة للحدود فيما سبق تخضع لهيمنة قوية من الهياكل الكبيرة المنظمة بشكل رسمى مثل الاتحادات متعددة الجنسيات، أو الكنيسة الكاثوليكية، التى كان يمكنها الاستفادة من اقتصاديات التوازن. وما انفكت هذه المنظمات على أهميتها، إلا أن التكاليف الأقل فى الاتصالات فى عصر الإنترنت قد فتحت المجال لتنظيمات شبكات العمل ذات الهيكلة الفضفاضة مع وجود هيئة عمل قليلة بالمقر للأفراد، وأصبح للجماعات الإرهابية غالبًا عبور الحدود. ولكن الآن فقد هيأت ثورة المعلومات لتنظيم القاعدة الدخول فى شبكة عمل فضفاضة تجتاز العالم بأسره دون تكلفة.

إن الإرهاب وسيلة للعنف، له جذوره الضاربة الممتدة فى التاريخ. وفى القرن التاسع عشر استعمل الإرهاب من جانب الفوضويين والثوريين عبر الحدود الذين قتلوا ستة من رؤساء الدول. وفى القرن العشرين، اندلعت الحرب العالمية الأولى جزئيًا بسبب مغتال إرهابى. وما هو جديد حاليًا هو أن التكنولوجيا تقع فى أيدى الأفراد المنحرفين، والجماعات التدميرية قوة كانت قاصرة من قبل، وعلى نحو أساسى على الحكومات. وذلك هو سبب أن بعض المراقبين يشيرون إلى الإرهاب على أنه خصخصة للحرب. وزيادة على ذلك، فقد جعلت التكنولوجيا النظم المعقدة للمجتمعات الحديثة أكثر عرضة للهجوم على نطاق واسع. كان هذا الاتجاه نحو إمكانية التعرض المتزايد لما يحدث قبل أن يتسارع الإنترنت فى الانتشار(١٠).

وقد يمجد الجيل الحالى من المتطرفين الإسلاميين العنيفين نموذج القرن السابع للإسلام، ولكنهم حاذقون للغاية فى استعمال شبكة الإنترنت فى القرن الواحد والعشرين. والإرهاب، على غرار المسرح، يتنافس من أجل كسب الجمهور. وتستهدف الأحداث الصادمة الاستحواذ على الانتباه، والاستقطاب، وإثارة ردود فعل فائقة من أهدافها. وفى عام ٢٠٠٤ نقل شريط ڤيديو صادم للقاعدة على شبكة الإنترنت، ولملايين المرات، أحد النشطاء هو أبو مصعب الزرقاوى يجتث رأس أحد الأمريكيين فى العراق. وأثار الشريط محاكاة قطع الرأس من جانب الجماعات الأخرى. إن من أقوى الأشياء التى يقوم بها الإرهابيون تنظيم خلايا موثوق بها عبر الحدود، والتى لا يمكن لأجهزة المخابرات والشرطة أن تتوقع بها. وبالانتقال من الملاذات المادية فى التسعينيات إلى الملاذات الافتراضية للإنترنت يخفض الإرهابيون من مخاطراتهم. ولم يعد تجنيد الأفراد قاصر الحدوث على المواقع المادية مثل المساجد، والسجون. وبدلاً من ذلك يمكن للأفراد المتطوعين فى خلايا وطنية منعزلة أن يقوموا أيضًا بالاتصال بمجموعة افتراضية جديدة من المؤمنين المخلصين حول العالم. ولا تقوم هذه المواقع الشبكية بالتجنيد فحسب؛ بل أيضًا بالتدريب. إنها تشمل تعليمات تفصيلية بكيفية صنع القنابل، وكيفية عبور الحدود، وكيفية زراعة المتفجرات وتفجيرها بهدف قتل الجنود والمدنيين. ويستخدم الخبراء مواقع الثرثرة، ولوحات الرسائل للإجابة عن أسئلة المتدربين، ثم ترسل الخطط والتعليمات بعدئذ من خلال رسائل مشفرة. وبطبيعة الحال،

يمكن لهذه المواقع الشبكية أن تراقب من الحكومات. ويتم إغلاق بعض المواقع، في حين "تركت أخرى مفتوحة حتى يمكن رصدها"(١١). ولكن لعبة القط والفأر بين أجهزة الدولة، والإرهابيين عبر الحدود هي لعبة قريبة. والإرهابيون هم فقط أبرز الفاعلين من بين الفاعلين العديدين الجدد عبر الحدود. وحتى الدول الكبيرة بقوتها الموجعة المؤثرة، مثل الولايات المتحدة، تجد نفسها تشارك على المسرح مع الفاعلين الجدد، وتواجه متاعب أكبر في سيطرتها على حدودها، ولن تحل مواقع التجمع الإلكتروني محل المسافات الجغرافية، ولن تزيل سيادة الدولة، ولكن على غرار أسواق المدن في الأزمنة الإقطاعية سوف تتعايش وتعقد إلى حد كبير ما تعنيه حتى تكون الدولة ذات سيادة أو الدولة قوية في القرن الحادي والعشرين.

قوة التجمع الإلكتروني

إن القوة المرتكنة إلى مصادر المعلومات ليست جديدة، ولكن الجديد هو قوة التجمع الإلكتروني، وهناك عشرات التعريفات لحيز التجمع الإلكتروني ولكن بشكل إجمالي، فإن اللفظ هو سابقة تشير إلى الأنشطة الإلكترونية المتصله بالكمبيوتر. ويرى أحد التعريفات أن "حيز التجمع الإلكتروني هو المجال العملياتي يؤطره استعمال الإلكترونيات إلى استغلال المعلومات عن طريق نظم الارتباط المتبادل وهيكلها التحتي المتصل بها"(١٢).

وننسى أحيانًا كيف يكون حيز التجمع الإلكتروني وبناؤه جديدين. في عام ١٩٦٩ شرعت وزارة الدفاع في إجراء اتصال متواضع لبضعة حواسيب وهو ما سمي أربانيت. وفي ١٩٧٢ أنشئت شفرات لتبادل البيانات (TCP/IP) لتشكيل شبكة إنترنت بدائية قادرة على تبادل مجموعات من الرسائل للمعلومات الرقمية. وبدأ في ١٩٨٣ نظام اسم المجال في عناوين الإنترنت وظهرت آنذاك تقريبًا أولى فيروسات الحاسوب. وقد بدأت الشبكة الدولية العريضة (www) في ١٩٨٩. وفي ١٩٩٨ أنشأت "جوجل" أشهر آلة بحث. وفي ٢٠٠١ بدأت المصدر المفتوح لدائرة المعارف" ويكيبيديا". وفي أواخر التسعينيات بدأت الأعمال التجارية في استعمال التقنية الجديدة لتحويل الإنتاج

وتسيير الأعمال فى مجموعة متسلسلة معقدة للعروض الدولية. ولم تبدأ إلا مؤخراً قطاعات العرض الشريطى والخدمة التى ظهرت الحاجة إليها لإمداد عملية الحاسوب "السحابى" التى تستطيع فيها الشركات والأفراد أن يخزنوا بياناتهم اللينة على الشبكة. وفى ١٩٩٨ أنشئ اتحاد الإنترنت للأسماء والأعداد المختارة، وبدأت الحكومة الأمريكية فى تطوير خطط وطنية جادة لتأمين التجمع الإلكترونى، وكان ذلك فى نهاية القرن. وفى ١٩٩٢ كان هناك فقط مليون مستخدم للإنترنت. وفى خلال خمسة عشر عامًا، ارتفع العدد إلى بليون مستخدم[١٣]. وفى الأيام الأولى لظهور الإنترنت، زعم أنصار الحرية أن المعلومات تنشد الحرية، وصوروا الإنترنت على أنه يمثل نهاية لسيطرة الحكومات، وموت المسافات. ومن ناحية التطبيق، استمرت الحكومات والسلطات الجغرافية تلعب دورًا رئيسيًا، ولكن المجال يتصف بانتشار القوة[١٤].

ويمكننا أن نحدد مفهوم مجال التجمع الإلكترونى فيما يتصل بطبقات عديدة من الأنشطة، ولكن ثمة تقريبًا أوليًا بسيطًا يصورها باعتبارها نظامًا مزيجًا من الخصائص المادية والافتراضية[١٥]. وتتبع الطبقة البنية التحتية المادية والقوانين الاقتصادية للموارد المتنافسة والتكاليف الهامشية المتزايدة والقوانين السياسية للسلطة أو الهيمنة السيادية. وللطبقة الافتراضية أو المعلوماتية خصائصها الاقتصادية الشبكية للفوائد المتزايدة فى النطاق وفى التطبيقات السياسية التى تجعل الهيمنة السلطوية طبيعية[١٦]. ويمكن للهجمات من عالم المعلوماتية، وحيث التكاليف قليلة، أن تشن ضد المجال المادى حيث الموارد النادرة باهظة التكاليف. ولكن على العكس من ذلك، يمكن أن يكون لتحكم الطبقة المادية أثران: الإقليمى، والامتداد الإقليمى على الطبقة المعلوماتية.

ويمكن أن تعرف قوة التجمع الإلكترونى فيما يتصل بمجموعة من الموارد التى تتصل بالإنشاء، والهيمنة، واتصال المعلومات الإلكترونية والمعتمدة على الحاسوب، والتى تشمل البنية التحتية، والشبكات والمعدات اللينة والاتصال الإلكترونى والمهارات البشرية. ولا يشمل ذلك شبكة الإنترنت الخاصة بالحواسيب التى تعمل بالشبكات، بل أيضًا بالشبكات بين الدول، والتقنيات ذات الخلايا والاتصالات المعتمدة على الحيز. وإذا أردنا التعريف من ناحية السلوك، فإن قوة التجمع الإلكترونى تمثل القدرة على الحصول على نتائج فضلى من خلال استخدام موارد المعلومات ذات الاتصال المتبادل

الإلكترونى لمجال التجمع الإلكترونى، ويمكن استخدام قوة التجمع الإلكترونى لتحقيق نتائج مضللة فى داخل حيز تجمع وسائل الاتصال الإلكترونى. ويمكن استخدام أدوات التجمع الإلكترونى للحصول على نتائج مفضلة فى مجالات أخرى خارج حيز التجمع الإلكترونى. وعن طريق القياس، تشير قوة البحار إلى استخدام الموارد فى مجال المحيطات لكسب المعارك البحرية فى المحيطات للسيطرة على الخوانق الملاحية مثل المضايق، وإظهار الوجود البعيد عن الشاطئ؛ ولكنها تشمل كذلك القدرة على استعمال المحيطات للتأثير على المعارك، والتجارة، والآراء على البر واليابسة. وفى عام ١٨٩٠ شرح ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer أهمية القوة البحرية فى سياق التقنيات الجديدة للدفع بالبخار، والدروع، والبنادق ذات المدى البعيد. وقد استجاب الرئيس تيودور روزفلت بإمداد الأسطول الأمريكى إلى حد كبير فى المياه الزرقاء وإرساله حول العالم فى ١٩٠٧. وبعد إشراك الطائرات فى الحرب العالمية الأولى، بدأ العسكريون فى التنظير حول مجال القوة الجوية، والقدرة على أن تضرب بسهولة مركز الجاذبية الحضرى للعدو دون أن تلجأ الجيوش إلى أن تعبر أولاً الحدود. وكانت استثمارات فرانكلين روزفلت فى القوة الجوية حيوية فى الحرب العالمية الثانية. وبعد تطور الصواريخ العابرة للقارات، والرقابة والاتصال بالأقمار الصناعية فى الستينيات بدأ الكتاب فى التنظير بشأن المجال الخاص بقوة الفضاء. وأطلق جون ف. كيندى برنامجاً يؤكد الريادة الأمريكية فى الفضاء، ووصول الإنسان إلى سطح القمر. وعلى المنوال نفسه، دعا الرئيس باراك أوباما سنة ٢٠٠٩ إلى مبادرة جديدة أساسية فى قوة التجمع الإلكترونى. وقد حذت الحكومات الأخرى حذوه[١٧]، وحيث شكل التغير التقنى مجالات القوة. ومن جديد لهث القادة السياسيون من ورائه. إن مجال التجمع الإلكترونى فريد فى أنه من صنع الإنسان ويتميز بالحداثة، ويخضع للمزيد من التغيرات الفنية السريعة المتلاحقة أكثر من أى مجالات أخرى. وكما يذكر أحد المراقبين: "إن جغرافيا حيز التجمع الإلكترونى أكثر تقلباً من أى مجالات أخرى. وبينما يكون من المستحيل تحريك الجبال والمحيطات، فإنه يمكن تشغيل أجزاء حيز التجمع الإلكترونى وإطفاؤها بالضرب على المفتاح الكهربائى"[١٨]، وتساهم الحواجز المنخفضة فى الدخول لانتشار القوة فى مجال التجمع الإلكترونى. إن من الأرخص

والأسرع أن تحرك الإلكترونيات عبر العالم بأسره عن أن تنقل السفن الضخمة لمسافات طويلة من خلال الاحتكاك بالمياه المالحة. وتخلق تكاليف تطوير قوة العمل للحاملات العديدة وأساطيل الغواصات حواجز هائلة لدخول مجال التجمع الإلكترونى؛ وتجعل من المستحيل الحديث عن هيمنة بحرية أمريكية. ورغم أن القرصنة ما زالت اختياراً محلياً للفاعلين من غير الدول فى بعض المناطق مثل الصومال أو مضايق ملقا، إلا أن السيطرة على البحر ستظل خارج إمكانية الفاعلين من غير الدول. وعلى الشاكلة نفسها، فرغم وجود فاعلين عديدين من الأفراد أو الحكومات فى مجال الجو، فما زال بإمكان دولة ما أن تسعى لتحقيق التفوق الجوى من خلال الاستثمارات المكلفة فى الجيل الخامس للطائرات المقاتلة ونظم الإمداد بالأقمار الصناعية. ورغم ذلك فحواجز الدخول فى مجال التجمع الإلكترونى قليله لدرجة أنه يمكن للفاعلين من غير الدول، والدول الصغرى، أن تلعبوا أدواراً معتبرة ومستويات متدنية من التكلفة. وعلى النقيض من البحر والجو والفضاء، يشارك التجمع الإلكترونى الحرب البشرية فى ثلاث خصائص، برغم قوتها بأبعاد أكبر، هى: عدد اللاعبين، وسهولة الدخول، وفرصة الكتمان. وعلى الأرض، فإن الهيمنة ليست معياراً يمكن تحقيقه بسهولة[١٩]. ورغم ما يشاع من أن بضع دول مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، تملك قوة أكبر من غيرها، فلا يمكن أن يقال ذلك نفسه عن الهيمنة على حيز تجمع أجهزة الاتصال كما يقال عن القوة البحرية أو القوة الجوية. ولو أمكن قول شىء ما، فإن الاعتماد على نظم التجمع وأجهزة الاتصال المعقدة للإمداد بالأنشطة العسكرية والاقتصادية، يخلق إمكانيات للتعرض فى الدول الكبرى بأكثر مما يمكن للفاعلين من غير الدول أن يقوموا باستغلاله.

إن النزاع المتطرف فى مجال تجمع أجهزة الاتصال، وحرب تجمع أجهزة الاتصال، أمر مختلف. وفى العالم المادى تملك الحكومات احتكاراً وثيقاً على نطاق واسع لاستخدام القوة. ويملك المدافع معرفة وثيقة بالأرض، وتنتهى الهجمات بسبب الاستنزاف أو الإرهاق. إن كلا من الموارد والتحرك مكلف. وفى العالم "الافتراضى يختلف الفاعلون، وأحياناً يكونون غير معروفين، والمسافات المحسوسة ليست مادية، والهجوم الافتراضى المنفرد لا يكلف شيئاً"[٢٠]. وحيث إن الإنترنت كان مصمماً

لسهولة الاستعمال وليس للأمن، فالهجوم حاليًا يتفوق على الدفاع. وقد يستمر الحال كما هو عليه على المدى الطويل، حيث تتطور التكنولوجيا بما فيها الجهود الرامية إلى "إعادة هندسة" بعض النظم لتحقيق الأمن بدرجة أكبر ولكن يظل الحال على ما هو عليه في هذه المرحلة. ويملك الطرف الأكبر قوة محدودة على نزع سلاح العدو أو تدميره، وعلى احتلال الأراضي أو استخدام إستراتيجيات القوة المضادة على نحو فعال. وكما سنرى لاحقًا في هذا الفصل فإن الردع ليس مستحيلاً، ولكنه يختلف بسبب مشكلات عزو مصدر أي هجوم. إن الغموض يكون كليًا ويعزز الضبابية العادية للحرب. إن الفائض وعودة الصمت، وإعادة التشييد بسرعة، أمور تصبح عناصر أساسية للدفاع. وكما يلخص أحد الخبراء الموقف، "فإن محاولات نقل بناء السياسة من أشكال أخرى للحروب لن تفشل التجمع الإلكتروني فقط بل ستعوق السياسة والتخطيط"[٢١]. وتؤثر قوة التجمع الإلكتروني على مجالات أخرى جديدة من الحرب إلى التجارة. ويمكننا أن نميز قوة حيز التجمع الإلكتروني الداخلية عن قوة حيز الاتصال الإلكتروني الإضافية مع القوة البحرية. إنه يمكننا أن نميز قوة الأساطيل في المحيطات عن تصور القوة البحرية على الأرض. وعلى سبيل المثال؛ يمكن لحاملات الطائرات أن تساهم في المعارك البرية. وقد تزدهر التجارة والمبادلات بسبب كفاءة جيل جديد من سفن الحاويات. ويمكن زيادة القوة الناعمة لدولة ما عن طـــريق زيادة مشافي السفن البحرية في مهمات إنسانية.

وكما يوضح الجدول رقم ٥/١، ففي داخل مجال التجمع الإلكتروني يمكن استخدام أدوات المعلومات للحصول على القوة الناعمة، في حيز التجمع الإلكتروني من خلال تأطير جدول العمل والجذب، أو الإقناع. وعلى سبيل المثال فإن جذب مجموعة البرامج اللينة كمصدر لعمل المبرمجين للاستحواذ على معيار جديد يشكل مثالاً للقوة الناعمة المستهدفة ضمن حيز التجمع الإلكتروني. ويمكن لمصادر التجمع الإلكتروني أيضًا أن تولد قوة صارمة في داخل حيز التجمع الإلكتروني. وعلى سبيل المثال، يمكن للدول والفاعلين من غيرها أن ينظموا رفضًا موزعًا للهجوم على الخدمة عن طريق استخدام شبكات بوت نت لمئات الآلاف أو أكثر[٢٢] من الحواسيب التالفة التي تغرق نظام الإنترنت لدولة أو شركة ما وتحول دون تشغيله، كما حدث مثلاً لجورجيا في سنة ٢٠٠٨.

إن تنظيم إحدى شبكات بوت نت لتصفية ڤيروس ما فى حاسوب غير مراقب هو أمر غير مكلف على نحو نسبى. ويمكن لشبكات بوت نت أن تستأجر بطريقة غير مشروعة على الإنترنت مقابل بضع مئات من الدولارات. وأحيانًا يقوم الأفراد المجرمون بذلك لأغراض التشويه. وقد تنتظم حالات أخرى بعض الناشطين أو الدخلاء الذين تحفزهم بعض المثاليات، وعلى سبيل المثال يشوه المخترقون التايوانيون والصينيون، وبشكل منظم، مواقع شبكة كل منهما تجاه الآخر عن طريق استخدام بعض الكتابات الإلكترونية. وفى عام ٢٠٠٧ عانت أستونيا من رفض موزع للهجوم على الخدمات الذى ينسب إلى بعض المتلصصين الوطنيين "فى روسيا، والذين هوجموا من جانب حركة أستونيا بسبب آثار الحرب العالمية الثانية على الجنود السوڤييت. وفى سنة ٢٠٠٨، وقبل غزو القوات السوڤييتية بفترة قصيرة، عانت جورجيا من رفض الهجوم على الخدمة الذى أغلق إمكانية الدخول على الإنترنت. (وفى كلتا الحالتين يبدو أن الحكومة الروسية قد حرضت المتلصصين، فى حين كانت تحتفظ لنفسها بإنكار ما تم، وكان أمرًا مرحبًا به. وتشمل الأشكال الأخرى للقوة الصارمة ضمن حيز التجمع الإلكترونى دخول شفرات خبيثة لإفساد النظم أو لسرقة الملكية الذهنية، وتقوم الجمعيات الإجرامية بذلك بهدف الربح. وقد تفعل الحكومات ذلك كوسيلة لزيادة الموارد الاقتصادية. وقد اتهمت الصين – على سبيل المثال – بالقيام بهذه الأنشطة من جانب عدد من الدول الأخرى. وإثبات الأصل أو الباعث على هذه الهجمات أو الدافع للهجمات، لهو أمر صعب فى الغالب، حيث يمكن للمهاجمين أن يوجهوا تطفلهم من خلال مساعديهم فى الدول الأخرى، حتى يجعلوا عزو الهجوم صعب المنال. وعلى سبيل المثال فقد وجهت الأهداف الأستونية والجورجية من خلال المساعدين الأمريكيين[٢٣]. ويمكن لمعلومات أجهزة التجمع الإلكترونى أن تنتقل عبر حيز التجمع الإلكترونى لخلق القوة الناعمة عن طريق جذب المواطنين فى دولة أخرى. والمثال على ذلك هو حملة دبلوماسية عامة على الإنترنت، كما تم شرحه فى الفصل الرابع. ولكن معلومات التجمع الإلكترونى التى يمكنها أن تصبح مصدر القوة الصارمة، يمكنها أن تتلف أهدافا مادية فى دولة أخرى. والمثال على ذلك أن العديد من الصناعات والمنافع الحديثة تملك العمليات التى تهيمن عليها الحواسيب المتصلة (بنظم الرقابة الإشرافية واكتساب البيانات)، ويمكن توجيه نظم

العمل الإلكترونى اللينة الماكرة عن طريق إدخالها فى هذه النظم للإغلاق وتعطيل أى عملية مثلما فعلت دودة شبكة ستاكس فى المنشآت النووية الإيرانية فى عام ٢٠١٠. ولو قام أحد المخترقين أو إحدى الحكومات بتعطيل سريان الكهرباء فى مدينة بالشمال فى شيكاغو أو موسكو فى منتصف فبراير، فالدمار يمكن أن يكون أكثر تكلفة من إسقاط القنابل. وفى بعض المنشآت، مثل المستشفيات، يمكن للمولدات أن تنتج وسيلة الارتداد فى حالة هجوم تخريبى، ولكن الآثار الضبابية واسعة الانتشار سيكون من الصعب التغلب عليها.

(جـــدول ١/٥)

الأبعاد المادية والافتراضية فى التجمع الإلكترونى

	أهداف التجمع الإلكترونى	
أدوات الإعلام	حيز التجمع الإلكترونى الداخلى. الصلبة: رد هجمات الخدمة. الناعمة: وضع الأعراف والمعايير.	حيز التجمع الإلكترونى الإضافى. الصلبة: الهجوم على أنظمة الرقابة الإشرافية واكتساب البيانات. الناعمة: حمله الدبلوماسية العامة لاستماله الآراء.
الأدوات المادية	الصلبة: سيطرة الحكومة على الشركات. الناعمة: البرامج الإلكترونية اللينة لمساعدة الناشطين فى مجال حقوق الإنسان.	الصلبة: مفجرو القنابل أو قاطعو الكبلات . الناعمة: احتجاجات للتشهير بمقدمى وسائل التجمع الإلكترونى وإحراجهم.

وكما يوضح الجدول رقم ١/٥، فإنه يمكن للأدوات المادية أن تقدم موارد القوة التى بالإمكان تحميلها فى عالم التجمع الإلكترونى. وعلى سبيل المثال، فإن المسيرين والمساعدين الماديين والكبلات غير المتجمعة التى تحمل الإلكترونات على الإنترنت يملكون مواقع جغرافية ضمن إطار سلطة الحكومات والشركات التى تدير الإنترنت وتستعمله وتخضع لتلك القوانين الحكومية. ويمكن للحكومات أن تمارس القسر المادى

لحملها ضد الشركات والأفراد، وهو ما يطلق عليه "تمغة" للنظم القانونية التقليدية. وقد أدت المحاكمات القانونية إلى أن تقيّد "ياهو" على ما يوزع فى فرنسا حتى يلائم القوانين الفرنسية، وأزالت "جوجل" كلمة الكراهية من الأبحاث فى ألمانيا. ورغم أن الرسائل قد تم حمايتها باعتبارها تعبيراً حراً فى الدولة الأم للشركات، وهى الولايات المتحدة، فقد كان البديل للانصياع هو الحبس الوقتى، أو الغرامات، وفقدان الولوج إلى تلك الأسواق المهمة. وتهيمن الحكومات على السلوك على الإنترنت من خلال تهديداتها المادية التقليدية لهذه الوسائل مثل مقدمى خدمات الإنترنت والمتصفحين، ومحركات البحث، والوسطاء الماليين[٢٤]. أما عن الاستثمار فى الموارد المادية التى تخلق القوة الناعمة، فيمكن للحكومات أن تشغل مساعدين خاصين، وبرامج إلكترونية لينة، وهى المصممة لمساعدة الناشطين فى حقوق الإنسان بالدعاية لرسائلهم، رغم جهود حكوماتهم لإنشاء جدران إعلانية لصد هذه الرسائل. وعلى سبيل المثال، ففى أعقاب قهر الحكومة الإيرانية للاحتجاجات التى أعقبت انتخابات سنة ٢٠٠٩، استثمرت وزارة الخارجية الأمريكية أجهزة البرامج الإلكترونية اللينة، وفى المكونات الصلبة المعدنية والإلكترونية ما يمكن المعارضين من نشر رسائلهم.

وأخيراً، وكما يوضح الجدول ٥/١، يمكن للآليات المادية أن تقدم موارد كل من القوة الضاربة والقوة الناعمة اللتين يمكنهما أن تستخدما ضد الإنترنت. وتتبلور طبقة معلومات التجمع الإلكترونى فى البنية التحتية المادية المعرضة للتخريب أو لهجوم عسكرى مباشر من جانب الحكومات والفاعلين من غير الدول مثل الإرهابيين والمجرمين. ويمكن نسف المساعدين كما يمكن قطع الكبلات. وفى مجال القوة الناعمة يمكن أن ينظم الفاعلون من غير الدول، والمنظمات غير الحكومية، مظاهرات مادية للتشهير وإحراج الشركات (والحكومات) التى ينظرون إليها على أنها تسىء استخدام الإنترنت. وعلى سبيل المثال؛ ففى سنة ٢٠٠٦ زحف المتظاهرون فى اشنطون وتظاهروا ضد "ياهو" وشركات الإنترنت الأخرى التى قدمت أسماء ناشطين صينيين، وهو ما أفضى إلى القبض عليهم من جانب الحكومة الصينية. والوسيله الأخرى التى ينظر بها إلى القوة فى مجال التجمع الإلكترونى هى النظر فى الأوجه أو الجوانب الثلاثة للقوة ذات الصلة والتى ورد الحديث عنها فى الفصل الأول. ويمكننا أن نجد الدليل على سلوك القوة الضاربة والناعمة فى كافة الجوانب الثلاثة التى تنطبق على حيز التجمع الإلكترونى. والجانب

الأول للقـوة هو قـدرة أحـد الفـاعلين على أن يجـعل الآخـرين يفـعلون شـيئـًا منافـيًا لأفضلياتهم أو إستراتيجياتهم الأولية، والأمثلة التى تتصل بالقوة الضـاربة يمكن أن تشمل رفض هجمات الخدمات التى تناولناها آنفًا إلى جانب القبض على المنشقين أو منع مدونات هؤلاء المنشقين من إرسـال رسـائلهـم. والمثال على ذلك فى ديسمبر ٢٠٠٩ أن الصـين حكمت على ليـو خيـاوبو Liu Xiaobo، وهو ناشط ومدون فـاعل فى حـقـوق الإنسان بالسجن أحد عشر عامًا بسبب الحرص على تدمير سلطة الدولة، وأدخلت قيودًا جديدة على تسجيل مواقع شبكة الإنترنت وتشغيلها من جانب الأفراد. ويعلق أحد مقدمى خدمة شبكة الإنترنت الصينى قائلاً: "لقد نظمت عملاً تجاريًا ناجحًا وقانونيًا طيلة تسع سنوات. والآن، قيل لى فـجـأة إن مـا أفـعله يجـعلنى مـجـرمًـا"[٢٥]. وفـيـمـا يـتـصـل بالقـوة الناعمة؛ فإن أى شـخـص، أو منظمة، يمكن أن يحاول أن يقنع الآخرين بتغيير سلوكهم. وقد استخدمت الحكومة الصينية الإنترنت أحيانًا لتعبئة الطلاب الصينيين للتظاهر ضد اليابان حين اتخذ مسئولوها مواقف تهاجم وجهات النظر الصينية فى العلاقات بين البلدين إبان الثلاثينيات. وتهدف شرائط ڤيديو تنظيم القاعدة على الإنترنت إلى تجنيد الأفراد لمناصرة قضيتها الثلاثينيات وهى حالة أخرى للقوة الناعمة التى تستخدم ليغير الناس أفضلياتهم أو إستراتيجياتهم الأصلية.

والمظهر الثانى للقوة هو وضع جدول العمل أو تأطير جدول العمل الذى يعوق فيها أحد الفاعلين اختيارات الآخرين باستبعاد إستراتيجياتهم. وإذا كان وضع جدول العمل ضد إراداتهم فهو أحد جوانب القوة الضـاربة. وإذا قبل كعمل مشروع فهو مثل للقوة الناعمة. وعلى سـبيل المثـال ففى فـبراير ٢٠١٠، وخـلال عيد الثـورة الإيرانيـة، عطلت الحكومة الإيرانية الإنترنت لمنع المحتجين من إرسـال أفلام الاحتجاجات حتى لا ترى على اليوتيوب، كما فعلوا بشكل ناجح قبل ذلك بستة شهور. ويعلق شـخص إيرانى من المنفيين: "لقد كان يومًا ازدهرت فيه جماعة الخضر وتعلمت أن حرب حكومة ما كما هو مقرر فى الجمهورية الإسلامية لإيران تحتاج إلى أكثر من معجبين بصفحات الفيس بوك والتويتر وعروض اليوتيوب العاطفية[٢٦]. وفى لعبة القط والفأر، يمكن استخدام التقنيات لتدعيم كل من الحرية والقهر معًا. وبحسب مبادرة الشبكة المفتوحة تستخدم أربعون دولة على الأقل مصافى مقيدة بدرجة عالية، وحواجز لمنع مناقشة المسائل المريبة، وتعمل ثمـانى عشرة دولة الرقـابة السياسية التى تصفها المبـادرة بأنها "منتشرة"

فى الصين، وڤيتنام، وإيران، وأساسًا فى ليبيا وإثيوبيا والمملكة العربية السعودية، وتصفى أكثر من ثلاثين دولة المعلومات لأغراض اجتماعية، وتغلق محتوياتها لاتصالها بموضوعات رئيسية مثل الجنس ولعب القمار، والمخدرات. كما أن حتى الولايات المتحدة، والعديد من الدول الأوروبية تقوم بذلك "بشكـل انتقائى"(٢٧). وأحيـانًا يكون هذا الصد مقبـولاً وأحيانًا لا يكون كذلك.

(الجدول رقم ٥/٢)

المظاهر الثلاثة للقوة فى مجال تجمع أجهزة الاتصال الإلكترونى

المظهر الأول: (أ) يحث (ب) لكى يعمل ما يود (ب) ألا يفعل بخلافه مبدئيًا.

الموجعة: رفض هجمات الخدمات، وإدخال المعدات السيئة وأنظمة الرقابة الإشرافية واكتساب البيانات، والتمزقات، وأعمال القبض على المدونين.

الناعمة: حملة معلومات بغرض تغيير الأفضليات المبدئية للمتلصصين، وتجنيد أعضاء المنظمات الإرهابية.

المظهر الثانى:

(أ) يعوق اختيارات (ب) عن طريق استبعاد إستراتيجيات (ب)

الموجعة: الجدران المانعة، المصافى، والضغط على الشركات لإبعاد بعض الأفكار.

الناعمة: الرصد الذاتى لمقدمى خدمات الإنترنت وآلات البحث، وقواعد اتحاد الإنترنت للأسماء والأرقام المعينة على أسماء المجال، ومعايير البرامج الإلكترونية اللينة المتفق عليها (بشكل واسع).

المظهر الثالث:

(أ) يشكل أفضليات (ب) لكى لا يتم النظر مطلقًا إلى بعض الإستراتيجيات.

الموجعة: التهديدات بمعاقبة المدونين الذين ينشرون المواد الخاضعة للرصد والمراقبة.

(ب) الناعمة: معلومات بهدف خلق الأفضليات (مثل حفز القومية، والمخترقين الوطنيين)، وتعزيز أعراف الشعور بالنفور (مثل أفلام الإباحة الخاصة بالأطفال).

إذا كانت عملية التصفية سرية، فيصعب على المواطنين أن يعرفوا ما لا يعرفونه ويتم تركيب تقنيات التصفية فى جيلها الأول فى النقاط المفصلية للإنترنت. وهى تعمل عن طريق منع الرغبات بالنسبة إلى قائمة مقررة سلفًا على مواقع الشبكة والعناوين، وهذه التقنيات معروفة غالبًا لمستخدميها ولكن تم إمدادهم بتقنيات أكثر تطورًا حيث إنها أكثر سرية، وديناميكية، وتستهدف الخصوم (فى الوقت المحدد)[٢٨]. وفى بعض الحالات فيما يبدو مشابهًا للقوة الضاربة بالنسبة إلى إحدى المجموعات، يبدو جاذبًا لمجموعة أخرى، وبعد التظاهرات فى سينكيانج عام ٢٠٠٩، أغلقت الصين آلاف المواقع الشبكية وراقبت الرسائل النصية التى جعلت الاتصال أكثر صعوبة بالنسبة إلى القاطنين فى ذلك الإقليم، ولكنها زرعت بدائل متطورة محليًا بديلاً عن المواقع الشبكية الأجنبية، مثل اليوتيوب والفيس بوك والتويتر، التى كانت جذابة فى أعين المخترقين الوطنيين المتحمسين[٢٩]. ومن بين الاتحادات الأمريكية، قاضت صناعة الموسيقى أكثر من ١٢ ألف أمريكى بتهمة سرقة الملكية الذهنية ونقل الموسيقى وتحميلها إلى الكمبيوتر بشكل غير قانونى. واعتبر هذا التهديد بأنه قوة ضاربة من جانب أولئك الذين تمت مقاضاتهم، ومن جانب العديدين الذين لم يتم مقاضاتهم أيضًا. ولكن حينما قرر أحد الاتحادات العابرة للحدود، مثل اتحاد "أبل"، ألا يسمح بنقلها بتطبيقات معينة على هواتفها من نوع "أى" لم يكن العديد من المستهلكين على علم بعمليات قطع جداول عملهم المحتملة، وفهم البعض أن العد العشرى يقود أبحاثهم إلى المعلومات[٣٠].

ويستوعب المظهر الثالث للقوة أحد العوامل الفاعلة إلى تشكيل أفضليات فاعل آخر بدائى، لكى لا يتم اعتبار بعض الإستراتيجيات. وحين تختار الشركات أن تضع لنفسها رقما شفريًا بديلاً عن آخر فى منتجاتها للبرامج اللينة للأجهزة الإلكترونية، يلاحظ ذلك قليل من المستهلكين[٣١]. وقد تنفذ الحكومات حملات لتجريد أفكار معينة من الشرعية مثل ديانة "فالون جونج" فى الصين، وتقيد نشر تلك الأفكار على الإنترنت. وبذا تجعل من الصعب على المواطنين أن يعرفوا شيئًا عنها. وتؤكد المملكة العربية السعودية عدم إيمانها بجعل المواقع الشبكية متوافرة لمواطنيها. وقد اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوات ضد شركات بطاقة الائتمان حتى تجعل المغامرة على شبكة الإنترنت غير متوافرة لمواطنيها، فى حين تمنع فرنسا وألمانيا مناقشة الإيديولوجية النازية على الإنترنت وعلى نحو عارض، وفيما يتعلق بالأفلام الإباحية للأطفال، فهناك توافق عريض عبر الثقافات على إبقاء أفكار وصور معينة بعيدًا عن أن تكون متوافرة.

الفاعلون ومصادر قوتهم النسبية

يتمثل انتشار القوة فى مجال التجمع الإلكترونى عن طريق العدد الهائل من الفاعلين فيها، والانخفاض النسبى فى تفاوتات القوة فيما بينها وبين شخص، ابتداءً من مراهق متلصص إلى حكومة قوية حديثة يمكنه أن يحدث إتلافات فى حيز التجمع الإلكترونى. وكما ذكرت مجلة نيويوركر الكرتونية الشهيرة "فى الإنترنت لا أحد يعرف أنك شخص تافه". وقد تسبب فيروس "لاف باج" غير المعروف، والذى أطلقه أحد المخترقين فى الفلبين، فى تلف يبلغ ١٥ بليون دولار[٣٢]. وللبنتاجون ٧ ملايين جهاز كمبيوتر فى ١٥ ألف شبكة، وهذه الشبكات يستخدمها الخارجيون عن وزارة الدفاع "مئات الآلاف من المرات يوميًا"[٣٣]. ويقال إن جماعات مجرمى التجمع الإلكترونى سرقت أكثر من تريليون من البيانات والملكية الذهنية فى عام ٢٠٠٨، وقد وجد أن شبكة جاسوسية على التجمع الإلكترونى، وهى "جوست نت"، قد أصابت ١٢٩٥ جهاز حاسوب فى ١٠٣ دول منها ٣٠٪ كانت أهدافًا حكومية ذات قيمة عالية[٣٥]. وتستخدم الجماعات الإرهابية الشبكة لتجنيد أعضاء جدد ولتخطيط حملاتها. ويمزق الناشطون السياسيون والبيئيون مواقع الشبكة الخاصة بالشركات والحكومات.

وما يميز القوة فى مجال التجمع الإلكترونى ليس فى أن الحكومات ليست بعيدة عن الصورة كما تنبأ أنصار حرية التجمع الإلكترونى الأوائل، ولكن الأمر هو أن الفاعلين المتباينين يحوزون موارد مختلفة للقوة، وأن الفجوة بين الدولة والفاعلين من غير الدول تضيق فى حالات عديدة، ولكن الانخفاض النسبى فى تفاوتات القوة ليس هو التوازن نفسه، فما زالت الحكومات الكبرى تمتلك الموارد بشكل أكبر. وفى الإنترنت ليس الأشخاص الأشرار كلهم متساوين. وبوسيله تقريبية يمكننا أن نقسم الفاعلين فى حيز التجمع الإلكترونى إلى ثلاث فئات: الحكومات والمنظمات ذات الشبكات الهيكلية العالية، والأفراد والشبكات ذات الهيكلية الخفيفة.

(جـــدول ٣/٥)

موارد القوة النسبية للفاعلين
فى مجال تجمع الأجهزة الإلكترونية

الحكومات الرئيسية

١- تنمية البنية التحتية وتدعيمها، والتعليم، والملكية الفكرية.

٢- القسر القانونى والمادى للأفراد والوسطاء المقيمين داخل حدود الدولة.

٣- حجم السوق، والسيطرة على الولوج، مثل: الاتحاد الأوروبى، الصين، الولايات المتحدة.

٤- مصادر الهجوم على تجمع أجهزة الاتصال، ودفاع هذا التجمع الإلكترونى: الأجهزة الحكومية، والميزانيات، ووكالات المخابرات.

٥- تقديم المنافع العامة، مثل التنظيمات الضرورية للتجارة.

٦- الاشتهار بالشرعية، والرقة، والكفاءة التى تولد القوة الناعمة.

التعرضات الأساسية: الاعتماد التام على أنظمة التعقيد السهل تهرئتها، وعدم الاستقرار السياسى، وإمكان فقدان السمعة.

المنظمات والشبكات ذات الهيكلية البنائية العالية.

١- الميزانيات الضخمة والموارد البشرية، واقتصادات التوازن.

٢- المرونة فى حالات عبور الحدود.

٣- السيطرة على الشفرة، وتنمية الناتج، وتوالد التطبيقات.

٤- العلامات والشهرة.

التعرضات الأساسية: المحاكمة القانونية، سرقة الملكية الفكرية، تهرؤ الأنظمة، إمكان فقدان السمعة (التعريض والإحراج).

الأفراد والشبكات ذات الهيكلية البنائية البسيطة

١) التكلفة المنخفضة للاستثمار من أجل الولوج.

٢) العقلية الواقعية وسهولة الخروج.

٣) إمكانية التعرض غير المتماثلة إذا قورنت بالمنظمات الكبرى.

التعرضات الأسياسة: القسر القانونى وغير القانونى من جانب الحكومات والمنظمات إذا تم الاستحواذ عليهما.

(وبالطبع، هناك فئات فرعية، وثمة بعض الحكومات تمتلك قدرة أكبر من غيرها ولكن هذا تقريب أولى).

الفاعلون الحكوميون: حيث إن البنية التحتية المادية للإنترنت تظل مرتبطة بالجغرافيا، وإن للحكومات سيادتها على امتدادها الجغرافى، يظل للموقع أهميته كمورد فى مجال التجمع الإلكترونى. وتستطيع الحكومات أن تتخذ الخطوات لتقديم البنية التحتية، وتعليم الحاسوب، وحماية الملكية الفكرية التى سوف تشجع تطور القدرات داخل حدودها (أو تثبطه). ويمكن لتقديم المنافع العامة بما فيها بيئة قانونية ومنتظمة، أن تسير النمو التجارى لقدرات التجمع الإلكترونى. وقد أخذت كوريا الجنوبية – على سبيل المثال – دور الريادة فى التنمية العامة لقدرات المجموعات العريضة. وينظر إلى ما تشتهر به دولة ما على أنه أمور مشروعة، ومعتدلة، وكفء، يمكنها أن تعزز (أو على العكس أن تقاطع) القوة الناعمة للحكومة مع الفاعلين الآخرين مجال التجمع الإلكترونى. وتخدم الجغرافيا أيضًا كأساس للحكومات لتطبيق القسر والسيطرة القانونية. وعلى سبيل المثال؛ فبعد تظاهرات سنكيانج فى سنة ٢٠٠٩، كانت الحكومة الصينية قادرة على حرمان ١٩ مليونًا مقيمًا فى رقعة تبلغ ضعف حجم تكساس من بعث رسائل نصية، ومن المكالمات الهاتفية الدولية، ومن الدخول على الإنترنت فيما عدا المواقع الشبكية التى تهيمن عليها الحكومية. لقد لحق ضرر بالغ بالعمل التجارى

والسياحة، ولكن الحكومة الصينية كانت معنية بشكل كبير بالاستقرار السياسى[٣٦].

وفى عام ٢٠١٠ حينما نقلت شركة "سويفت"، وهى شركة خاصة تنسق التحويلات النقدية وتحفظها بين البنوك، المساعدين الأساسيين للحاسوب من الولايات المتحدة إلى أوروبا، احتاجت إلى إذن من الاتحاد الأوروبى لتداول البيانات بشكل تطوعى عن طريق وزارة الخزانة الأمريكية لأغراض مناهضة للإرهاب. وحين توقف البرلمان الأوروبى عن الموافقة الأوروبية الشاملة، أعلنت "سويفت" أنه ليس ثمة أساس قانونى يجعلها تسلم البيانات من المراكز الأوروبية إلى وزارة الخزانة. وكحل، وهو حل وسط، فرض البرلمان الأوروبى قيوداً جديدة بشأن الخصوصية على نقل البيانات[٣٧]. ولو كان السوق كبيراً لأمكن لأى حكومة أن تطبق قوتها فى الامتداد الإقليمى. وقد كان لمعايير الخصوصية المحكمة من أوروبا تأثيرها العولمى. وحين واجهت شركات مثل ياهو أو داوجونز ادعاءات قانونية مبنية على نشاط الإنترنت فى فرنسا وأستراليا، فإنها صممت على الانصياع وليس الابتعاد عن تلك الأسواق. وعلى نحو واضح، فهذا مورد للقوة متوافر للحكومات فى ظل سلطة على الأسواق الكبيرة، وليس بالضرورة لكل الحكومات. وتملك الحكومات كذلك القدرة على تنفيذ هجمات التجمع الإلكترونى[٣٨]. وعلى سبيل المثال؛ فإن الأسطول العاشر، والقوة الجوية الرابعة والعشرين الأمريكيين، ليس لديهما سفن أو طائرات. وتنحصر معاركهما فى حيز التجمع الإلكترونى[٣٩]. وتستخدم قواتهما الحواسيب والإنترنت عوضاً عن السفن أو الطائرات. ولسوء الحظ، تستخدم الروايات الإخبارية بشأن ملايين الهجمات "كلمة الهجوم" بشكل فضفاض لتشير إلى كل شيء ابتداء من شاشات منافذ الكمبيوتر، إلى إجراء عملية الإتلاف (وهى الانتهاكات غير القانونية فى الحاسوب)، إلى تشويه الشبكة، إلى القيام بعمليات على نطاق واسع تستهدف إحداث التدمير المادى. ويتعين علينا أن نميز بين الهجمات البسيطة التى تستخدم مجموعة أدوات زهيدة الثمن يمكن لأى شخص أن ينقلها من الإنترنت، وبين الهجمات الأكثر تطوراً والتى تماثل احتمالات الضرر الجديدة، والتى لم يتم التعرف عليها بعد، ومن ثم إصلاحها. وتستوعب الفيروسات الجديدة، كما تستوعب الهجمات التى تتم فى يوم محدد (الاستخدام لأول مرة). وتتطلب هذه الهجمات مهارة أكبر من الاختراق

أو التلصص البسيط. ويميز الخبراء أيضًا بين استغلال التجمع الإلكترونى لأغراض التجسس، وبين الهجمات على التجمع الإلكترونى لتحقيق أغراض تدميرية أو إتلافية. وتقوم الحكومات بالأنشطة الخاصة لكلا النوعين. وما تم التأكيد عليه على نحو علنى بشأن التجسس على التجمع الإلكترونى هو من النذر اليسير. ولكن معظم التقارير تصف التدخلات فى نظم الحاسوب بأنها كلية ولا تقتصر على الحكومات.

وثمة تقارير عن الهجمات التى تتصل بالأعمال الحربية فى حالات العراق سنة ٢٠٠٣ أو جورجيا سنة ٢٠٠٨، وتخريب الأجهزة الإلكترونية عن طريق الأعمال السرية[٤٠]. ويقال إن إسرائيل قد استخدمت وسائل التجمع الإلكترونى للتغلب على الدفاعات الجوية السورية قبل ضرب المفاعل النووى السرى فى سبتمبر سنه ٢٠٠٧[٤١]. ويرى معظم الخبراء أن الهجوم على التجمع الإلكترونى باعتباره عنصرًا مساعدًا مهمًا عوضًا عن أن يكون سلاحًا قاهرًا (على خلاف السلاح النووى) فى الحروب بين الدول. وتتدخل الدول فى نظم تجمع الأجهزة الإلكترونية الخاصة بكل منها "فى سبيل الإعداد لمعركة يمكن أن تندلع مستقبلاً". وقد ناقش كل من المنظرين العسكريين الأمريكيين والصينيين هذه الخطوات (كما رأينا فى الفصل الثانى). ولكن ما يصرح به علنًا بشأن نظريات التجمع الإلكترونى الهجومية يسير. وقد خلص تقرير مجلس الأبحاث القومى فى سنة ٢٠٠٩ إلى أن سياسة اليوم: "الإطار القانونى لتوجيه استخدام الولايات المتحدة وتنظيمه لهجمات تجمع الأجهزة الإلكترونية ضعيفة التكوين، غير متطورة، ومشكوك فيها بدرجة عالية"[٤٢]. ومن الناحية الافتراضية تعمل الحكومات الكبرى فى هذا النشاط، رغم أن نجاح هذه الهجمات قد يعتمد على تعرض الهدف للضرر. وبذا، فإن التطبيق المبتسر أو الكشف عنه سوف يقاطع قيمتها. ومن المحتمل أن تكون الهجمات الموضوع لها يوم محدد دون سابق إنذار هى الأعظم تأثيرًا، وقد تعتمد هذه الآثار على مقاييس اتخذها الهدف لتدعيم المرونة التى قد لا يعلم بها المهاجم بشكل كامل.

الفاعلون غير الحكوميين المالكون للشبكات ذات الهيكلية العالية

تنفذ هجمات التجمع الإلكتروني التي ترفض الخدمة أو تمزق الأنظمة أيضًا بواسطة الفاعلين من غير الدول سواء لأغراض إيديولوجية، أو إجرامية، ولكن هذه المجموعات لا تحوز القدرات نفسها التي تحوزها الحكومات الكبرى. وتستوعب الهجمات المتطورة ضد الأهداف عالية القيمة، مثل نظم اتصالات الدفاع وأجهزة مخابرات كبيرة تتدخل ماديًا (عن طريق سلاسل للإمداد والجواسيس)؛ أو تطلق أرقامًا سرية بدرجة عالية. ويمكن للمراهق المخترق المتلصص أو حكومة كبيرة معًا أن يقوما بإتلاف كبير للإنترنت، ولكن ذلك لا يجعلهما قوتين على قدم المساواة في القوة في مجال التجمع الإلكتروني. إن انتشار القوة ليس هو توازن القوى نفسه. ويعتقد خبراء بعض الحكومات أن التحسينات التقنية المؤتلفة في سريتها وإدارة تماثلها يمكن أن تنخفض إلى حد كبير، وفي نهاية المطاف في غضون خمس إلى عشر سنوات تالية[٤٣]. وكما جاء في كلمات مايك كونيل المدير السابق للمخابرات الوطنية: "إن التقنيات متوافرة بالفعل من جانب المصادر العامة والخاصة، ويمكن تطويرها بشكل أبعد إذا كان لدينا الإرادة لإنشائها في نظمنا"[٤٤]. إن بعض اتحادات الشركات العابرة للحدود لديها ميزانيات ضخمة وموارد بشرية ماهرة، وسيطرة على الأرقام المملوكة التي تمنحها موارد للقوة، أكبر مما تملكه العديد من الحكومات. وفي عام ٢٠٠٩ امتلكت شركات مايكروسوفت، وأبل، وجوجل، إيرادات سنوية بلغت ٣٥، ٥٨، ٢٢ بليون دولار، كل على حدة على التوالي. وقامت جميعًا بتشغيل أكثر من ١٥٠ ألف فرد[٤٥]. وتتنافس كل من شركات أمازون، وجوجل، وماكروسوفت، وغيرها في مجال تطوير تعتيم الحاسوب، ولها قطاعات ومساعدون تابعون لها يعمل فيها أكثر من ٥٠ ألفًا. ويسمح هيكلها العابر للحدود بأن تستغل الأسواق والموارد حول العالم بأسره. وفي الوقت ذاته، تحفظ مركزها القانوني، وإلى جانب تساويها الجمعي تملك اتحادات الشركات العابرة للحدود دوافع قوية لكي تبقى منصاعة للهياكل القانونية المحلية. ولا يمنع هذه النقاط القانونية الدقيقة قوة المنظمات الإجرامية، وبعضها عبارة عن عمليات ضئيلة تقوم على شعار «اضرب وول هاربًا»، والتي تحقق مكاسبها بسرعة قبل أن تلحق بها الحكومات والمنظمون[٤٦]. ولبعضها الآخر نطاق مؤثر عبر الحدود. وعلى نحو افتراضي، تشتري الحماية من

الحكومات الضعيفة. وقبل أن يتم فكها بقوة القانون كانت للسوق السوداء المتصلة بالشبكة أكثر من ٢٥٠٠ عضو عبر العالم يشترون المعلومات المالية المسروقة ويبيعونها، وكلمات السر، وبطاقات الائتمان[٤٧]. ويمكن لربع الحواسيب المرتبطة بشبكة ما أن تكون جزءاً من شبكة بوت نت وبعضها يشمل ملايين الحواسيب. ورغم اختلاف التقديرات فربما تكلف جرائم التجمع الإلكترونى الشركات أكثر من تريليون دولار سنوياً[٤٨]. وربما تكون بعض الجماعات الإجرامية، ومثالها التى تدعى "شبكة العمل الروسية" قد ورثت بعض القدرات من الدولة السوفييتية بعد تفسخها. ويقال إنها تحتفظ باتصالات غير رسمية مع الحكومة الروسية. وبحسب مسئول بريطانى (هناك مؤشرات قوية على أن شبكة العمل الروسية لها شركاتها المحلية وسلطتها القضائية المحلية، وحكوماتها المحلية فى مدينة بيترسبورج فى حوزتها. إن تحدياتنا تصيب عقبات بالغة الأهمية)[٤٩]. والأكثر من ذلك، "فإن لمهارات الاختراق للمجموعات الإجرامية، يمكن أن يجعلها حليفة طبيعية للدول الوطنية التى تبحث عن وسيلة لزيادة قدرتها، فى حين هى تنكر انخراطها فى هجمات التجمع الإلكترونى[٥٠]. إن نطاق العمليات الإجرامية باهظ ومكلف، ولكنه مربح على نحو واضح. وفى سنة ٢٠٠٦ قدر مكتب المحاسبات الحكومى الأمريكى أن ٥٪ فقط من مجرمى التجمع الإلكترونى تم القبض عليهم أو إدانتهم[٥١].

وتستفيد الجماعات الإرهابية بشكل نشيط من أدوات التجمع الإلكترونى، كما رأينا آنفاً، رغم أن إرهاب التجمع الإلكترونى يتم تعريفه بشكل ضيق بأنه الاستعمال المباشر للأدوات الافتراضية لإحداث التدمير (انظر: الصف العلوى فى الجدول رقم ١/٥) التى قد أضحت نادرة فى السوق. ورغم أنه لا يوجد شىء يوقف الجماعات الإرهابية عن تجنيد المتخصصين المهرة فى الحاسوب أو شراء المعدات السيئة من الجماعات الإرهابية على الإنترنت، يظهر أن هجمات التجمع الإلكترونى تبدو أقل نفعًا بكثير من الهجمات المادية. إنها لا تملأ الضحايا المحتملين بالرعب، إنها ليست تصورية، ولا يفهم معظم الناس أنها أحداث عاطفية بدرجة عالية[٥٢]. ومن بين اثنتين وعشرين مؤامرة تم القضاء عليها منذ ١١ سبتمبر شملت جميعها استعمال المتفجرات أو الأسلحة الصغيرة وبينما تتعرض البنية التحتية الحاسمة للولايات المتحدة، بدءاً من الصفائح

الكهربائية إلى القطاع المالى للهجمات من خلال حيز التجمع الإلكترونى، تفتقد القاعدة القدرة، والباعث لاستغلال هذه التعرضات(٥٣). وبعضها الآخر ليس دمويًا إلى هذه الدرجة. وعلى سبيل المثال، يعتقد ماك كونيل McConnel أن حالات التعرض للأنظمة المالية، والكهربائية، تمثل هدفًا ضخمًا لأى جماعة ترغب فى إحداث التدمير. وسوف تطور هذه الجماعات قدراتها لتصبح تهديدًا أكبر من الدول القومية الأخرى، وكما جاء فى كلماته: "حينما تمتلك الجماعات الإرهابية التطور، فسوف تستخدمه"(٥٤).

وحتى الآن يبدو أن الإرهابيين قد صمموا على أن المتفجرات بهدف تحقيق أغراضهم تقدم الأداة للضرب العنيف المباغت ضد الأفراد. ولكن ذلك لا يعنى أن الجماعات الإرهابية لا تستخدم الإنترنت لتدعيم الإرهاب. وكما رأينا من قبل، لقد أصبح أداة حاسمة تسمح لهم بالعمل كشبكات لإعفاءات غير مركزية، وتخلق صورة واسعة لتجنيد المؤيدين، وزيادة الأموال، وتقديم التدريب اليدوى، وإدارة العمليات. إن الأكثر أمنًا هو إرسال الإلكترونات عن مرور العناصر من خلال مراقبات الجمارك والهجرة. وبفضل أدوات التجمع الإلكترونى أصبحت القاعدة قادرة على أن تتحرك من نظام هرمى مقيد بخلايا منظمة جغرافيًا إلى شبكات عالمية أفقية يمكن أن تجمد المتطوعين المحليين أنفسهم إليها. وكما يلاحظ خبير فى الإرهاب، فإن المكان الأساسى لتكوين "الراديكاليين" ليس باكستان أو اليمن أو أفغانستان، بل فى تجربة فريدة لمجتمع افتراضى، إنها أمة فى الشبكة(٥٥).

الأفراد ذوو الشبكات ذات الهيكلية الخفيفة

إن هذا مثال على كيفية بدء أدوات التجمع الإلكترونى فى تعتيم الخطوط بين التنظيمات التى تملك شبكات ذات هيكلة عالية، والأفراد ذوى الشبكات ذات الهيكلة الخفيفة. وكما أوضح عدد من الأمثلة السابقة يمكن للأفراد بسهوله أن يلعبوا فى مجال التجمع الإلكترونى بسبب التكلفة الزهيدة للاستثمار من أجل دخول الشبكة والإغفال الافتراضى وسهوله الخروج. ويعملون أحيانًا بموافقة الحكومة وأحيانًا ضدها. وعلى سبيل المثال، وقبل الهجوم الروسى على جورجيا فى عام ٢٠٠٨، كان أى مدنى،

مولود فى روسيا أو فى أى مكان آخر يأمل أن يكون محاربًا فى التجمع الإلكترونى، وكان يمكن أن يزور مواقع الشبكة الموالية لروسيا لنقل البرامج اللينة والتعليمات الضرورية لبدء رفض هجمات الخدمة فى جورجيا(٥٦). وخلال احتجاجات الطلاب فى إيران ٢٠٠٩ كانت مواقع التويتر والشبكات الاجتماعية حاسمة فى تنظيم المظاهرات. لقد طلبت الحكومة الأمريكية من الموظفين التنفيذيين للتويتر ألا ينقلوا الموقع للحفاظ على المخطط، ووقتها أصابهم القلق بأن يعوق ذلك كيفية إمكان استخدام التويتر لتنظيم المظاهرات، وبعد ستة شهور أعادت جماعة غير معروفة تسمى الجيش الإيرانى للتجمع الإلكترونى توجيه حركة التويتر بنجاح إلى الشبكة برسالة مناهضة لأمريكا. وفى فبراير ٢٠١٠ أغلقت الحكومة الإيرانية معظم الدخول على تويتر والمواقع الأخرى(٥٧).

وفى ضوء مناقشتنا فى الفصل السادس للأساليب التى يساعد بها الاعتماد المتبادل غير المتماثل فى توليد القوة، فمن الجدير بالذكر أن الفاعلين من الأفراد فى مجال التجمع الإلكترونى يستفيدون من التعرض اللامتماثل إذا قارناه بالحكومات والتنظيمات الكبرى. إنها تملك استثماراً بالغ الضآلة أو تخسر القليل من الخروج، وإعادة الدخول. إن تعرضها الرئيسى هو بالقسر القانونى وغير القانونى من جانب الحكومات والمنظمات إذا هى استوعبتهما، ولكن يمكن الاستحواذ فعليًا على نسبة مئوية ضئيلة فقط. وعلى النقيض من ذلك، تملك اتحادات الشركات إمكانيات تعرض مهمة بسبب الاستثمارات الكبرى المحددة فى أنظمة التشغيل المعقدة، والملكية الفكرية؛ والسمعة والشهرة. وعلى المنوال نفسه تعتمد الحكومات الكبيرة على أنظمة معقدة يمكن تدميرها بسهوله أو الاستقرار السياسى، والقوة الناعمة ذات شهرة طيبة. ورغم أنه ليس من المحتمل أن نجعل ضربات التجمع الإلكترونى التى شعارها الضربة الخاطفة أن تجعل الحكومات والاتحادات تجثو على ركبها، فإنه يمكنها أن تفرض تكاليف جادة من التمزق فى عمليات الشهرة باستثمار ضئيل. إن الحكومات أشخاص على القمة فى الإنترنت، ولكن الأشخاص الأصغر لا تفتأ تعض، ويمكن عند التعامل مع تلك العضات، أن يفضى ذلك إلى سياسة معقدة.

جوجل والصين

يمكن توضيح التفاعل المعقد بين الفاعلين العامين والخاصين من خلال قضية جوجل، وهى شركة أمريكية حكومة الصين(٥٨). ففى بداية سنة ٢٠١٠ أعلنت جوجل أنها قد انسحبت من العمل فى الصين. وبذا أصابت القوة الناعمة الصينية بتكلفة ملحوظة، وانتظمت القضية ثلاث مسائل كانت متغايرة تقنياً، ولكنها أصبحت متصلة سياسياً، وهى: الجهود المزعومة من جانب الحكومة الصينية لسرقة الرقم المصدرى لجوجل (الملكية الذهنية) والتطفل فى حسابات البريد الإلكترونى الخاص بجوجل للنشطاء الصينيين (حقوق الإنسان). واستجابة لذلك، كان قرار جوجل بوقف الانصياع لرصد أبحاث جوجل (رغم أن جوجل كانت قد انصاعت لمدة أربع سنوات). ومن الناحية الفنية، فإن الانسحاب من الصين لم يحقق شيئًا فى سبيل حل المسألتين الأوليين اللتين لم تعتمدا على المساعدين الموجودين فى الصين، ولكن كانت جوجل تأمل أن تكون فى المقدمة للتعتيم حسب الاختيار (فى إطار المنافسة مع خصومها مثل مايكروسوفت). ولعلها تكون قد قررت أن سمعتها المتصلة بالأمن وحقوق الإنسان أغلى قيمة من الاستحواذ على سوق البحث فى الصين. وحيث كانت شركة بايدو الصينية فى المقدمة فى السوق. والأكثر من ذلك، لم يكن البحث فى الصين مصدرا كبيراً لإيراد لشركة جوجل. ولم تكن الهجمات التى تستهدف الملكية الذهنية للشركات الأجنبية غير شائعة فى الصين، ولكن الخبراء بعد يوليو ٢٠٠٩ كشفوا عن أسلوب جديد جرىء ضد العديد من الشركات التى خضعت لهجمات جديدة متطورة (هجمات اليوم المحدد). ويبدو أن الصين كانت ترفع من رهانها. وعلى خلاف الشركات المنخفضة التقنية ذات الخيار الضئيل إذا هى رغبت أن تمكث فى السوق الصينى، احتاجت جوجل أن تحفظ القوة الناعمة لسمعتها بتأييد حرية التعبير لتجنيد الأشخاص المبدعين ورعايتهم، وأن تحتفظ بالسمعة الأمنية الخاصة بسمة بريدها الإلكترونى. وعند هذه النقطة، غدت الحكومة الأمريكية منخرطة فى المسألة. وقد نبهت جوجل البيت الأبيض قبل إعلانها. وكانت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية قد أعدت بالفعل كلمة عن حرية الإنترنت، وأضافت مثال جوجل حيث رفعت المسألة إلى مستوى ما بين الحكومات.

ورفضت الحكومة الصينية فى بداية المسألة على أساس أنها نزاع تجارى، ولكن انخراط الحكومة الأمريكية أفضى إلى تصريحات سياسية بشأن الحاجة إلى الخضوع للقوانين الصينية والشكاوى بشأن الإمبريالية الأمريكية على التجمع الإلكترونى[٥٩]. وأشار مسئولون آخرون إلى الجهود الأمريكية الرامية إلى استمرار الهيمنة على الإنترنت. وفى الوقت ذاته، تم التعبير عن وجهات النظر الصينية الأخرى. وأودع بعض المواطنين الأزهار على فكر "جوجل" حزنًا لما يحدث، وشعر آخرون بالقلق من أن خروج جوجل سوف يضر الصين إذا غدت "بايدو" هى المحتكر (حينما تخرج الشركات الصينية من الصين سوف تجد أنها فشلت فى فهم منافسيها كما فعلوا حينما كانوا يتنافسون فى الصين)[٦٠]. ومبدئيًا أعادت جوجل تلقائيًا توجيه مستخدميها فى البر الصينى إلى موقع هونج كونج، ولكن الصين رفضت هذا التلاعب، وهددت بألا تجدد التصريح الخاص بإمداد جوجل على الإنترنت، ثم أنشأت جوجل صفحة تظهر على الكمبيوتر التى قدمت لزوارها الاختيار عوضًا عن التلقائية فى الاتصال فى هونج كونج. وظلت جوجل فى الصين، ولكن الحكومة الصينية أعادت تأكيد هيمنتها على القوانين الصينية[٦١]. إلا أن الحكومة الأمريكية استخدمت هذه الحالة لإحداث قواعد جديدة فى الإنترنت، ولكنها فى الوقت ذاته، فشلت فى أن تقول ما الذى يمكن للولايات المتحدة أن تتوقف عنه. وعلى سبيل المثال هل تحاول الحكومة الأمريكية أن توقف التدخلات الخاصة فى النظم الصينية؟ إن هناك العديد من التدخلات فى أنظمة الحاسوب الصينية والأمريكية هى على أساس المعاملة بالمثل. "وافترض ببساطة أن الولايات المتحدة فى طريق كبير تقوم بالأشياء نفسها التى انتقدتها الوزيرة كلينتون. إن الولايات المتحدة مثل الصين لا تسرق الملكية الفكرية من الشركات الأمريكية أو تقتحم حسابات المدافعين عن الديمقراطية، ولكنها تستعمل بشكل عدائى تقنيات الكمبيوتر نفسها لأغراض تقدرها ذات جدارة[٦٢]. وقد وجدت دراسة لخبراء التجمع الإلكترونى أن الولايات المتحدة تقدم أكبر تهديد للمتدخلين تتجعها الصين عن كثب[٦٣]. وكانت بعض التدخلات من الولايات المتحدة بغير شك من جانب الحكومة، ولكن كانت هناك تدخلات أخرى من جانب الناشطين المخترقين من الأفراد الذين يحاولون تعزيز حقوق الإنسان وحرية الإنترنت فى الصين وفى أماكن أخرى من العالم. فهل ستكون

الولايات المتحدة قادرة، أو على استعداد للسيطرة على هؤلاء الناشطين المتلصصين؟ يبدو أنه من غير المحتمل أن يحدث ذلك فى حالات حقوق الإنسان، ولكن حكومة الصين ترى المتلصصين من سكان التبت فى المنفى و"فالون جونج" يشكلون تهديدات للأمن القومى. وبشكل مبدئى يمكننا أن نتخيل بعض المجالات التى تتداخل فيها الأهداف الصينية والأمريكية فى الحقيقة وفى الفهم، ولكن سرقة الملكية الذهنية للاتصال المبادر بشركة خاصة والتلصص على حقوق الإنسان أفضيا بشكل مؤكد إلى موقف سياسى أكثر تعقيداً. وقد استخدمت الشركات، والحكومات، والمتلصصون من الأفراد جميعاً الأدوات المختلفة المتوافرة لديهم للنضال من أجل التوصل لنتائج ذات أفضلية فى هذا الجانب من مجال التجمع الإلكترونى.

الحكومات والإدارة

يرى البعض أن حيز التجمع الإلكترونى مناظر لبلاد الغرب الوحشية التى تخلو من الحكومات ولا تحكمها قوانين. ولكن فى التطبيق، فثمة مجالات جديدة للإدارة الخاصة والعامة. إن معايير فنية معينة تتصل بقواعد الإنترنت قد وضعت "ولم توضع" باتفاق الآراء بين المهندسين المنخرطين فى قوة العمل الهندسية غير الحكومية للإنترنت. ويعتمد ما إذا كانت هذه المعايير مطبقة على نطاق واسع غالبًا على قرارات اتحادية حول تضمينها فى النتائج التجارية. ويطور اتحاد الكونسرتيوم غير الحكومى بالشبكة العريضة الدولية معايير الشبكة. ويملك اتحاد الإنترنت للأسماء والأعداد المختارة للمركز القانونى كاتحاد غير ربحى طبقًا للقانون الأمريكى، رغم أن إجراءاته قد تطورت لتشمل أصوات الحكومة "رغم عدم كونها تصويتًا". وعلى كل حال، فإن التفويض للاتحاد المذكور قاصر على مجالات الأسماء وإدارة الوسائل وليس غطاء كاملاً لإدارة حيز التجمع الإلكترونى. وتسيطر الحكومات الوطنية على قوانين حقوق الطبع والملكية الذهنية، رغم أنها خاضعة للتفاوض والتقاضى، وأحيانًا ضمن أطر عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية. وتقرر الحكومات كذلك حصص الطيف الوطنى ضمن إطار عمل عالمى يتم التفاوض عليه فى الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية. ورغم كل شىء، تحاول الحكومات الوطنية أن تدير

مشكلات الأمن والجاسوسية والجريمة ضمن إطار عمل قانونية وطنية، رغم أن القابلية التقنية لتطاير مجال التجمع الإلكترونى يعنى أن القوانين واللوائح تتبع دومًا هدفًا متحركًا. ورغم أنه ليس ثمة نظام واحد لإدارة حيز تجمع النظام الإلكترونى، فليس أيضًا ثمة مجموعة من الأعراف والمؤسسات الثنائية الفضفاضة التى ترتب فى أى مكان بين مؤسسات متكاملة تفرض القواعد من خلال قواعد هرمية وتطبيقات مجزأة على درجة عالية ومؤسسات بلا جوهر يمكن تطبيقه، حيث الاتصالات غير قائمة(٦٤).

ويوصف مجال حيز التجمع الإلكترونى غالبًا بأنه منفعة عامة أو ذو شيوع دولى. ولكن هذه الاصطلاحات غير ملائمة وغير دقيقة. إن المنفعة العامة هى تلك التى يمكن للكافة أن تستفيد منها. وليس من المستطاع استبعاد أحد. وحتى رغم ذلك، فهذا يمكن أن يصف بعض قواعد المعلومات فى الإنترنت أنها لا تصف البنية التحتية المادية التى هى مصدر ممتلك نادر يقع داخل حدود الدول ذات السيادة. وليس حيز التجمع الإلكترونى مشاعًا عامًا مثل البحار العالية، لأن أجزاء منه تقع تحت سيطرة السيادة. وفى أحسن الأحوال، فإنها "مشاع غير كامل"، أو إنها سيادة مشتركة للملكية مشتركة دون قواعد متطورة جيدًا(٦٥).

ويمكن تصنيف حيز التجمع الإلكترونى، كما يصفه إلينور أوستروم Elinor Ostrom الحاصل على جائزة نوبل، على أنه "مصدر لنبع مشترك" يصعب فيه استبعاد أحد، وإن استغلال أحد الأطراف له يمكن أن يطرح قيمته بالنسبة للأطراف الأخرى(٦٦). وليست الحكومة هى الحل الوحيد لمشكلات مورد هذا البيع الشائع. ويوضح "أوستروم" أن التنظيم الذاتى لهذه المجموعة يمكن فى ظل شروط مؤكدة. ولكن الشروط التى تربط الإدارة الذاتية الناجحة ضعيفة فى مجال التجمع الإلكترونى بسبب الحجم الكبير للموارد، والأعداد الكبيرة للمستخدمين، والفهم السيئ لكيفية تطور الأنظمة (علاوة على أشياء أخرى). وفى الأيام الأولى له، كان الإنترنت يشبه قرية صغيرة يستخدمه أفراد معروفون، ولم يكن ثمة ضرورة لطبعة أصيلة من الأرقام، وكان تطورًا لقواعد بسيطة، ولكن كل ذلك تغير بفعل التطور بالغ السرعة. ورغم الانفتاح والدخول على حيز التجمع الإلكترونى كوسيلة للاتصال تقدم منافع ذات قيمة للكافة، فإن سلوك الهيمنة المجانية فى شكل الجريمة، والهجمات، والتهديدات، يخلق نوعًا من عدم الأمن، والنتيجة هى طلب

الحماية التى يمكن أن تفضى إلى وقوع التجزئة أصلاً "الحدائق ذات الجدران"، والشبكات الخاصة، ومتساويات التجمع الإلكترونى فى أسوار القرن السابع عشر التى كانت تستخدم لحل "مأساة ذلك العصر للعموم"(٦٧).

إن بسط الأمن هو مهمة تقليدية للحكومة. ويعتقد بعض المراقبين أن الاحتقان الأمنى المتزايد سوف يفضى إلى دور متزايد للحكومات فى حيز التجمع الإلكترونى. وترغب دول عديدة فى أن تمد سيادتها فى فضاء التجمع الإلكترونى وتبحث عن الوسائل التقنية للقيام بذلك. وكما ذكر خبيران "لقد استلزم توفير أمن فضاء التجمع الإلكترونى بشكل محدد للعودة إلى الدولة، ولكن ليس بالطرق التى ترى العودة إلى النموذج التقليدى لوستفاليا لسيادة الدولة". وتساعد الجهود الخاصة لتأمين الشبكة على تسهيل استعمالها من جانب الفاعلين المتسارعين من غير الدول. وتستلزم غالبًا التنازل عن المسئوليات والسلطة للفاعلين الخاصين(٦٨). وعلى سبيل المثال؛ فقد طورت الشركات البنكية والمالية نظمها الموسعة للأمن والعقاب من خلال شبكات ذات الاتصال والارتباط، مثل حرمان المنتهكين المجردين من حقوقهم التجارية، وإبطاء التسارع، وزيادة تكلفة الصفقات للعناوين المرتبطة بسلوك مشبوه. والشركات التى تقدم خدمات مضيفة لشبكة أو أرصفة لوسائل الإعلام الاجتماعية تملك دوافع قوية لتنحية المستخدمين المشاكسين أو غير المحبوبين الذين يولدون إيرادًا قليلاً، ولكنها مكلفة للدفاع عنهم إذا هوجموا من مستخدمين آخرين(٦٩). وتريد الحكومات أن تحمى الإنترنت حتى تستطيع مجتمعاتها أن تستمر فى الاستفادة، ولكن فى الوقت ذاته، فإنها تريد أن تحمى مجتمعاتها مما يأتى من خلال الإنترنت. فالصين على سبيل المثال توصف بأنها تطور شركاتها خلف الجدران، وتخطط أن تقطع اتصالها بالإنترنت إذا ما هوجمت(٧٠). ورغم ذلك، فما زالت الصين وحكومات أخرى تبحث عن المنافع الاقتصادية من استمرار الاتصال. ويفضى التوتر الناتج إلى حلول وسط غير مكتملة(٧١).

وإذا تعاملنا مع معظم الاختراق الناشط على أنه مجرد إقلاق للراحة، فهناك أربعة تهديدات أساسية لأجهزة التجمع الإلكترونى خاصة بالأمن القومى، كل منها له أفق زمنى مختلف وحلول مختلفة، وهى الجاسوسية الاقتصادية، والجريمة، وحرب التجمع الإلكترونى، وإرهاب التجمع الإلكترونى. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر،

تأتى أعلى التكاليف من الفئتين الأوليين، ولكن خلال العقد التالى ربما يتغير الوضع. ولما كانت التحالفات والتكتيكات تتطور بين مختلف الفاعلين، فقد تتداخل الفئات بشكل متزايد. وكما وصف ذلك مدير سابق للمخابرات الوطنية، ترتب الجماعات الإرهابية اليوم بالقرب من قاع القدرة لحرب التجمع الإلكترونى. وتطورت بشكل أكبر المنظمات الإجرامية ويوجد فيها التسلسل الهرمى وأنت تذهب من دوله وطنية يمكنها أن تدمر الأشياء، إلى المجرمين الذين يمكنهم سرقة الأشياء إلى المتلصصين المتزايدين، ولكنهم متطورون. وسواء عاجلاً أم آجلاً، فسوف تحقق الجماعات الإرهابية تطوراً فى التجمع الإلكترونى، إنها على غرار الانتشار النووى، ولكنها أكثر سهولة[٧٢].

وطبقًا لما جاء على لسان الرئيس باراك أوباما سنة ٢٠٠٩ فى مراجعة التجمع الإلكترونى، فإن سرقة الملكية الذهنية من جانب الدول الأخرى (واتحادات الشركات)، هى الأعلى والأسرع تكلفة. إنها لا تنتج فقط خسائر اقتصادية حالية، ولكنها من خلال تدمير المزايا التنافسية تهدد أيضًا القوة الضاربة المستقبلة[٧٣]، وفى كل عام تتم سرقة كمية من الملكية الذهنية تعادل أضعافًا مضاعفة كافة الملكيات الفكرية فى مكتبة الكونجرس؛ إذ تتم سرقتها من الأعمال التجارية، والحكومات، وشبكات الجماعات. وتهدد فعالية العسكرية الأمريكية والقدرة التنافسية الأمريكية فى الاقتصاد العالمى[٧٤]. وكما رأينا بالفعل؛ يشكل مجرمو التجمع الإلكترونى كذلك عبئًا ضخمًا على الاقتصاد. وكما نرى أمامنا بشكل أبعد وحيث تطور الدول الأخرى قدراتها من الهجوم على التجمع الإلكترونى على البنى التحتية الحاسمة والقادرة على حرمان القوات العسكرية الأمريكية من مزايا المعلومات، فيمكن أن تكون التكاليف على القوة الضاربة الأمريكية باهظة وحيث تطور الجماعات الإرهابية التى ترغب فى إحداث قدرتها على أن تفعل ذلك، فإنها تستطيع أن تفرض تكاليف مثيرة. وإن علاج كل تهديد مختلف تمامًا عن غيره.

وتمثل حرب التجمع الإلكترونى أكبر إثارة للتهديدات المحتملة. إنه يمكن إدارتها من خلال صيغة للردع فيما بين الدول (رغم اختلافها عن الردع النووى التقليدى)، والقدرات الهجومية والخطط من أجل مرونة الشبكة والبنية التحتية إذا فشل الردع. وعند نقطة معينة فى المستقبل، ربما يكون ممكنًا تعزيز هذه الخطوات بأعراف وقواعد معينة[٧٥].

وفى حالة الحرب، قد يكون القتال خاضعًا للأعراف التقليدية من التفرق والتناسب التى تكون مركزية للقوانين القائمة الخاصة بالنزاع المسلح. ولكن حرب التجمع الإلكترونى تثير مشكلات جديدة وصعبة حول كيفية التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وكيف يمكن التأكد من مدى الدمار المصاحب. وعلى سبيل المثال، نقل عن جنرال أمريكى قوله إن المخططين الأمريكيين لم يستخدموا تقنية التجمع الإلكترونى لإعجاز شبكة الدفاع العراقية، والفرنسية الصنع: "كنا نخشى أن ندمر كل الآلات البنكية الآلية فى باريس". والأكثر من ذلك فإن دفاع التجمع الإلكترونى متماثل أحيانًا لإطلاق البندقية خارج يد أحد الخارجين عن القانون قبل أن يتمكن من إطلاق النار. ويجب أن يتم التعامل بها عن طريق الآلات التى تعمل بسرعة الشبكة حين يتم الكشف أولاً عن أى هجوم. إن الهجوم والدفاع يغشيان البصر، وإن قواعد الاشتباك التى تحافظ على هيمنة المدينة يصبح من الصعب القيام بها(٧٦).

ويجادل بعض المراقبين فى أنه بسبب صعوبة عزو مصدر الهجوم لا يعمل الردع فى حيز التجمع الإلكترونى، إلا أن هذه النظرة الشائعة بسيطة أكثر من اللازم. ورغم أن الردع فى جميع الدول أصعب فى مجال التجمع الإلكترونى، إلا أنه ليس مستحيلاً. ويعتقد أغلب الناس فى الردع بلغة النموذج النووى الذى تغلب فى نصف القرن الماضى، حيث كان التهديد بالانتقام التأديبى مأساويًا، إذ يردع عن الهجوم، ولكن الردع النووى لم يكن أبدًا بهذه البساطة. ورغم أن القدرة على الضربة الثانية، والتدمير المؤكد المتبادل ربما يعملان على منع الهجوم على أراضى الدولة، ولكن لم يكن لهما مصداقية فى نهاية طيف المصالح. وبين هذين الحدين المتطرفين كان هناك ردع ممتد للهجمات ضد الحلفاء ودفاع المراكز المعرضة للضرر، مثل برلين فى الحرب الباردة. وقد ساعد الردع النووى خطوات أخرى، مثل إعداد قواعد متقدمة للقوات التقليدية، ومجموعة من الوسائل بالإشارات، وتحرك القوات، وعملية تعليمية حدثت طيلة عقد كامل، وأدت إلى مجالات من الاتفاق تتراوح من عدم الانتشار، إلى إدارة الحوادث البحرية.

وتفتقد هجمات التجمع الإلكترونى الأبعاد المأساوية لهجمات الأسلحة النووية، والعزو يكون أكثر صعوبة، ولكن لا يزال الردع موجودًا بين الدول من خلال التورط،

وما زال الرفض أيضًا موجودًا. وحتى عندما يمكن إخفاء مصدر أى هجوم بنجاح تحت "ذريعة واهية"، فإن حكومات أخرى تتورط بما فيه الكفاية فى علاقات الاعتماد المتبادل. وقد يكون الهجوم الأساسى منتجًا بطريقة عكسية. وعلى عكس الخيط الوحيد للاعتماد المتبادل عسكريًا، والذى ربط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة والصين ودولاً أخرى متداخلة فى شبكات عديدة، سبيل المثال، سوف تخسر الصين نفسها من هجوم يدمر الاقتصاد الأمريكى بدرجة كبيرة، والعكس صحيح.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن ردع أى مهاجم غير معروف عن طريق الرفض، فإذا كانت الحوائط المانعة قوية، أو أن توقع استجابة الالتزام الذاتى ممكن (أى سور كهربى)، يصبح الهجوم أقل جذبًا. ويمكن أن تخلق القدرات الهجومية للاستجابة الفورية دفاعا نشيطًا يمكن أن يخدم كرادع حتى حينما تكون هوية المهاجم غير معروفة بالكامل. ويمكن أن يساعد العبث أيضًا على ردع مهاجم غير معروف. وإذا كان الهدف يخضع للحماية الجيدة، أو أن الوفرة أو المرونة تسمح باستعادة سريعة بتراجع معدل المخاطرة بتحقيق الفائدة فى الهجوم. وفى النهاية، وإلى المدى الذى تكون فيه الذرائع الزائفة غير كاملة، وتكون شائعات المصدر بشأن هجوم ما، ذات مصداقية واسعة، فربما يساهم التدمير ذو الشهرة فى القوة الناعمة على الردع بالنسبة للمهاجم.

ومن الصعب ردع إرهاب التجمع الإلكترونى والفاعلين من غير الدول. وكما رأينا فليست هجمات التجمع الإلكترونى الطريق الأكثر جذبًا للإرهابيين الآن، ولكن بما أن الجماعات تطور طاقاتها لتلحق تدميرًا هائلاً ضد البنية التحتية على مدى السنوات القادمة، فسوف يتزايد الإغراء. ولأن عزو سبب الهجوم سيكون صعب المنال، يصبح من المهم توافر دفاعات متطورة مثل الاستباق، والمخابرات من جانب البشر. وعلى مستوى أكثر أصولية، يعتقد عديد من الخبراء أن الحل على المدى الطويل يكمن فى برامج لإعادة هندسة الإنترنت لجعل مثل هذه الهجمات أصعب مما هى عليه اليوم من هيكلة، وهو ما يؤكد سهولة الاستعمال عوضًا عن الأمن. وهناك مقاربة أخرى، وهى تخفيض إمكانية التعرض لبعض الجوانب الحساسة للبنية التحتية القومية عن طريق تخفيض إمكانية الاتصال بالإنترت. ويقترح البعض دوافع خاصة "اختيارية" للمالكين

من الأفراد للبنية التحتية الحاسمة (مثل المال والكهرباء) للانضمام للنظم المؤقتة، عوضاً عن الاعتماد على الإنترنت المفتوح (الذى قد يستمر فى الوجود لذوى الرهانات الأقل والاستعداد الأكبر لتحمل المخاطر). ويمكن أن تنخفض كذلك جرائم التجمع الإلكترونى بوسائل مشابهة وهى التى تجعل الدخول إلى بعض النظم أكثر صعوبة كما هى عليه اليوم. وبالإضافة إلى ذلك فربما يكون ممكنًا تطوير درجات التعاون الدولى لتحديد جرائم التجمع الإلكترونى التى تناظر جهود إثباط القرصنة فى فترة مبكرة. وفى وقت ما وجدت حكومات عديدة أنه من المناسب تحمل بعض القراصنة، أو مراكب القراصنة الخاصة، (حتى إعلان باريس سنه ١٨٥٦). واليوم تملك بعض الحكومات مواقف مشابهة تجاه الجريمه فى الإنترنت، فمثلاً رفضت روسيا والصين التوقيع على اتفاقية المجلس الأوروبى حول جريمة التجمع الإلكترونى التى وقعت من جانب أكثر من ثلاثين دولة، ولكن مواقفها قد تتغير بمرور الوقت إذا تجاوزت تكاليف منافعها. وعلى سبيل المثال "لم يعد مجرمو التجمع الإلكترونى الروسى يتبعون قواعد إبعاد الأيدى حيثما يتعلق الأمر بأهداف وطنية. وتبدأ السلطات الروسية فى إسقاط سياسة "دعه يعمل"[٧٧]. على الرغم من أن التوقعات الفورية للاتفاقية ليست واعدة؛ فمن الممكن أن نتخيل التحالفات للاستعداد، والتى تضع معيارًا عاليًا وتعمل معًا لرفع التكاليف بالنسبة إلى من ينتهكون عرفًا بارزًا وهو ما يحدث كثيرًا فى قواعد غسيل الأموال أو مبادرة تأمين الانتشار.

ومن المحتمل أن تستمر الجاسوسية فى الإنترنت على عنفوانها حتى تتوافر مقاربات جديدة للدول. إن التجسس قديم قدم التاريخ البشرى ولم ينتهك أى مواد حرجة فى القانون الدولى. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن فى الأوقات التى وضعت فيها الحكومات القواعد المؤدية لتقييد الجاسوسية، وعملت فى نماذج الانتقام بضربة واحدة بإنشاء دافع للتعاون. وقد أوضحت التجارب أن الأطراف فى ورطة السجين وألعاب المنافع العامة يمكن أن تدعم التعاون فى لعبة متكررة على مدى فترات ممتدة[٧٨]. ورغم ذلك فإنه يصعب مواجهة معاهدات غير ملزمة توافق فيها الحكومات على ألا تعمل فى الجاسوسية. وإنه لجدير بالتصديق أن نتخيل عمليه تكرار الضربة الواحدة التى تطور قواعد الطريق، والتى قد تقلل الدمار بإصطلاحات عملية. وفى كلمات "هوارد شميدت" رئيس الأمن الأمريكى لتجمع الاتصالات الإلكترونية: "إن أحد الأشياء الأساسية التى

تعود إلى الدول التى يبدو أنها تخرج منها". ويقول: "إذا لم تكن أنت الذى فعلت فأنت فى حاجة لأن تتحرى الأمر"[٧٩]. وإن الفشل فى الاستجابة يمكن أن يتبعه انتقام محسوب. وفى ظل النظرية القانونية الدولية، يمكن أن تتخذ إجراءات مضادة مناسبة استجابة للضرر الناتج عن إحدى الدول حتى إذا لم تكن حكوماتها وراء هذا الضرر. ورغم أن الجهود ستكون أقل اكتمالاً فيمكن أن تبذل للتعامل مع الفاعلين من غير الدول باعتبار الدول هى المسئولة عن الأعمال التى تخرج من داخل حدود تخضع لسيادتها. ولمنع التصعيد أو "الارتداد المستحكم"، فإنه يساعد لو قدمت المعاونة والانشغال بالمناقشات التى قد تنمى المدركات العامة إذا لم تكن ثمة أعراف متفق عليها بالكامل. وهذا "التعليم" ما زال فى المرحلة الأولى فى مجال تجمع الاتصال الإلكترونى، وهو مناظر لما حدث فى العهد النووى فى أوائل الخمسينيات[٨٠].

وفى هذه المرحلة لا تبدو المعاهدات الخاصة بالسيطرة على السلاح إلى مدى كبير واعدة دون القدرة على مدى التحقق، رغم أنه يمكن عقد اتفاقيات محدودة[٨١]. وخلال نهاية الألفية الثانية أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات تدين النشاط الإجرامى، وتجذب النظر إلى الخطوات الدفاعية التى يمكن للحكومات أن تتخذها. وفى غضون تلك الفترة نفسها، سعت روسيا لإبرام معاهدة لتحقيق مراقبة دولية أوسع على الإنترنت، ومنع الخداع، أو تضمين أرقام خفية، أو دوائر اتصالات يمكن تفعيلها فى حالة وقوع الحرب. ولكن الأمريكيين جادلوا فى أن خطوات منع الهجوم يمكن أن تدمر الدفاع ضد الهجمات الجارية، وقد يكون من المستحيل التحقق منها وفرضها. وعلاوة على ذلك، قاومت الولايات المتحدة الاتفاقيات التى يمكن أن تضفى الشرعية على رقابة الحكومات التسلطية على الإنترنت. ورغم ذلك، بدأت الولايات المتحدة مناقشات غير رسمية مع روسيا[٨٢]. ويشك المدافعون عن القانون الدولى فى شأن عمليات المعلومات حول معاهدة متعددة الأطراف مماثلة لاتفاقيات جنيف، والتى يمكن أن تحتوى على قواعد محددة ومفصلة باعتبار المستقبل التكنولوجى سريع التقلب. ولكنها تجادل فى أن الدول ذات التفكير المتماثل قد تعلن قواعد تحكمها ذاتياً، والتى قد تنشئ أعرافًا للمستقبل[٨٣].

وتشكل الاختلافات المعيارية صعوبة فى التوصل لأى اتفاقيات عريضة بشأن المحتوى فى الإنترنت. وكما رأينا من قبل، فقد دعت الولايات المتحدة إلى وضع قواعد للسلوك بين الدول "تشجع احترام عموم الشبكات العامله الدولية"، ولكن كما يقول جاك جولدسميث Goldsmith: "حتى لو استطعنا أن نوقف كل الهجمات على التجمع الإلكترونى من أراضينا، فقد لا نريد ذلك. وعلى الجانب الشخصى يمكن أن يكون الاختراق الناشط عاملاً للتحرير. وعلى الجانب الإيجابى، فإن أفضل دفاع عن النظم الحاسمة للحاسوب هى الهجوم الجديد"[٨٤]. ومن وجهة النظر الأمريكية، فالتويتر واليوتيوب مسألتان خاصتان بالحرية الشخصية. وإذا نظر إليهما من جانب بكين أو طهران فهما أداتان للهجوم. وفيما يتعلق بمسألة أفلام الإباحية للأطفال، حيث تشارك الأعراف فى إدانتها واستنكارها على نحو كبير، فالمرجح أن الحكومات ستنشئ من جانب واحد التقنيات الوطنية للتصفية، عوضًا عن إصدار مذكرة مسجلة لمقدم الخدمة تعتمد على المقاضاة القانونية من جانب الدوله المضيفة. وعلى سبيل المثال، فقد فرضت أستراليا بعض المصافى الفظة على الإنترنت تتعلق بالجريمة التى يمكن أن تقترحها أى ديمقراطية ناشئة[٨٥]. وتظل المساعدة الذاتية هى العرف السائد.

إن مجال التجمع الإلكترونى هو بيئة جديدة متقلبة من صنع الإنسان، وتخفف خصائص حيز التجمع الإلكترونى بعض تفاوتات القوة بين الفاعلين، وبذا تقدم مثلاً طيبًا لنشر القوة التى تمثل سياسات العولمة فى هذا القرن. ومن غير المحتمل أن تكون القوى الكبرى قادرة على أن تهيمن على هذا المجال بقدر ما تمتلك فى مجالات أخرى مثل البحر والجو. ولكن حيز التجمع الإلكترونى يوضح أيضًا أن انتشار القوة لا يعنى المساواة فى القوة، أو استبدال الحكومات باعتبارها أقوى الفاعلين فى السياسة العالمية، حتى إن الإمارات العربية المتحدة، وهى دولة صغيرة، كانت قادرة على إرغام صانع "البلاك بيرى" أن يقبل بحل وسط. "إن البحث فى الحركة" يعلم درسًا تعلمته الشركات الأخرى من قبل. وكما رأينا فى سنة ٢٠٠٠، فقد فشلت "ياهو" فى محاولتها للحفاظ على منتدى لبيع سجلات عن النازى فى فرنسا، وكذلك محاولات جوجل المتكررة فى السنوات الأخيرة لتسليم نتائج بحث غير مراقبة فى الصين. ولا يعفى أى مقدم

لخدمات المعلومات من سلطة الدولة. وببساطة فإن الرهانات عالية أكثر من اللازم بالنسبة للحكومات حتى تتخلى عن هذا المجال للمصالح الخاصة بمفردها[٨٦]، ولكن رغم أن الشركات لديها الحافز لإطاعة القوانين، فإن الفاعلين الآخرين من غير الدول، مثل المجرمين والإرهابيين، ليسوا مقيدين على هذا النحو.

ورغم أن حيز الجمع الإلكترونى يمكن أن يخلق بعض التحولات فى القوة بين الدول عن طريق فتح فرص محدودة لقفزية الدول الصغيرة التى تستعمل أدوات الحرب اللامتماثلة فليس، من المحتمل أن يكون مغيراً للمباراة فى نقل القوة الذى سنتحول إليه فى الفصل التالى. وبينما تتراجع الحكومات، وهى أقوى الفاعلين، فمن المرجح أن يرى مجال التجمع الإلكترونى زيادة فى انتشار القوة للفاعلين من غير الدول، ومركزية شبكة العمل كبعد أساسى للقوة فى القرن الحادى والعشرى.

الفصل السادس

القوة مسألة التراجع الأمريكى

لا يهم كيف تقاس القوة، والتوزيع المتعادل للقوة بين الدول هو أمر نادر بشكل نسبى. وغالبًا ما تعنى عمليات النمو غير المتعادل أو المتساوى أن بعض الدول ستأخذ فى النهوض، والأخرى فى التراجع. وحينما تتفوق إحدى الدول فى مواردها، يشير المراقبون غالبًا إلى هذا الموقف باعتباره "هيمنة". وإذا رجعنا إلى اليونان القديمة لوجدنا المؤرخين قد شرحوا أصل الحروب الكبرى فيما يتصل بانتقال الهيمنة، ويعزو "ثوسايديديس Thucydides" السبب فى حرب بيلو بونيسيا (التى مزقت نظام مدينة الدولة اليونانية فى القرن الخامس قبل الميلاد) إلى بزوغ قوة أثينا وما سببته من خوف فى إسبرطة. وعلى الشاكلة نفسها، يعزو العديد من المؤرخين السبب الأساسى فى اندلاع الحرب العالمية الأولى التى دمرت تمركزية أوروبا فى العالم إلى نهوض قوة ألمانيا وما سببته من هلع فى بريطانيا. ويذكر عالم سياسى أن اندلاع الحروب من أجل الهيمنة كان سببه على نحو متكرر غالبًا هو الخوف من الأفول النهائى والتآكل المدرك للقوة[١].

ويتوقع البعض أن نهوض الصين سيكون له آثار مماثلة على الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين. ويجادل أحد العالمين بشئون الصين فى أنه "عاجلاً أو أجلاً، وإذا استمر الاتجاه الحاضر، فمن المحتمل أن تنشب الحرب فى آسيا. وتسعى الصين غالبًا، وعلى نحو فعال، لأن تخيف الولايات المتحدة للخروج من شرق آسيا على غرار ما سعت إليه ألمانيا من تخويف بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى". وعلى المنوال ذاته، يزعم "روبرت كاجان" فى عموده اليومى أن القيادة الصينية تنظر إلى العالم بالطريقة نفسها التى فعلها القيصر ويلهلم الثانى منذ قرن.

ويثير القادة الصينيون القيود من حولهم، ويشعرون بالقلق من أنه يتعين عليهم أن يغيروا قواعد النظام العالمى قبل أن يغيرهم هذا النظام العالمى"[٢]. ويؤكد جون ميرشيمر John Mearsheimer العالم السياسى بجامعة شيكاغو: "لا بد أن نقولها صراحة، لا يمكن للصين أن تنهض بشكل سلمى"[٣]. ويذكر محللان آخران أكثر تحفظاً: "إنه لا مناص من أن الصين ستمثل تهديداً للمصالح الأمريكية. ومن الأرجح غالباً أن الولايات المتحدة ستخوض الحرب مع الصين أكثر من أى قوة كبرى أخرى"[٤].

أوجه التحول نحو الهيمنة

لا شىء يمنع من حتمية الحرب بين دولة تتفوق فى مواردها، وبين قوة ناهضة. وفى حقبة التسعينيات من القرن ١٩ رعت بريطانيا بنجاح نهوض القوة الأمريكية رغم الفرص السانحة للحرب[٥]. ومن بين تسع حروب عامة أو عالمية منذ عام ١٥٠٠ لم تكن جميعها من أجل الهيمنة[٦]. وعلاوة على ذلك، تستعمل كلمة "الهيمنة" على نحو متعارض ومشوش. وليس ثمة اتفاق عام حول ماهية عدم المساواة، وأنواع موارد القوة التى تشكل الطريق للهيمنة. ويستعمل بعض الكتاب هذه الكلمة بطريقة قابلة للتبديل مع كلمة إمبريالى، ويشيرون إلى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر على أنها القوة المهيمنة، رغم أن ترتيب بريطانيا يأتى الثالث (بعد الولايات المتحدة وروسيا) فى الناتج الإجمالى القومى، والثالث (بعد روسيا وفرنسا) فى الإنفاق العسكرى حتى وهى فى عنفوان قوتها فى عام ١٨٧٠.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وحينما مثلت الولايات المتحدة أكثر من ثلث الناتج العالمى، وحازت تفوقاً ساحقاً فى الأسلحة النووية، اعتبرها العديدون أنها المهيمنة على العالم بأسره. ولكن رغم ذلك، كانت الولايات المتحدة عاجزة عن أن تحول دون "خسارة" الصين، وعودة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية، أو منع التورط فى الحرب الكورية، أو وقف "الخسارة" فى فيتنام الشمالية، أو فى إزاحة نظام حكم كاسترو فى كوبا، بل إنه حتى فى العهد الذى يقال إنه عهد الهيمنة الأمريكية لم تنجح فى إطار جهودها إلا بمقدار الخمس فى فرص التغيير فى الدول الأخرى من خلال التهديدات العسكرية، وبمقدار النصف من خلال العقوبات الاقتصادية[٧]. وكما رأينا فى الفصل الأول،

فإن القـوة التى تقاس بالموارد لا يعنى أنهـا تقاس بتـحـقيق نتــائج لهـا أفضليـاتها. ويجب أن يحدد السياق، والمدى، والمجال، وثمة خطر من السمـاح بالتوهـج الذهبى فى الماضـى لكى يتم تقـيـيم التـاريخ، ويتـعين أن تدفـعنا التـعريفـات الغـامـضـة والتـاريخ العشوائى إلى أن نحذر النظريات الكبيرة الخاصة بالهيمنة والتراجع.

ويعتقد الكثيرون أن التفوق الحـالى لأمريكا فى مـوارد القوة هو من قبيل الهيمنة، وسـوف يـأخذ فى الأفـول مـثلمـا حدث لبريطانيـا من قبل. ويتـفـاعل بـعض الأمريكيين بشكل عاطفى مع فكرة التراجع لأنها تمس العصب المحض فى عالم السياسة، ولكنها قد تكون مناهضـة للتعليم، وضد حـركة التـاريخ، والاعتقـاد بأن الولايات المتحدة سـوف يكون لها قصب السبق فى امتلاك موارد القوة إلى أبد الآبدين. ومهمـا يكن، فإن كلمة "التراجـع" تمزج بين بعدين مـختلفين، هما: التراجع المطلق، بمعنى التـآكل وفقدان القدرة على استـخدام الموارد الذاتية بفاعلية، ثم التراجع النسبى، حيث تتعاظم موارد القوة لدى الدول الأخرى، أو أنها تستـخدمها بفاعلية أكبر. وعلى سبيل المثال، ففى القرن السـابع عشر، ازدهرت هولندا داخليًا، ولكنهـا تراجعت فى القوة النسبـيـة، حيث تـعاظمت قـوة الدول الأخرى. وعلى نحو متعارض، لم تنهر الإمبراطورية الرومـانية الغربية أمـام نهوض دولة أخرى، ولكنهـا انهارت بسبب الضـعف الداخلى وجحافل البرابرة. وكما يحـذر مؤرخ بريطانى من أن المتاجرين بالأقدار يستحضـرون للأذهان الأمثلة المناظرة للرومان والبريطانيين لكى يقتفوا تآكل الهيمنة الأمريكية. وعندمـا يفعلون ذلك فهم يتجاهلون تحذير "جيبون" Gibbon حول خطر المقارنة بعهود سحيقة عن بعضهـا البعض. لقد كانت روما مـجتمـعًا زراعيًا مزقته الحروب حامية الوطيس، فى حين كانت الإمبراطورية البريطانية التى نشأت على جزيرة ضئيلة الحجم "شجرة من البلوط فى إناء للنبات"(٨).

إن التشبـه التـاريخى بالتـراجع البـريطانى أمـر شـائع، ولكنه مـضلل. لقد كـانت لبريطانيـا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبدًا، وحكمت أكثر من ربع البشرية، وتمتعت بالتفوق البـحرى، ولكن ثمة اخـتلافـات أسـاسـية فى مـصـادر القوة النسـبـيـة لبـريطانيـا الاستعمـارية وأمريكا المعاصرة. وبحلول فترة الحرب العالمية الأولى، كان ترتيب بريطانيا الرابع بين القوى الكبرى بنسبـة مساهمتـها فى عدد الأفراد العسكريين، والرابع فى الناتج الإجمالى الداخلى، والثالث فى الإنفاق العسـكرى. وتراوحت تكاليف الدفا ع بين ٢,٥ إلى ٣,٤ ٪ من الناتج الإجمالى الداخلى، وكانت القوات المحلية تحكم جزءًا كبيرًا من الإمبراطورية. وفى عام ١٩١٤، منح الصـادر الصـافى لبريطانيـا من رأس المـال مبلغًا

ماليًا معتبرًا ترتب به جنود القوات البريطانية البالغ عددها ٨,٦ مليون فرد، فى الحرب العالمية الأولى قدم ما يناهز الثلث من الإمبراطورية فيما وراء البحار (رغم أن بعض المؤرخين يرون أنه كان من الأفضل لو استثمرت رأس مالها فى الصناعة الوطنية)[١٠]. ولكن مع تنامى النزعات الوطنية، أصبح من الصعب على لندن بشكل متزايد أن تعلن الحرب بالنيابة عن الإمبراطورية، وغدت حماية الإمبراطورية عبئًا أثقل من أن تتحمله أى أصول مالية. وعلى النقيض من ذلك، صار لأمريكا اقتصاد ممتد عبر القارة محصن من أى دعوة لانفصال وطنى منذ سنة ١٨٦٥. وأما عن الحديث المرسل عن الإمبراطورية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة أقل قيدًا، وتمتلك درجات من الحرية أكبر مما كانت تمتلكه بريطانيا، كما أن البلدين يختلفان فى جغرافياتهما السياسية؛ ففى حين كانت بريطانيا تواجه جيرانها الناهضين فى ألمانيا وروسيا، كانت أمريكا تستفيد ممن حولها، وخاصة أن لها جيرانًا أضعف منها.

ورغم هذه التباينات، يميل الأمريكيون إلى دورات فى اعتقادهم بتراجع بلدهم. ويرى البعض المشكلة الأمريكية باعتبارها امتدادًا إمبرياليًا هائلاً، فى حين يرى البعض ذلك بأنه تراجع نسبى شبيه بنهوض الآخرين. ويراه البعض بأنه عملية تراجع وضعف مطلق. وكافة هذه التصورات ليست جديدة. لقد سئم "الآباء المؤسسون" من عقد المقارنات بتراجع الإمبراطورية الرومانية. إن خيط ثقافة التشاؤم أمريكى، وببساطة ترجع جذوره إلى النظرة المتزمنة. وقد لاحظ تشارلز ديكنز Charles Dickens منذ قرن ونصف: "إذا كان يتم تصديق مواطنيها من الأفراد، فإن أمريكا بالنسبة إلى أى شخص محبطة على الدوام، ساكنة وتلفها الدعة، ودائمًا تعانى من أزمة تنبهها، ولم تكن أبدًا خلافًا لذلك"[١١].

وقد أظهرت الاقتراعات بالغة الحداثة الاعتقاد بالتراجع بعد أن أطلق الاتحاد السوفييتى "سبوتنيك" فى عام ١٩٥٧، والإصلاحات الاقتصادية لنيكسون، والصدمات البترولية فى السبعينيات، وبعد إغلاق صناعات أحزمة الصدأ، وأوجه العجز فى ميزانية الإدارة الأمريكية فى عهد ريجان فى الثمانينيات، وفى نهاية ذلك العقد، اعتقد أفراد الشعب الأمريكى أن بلادهم آخذة فى التراجع، ولكن فى غضون عقد واحد اعتقدوا بأن الولايات المتحدة هى أقوى قوة بمفردها(*). والآن يعتقد العديدون مرة أخرى أنها

(*) يشير الكاتب إلى عقد التسعينيات، والذى فى نهايته، ونهاية إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، تأكد أن الولايات المتحدة تمتلك كل مقاومات القوة العظمى Super Power / مجتمعة أكثر مما تمتلكها أى قوة دولية أخرى. (المراجع)

آخذة فى التراجع[١٢]. وتخبرنا دورات التراجع بشكل أكبر عن علم النفس أكثر من حدوث تحولات أساسية فى موارد القوة[١٣]. وعوضًا عن الاعتماد على المناظرات التاريخية المثيرة للتساؤل أو من التصورات على دورات قصيرة الأجل، سوف يعالج القسمان التاليان مسألة القوة الأمريكية بالنظر أولاً إلى التراجع المتصل بقوة الدول الأخرى، ثم التراجع المطلق الذى يعول على التغيرات الداخلية.

توزيع موارد القوة

بدأ القرن الحادى والعشرون بتوزيع غير متعادل لموارد القوة. ومع أن الولايات المتحدة تمثل ٥٪ من سكان العالم، فإنها تشغل ما يناهز ربع إنتاج العالم، وتنفق نصف المصروفات العسكرية فى العالم، وتمتلك معظم موارد القوة الناعمة الثقافية والتعليمية الهائلة. وطبقًا لما يذكره عالمان، فإنه "لم يحدث فى نظام الدول ذات السيادة من قبل أن تملك دولة واحدة هذا التفوق المادى الساحق"[١٤]. وكما رأينا من قبل، لا تؤدى مصادر القوة دائمًا إلى نتائج القوة. وحتى بعد الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد أعيقت الولايات المتحدة - رغم تفوقها مرارًا - عن تحقيق نتائجها المفضلة، إلا أنه فيما يتصل بموارد القوة، فقد بدأ القرن الحادى والعشرون بتوزيع لموارد القوة لم تكن فيه أى دولة فى موقف توازن به الولايات المتحدة بلغة الفهم الواقعى التقليدى للاصطلاح. لقد كانت هناك أولية أمريكية فى توزيع مصادر القوة، رغم أنها لم تشمل كافة الأبعاد. وكما يوضح الجدول رقم ١/٦، فقد جاء ترتيب أمريكا الرابع من حيث عدد سكان العالم، وحقق الاتحاد الأوروبى اقتصادًا أعلى منها بقليل.

ويخضع مستقبل الأولية الأمريكية من حيث مشاركتها فى موارد العالم لجدال حاد، على الرغم من أنه من الخطأ أن نرسم اتجاهات على المدى الطويل من الأحداث ذات المدى القصير، تفسر الحكمة التقليدية لواقعات وسائل الإعلام مثل المنتدى الاقتصادى العالمى بداڤوس فى عام ٢٠١٠، الأزمة المالية العالمية على أنها برهان على أن توازن القوى قد بدأ فعليًا فى التحول[١٥]. وكما يذكر أحد الإستراتيجيين أن ضعف وول ستريت ينذر بتغير تكتونى عالمى، وهو يعنى بداية تراجع القوة الأمريكية. إن الإمبراطوريات الكبرى

والحضارات العظيمة تسلكان طريقًا تبلغان فيه القمة وتحتلان فيه مكانة مرموقة فى الأساس التاريخى"[١٦]. وعلى العكس من ذلك، يجادل الآخرون فى أن البزوغ الأمريكى هائل لدرجة أن (القيود الرتيبة على سياساتها فى الأمن أصبحت على وجه العموم بلا فاعلية)[١٧]. وإذا أمعنا النظر على المدى الطويل فقد كان تصور مجلس المخابرات الوطنى أنه فى عام ٢٠٢٥ هو أن "الولايات المتحدة ستظل القوة البازغة، ولكن الهيمنة الأمريكية سوف تتضاءل بشكل أكبر[١٨]. ولقد أوليت كثيرا من العناية إلى دول "البرازيل، والصين، وروسيا، والهند (مجموعة الأربع) والتى يتوقع البعض أن يفوق إنتاجها إنتاج العالم الغنى بحلول عام ٢٠٢٧. ولكن كما يبين الجدول رقم ١/٦، وكما يقاس بواسطة موارد القوة التقليدية، ستظل أوروبا واليابان تسبقان مجموعة الدول الأربع المذكورة فى بداية هذا القرن. وسوف ننظر أولاً إلى حلفاء أمريكا من الأغنياء وهما أوروبا، واليابان، ثم إلى مجموعة الدول الأربع المذكورة عند تقديرنا لموارد القوة النسبية.

أوروبا

إن الاتحاد الأوروبى أقرب المساوين إلى الولايات المتحدة، وهو الذى تواجهه فى بداية القرن الحادى والعشرين. ورغم أن الاقتصاد الأمريكى أكبر بأربعة أضعاف من الاقتصاد الألمانى، فإن الاقتصاد الإجمالى للاتحاد الأوروبى أكبر قليلاً من الاقتصاد الأمريكى، كما أن سكان أوروبا الذين يناهزون ٥٠٠ مليون أكبر بشكل معتبر من سكان أمريكا الذين يبلغون ٣٠٠ مليون، ودخل الفرد الأمريكى أعلى من دخل الفرد فى الاتحاد الأوروبى لأن عدداً من المنضمين الجدد للاتحاد الأوروبى كانوا أكثر فقراً من دول أوروبا الغربية الأصلية. ولكن أوروبا، بلغة رأس المال البشرى، والتقنية والصادرات، صنو منافس تماماً للولايات المتحدة. وعندما حدثت أزمة ربيع ٢٠١٠، حينما أثارت المشكلات المالية فى اليونان وأماكن أخرى القلق فى الأسواق المالية، تكهن الاقتصاديون بأن "اليورو" قد يحل سريعًا محل الدولار باعتباره العملة الاحتياطية الأولى فى العالم. وبدلاً من ذلك يتعين على الحكومات الأوروبية، وصندوق النقد الدولى أن يخصصا ٩٢٥ مليون دولار كبرنامج للإنقاذ فى محاولة لاستعادة ثقة السوق.

(جدول ١/٦) توزيع موارد القوة في أوائل القرن الحادي والعشرين

البرازيل	الهند	الصين	روسيا	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة	الأساسية
٨٥١٥	٣٢٨٧	٩٥٩٧	١٧٠٩٨	٤٣٢٥	٣٧٨	٩٨٢٧	أراضي الإقليم بالألف كيلو متر مربع
١٩٩	١١٦٦	١٣٣٩	١٤٠	٤٩٢	١٢٧	٣٠٧	السكان بالملايين (حسب عام ٢٠٠٩)
٨٩	٦١	٩١	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	النسبة المئوية للمتعلمين (٪)
							العسكرية
–	٦٠–٧٠	١٨٦	٤٨٣٤	٤٦٠	–	٢٧٠٢	الرءوس النووية المنتشرة (عام٢٠٠٩)(١)
٢٤(٤)	٣٠	٨٥ مقررة	٥٩ مقررة	٢٨٥(٣)	٤٦	٦٠٧	الإنفاق بالبلايين (عام ٢٠٠٨)(٢)
٢	٢	٦ مقررة	٤ مقررة	٢٠ (٢٠٠٠)	٣	٤٢	أوجه الإنفاق بالنسبة المئوية في النصيب العالمي لعام (٢٠٠٨)(٥)
							الاقتصادية
١٩٩٣	٣٢٩٧	٧٩٧٣	٢٢٦٦	١٤٩٤٠	٤٣٢٩	١٤٢٦٠	الناتج القومي الإجمالي بالبلايين بمعدل القوة الشرائية (٢٠٠٨)
١٥٧٣	١٢١٠	٤٤٠٢	١٦٧٧	١٨١٤٠	٤٩٢٤	١٤٢٦٠	الناتج القومي الإجمالي بالبلايين (٢٠٠٨)
١٠٢٠٠	٢٩٠٠	٦٠٠٠	١٦١٠٠	٣٣٧٠٠	٣٤٠٠٠	٤٦٩٠٠	الناتج القومي الإجمالي لكل فرد من الإنتاجية لكل الأفراد (٢٠٠٨)
٣٢	٧	١٩ (٢٠٠٨)	٢١	٥٠ (٢٠٠)	٦٩	٧٤ (٢٠٠٨)	مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ من الأفراد (٢٠٠٧)
							الناعمة
–	–	–	١	١٦	٥	٥٥	الجامعات المصنفة في القمة لمائة جامعة (٢٠٠٩)(٦)
٢٧	١٠٩١	٢٦٠ (٢٠٠٥)	٦٧	١١٥٥ مقررا	٤١٧	٤٨٠	الأفلام المنتجة (٢٠٠٦)(٧)
غير محسوبين	١٨ (٢٠٠٧)	١٩٥	٨٩	١٢٢٥ مقررا	١٣٢ (٢٠١٠)	٦٢٣	الطلاب الأجانب بالآلاف (٢٠٠٨)(٨)

المصدر كتيب وكالة المخابرات المركزية، ما لم يذكر بخلاف ذلك.

(١) "الفصل الثامن: القوى النووية العالمية. الكتاب السنوي لمعهد أستكهولم لأبحاث السلام الدولية ٢٠٠٩ – الموجز في www.sipri.org/yearbook/2009/08.

(٢) المرفق ٥ أ، بيانات الإنفاق العسكري ١٩٩٩– ٢٠٠٨. الكتاب السنوي للمعهد المذكور عاليه ٢٠٠٩ – الموجز في: www.sipri.org/yearbook/2009/05/05A.

(٣) محسوبة من النسبة المئوية لإنفاق الناتج القومي الإجمالي من الفيس بوك العالمي لوكالة المخابرات المركزية.

(٤) الكونجرس الوطني للبرازيل، الميزانية الفيدرالية.

www.camara.gov.br/internet/commissao/index/mista/orca/orcamento/OR2009/Proposta/projeto/volume4/tomo2/07-md.pdf.

(٥) المرجع السابق.

(٦) معهد التعليم العالي لشنغهاي – جامعة جياوتونج، الصين "التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم ٢٠٠٩".

www.arwu.org/ARWU2009.jsp

(٧) منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو)/(اليونسكو)، (السينما: إنتاج الأفلام الرئيسية).

(٨) معهد التعليم الدولي. "أطلس التحرك الطلابي: صفحات الدول".

www.atlas.iienetwork.org/?p=48027.

إحصاءات عن روسيا. وزارة التعليم والعلوم لروسيا الفيدرالية "التعليم في روسيا للأجانب" http://en.russia.edu.ru.

وقد حذرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel من أنه إذا فشل اليورو، (فلن تفشل هذه العملة فقط، بل ستفشل أوروبا وتفشل معها فكرة الوحدة الأوروبية)(١٩).

وفيما يتصل بالجانب العسكرى، تنفق أوروبا أقل من نصف ما تنفق الولايات المتحدة على الدفاع، ولكن لديها عدداً أكبر من الرجال مدججون بالسلاح. ويضم الاتحاد دولتين تملكان ترسانات نووية. وفى مجال القوة الناعمة، فللثقافات الأوروبية افتتان عريض عن باقى بلاد العالم. وقد اكتسب معنى توحد أوروبا حول بروكسل جاذبية قوية بالنسبة إلى جيرانها. وقد كان الأوروبيون أيضًا رواداً مهيمنين، ولعبوا أدواراً مركزية فى المؤسسات الدولية. وتتمثل المسألة الرئيسية فى تقدير موارد أوروبا، وعما إذا كانت أوروبا سوف تطور التحامها السياسى والاجتماعى والثقافى للعمل كوحدة واحدة على مدى عريض فى المسائل الدولية، أو ستظل تجمعًا محدوداً من الدول تتميز باختلاف شديد فى القوميات والثقافات السياسية والسياسات الخارجية. وبعبارة أخرى، ما قدرة أوروبا على التحول؟ تختلف الإجابة حسب المسائل المتباينة، وفيما يتعلق بمسائل التجارة والنقود داخل منظمة التجارة العالمية تتساوى أوروبا مع الولايات المتحدة، وهى قادرة على موازنة القوة الأمريكية. وقد أدى إنشاء اتحاد النقد الأوروبى وانطلاق اليورو فى بداية عام ١٩٩٩ إلى جعل الدور الأوروبى فى الشئون النقدية وفى صندوق النقد الدولى مساوياً تقريباً لدور الولايات المتحدة (رغم أن أزمة عام ٢٠١٠ حول الدين اليونانى أضعفت الثقة فى اليورو). وحول مسائل عدم الثقة فقد كان معنى حجم وجذب السوق الأوروبى أنه كان على الشركات الأمريكية الباحثة عن الاندماج أن تسعى لموافقة اللجنة الأوروبية إلى جانب وزارة العدل الأمريكية. وفى عالم تجمع أجهزة الاتصال الإلكترونى يرسى الاتحاد الأوروبى المعايير الدولية لحماية الخصوصية.

وفى الوقت ذاته، تواجه أوروبا حدوداً معتبرة حول درجات وحدتها؛ إذ تظل الهويات القومية أقوى من الهوية الأوروبية العامة. ورغم مرور ستة عقود على الوحدة، والمصالح القومية، ورغم كونها مقهورة بالمقارنة مع الماضى، فما زالت لها أهميتها(٢٠). إن توسيع الاتحاد الأوروبى لكى يشمل سبعًا وعشرين دولة (مع احتمال انضمام عدد أكبر) يعنى أن المؤسسات الأوروبية يحتمل أن تظل فريدة كما هى. وليس من المحتمل

أن تولد أوروبا فيدرالية قوية، أو تصبح دولة واحدة. وليس من شأن هذا الأمر أن يقلل من شأن المؤسسات الأوروبية وما قامت بإنجازه، وإذ يتزايد الاندماج القانوني، كما أجبرت أحكام المحكمة الأوروبية الدول الأعضاء على تغيير سياساتها، إلا أن تكامل الفرع التشريعي والتنفيذي مازال متباطئًا. ورغم أن أوروبا قد اختارت رئيسًا وهيئة مركزية للعلاقات الخارجية، فما زالت سياسة التكامل الخارجية والدفاع محدودة. وجاء في كلمات اللورد باتن Petten، وهو عضو سابق في اللجنة الأوروبية، "على خلاف الولايات المتحدة فنحن لا نهتم حينما يكون الأمر واجبًا"[٢١].

وعلى مر عقود شهدت أوروبا تباينات بين التفاؤل المفرط ونوبات من التشاؤم الأوروبي بشأن اليورو، وهو ما يميز الفترة الحالية. وكما نقل أحد الصحفيين عام ٢٠١٠ أن أوروبا تشرع في أن تشبه الخاسر في نظام جيوبوليتيكي تهيمن عليه الولايات المتحدة والقوى الصاعدة التي تقودها الصين. ولم يدع الأوروبيون حينما عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" اجتماعًا حول حسم بعض الأمور في ١٨ديسمبر، والذي كان يهيئ لاتفاق كوبنهاجن المتواضع. ولقد دعا الصينيون زعماء الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا. وكان هذا الاجتماع في غياب أوروبا عنه هو الصورة التي برزت عام ٢٠٠٩"[٢٢]. وعلاوة على ذلك، وبعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ عرضت المشكلات المالية لعديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي، خاصة اليونان، حدود التكامل المالي في منطقة اليورو.

وكما لاحظت الإيكونومست "يبدو أن الحديث عن التراجع النسبي لأوروبا سيكون في كل مكان من الآن. ولعلك تسمع أرقامًا مخادعة عن مستقبل وزن أوروبا مع بعض الأسباب. وفي عام ١٩٠٠ بلغ عدد سكان أوروبا ربع سكان العالم. وبحلول عام ٢٠٦٠ ستكون نسبة هؤلاء السكان ٦٪ فقط، وغالبًا تزيد أعمارهم على ٦٥ عامًا. إن أوروبا تواجه بالفعل مشكلات سكانية حادة، ولكن حجم السكان لا يرتبط بنسبة عالية بالقوة. وإن التنبؤات الخاصة بسقوط أوروبا لها تاريخ طويل من الفشل في التحقق[٢٣]. وفي الثمانينيات تحدث المحللون عن اليورو والقلق المعطل، ولكن في العقود التالية أظهرت أوروبا نموًا مذهلاً وتطورًا مؤسسيًا. إن طريقة عمل الاتحاد الأوروبي التي تشمل القوة المتشاركة، والتوصل للاتفاقيات، وحل المنازعات عن طريق لجان لا نهاية لها، يمكن أن

تكون شيئـًا مملاً، بل تصيب المراقب بالإحباط، ولكن فى ظل عالم مرتبط بالشبكات على نحو متزايد، وذى اعتماد متبادل، أصبح ذلك هو المعيار العالمى"[٢٤]، وكما ذكر مدير المجلس الأوروبى للعلاقات الخارجية: "إن الحكمة التقليدية تتمثل فى أن أوج ازدهار أوروبا قد بزغ ثم انطفأ. إن عجزها عن الرؤية الصحيحة والانقسامات وهاجس أطر العمل القانونية والإحجام عن إعداد القوة العسكرية، والاقتصاد الجامد، تتعارض مع هيمنة الولايات المتحدة التى أصبحت هيمنتها بأكثر من هيمنة روما قديمًا. ولكن المشكلة ليست فى أوروبا، إنها فى فهمنا الذى عفا عليه زمن القوة"[٢٥].

ويقدم العالم السياسى أندريو موراڤسك Arndrew Moravcsik جدلاً مماثلاً بأن الدول الأوروبية فرادى أو مجتمعة هى الدول القادرة بمفردها، بخلاف الولايات المتحدة، على أن "تمارس نفوذًا عالميًا عبر الطيف الكامل من القوة الضاربة إلى جانب القوة الناعمة". وبقدر ما تتضمنه الكلمة من معنى، فإن العالم ثنائى القطبية، والمرجح أن يبقى كذلك على مدى المستقبل المنظور. ويعتمد التقدير التشاؤمى على النظرة الواقعية للقرن التاسع عشر الذى "اتصلت فيه القوة بنصيب نسبى من الموارد العالمية الكلية. وتنخرط الدول فى ظل منافسة متواصلة إلى أبعد مدى"[٢٦]. وكما يوضح، فإن أوروبا هى ثانى أكبر قوة عسكرية فى العالم، حيث تساهم بنسبة ٢١٪ من الإنفاق العسكرى العالمى مقارنة بنسبة ٥٪ بالنسبة إلى الصين، و٣٪ بالنسبة إلى روسيا، و٢٪ بالنسبة إلى الهند، و١,٥٪ بالنسبة للبرازيل. وقد تم نشر عشرات الآلاف من القوات خارج دولها الأصلية، فى سيراليون، والكونغو، وساحل العاج، وتشاد، ولبنان، وأفغانستان. وفيما يتصل بالقوة الاقتصادية تملك أوروبا أكبر سوق عالمى، وتمثل ١٧٪ من التجارة العالمية، فى حين تمثل الولايات المتحدة ١٢٪، وتقدم أوروبا ٥٠٪ من المساعدات الخارجية فى العالم، فى حين تقدم الولايات المتحدة ٢٠٪ من هذه المساعدات.

وفيما يتصل بالقوة النسبية، فلو تغلب الاتحاد الأوروبى على خلافاته الداخلية، وسعى إلى أن يصبح المتحدى العالمى للولايات المتحدة على مستوى العالم فى ميزان القوة التقليدية الواقعية، فيمكن لهذه الأصول أن تواجه القوة الأمريكية. ولكن إذا ظلت أوروبا وأمريكا متحالفتين على هذا النحو الفضفاض، وبالأحرى المحايد، فهذه الموارد قد تدعم كلاً منهما. وكما تكهنت الإيكونومست منذ عقد مضى، وفيما يتصل بالأمن

العسكرى، فإنه يمكن "بحلول عام ٢٠٢٠ تقريبًا أن تواجه كل من أوروبا وأمريكا المتاعب نفسها مع بعض أجزاء أخرى من العالم"، مثل روسيا والصين، ودول جنوب غرب آسيا الإسلامية[٢٧].

ولا يحتمل أن يكون ثمة طلاق اقتصادى قائم. وتجعل التكنولوجيا الحديثة، والمرونة، أسواق العمل ورأس المال القوى فى مجال المضاربات، وثقافة الالتزام بمشروعات المقاولات، السوق الأمريكى جاذبًا للمستثمرين الأوروبيين. وتنفق الولايات المتحدة ٢,٧٪، وهو ضعف ما تنفق أوروبا على الجامعات، والبحوث، والتنمية. ويعتبر الاستثمار المباشر فى كلا الاتجاهين أعلى مما هو عليه فى آسيا، ويساعد على ربط الاقتصاديات معًا. وتجرى أكثر من ثلث التجارة ضمن اتحادات الشركات العابرة للحدود. والأكثر من ذلك، فإنه رغم أن التجارة تنتج بشكل لا محيص عنه درجة معينة من الخلاف فى السياسات الداخلية فى الديمقراطيات، فهى لعبة يمكن لكلا الجانبين أن يستفيد منها إذا توافرت الإرادة فى التعاون، علمًا بأن تجارة الولايات المتحدة مع أوروبا أكثر توازنًا من تجارة الولايات المتحدة مع آسيا.

وعلى المستوى الثقافى، فقد تعلق الأمريكيون والأوروبيون كل منهما بالآخر وأعجب كل منهما بالآخر طيلة أكثر من قرنين. وفيما يتعلق بالشكاوى من أفلام هوليوود أو محلات مكدونالدز، فلم يرغم أحد من الأوروبيين على أن يتناول طعامه فيها، رغم أن الملايين يفعلون ذلك سنويًا. ورغم بعض الاحتكاكات بين أجزاء من أوروبا وإدارة جورج دبليو. بوش، فقد أصبح باراك أوباما شخصية معبودة بسبب شعبيته فى أكثر دول أوروبا. وبطريقة أو بأخرى، فإن الاحتكاكات التى لا مناص منها بين القارتين تظهر أن هناك تقاربًا بينهما وليس تباعدًا. وبمعنى أكبر؛ يشارك الأمريكيون والأوروبيون قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع بعضهما البعض أكثر من أى مناطق أخرى فى العالم. وفى التقدير التقليدى الواقعى لميزان مصادر القوة، فلا يحتمل أن تهدد الولايات المتحدة أو أوروبا المصالح الحيوية المهمة لكل منهما[٢٨]. ومن المرجح أن تبقى صراعات القوة على المصالح المتنازعة فى مستوى متدن، وفى المسائل التى تتطلب القوة مع الآخرين وليس فوقهم، فلدى الأوروبيين طاقة مذهلة.

اليــابـان

عانى اقتـصـاد اليابان لمدة عقـدين من تباطؤ النمـو بسبب القرارات السـيـاسـية السيئة التى أعقبت انفجار فوضـى المضاربات فى أوائل التسعينيات. وفى سنة ٢٠١٠ تفوق اقتصاد الصين على اقتصاد اليابان فى الحجم الكلى مقاسًا بالدولار رغم أنه يمثل فقط سدس اقتصاد اليابان (فيما يتصل قياسه لكل فرد، ومقاسًا بتكافؤ القوة الشرائية)[٢٩]. وفى عام ١٩٨٨، كانت ثمانى شركات من بين أكبر عشر شركات فى العالم، فى رأسملة السوق. أما اليوم فلا يوجد من بين هذه الشركات أى شركة يابانية[٣٠]. ورغم أدائها الأخير، اليابان تحتفظ بمصادر مذهلة للقوة. إنها تملك ثالث أكبر اقتصاد وطنى فى العالم، وصناعة متطورة بنسبة عالية وأحدث عسكرية فى آسيا. وعلى الرغم من أن الصين لديها الأسلحة النووية وعـدد أكبر من الرجال مدججون بالسلاح؛ فإن العسكرية اليابانية معدة بشكل أفضل، كما أنها ايضًا تمتلك الطاقة الفنية لتطوير الأسلحة النووية بشكل سريع للغاية إذا ما اختارت أن تفعل ذلك.

ومنذ عقدين فقط خشى عديد من الأمريكيين أن تتفوق اليابان بعد أن تفوق الدخل اليابانى لكل فرد على مثيله فى الولايات المتحدة. وفى مقال لمجلة نيوزويك عام ١٩٨٩ ذكر بصراحة: "إنه فى الصالونات والدوائر الحكومية حول العالم يثور التساؤل القلق عما إذا كانت اليابان موشكة على أن تصبح قوة عظمى تحل محل أمريكا باعتبارها أقوى دول الباسيفيك، وربما الدولة رقم واحد فى العالم"[٣١]. وتتنبأ الكتب المختلفة بأن كتلة الباسيفيك بقيادة اليابان قد تستبعد الولايات المتحدة، بل أن تقع فى نهاية الأمر حرب بين اليابان والولايات المتحدة[٣٢]. وقد تنبأ هيرمان كاهن Herman Kahn "عالم الدراسات المستقبلية بأن اليابان قد تصبح قوة عظمى نووية، وأن انتقال دور اليابان قد يشبه ما حدث من تغيير فى الشئون الأوروبية والعالمية فى سبعينيات القرن التاسع عشر بنهوض بروسيا"[٣٣]. وقد بالغت هذه الآراء فى تقـديم سـجل يابانى مـذهل، ولكنها اليوم تقدم تذكيرًا مفيدًا حول خطر هذا التطور الأفقى المعتمـد على موارد للقوة ناهضة على نحو سريع[٣٤].

وعشية الحرب العالمية الثانية مثلت اليابان ٥٪ من الإنتاج الصناعى العالمى، ولكن بعدما سحقت فى الحرب لم تستعد هذا المستوى حتى عام ١٩٦٤. وفيما بين ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤ حققت اليابان متوسطاً ملحوظاً بلغ ١٠٪ من حيث النمو السنوى، وبحلول الثمانينيات أصبحت اليابان أكبر ثانى اقتصاد وطنى فى العالم حيث بلغ الناتج لديها ١٥٪ من الناتج العالمى[٣٥]. لقد أصبحت أكبر دائن فى العالم وأكبر مانح للمساعدات الأجنبية. وصارت تقنيتها معادلة تقريباً لتقنية الولايات المتحدة، بل تسبقها بقليل فى بعض مجالات التصنيع. أما فى مجال التسليح فهى تتسلح بدرجة خفيفة (حيث تقيد المصروفات العسكرية إلى ما يقرب من ١٪ من الناتج القومى الإجمالى)، ولكنها ركزت على النمو الاقتصادى باعتبارها إستراتيجية ناجحة بدرجة عالية. ورغم ذلك، وكما ذكرنا، فقد أقامت أحدث وأفضل تجهيز للقوات العسكرية التقليدية فى شرق آسيا.

ولليابان سجلها التاريخى المذهل "لإعادة اكتشاف نفسها" مرتين، فمنذ قرن ونصف، أصبحت اليابان أول دولة غير غربية تتكيف على نحو ناجح مع العولمة الحديثة. وبعد قرون من العزلة اختارت عملية استعادة "ميجى" لليابان بطريقة انتقائية من باقى دول العالم. وفى غضون نصف قرن أصبحت هذه الدولة قوية بما فيه الكفاية بحيث استطاعت أن تتغلب على قوة كبرى أوروبية فى الحرب الروسية اليابانية، وبعد سنة ١٩٤٥ نهضت من ركام الحرب العالمية الثانية، وفى سنة ٢٠٠٠ دعت لجنة برئاسة رئيس الوزراء لإعادة اكتشاف جديدة لأهداف اليابان فى القرن الحادى والعشرين[٣٦]. ومع التسليم بضعف العملية السياسية، فإن الحاجة إلى إعادة التنظيم بشكل أبعد، وزيادة أعمار السكان، ومقاومة الهجرة، فإن مثل هذا التغيير لن يكون بالأمر السهل[٣٧]. وتواجه اليابان مشكلات سكانية عنيفة، فمن المتصور أن يتناقص سكانها إلى ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٥٠، كما أن ثقافتها مقاومة لقبول المهاجرين[٣٨]. ولكن اليابان تحتفظ بمستوى عال للمعيشة، وقوة عمل ماهرة بدرجة عالية، ومجتمع مستقر، ومجالات الريادة فى التكنولوجيا، ومهارات التصنيع. وعلاوة على ذلك تقدم ثقافتها التقليدية منها والشعبية، ومساعدات التنمية فيما وراء البحار ومعوناتها للمنظمات الدولية، بعض مصادر القوة الناعمة. فهل يمكن لليابان فى بعثها الجديد، وفى غضون عقد أو عقدين، أن تصبح متحدياً عالمياً للولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً كما تم التنبؤ منذ عقد

مضى. يبدو أنه ليس من المحتمل ذلك، إن اليابان التى يبلغ مساحتها تقريبًا مساحة كاليفورنيا لن تمتلك البتة المدى الجغرافى والسكانى للولايات المتحدة. إن نجاحها فى التحديث والديمقراطية وثقافتها الشعبية يمنح اليابان بعض القوة الناعمة، ولكن مما ينقص ذلك المواقف والسياسات العرقية التى تتمركز حول الذات. وقد بدأ بعض السياسيين حركة لمراجعة المادة التاسعة من الدستور التى تكبل القوات اليابانية فى الدفاع عن النفس. وتحدث البعض عن التسلح النووى. وإذا ما اضطرت الولايات المتحدة أن تسقط تحالفها مع اليابان فقد يولد هذا شعورًا بعدم الأمن قد يدفع اليابان أن تقرر أن عليها أن تطور قدراتها النووية الخاصة، ولكن لو حدث ذلك، فلن تكون اليابان ندًا منافسًا للولايات المتحدة. وبديلاً عن ذلك، إذا كان على اليابان أن تتحالف مع الصين فستجعل الموارد المجتمعة من كلتا الدولتين تحالفًا فعالاً بينهما. وفى عام ٢٠٠٦، صارت الصين أكبر شريك تجارى لليابان. وكانت الحكومة الجديدة التى ألفها الحزب الديمقراطى اليابانى عام ٢٠٠٩ تتطلع إلى تحسين العلاقات مع الصين. ومع ذلك يبدو من غير المحتمل أن يكون ثمة تحالف وثيق بين البلدين؛ إذ لا يقتصر الأمر على حزازات الثلاثينيات، والتى لم تندمل بشكل كامل. ولكن كلاً من الصين، واليابان لهما آراء متعارضة حول المكانة الصحيحة لليابان فى آسيا، وفى العالم. وقد ترغب الصين فى تقييد اليابان ولكن اليابان ستتغلب على هذه القيود. وعلى أسوأ الاحتمالات، فإذا اضطرت الولايات المتحدة أن تنسحب من منطقة شرق آسيا فربما تلحق اليابان بالعربة الصينية. ولكن لو سلمنا بالقلق اليابانى من نهوض القوة الصينية، فإن الخيار المحتمل هو استمرار التحالف مع الولايات المتحدة. وفيما يتصل بالميزان التقليدى لموارد القوة، فالأكثر احتمالاً هو أن تسعى اليابان إلى الحصول على التأييد الأمريكى للاحتفاظ باستقلالها عن الصين، وهذا ما يدعم الموقف الأمريكى. وليس التحالف مع شرق آسيا هو البديل المقبول ليكون هو المتحدى الذى يحل محل الولايات المتحدة[٣٩].

وباختصار فإن الكيانين الآخرين فى العالم اللذين يملكان دخلاً عاليًا للفرد، واقتصاديات متطورة شبيهة بالاقتصاد الأمريكى، هما حليفان للولايات المتحدة. وبكلمات تقليدية واقعية، لموازين موارد القوة، فإن هذا يسبب اختلافا كبيرًا لموقف القوة الأمريكى. وبالإضافة إلى ذلك، وبنظرة إيجابية للقوة، وبديلاً عن الدول الأخرى، تقدم أوروبا

واليابان أكبر مستودع للموارد للتعامل مع المشكلات الشائعة عبر حدود الدول. ورغم أن مصالحها ليست متطابقة مع مصالح الولايات المتحدة، فإن الجانب الكبير من التداخل يقدم للشبكات الاجتماعية والحكومية بين هذه المجتمعات، الفرص للتعاون على أساس المكاسب المشتركة.

مجموعة الأربع

أما ما يطلق عليه "مجموعة الأربع" فهو شأن مختلف. وقد أطلق جولدمان ساكس Goldman Sachs هذا الاصطلاح عام ٢٠٠١ لجذب الانتباه نحو الفرص المربحة والتى يعتبرها الاستثمار بقوة أسواقا صاعدة. وقد ارتفع نصيب هذه الدول بشكل سريع فى الناتج العالمى من ١٦٪ إلى ٢٢٪ بين سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ وقدمت مجتمعة أداء أفضل من متوسط الانكماش العالمى الذى بدأ عام ٢٠٠٨. ويصل سكانها مجتمعين إلى نسبة ٤٢٪ من سكان العالم و٣٣٪ من النمو العالمى فى العقد الأول من هذا القرن[٤٠]. وبصرف النظر عن الولايات المتحدة التى يجىء ترتيبها الثالث، فإن الدول الأكبر سكانًا فى العالم، وهى الصين والهند وإندونيسيا والبرازيل، كلها تحقق نموًا اقتصاديًا متينًا يبلغ حوالى ٥٪ فى العقد الأول من القرن الحالى[٤١]. وعلى النقيض من ذلك، كان معدل النمو الأمريكى ١,٩٪ فى العقد الأول بنسبة تنخفض عن معدله على المدى الطويل. وقد أظهرت الصين إلى حد بعيد أفضل أداء، فى حين كان أداء روسيا على نحو ضعيف بعد أن بدأ الركود الاقتصادى.

ومما يدعو للسخرية أن هناك مصطلحا اقتصاديًا ساد الحياة السياسية رغم حقيقة أن روسيا رتبت على نحو متدن فى هذه الفئة. وكما علقت مجلة بكين ريفيو قائلة: (حينما أطلق جولدمان ساكس هذه الكلمة المركبة BRIC (مجموعة الأربع) ٢٠٠١ لم يتخيل الاقتصاديون فى باقى أنحاء العالم أن البرازيل، وروسيا، والهند، والصين سوف تجلس فى النهاية لبناء خطة موضوعية يومًا ما[٤٢]، ففى يونيو ٢٠٠٩ التقى وزراء خارجية الدول الأربع فى ييكاترينبرغ فى روسيا لنقل الكلمة المركبة الجذابة إلى قوة دولية معترف بها[٤٣]. وتحتفظ مجموعة الأربع بقدر ٢,٨ تريليون دولار، أو ما يعادل ٤٢٪ من الاحتياطات الأجنبية العالمية (رغم أن أغلبها من الصين). وكان الرئيس الروسى

ميدفيديف قد صرح بأنه لن يكون من الممكن وجود نظام عملة عالمى ناجح إذا كانت الأدوات المالية استخدمت لتخضع لعملة واحدة فقط. وعندما تجاوزت الصين الولايات المتحدة باعتبارها أكبر شريك تجارى للبرازيل، أعلنت ساو باولو عن خطط لتسوية التجارة بعملاتهما الوطنية عوضًا عن الدولارات. ورغم أن روسيا تساهم فقط نسبة ٥٪ فى التجارة مع الصين، فقد أعلنت الدولتان عن اتفاق مماثل[٤٤].

وبعد الأزمة المالية الأخيرة رفع جولدمان ساكس الرهان وسلط الضوء على أن الناتج القومى الإجمالى لمجموعة الأربع قد يفوق مثيله فى دول مجموعة السبع بحلول عام ٢٠٢٧، وبما يناهز عشر سنوات، وهو ما سبق أن اعتقدناه[٤٥]. ومهما كانت استحقاقات التخطيط الاقتصادى الأفقى، فإن الاصطلاح يعطى معنى سياسيًا بسيطًا للتقديرات على المدى الطويل لمصادر القوة. ورغم أنه قد يكون من المناسب عقد اجتماع لمجموعة الأربع من أجل تكتيكات دبلوماسية على المدى القصير، فهو يكتل معًا الدول التى تملك انقسامات عميقة. وبانضمام روسيا إليها، وهى قوة عظمى سابقة، مع الاقتصاديات النامية الثلاثة، فهى تعطى معنى بسيطًا. ومن بين الدول الأربع تملك روسيا السكان الأقل عددًا والأكثر تعلمًا، وهى تمثل أعلى نسبة فى دخل الفرد، ولكن، وهذا هو الأهم، يعتقد كثير من المراقبين أن روسيا فى تراجع، فى حين أن الدول الثلاث الأخرى تنهض بمصادر قوتها. ومنذ عقدين فقط "كانت روسيا قوة عظمى فى المجال العلمى وتنفذ أبحاثًا تفوق الصين، والهند، والبرازيل، مجتمعة، ولكن بعد ذلك، أخذت فى التقهقر، ليس فقط أمام النمو العلمى الصينى المذهل للعالم، ولكن أيضًا أمام الهند والبزايل". وكما سوف نرى، فإن جوهر الكلمات المركبة لعنوان المجموعة هو نهضة الموارد فى الصين.

روسيا

كان العديد من الأمريكيين فى الخمسينيات يخشون أن يتفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة باعتبارها القوة القائدة للعالم. لقد كان الاتحاد السوفييتى يشغل أكبر مساحة من الأراضى فى العالم، وثلث سكانه، وثانى أكبر اقتصاد، وينتج البترول والغاز أكثر مما تنتج المملكة العربية السعودية. وكان يحوز ما يناهز

نصف الأسلحة النووية فى العالم، ولديه عدد من الرجال المدججين بالسلاح أكثر من الولايات المتحدة، ولديه العدد الأعلى من الأفراد العاملين فى مجال البحث والتنمية. وقد فجر القنبلة الهيدروجينية بعد عام واحد فقط مما قامت به الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٢، وكان أول دولة تطلق قمرًا صناعيًا فى الفضاء ١٩٥٧. وفيما يتصل بالقوة الناعمة، وبعد الحرب العالمية الثانية كان للإيديولوجية الشيوعية جاذبيتها فى أوروبا بسبب مقاومتها للفاشية، وفى العالم الثالث بسبب مطابقته للحركات الشعبية المناهضة للاستعمار. وشجعت الدعاية السوفييتية بفاعلية خرافة أنه لا مناص من انتصار الشيوعية. وقد تباهى نيكيتا خروشوف بشكل شهير ١٩٥٩ بأن الاتحاد السوفييتى سوف يتفوق على الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٧٠ أو ١٩٨٠ على أكثر تقدير. وفى أخريات عام ١٩٧٦ ذكر ليونيد برجنيف للرئيس الفرنسى أن الشيوعية ستهيمن على العالم بحلول عام ١٩٩٥. وقد ساندت هذه التنبؤات معدلات النمو الاقتصادى السنوى المتواترة، والتى تراوحت ما بين ٥ و٦٪، وزيادة نصيب الاتحاد السوفييتى من الناتج العالمى فيما بين ١١ إلى ١٢,٣٪ بين ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠، ولكنه بعد ذلك، بدأ معدل النمو السوفييتى ومساهمته فى الناتج العالمى فى التقهقر المطرد. وقد وصف جورباتشوف ١٩٨٦ الاقتصاد السوفييتى بأنه "يسوده الفوضى العارمة وأننا نتخلف فى جميع المناحى والاتجاهات"[٤٧]. وبعد عام واحد، حدث إدوارد شيفرنازده Edwardshevarnazda مرءوسيه قائلا: "إنكم وأنا نمثل دولة كبيرة تفقد تباعًا وفى غضون الخمس عشرة سنة الأخيرة مركزها كإحدى الدول الصناعية الرائدة والمتقدمة"[٤٨]. ومما يثير الدهشة، وعندما نستعيد الماضى، هو كيف كانت تقديرات الأمريكيين عن القوة السوفييتية تعوزها الدقة على نحو شاذ، وفى أواخر السبعينيات ذكرت "لجنة المخاطر الحالية"، أن القوة السوفييتية تتفوق على القوة الأمريكية، وقد عكست انتخابات ١٩٨٠ تلك التخوفات.

وقد أفضى انهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١ إلى أن مساحة الأراضى الروسية تقلصت إلى حد بعيد (٧٦٪ من أراضى اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية) والسكان (٥٠٪ من الاتحاد السوفييتى)، والاقتصاد (٤٥٪ من الاتحاد السوفييتى)، والأفراد العسكريين (٣٣٪ من الاتحاد السوفييتى). والأكثر من ذلك اختفت افتراضًا

القوة الناعمة للإيديولوجية الشيوعية. ورغم ذلك كان لروسيا ما يناهز ٥٠٠٠ آلاف سلاح نووى منتشرة وأكثر من مليون فرد مدججين بالسلاح. ورغم أن إجمالى الإنفاق العسكرى لا يتجاوز ٤٪ من مجموع ما ينفقه العالم (فى حين بلغ إنفاق الولايات المتحدة فى هذا المجال ١٠٪)، فقد تضاءلت إمكانياتها التقديرية فى القوة العالمية إلى حد كبير. وفى الموارد الاقتصادية، بلغ الناتج القومى الإجمالى ٢,٣ تريليون دولار نسبة ١٤٪ من الناتج الأمريكى نفسه. وبلغ الناتج الفردى ١٦ ألف دولار (وهو يساوى القوة الشرائية) بما يعادل ٣٣٪ تقريبًا من دخل الفرد الأمريكى. وكان اقتصادها يعتمد تمامًا على تصدير البترول والغاز مع وجود صادرات عالية التقنية تمثل ٧٪ فحسب من صادراتها المصنعة (بالمقارنة بنسبة ٢٨٪ بالنسبة للولايات المتحدة). وفيما يتصل بالقوة الناعمة، ورغم جاذبية الثقافة الروسية التقليدية، فروسيا لها حضور عالمى بسيط. وجاء فى كلمات محلل روسى أن على روسيا أن تستخدم "القوة الضاربة بما فيها القوة العسكرية، لأنها تعيش فى عالم بالغ الخطورة، ولا شىء يخفى فى هذه الحقيقة، ولأنها تحوز قوة ناعمة متواضعة، والتى تشمل الجاذبية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية"[٤٩]. ولم تعد روسيا مقيدة بالإيديولوجية الشيوعية، أو نظام تخطيط مركزى مرهق ومتباطئ. وأصبح احتمال الانقسام العرقى أقل مما كان عليه فى الماضى على الرغم من استمراره كعامل تهديد. وبينما كان ذوو العرق الروسى يشكلون ٥٠٪ فقط من الاتحاد السوفييتى السابق، فهم يبلغون الآن ٨١٪ من الاتحاد الروسى. وتفتقد المؤسسات السياسية بشكل كبير إلى اقتصاد سوق فعال. هذا، ويعم الفساد المتفشى، وتفتقد الرأسمالية البارونية السارقة نوعًا من التنظيم الفعال الذى يخلق الثقة فى علاقات السوق. وقد تردى النظام الصحى العام وزادت معدلات الوفيات، فى حين تراجعت معدلات المواليد. وتهاوى معدل نسبة وفيات الذكور فى روسيا إلى ٥٩ وهو رقم متدن بشكل غير عادى لاقتصاد متقدم[٥٠]. وكما يذكر الرئيس ميدفيديف: فى كل عام يتناقص الروس باستمرار[٥١]. ويرى المختصون فى مسألة السكان فى الأمم المتحدة، وبحسب التقديرات بمعدل متوسط، أن سكان روسيا قد يتراجعون من ١٤٥ مليونًا حاليًا إلى ١٢١ مليونًا بحلول منتصف هذا القرن[٥٢]. وفى رأى أحد الخبراء؛ سوف يتعين على روسيا أن تستقبل ١٢ مليون مهاجر قبل ٢٠٢٠ حتى تقف على قدميها ديموجرافيًا من الناحية العرقية، ولكن هذا يبدو غير محتمل[٥٣].

وهناك جوانب عديدة تبشر بآفاق المستقبل فى روسيا. وعلى طرفى نقيض، يرى جانب يضم من يتصورون التراجع، وينظرون إلى روسيا على أنها ذات اقتصاد المحصول الواحد فى ظل وجود مؤسسات فاسدة، ومشكلات سكانية وصحية متفاقمة يصعب التغلب عليها، فى حين يجادل آخرون فى أن روسيا إذا قامت بالإصلاح والتحديث فيمكنها أن تتغلب على هذه المشكلات. وتضع القيادة الروسية هذا الاتجاه نصب أعينها. وفى أواخر ٢٠٠٩ أصدر الرئيس ميدڤيديف نداء شاملاً لروسيا "لتحديث اقتصادها، وأن تتوقف عن إذلال نفسها بالاعتماد على الموارد الطبيعية، وأن تنفض يديها من المواقف ذات النهج السوڤييتى" حتى قال: "إنها تعوق جهودها فى أن تظل قوة عالمية"[٥٤]، ولكن بعض النقاد أكدوا أن فهم القادة الروس للتحديث يخضع لتوجيه الدولة بشكل غالب وينطوى على بعض المشكلات، لأن المؤسسات العامة تعمل على نحو سيئ. "يحتاج الاقتصاد الخلاق إلى أسواق مفتوحة، ورأس مال مغامر ومشروعات ذات تفكير حر، ومحاكم سريعة لحالات الإفلاس، وحماية محكمة للملكية الذهنية". وبدلاً من ذلك تعم الاحتكارات الشاملة، والفساد المستشرى، والتدخلات المعيقة من الدولة، ومجموعة قوانين ضعيفة ومتعارضة مع بعضها بعضاً[٥٥]. وتجعل الحكومة المختلة وظيفياً، والفساد المتفاقم، من التحديث أمراً صعباً. ويذكر بيتر آثن رئيس بنك ألفا أنه من الناحية الاقتصادية، فإن الأمر يبدو مشابهاً أكثر فأكثر للاتحاد السوڤييتى. إن هناك اعتماداً مريعاً على البترول، وهناك حاجة لرأس المال، والإصلاحات الجادة، فى حين أن العبء الاجتماعى ثقيل جداً، والركود هو أكبر ما يهدد الروس[٥٦] ويذكر اقتصادى روسى بصراحة أنه "لا يوجد ثمة توافق لصالح التحديث"[٥٧]. ومهما تكن النتيجة، فإنه بسبب قوتها النووية الكائنة، ورأس مالها البشرى الضخم، ومهاراتها فى تقنية التجمع الإلكترونى، وقربها من أوروبا، واحتمالية تحالفها مع الصين، سيكون لروسيا مواردها التى تسبب مشكلات للولايات المتحدة، رغم أنها لم تعد بالمقدرة ذاتها على موازنة القوة الأمريكية، تلك القدرة التى كانت تحوزها فى الحرب الباردة.

فما توقعات نشوء محور روسيا والصين؟ يجب على التوازن التقليدى لسياسة القوة أن تتوقع مثل هذه الاستجابة للأولوية الأمريكية فى مصادر القوة. وثمة سابقة تاريخية لهذا الاتحاد، ففى الخمسينيات تحالفت الصين والاتحاد السوفييتى ضد

الولايات المتحدة، وبعد انفتاح نيكسون على الصين فى سنة ١٩٧٢ سلك هذا المثلث طريقاً آخر، حيث عملت الولايات المتحدة والصين على تحجيم ما ارتأياه فى الاتحاد السوفييتى من قوة مهددة لهما. ولقد انتهى ذلك التحالف بانهيار الاتحاد السوفييتى. وفى ١٩٩٢ أعلنت روسيا والصين أن علاقاتهما هى شراكة "بناءة". وفى ١٩٩٦ أعلنتا أن علاقاتهما "شراكة إستراتيجية". وفى يوليو ٢٠٠١ وقعتا معاهدة صداقة وتعاون. إن أحد الأفكار وراء هذه الشراكة هو المعارضة العامة أو الشائعة "للعالم ذى القطبية الواحدة" (والذى تهيمن عليه الولايات المتحدة)[٥٨]. ويعتقد بعض الروس أن "روسيا تنساق سريعًا نحو تمييز علاقاتها مع الصين نحو الصدارة حتى لو كانت باعتبارها أخًا أصغر"[٥٩].

ورغم تلك الأقوال الطنانة فثمة عقبات جادة أمام التحالف بين الصين وروسيا تقف وراء التنسيق الدبلوماسى التكتيكى. وكما يوجز محلل فرنسى "رغم بعض النجاحات الهائلة يظل تعاونهما الثنائى جزئيًا ومتضاربًا. إن لروسيا والصين رؤى متناقضة نحو العالم، ومقاربات متباينة فى السياسة الخارجية، وأحيانًا أولويات متنازعة"[٦٠]. إن الموقف السكانى فى الشرق الأقصى هو أن سكان الجانب الروسى على الحدود يبلغون ٦ملايين، أما على الجانب الصينى فيصلون إلى ١٢٠ مليونًا، وهذا يخلق درجة من القلق فى موسكو. لقد أدى التراجع الاقتصادى والعسكرى الروسى إلى زيادة قلقها بشأن نهضة القوة الصينية. وكما يقول الرئيس ميدفيديف: "إذا لم تؤمن روسيا حضورها فى الشرق الأقصى، فربما تفقد فى نهاية الأمر كل شىء لصالح الصينيين"[٦١]. وفى ٢٠٠٩ أعلنت روسيا مبدأها العسكرى الجديد وهو أنها تحتفظ بوضوح بحق المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وأنها مستمرة فى حيازة عدد كبير من الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى..وفى خلال الحرب الباردة استخدمت الولايات المتحدة وضعًا نوويًا مشابهًا تواجه به التفوق العسكرى التقليدى الروسى فى أوروبا. ويعتقد العديد من المراقبين العسكريين أن المبدأ الروسى الجديد هو رد مناظر للتفوق التلقيدى الصينى فى شرق آسيا. ويمكن لشخص تقليدى واقعى أن يتوقع تحسنًا فى العلاقات الروسية الهندية، والروسية اليابانية، وأيضا الروسية الأمريكية حيث تنمو القوة الصينية.

وما زالت روسيا تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة. ويرجع ذلك أساسًا إلى أنها الدولة التى تملك صواريخ كاملة، ورءوسًا نووية تدمر بها الولايات المتحدة. وقد دفع التراجع النسبى لروسيا إلى النفور من أن تتخلى عن وضعها النووى. وتملك روسيا أيضا مدى هائلاً وسكانًا متعلمين، وعلماء ومهندسين مهرة، وموارد طبيعية ضخمة. ولكن يبدو أن من غير المحتمل أن تملك روسيا مرة أخرى الموارد التى تمثل نوع ميزان القوة الأمريكى نفسه الذى كان يمثله الاتحاد السوفييتى خلال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية.

الهند

تذكر الهند غالبًا بأنها قوة كبرى فى المستقبل. ويبلغ عدد سكانها ١,٢ بليون نسمة يمثل أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة. ويحتمل أن تتجاوز عدد سكان الصين بحلول عام ٢٠٢٥. ويتنبأ بعض الهنود بحدوث عالم ثلاثى الأقطاب قبل منتصف القرن الحالى يضم الولايات المتحدة والصين والهند[٦٢]، ويذكّر أحد الاقتصاديين: "إننا لو استقرأنا الاتجاهات الحاضرة، فسوف تملك الهند ثالث أكبر دخل قومى فى العالم (بعد الولايات المتحدة والصين) فى غضون ٢٥ عامًا من الآن"[٦٣].

وعلى مر عقود، عانت الهند مما يطلق عليه البعض "المعدل الهندوكى للنمو الاقتصادى"، وهو أكثر قليلاً من ١٪ بالنسبة إلى الفرد. وبعد الاستقلال فى ١٩٤٧ انتهجت الهند سياسة الانكباب على الداخل، والتى تركزت على الصناعة الثقيلة. ولكن معدل النمو الاقتصادى انقلب ليدين للثقافة الهندوكية بدرجة أقل من التخطيط الاقتصادى الاشتراكى الفابى البريطانى، وبعد الإصلاحات الموجهة فى السوق فى أوائل التسعينيات، تبدل النموذج، وارتفعت معدلات النمو إلى ٧٪ فى النمو الإجمالى مع تصور حدوث معدلات مضاعفة لهذه الأرقام فى المستقبل ويطلق مارتن ولف Martin Wolf وهو بريطانى صاحب عمود صحفى على الهند أنها "قوة عظمى لم تنضج بعد، أى دولة ذات مستويات معيشية منخفضة، ولكنها ذات اقتصاد ضخم. وهو يعتقد أن الاقتصاد الهندى سيكون أكبر من الاقتصاد البريطانى فى خلال عقد واحد، وأكبر من الاقتصاد اليابانى فى خلال عقدين[٦٤]. وتملك الهند طبقة وسطى صاعدة تبلغ العديد من مئات

الملايين مع وجود اللغة الإنجليزية كلغة رسمية يتحدث بها حوالى ٥٠ إلى ١٠٠ مليون شخص. وتأسيساً على تلك القاعدة تستطيع صناعات الإعلام الهندية أن تلعب دوراً أساسياً فى الأسواق العالمية كما أن للهند برنامجاً نشيطاً فى مجال الفضاء.

وتحوز الهند موارد معتبرة للقوة العسكرية وتملك أسلحة نووية تقدر بعدد من ٦٠ إلى ٧٠، ولديها صواريخ متوسطة المدى، وبرنامج فى الفضاء، وعدد الأشخاص العسكريين الهنود هو ١,٣ مليون، ويبلغ حجم الإنفاق العسكرى السنوى قرابة ٣٠ بليون دولار أو ٢٪ من الإجمالى العالمى. وفيما يتصل بالقوة الناعمة، ففى الهند ديمقراطية راسخة، وثقافة شعبية نابضة بالحياة ذات نفوذ يتخطى حدود الدولة. وللهند مهاجرون لهم تأثيرهم، كما أن صناعة الرسوم المتحركة فيها، وهى بولى وود، هى الأكبر فى العالم فيما يتصل بعدد الأفلام التى تنتج سنوياً وتنافس هوليوود بشدة فى أجزاء من آسيا والشرق الأوسط[٦٥]. وفى الوقت ذاته، ما زالت الهند بلداً متخلفاً فيه مئات الملايين من المواطنين الأميين يعيشون فى فقر مدقع، وما يناهز ثلث سكان الهند البالغ عددهم ١,٢ بليون نسمة يعيشون فى ظروف من الفقر المدقع، وحوالى ثلث فقراء العالم يعيشون فى الهند[٦٦]. ويصل الناتج الإجمالى الداخلى للهند إلى ٣,٢ تريليون دولار، وهو يزيد قليلاً على ٣٢٪ من الناتج الإجمالى الداخى للصين الذى يصل إلى ٨ بليون دولار، ٢٠٪ من الناتج الإجمالى الداخلى للولايات المتحدة. ويصل دخل الفرد فى الهند ٢٩٠٠ دولار (بنسبة القوة الشرائية)، وهو يمثل ٥٠٪ بالنسبة إلى الصين، وأقل من ٧٪ بالنسبة إلى الولايات المتحدة. والأمر الأكثر جذباً للنظر أنه فى حين بلغ عدد السكان المتعلمين فى الصين ٩١٪، والذين يعيشون فى الأماكن الحضرية ٤٣٪، فإن نسبة المتعلمين فى الهند ٦١٪، وسكان الحضر ٢٩٪ على التوالى. وتنتج الهند سنوياً ضعف ما تنتجه أمريكا من الآلات الصغيرة الهندسية وأدوات الحاسوب ولكن الذين يصلحون للعمل فى إنتاج البرامج الإلكترونية اللينة هم فقط ٤,٢ ٪ والذين لديهم جاهزية للعمل فى شركات خدمات تقنية المعلومات هم فقط ١٧,٨ ٪ مع تدريبهم لمدة ٦ شهور[٦٧]. ومن أعراض ذلك هو الأداء المتواضع للهند بالنسبة إلى الجامعات إذا قارناها بالمستوى العالمى.
"تظهر المراتب الجامعية الآسيوية عام ٢٠٠٩ التى أعدها الجهاز الاستشارى للتعليم العالمى – القسم المربع – أن أعلى مؤسسة هندية هى معهد تقنية المعلومات فى بمباى

الذى يجيء ترتيبه الثلاثين، أما فى الصين وهونج كونج فيوجد "عشر جامعات هى الأعلى ترتيبًا"(٦٨)، وتبلغ نسبة الصادرات ذات التقنية العالية ٥٪ فقط من إجمالى الصادرات إذا ما قورنت بالصين حيث تبلغ ٣٠٪.

وليس من المحتمل أن تطور الهند مصادر قوتها لتصير متحديًا عالميًا للولايات المتحدة فى غضون النصف الأول من هذا القرن، ولكنها تملك أصولاً معتبرة يمكن إضافتها إلى موازين التحالف الصينى الهندى. وبسبب النمو السريع والتجارة المتزايدة لهاتين الدولتين شرع بعض المراقبين فى استخدام اصطلاح "جنديا" Chindie ليشيروا به إلى الجمع بين اسمى الدولتين، ولكن يبقى مع ذلك وجود اختلافات ضخمة(٦٩). واحتمالية أن يصبح هذا التحالف خطرًا ضد التحالف الأمريكى ضئيلة، وكما أنه يوجد شك باقٍ فى العلاقات الصينية الروسية، كذلك يوجد تنافس مشابه بين الهند والصين. وعلى الرغم من أن الدولتين وقعتا اتفاقيتين فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٦ واللتين أدتا إلى التسوية السلمية لنزاعات الحدود التى كانت قد قادتهما إلى الحرب فى عام ١٩٦٢. ويجدر أن نذكر أن وزير الدفاع الهندى وصف الصين بأنها العدو رقم (١) المحتمل للهند، وكان ذلك قبيل إجراء الهند لتجاربها النووية فى مارس ١٩٩٨، ثم أصبح النزاع على الحدود خلافيًا من جديد فى ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن المسئولين الهنود يتحاشون على الملأ ما يتعلق بالعلاقات مع الصين، فإن قلقهم يبقى متسعًا فى المجالات الخاصة(٧٠). وعوضًا عن أن تصبح حليفًا، فمن الأرجح أن تصير الهند جزءًا من مجموعة الدول الآسيوية التى سوف تتجه للموازنة مع الصين.

البرازيل

يتندر البرازيليون أحيانًا "بأننا دولة لها مستقبل كبير وستظل كذلك على الدوام"(٧١) وقد قال إينياثيو لولا داسيلفا Ignacio Lula Du Silva الرئيس السابق: "لقد تصرفت البرازيل دائمًا باعتبارها دولة من الدرجة الثانية، ونقول دائمًا لأنفسنا إننا دولة المستقبل، ولكننا لم نحول هذه الخصائص قط إلى شيء ملموس"(٧٢). وبعد أن حصلت البرازيل على استقلالها من البرتغال عام ١٨٢٥ ظل الدخل الحقيقى ساكنًا خلال القرن نفسه، ولكن النمو بدأ يتحسن فى منتصف القرن العشرين تموله الديون الخارجية

فى ظل اقتصاد شبه مغلق، ثم انهار بسبب الصدمات البترولية فى السبعينيات ثم تبعه عقدان متقلبان من التضخم العنيف وصل إلى أكثر من ٧٠٠٪ بحلول أوائل التسعينيات. وفى ١٩٩٤ أدخلت البرازيل معدل صرف عائمًا جديداً وأمرت البنك المركزى بأن يهدف إلى التضخم وثبتت الأموال الحكومية.

ولم يعد مستقبل البرازيل أضحوكة كما كان، وحين ظهر المفهوم المختصر لمجموعة الأربع لأول مرة، اعترض بعض المراقبين أن (دولة معدل نموها هزيل مثل لباس البحر، فريسة لأى أزمة مالية تحوم حولها. ومكان يتسم بعدم الاستقرار السياسى المزمن مما يبدد طاقتها المحدودة، احتمالها الواضح هو ما يعد أسطورتها فى تملك موهبة كرة القدم ومهرجانات الكرنفال، ولا يبدو أنها تنتمى إلى أولئك الجبابرة الصاعدين) كما علقت الإيكونومست أكثر من ذلك قائلة (إنه بطريقة أو بأخرى تتفوق البرازيل على دول مجموعة الأربع الأخرى، فهى على خلاف الصين دولة ديمقراطية، وعلى خلاف الهند لا تعانى من حركات العصيان أو النزاعات العرقية والدينية، وليس لها جيران يناصبونها العداء، وهى على خلاف روسيا تصدر ما هو أكثر من مجرد البترول والسلاح، وتعامل المستثمرين الأجانب بالاحترام الواجب). إن البرازيل جاذبة للاستثمار الأجنبى، "وأقامت مؤسسات سياسية قوية". وتكشف الصحافة الحرة والقوية عن مواطن الفساد رغم وجوده بوفرة، وفى الغالب يمضى الأمر بغير عقاب"[٧٣]. ومنذ التغلب على التضخم وتطبيق إصلاحات السوق فى التسعينيات، فقد أظهرت البرازيل معدلاً مذهلا للنمو الاقتصادى فى حدود ٥٪ فى العقد الأول بعد نهاية الألفية الثانية والذى يعتقد بعض المحللين أنه قد يزيد فى المستقبل[٧٤]. إن البرازيل التى تملك من الأراضى التى تبلغ ثلاثة أضعاف حجم الهند تقريبًا و٩٠٪ من سكانها المائتين متعلمون، يعادل ناتجها الإجمالى الداخل ٢ تريليون دولار مساويًا لروسيا. ومتوسط دخل الفرد ١٠ آلاف دولار (وهو ثلاثة أضعاف الهند، وضعفا الصين تقريبًا). وتملك البرازيل مصادر قوة مذهلة. وفى ٢٠٠٧ أفضى اكتشاف احتياطات بترولية هائلة بعيداً عن الشاطئ إلى إمكان جعل البرازيل قوة معتبرة فى مجال الطاقة أيضًا ولكن العسكرية فى البرازيل صغيرة الحجم، وبخلاف الدول الأخرى فى مجموعة الأربع ليس لدى البرازيل أسلحة نووية، ولكنها الدولة الأكبر مساحة فى القارة ليس لها نظراء منافسون

من جيرانها. وفيما يتصل بالقوة الناعمة، فإن الثقافة الشعبية للبرازيل والخاصة بمهرجانات الكرنفال، وكرة القدم، جعلت منها ذات جاذبية خارج الحدود، وطبقت سياسة خارجية تهدف إلى رسم صورة إيجابية لها فى أمريكا اللاتينية وما وراءها.

وتواجه البرازيل أيضًا مشكلات خطيرة، فبنيتها التحتية غير كافية وينوء نظامها القانونى بالأعباء الثقيلة ولديها معدل جرائم قتل مرتفعة للغاية، وتزخر بالفساد. وقد تم تصنيفها فى المرتبة ٧٥ من بين ١٨٠ دولة طبقًا لقائمة توقعات الفساد التى تعدها منظمة الشفافية العالمية (إذا قارناها بالصين ومرتبتها ٧٩ والهند ٨٤ وروسيا ١٤٦). وفى مجال التنافسية الاقتصادية، يصنف المنتدى الاقتصادى العالمى البرازيل باعتبارها ٥٦ من بين ١٣٣ دولة (مقارنة بالصين وترتيبها ٢٧ والهند ترتيبها ٤٩ وروسيا ترتيبها٦٣). وتنفق البرازيل أقل من المعدل الذى أوصت به منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على البحث والتنمية، وتسجل كوريا الجنوبية ذات السكان الذين يبلغون ٢٥٪ من سكان البرازيل براءات اختراع ٣٠ ضعفًا عن البرازيل. ولكن نمو الإنتاجية متباطئ، رغم أن البرازيل هى مقر بعض اتحادات الشركات الخاصة والعابرة الحدود، وكما ذكر أحد المديرين الإداريين من البرازيل (لن يكون لدينا هنا جامعة مثل هارفارد أو شبكة مثل جوجل)[٧٥]. ويعتقد بعض البرازيليين أنهم لن يستطيعوا رفع معدل الإنتاجية ما لم يزيدوا من مدخراتهم واستثماراتهم، فى التعليم[٧٦]. ويشكل الفقر وعدم المساواة مشكلة حادة للبرازيل. وأصبحت البلاد تمثل ٠,٥٥ من قائمة معامل جينى (الواحد الصحيح يعنى عدم المساواة بشكل تام مع وجود شخص واحد يتلقى كل الدخل) مقارنة بنسبة ٠,٤٥ للولايات المتحدة و٠,٤٢ بالنسبة إلى الصين، و٠,٣٧ للهند، و٠,٤٢ روسيا. وقد أقدمت البرازيل مؤخرًا على اتخاذ عدد من الخطوات لتقليل الفقر وعدم المساواة. ولقد خفضت الفقر الشديد بنسبة ٥٠٪ بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وتراجعت نسبة عدم المساواة بمقدار ٥,٥٪[٧٧]. وتراجع عدد الأفراد الذين يعانون من الفقر من ٢٨٪ بالنسبة لكافة السكان فى ٢٠٠٣ إلى ١٦٪ فى ٢٠٠٨[٧٨]. وفيما يتصل بأغراض السياسة الخارجية (تزمع البرازيل أن تحقق الوزن الذى تستحقه). وقد قاومت عددًا من الإلحاحات من جانب الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه بعض الدول مثل إيران وفنزويلا[٧٩]. ولكن البرازيل لم تحقق تقدمًا ملحوظًا

فى الأغراض الثلاثة الخاصة بسياستها الخارجية والتى خطتها لنفسها سنة ٢٠٠٣، وهى أن يكون لها مقعد دائم بمجلس الأمن فى الأمم المتحدة، وتحقيق صفقة تجارية عالمية فى دورة الدوحة خلال مباحثات منظمة التجارة العالمية، وإيجاد كتلة قوية فى أمريكا الجنوبية[٨٠]. وحين بدأت معدلات الصرف تثبت بطريقة اصطناعية من جانب الصين فى خلق مشكلات للبرازيل ٢٠١٠، ولم يكن لدى البرازيل - لسوء الحظ - رغبة المحاورة مع الصين. وقد دعم دبلوماسيوها التضامن بين الدول الصاعدة فى مجموعة الأربع حتى حينما أمكن لهذا التضامن أن يهدد النمو الذى تفترضه عضوية البرازيل فى مجموعة الأربع[٨١]. ولم تذكر البرازيل إلا مؤخرًا أنها تفضل إعادة تقييم صينية لسعر الصرف. وتنطبق الحالة نفسها، رغم أن البرازيل حديثًا سوف تربك الدبلوماسية الأمريكية بالمقارنة بالماضى، فليس من المحتمل أن تحاول البرازيل أن تصبح ندًا منافسًا للولايات المتحدة فى هذا القرن، وسوف تترك هذا الدور للصين.

الصين

تشكل الصين حتى الآن العملاق من بين مجموعة الأربع حيث تمتلك سكانًا واقتصادًا يعادل مثيله فى الدول الثلاث الأخرى مجتمعة. وزيادة على ذلك فهى تمتلك أكبر جيش، وأكبر ميزانية عسكرية، وأعلى معدل فى النمو الاقتصادى، وأكثر المستعملين للإنترنت عددًا بين الدول الأربع. وتتخلف الصين وراء روسيا والبرازيل فى دخل الفرد وعدد مستخدمى الإنترنت والهاتف الجوال لكل فرد، ولكن هذا قد يتغير لو احتفظت الصين بمعدلات النمو المرتفعة أخيرًا. وإذا تجاوز أى رقم ٧٪ سنويًا، فسوف يتضاعف الاقتصاد الصينى فى ظل عقد واحد. وقد تعافت الصين بسرعة من الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨. وكما ذكرنا آنفًا، يتوقع جولدمان ساكس أن يفوق الحجم الإجمالى للاقتصاد الصينى نظيره الأمريكى فى ٢٠٢٧. وينظر أحد الاقتصاديين، وهو حائز على جائزة نوبل، إلى أبعد من ذلك فى المستقبل، حيث يقدر أنه بحلول عام ٢٠٤٠ سوف تنتج الصين ٤٠٪ من الناتج الإجمالى القومى على مستوى العالم[٨٢]. إن الصين واحدة أخرى من القوى العظمى، والداهية التى لم تنضج بعد. وتستفيد شهرة الصين الحالية بالقوة من التصورات بالنسبة إلى مستقبل؛ ففى أحد الاستطلاعات

اعتقد ٤٤٪ من المشاركين بشكل خاطئ أن الصين أصبحت أكبر اقتصاد في العالم مقارنة بنسبة ٢٧٪ تشغلها الولايات المتحدة بشكل دقيق (وهي أكبر بثلاث مرات)[٨٣]. ولأكثر من عقد اعتبر الكثيرون أن الصين هي الخصم الأكثر احتمالاً لموازنة القوة الأمريكية بل في التفوق عليها[٨٤]. وقد ظهر أخيراً كتاب بعنوان متى تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد[٨٥]. وفي التسعينيات، أظهرت الاستطلاعات أن ٥٠٪ من الشعب الأمريكي يعتقد أن الصين ستشكل التحدي الأكبر لمركز القوة العالمي الذي تشغله الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين (مقارنة بنسبة ٨٪ لليابان و٦٪ لروسيا وأوروبا)[٨٦].

على الرغم من أن معظم التصورات عن القوى الصينية تعول على معدل النمو السريع للناتج الإجمالي الداخلي للبلاد، فإن الصين لديها موارد أخرى معتبرة للقوة. وفيما يتصل بالموارد الأساسية، فإن مساحة أراضيها تعادل مساحة الولايات المتحدة، وسكانها يبلغون أربعة أضعاف الأمريكيين، ولديها أكبر جيش في العالم، ومائتا سلاح نووي تقريباً، وقدرات حديثة في الفضاء، وحيز التجمع الإلكتروني في الإنترنت (بما فيها العدد الأكبر في العالم من مستخدمي الإنترنت). وفي مجال موارد القوة الناعمة وكما رأينا في الفصل الرابع، ما زالت الصين تتخلف في الصناعات الثقافية القادرة على مزاحمة هوليوود، وبوليوود. وما زالت جامعاتها لا تماثل الجامعات الأمريكية، كما ينقصها العديد من المنظمات غير الحكومية التي تولد الكثير من القوة الناعمة لأمريكا. وقد حازت الصين دائماً ثقافة تقليدية جذابة، كما أنشأت مئات عديدة من معاهد كونفوشيوس حول العالم لتعليم لغتها وثقافتها. وقد صوبت الصين أيضاً دبلوماسيتها باستخدام ترتيبات متعددة الأطراف لتسكين المخاوف، وتقليل احتمالية قيام دول أخرى بالتحالف لموازنة القوة الناهضة. وتمتلك الصين مصادر مذهلة للقوة، ولكن يتعين أن تشكل في التصورات المرتكنة أساساً إلى معدلات النمو الحالية والخطاب السياسي. وفي كل من الصين والولايات المتحدة تتشكل المفاهيم عن الدول الأخرى على أساس الصراعات السياسية الداخلية. وثمة أفراد في كل من الدولتين يرغبون في أن يروا الآخرين أعداء لهم. وحتى بدون هذه الأفكار المشوهة يمكن النظر إلى العسكرية في كلا الجانبين من جانب المواطنين رجالا ونساء كمهملين في أداء واجباتهم إذا لم

يخططوا لمواجهة الاحتمالات الطارئة. وأما عن المشابهات الخارجية المذكورة من قبل فتذكر أنه بحلول عام ١٩٠٠ تفوقت ألمانيا على بريطانيا فى القوة الصاعدة. وكان القيصر ينتهج سياسة خارجية مغامرة وموجهة عالميًا ارتبطت بأهداف التصادم مع القوى الكبرى الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، ما زالت الصين تتخلف عن الولايات المتحدة اقتصاديًا، وركزت سياستها بالدرجة الأولى على إقليمها، وعلى تنميتها الاقتصادية. ورغم أن النموذج الاقتصادى للسوق الليني (والمسمى بتوافق بكين) يقدم القوة الناعمة فى الدول التسلطية، فهو يمتلك التأثير المتعارض فى العديد من الديمقراطية[٨٧]. ومع ذلك، يذكر نهوض الصين بتحذير ثوسايديديس بأن الاعتقاد بحتمية نزاع ما، قد يصبح هو أحد أسبابه الرئيسية[٨٨]، ولو أن كل جانب يعتقد أن الأمر سينتهى بالحرب مع الآخر، فهذا يؤدى إلى الاستعدادات العسكرية، وهو ما يفهمه الجانب الآخر على أنه تأكيد لهواجسه السيئة. وفى الحقيقة فإن القول بنهوض الصين قول مغلوط، والأدق هو أن نقول إعادة الصعود، لأنه حجما وتاريخًا، كانت المملكة الوسطى قوة كبرى ردحًا طويلاً فى شرق آسيا. وكانت الصين هى رائدة العالم فنيًا واقتصاديًا، رغم عدم الوصول للعالمية، من سنة ٥٠٠ إلى ١٥٠٠، ولكن ما حدث فقط فى منتصف الألفية الأخيرة أن تم تجاوز الصين من جانب أوروبا وأمريكا اللتين كانتا أولى من استفادا من الثورة الصناعية. وبعد إصلاحات السوق التى قام بها دينج زياوبنج فى أوائل الثمانينيات، أفضت إلى معدلات النمو السنوية المرتفعة للصين التى بلغت من ٨ إلى ٩٪ بمضاعفة ملحوظة للناتج القومى الإجمالى. وبلغت ثلاثة أضعاف فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وقد دعم الأداء الاقتصادى العملى بالتوازى مع الثقافة الكونفوشية القوة الناعمة للصين فى المنطقة. إن على الصين أن تجتاز طريقًا طويلاً لتعادل موارد القوة لدى الولايات المتحدة. وما زالت تواجه العديد من العقبات من أجل التنمية. وفى بداية القرن الحادى والعشرين بلغ الاقتصاد الأمريكى ضعف حجم الاقتصاد الصينى تقريبًا بمعدل القوة الشرائية، وأكثر من ثلاثة أضعاف حجم معدل الصرف الرسمى. وكل هذه المقارنات والتصورات عشوائية إلى حد ما، وعلى سبيل المثال، فإن معدل القوة الشرائية تقدير يتخذه الاقتصاديون للحكم على التساوى فى الرفاهية فى المجتمعات المختلفة. ومنذ بضع سنوات حينما كان اقتصاديو البنك الدولى يراجعون منهجيتهم، تراجع معدل القوة الشرائية للناتج الإجمالى الداخلى للصين إلى ٤٠٪

بضربة قلم أو بالضغط على فأرة الحاسوب[٨٩]. وفى الوقت نفسه، فإن المقارنات فيما يتصل بمعدلات الصرف الجارية (والتى تشغل فيها الولايات المتحدة مكان الصدارة بكثير) منخفضة على نحو اصطناعى كوسيلة لمساعدة الصادرات. ومع ذلك، فإن مقارنات معدل الصرف دقيقة غالبًا فى تقدير مصادر القوة، ويمكن عقد أفضل مقارنة بسعر إحدى الوجبات أو قص الشعر أو شراء منزل عن طريق استخدام معدل القوة الشرائية. ولكن يمكن الحكم بطريقة حسنة على تكلفة البترول المستورد أو طائرة مقاتلة متقدمة بمعدلات الصرف التى يجب أن تستخدم لدفع ثمنها، وحتى إذا تجاوز الناتج الإجمالى الداخلى الصينى بشكل كلى مثيله فى الولايات المتحدة حوالى عام ٢٠٣٠م، فسوف يكون الاقتصادان متعادلين فى الحجم، ولكن ليسا متعادلين فى التكوين. وسوف يظل فى الصين الريف الصينى العريض والمتخلف، وسوف تبدأ فى مواجهة مشكلات سكانية والناتجة عن الآثار المتباطئة من سياسة الطفل الواحد لكل زوجين، وهى السياسة التى فرضتها فى القرن العشرين[٩٠] وسوف تبدأ فى التراجع قوة العمل عام ٢٠١١ وستبلغ قوة العمل ذروتها فى ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، ففى حين تنمو الدول فهناك اتجاه لتباطؤ معدلات النمو. وإذا افترضنا تحقق نمو صينى بنسبة ٦٪ ونسبة نمو أمريكا نسبة ٢٪ فقط بعد سنة ٢٠٣٠، فلن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة فى دخل الفرد حتى وقتٍ ما فى النصف الثانى من هذا القرن (وهذا يعتمد على مقاييس المقارنة)[٩١].

ويقدم الدخل لكل فرد مقياسًا لتطور أى اقتصاد، وبعبارة أخرى، فإن معدل النمو المذهل المثير بالتوازى مع حجم سكانها سوف يؤدى على الأرجح إلى أن يتخطى الاقتصاد الأمريكى فى حجمه الإجمالى عند نقطة ما، وقد قدم هذا بالفعل للصين موارد مؤثرة للقوة، ولكن ليس بالشأن نفسه فى مجال المساواة. ولأن الولايات المتحدة لا يحتمل أن تقف مكتوفة الأيدى خلال تلك الفترة، فالصين بعيدة كل البعد عن فرض نوع من التحدى للتفوق الأمريكى والذى فرضته ألمانيا فى عهد القيصر حينما تخطت بريطانيا فى بداية القرن الماضى. ولو كانت النظرية الغامضة فى انتقال الهيمنة أكثر وضوحا وتحديداً مما هى عليه، فإن الحقائق عند هذه النقطة لا تبرر التنبؤات التحذيرية لحرب قادمة[٩٢].

وزيادة على ذلك، يمكن أن تكون التصورات الأفقية لاتجاهات النمو الاقتصادى مضللة. وتتجه الدول لالتقاط الثمرة عن كثب، لأنها تستفيد من التقنيات المستوردة فى المراحل المبكرة الأولى من الانطلاق الاقتصادى، كما تتباطأ معدلات النمو بشكل عام لأن الاقتصادات تصل إلى مستويات أعلى فى التنمية. وإذا وصلت الدخول الفردية إلى أعلى من ١٠ آلاف دولار، فسوف تتباطأ معدلات النمو. وبالإضافة إلى ذلك يواجه الاقتصاد الصينى عقبات حادة تتمثل فى انتقاله من المشروعات غير الكفء أو التى تتملكها الدولة، وعدم المساواة المتزايد، والنزوح الداخلى الواسع والصافى غير الكفء للأمن الاجتماعى، والفساد، والمؤسسات غير الكافية، والتى يمكن أن تشجع على عدم الاستقرار السياسى. ولقد سبق شمال البلاد وشرقها جنوبها وغربها، وتشكل ١٠ مقاطعات فقط من بين ٣١ هى التى حققت دخلاً للفرد يفوق المعدل الوطنى، وتضم المقاطعات المتخلفة نسبًا أعلى من الأقليات مثل التبت، وسنكيانج. والصين هى غالبًا الوحيدة بين أعلى الدول النامية التى تمتد فيها نسبة الأعمار بشكل غير عادى. وبحلول عام ٢٠٣٠ سوف يكون لدى الصين "أشخاص يعتمدون على غيرهم أكثر عددًا من الأطفال". ويشعر المختصون بالسكان فى الصين بالقلق "من زحف الشيخوخة قبل أن يصبح الناس أغنياء"[٩٣].

وخلال العقد الأول بعد نهاية الألفية الثانية، انتقلت الصين من كونها تاسع أكبر مصدر فى العالم، إلى كونها أكبر مصدر، ولكن نموذج تطور الاقتصاد الموجه فى الصين من المحتمل أن يحتاج إلى أن يتم تصحيحه؛ لأن التجارة العالمية والتوازنات المالية أصبحت أكثر إثارة للنزاعات فى أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ويرى روبرت زوليك Robert Zolliek رئيس البنك الدولى أن نموذج النمو للتصدير الموجه فى الصين ليس من الممكن أن يستديم بمرور الأيام، لأنه للاحتفاظ بنسبة نمو ٨٪ فقد يتطلب الأمر مضاعفة نصيب الصين من الصادرات قبل عام ٢٠٢٠، ولتحقيق ذلك يكون عن طريق تخفيض المدخرات وزيادة الصادرات، وهذا ليس سهلاً، لأن السكان المعمرين قد يحتفظون بنسبة مدخرات منزلية عالية. وتعكس المدخرات العالية للاتحادات الاهتمامات خاصة، ومنافسة محدودة فى بعض القطاعات[٩٤].

وفى عام ٢٠١٠ كانت الصين مقراً لأكبر بنكين، بل لأربعة من أكبر عشرة بنوك فى العالم رغم أن تصنيفاتها من حيث الحجم يمكن أن تكون مضللة حتى تطهر الصين العديد من المؤسسات المالية التى ظلت فى أيدى الحكومة وتفرض نظاماً تجارياً ذا شفافية[٩٥]. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن الصين ستمر بتجربة انكماش مالى مؤلمة، ولكن من غير المحتمل أن يحدث الانهيار (وسوف يتباطأ النمو الصينى إلى حد كبير بشكل مؤكد، ومع ذلك ستستمر البلاد فى النمو أسرع من باقى العالم)[٩٦]. ورغم أن الصين تحوز احتياطات ضخمة من العملة الأجنبية (وكما رأينا فى الفصل الثالث) فسوف تجد الصين صعوبة فى زيادة رفع المال عن طريق إقراض دول ما وراء البحار بعملاتها الوطنية (وحتى تتملك الصين سوقاً عميقة ومفتوحة حيث تضع السوق، وليست الحكومة، معدلات الفائدة فسوف يكون هناك ساحبون محدودون لهذه الأصول)[٩٧].

وقد أظهر النظام السياسى التسلطى فى الصين قدرة مؤثرة فى تحول القوة فيما يرتبط فقط بأهداف محددة. وعلى سبيل المثال القدرة على تنظيم ناجح للمباريات الأولمبية، وبناء مشروعات حديدية فائقة السرعة، وكذلك دفع الاقتصاد ليتعافى من الأزمة المالية العالمية. وسواء استطاعت الصين أن تحتفظ بهذه القدرة على المدى البعيد فهذا سر غامض لكل من الخارجيين والقادة الصينيين. وبخلاف الهند التى ولدت فى ظل دستور ديمقراطى فلم تحدد الصين بعد طريقاً لحل مشكلة المطالبات بالمشاركة السياسية (إن لم تكن ديمقراطية)، والتى تتجه للاقتران بارتفاع الدخل لكل فرد. لقد ولت (الإيديولوجية الشيوعية) وتعتمد شرعية الحزب الحاكم على النمو الاقتصادى، وقومية "الهون" العرقية. ويزعم أحد الخبراء أن النظام السياسى الصينى يفتقد المشروعية، ويعانى من مستوى عال من الفساد وليس هناك وضوح فى الرؤية لتحسين الذات. والعرضة لعدم الاستقرار السياسى إذا ترنح الاقتصاد. (ورغم نجاحاتها الاقتصادية وقدراتها الدفاعية النامية سيظل النفوذ العالمى للصين محدوداً طالما فشلت فى تطوير نظام سياسى جاذب)[٩٨]. ويعتقد خبير آخر أن التغير

(*) يطلق على هذه القومية أيضاً لفظ الهياطلة فى الأدبيات العربية. (المترجم)

الاقتصادى سيؤدى إلى التغير السياسى. وبحلول عام ٢٠٢٠، وحينما يصل الناتج الإجمالى الداخلى لكل فرد ٧٥٠٠ دولار بمعدل القوة الشرائية، سوف تلحق الصين بدول مثل سنغافورة التى تصنف من جانب "فريدم هاوس" باعتبارها "المتحررة جزئيا"[٩٩].

ويعتقد لى كوان يو Lee Kwan Yew الزعيم السنغافورى الكبير، أن التغير السياسى قد يحدث فى غضون ١٠ أو ١٥ سنة حينما تصل أجيال الشباب الذين يتعلمون فى الخارج إلى سدة السلطة. (إنهم يفهمون مشكلات النظام، وفى حين أنهم يساومون بشدة من أجل المصالح الصينية سيكون لديهم نظرة أوسع عن التغيير)[١٠٠]. وسواء استطاعت الصين أن تطور صيغة يمكن بها أن تدير الطبقة الوسطى الحضرية العريضة وعدم المساواة بين الأقاليم والنفور المطرد والمشاهد بين الأقليات العرقية. والنقطة الأساسية هى أنه لا أحد، بما فيهم الصينيون، يعلم كيف سيتطور المستقبل السياسى للصين وكيف سيؤثر ذلك فى نموها الاقتصادى[١٠١].

وتقدم سياسات أجهزة التجمع الإلكترونى تعقيداً آخر. وكما رأينا فى الفصل السابق تملك الصين أكبر عدد من مستخدمى الإنترنت والذين يفوق عددهم ٤٠٠ مليون مستخدم إلى جانب نظام متطور على نحو عال من الرقابات والمصافى الحكومية وليس المستخدمون العديدون للإنترنت بدرجة كثيفة هم من ذوى النزعة الوطنية فقط بل أيضاً تتم تصفية الآراء الليبرالية للأقليات، ويعاقب المنشقون، ولا مفر أحياناً من تسرب بعض المعلومات. ويمثل التغلب على التدفقات المتزايدة على نحو كبير من المعلومات فى وقت يمكن فيه للقيود أن تعوق النمو الاقتصادى معضلة حادة للقادة الصينيين. وفى الحقيقة يخشى بعض المراقبين أن يحدث عدم استقرار بسبب الانهيار الصينى: وليس نهوضها. وكما جاء فى كلمات سوزان شيرك Susan Shirk، الخبيرة بشئون الصين "إن ما يمثل أكبر خطر هو الهشاشة الداخلية فى الصين وليس قوتها المتنامية، ويمكن للشرعية الضعيفة للحزب الشيوعى وشعور قادتها بإمكان التعرض للخطر، أن يؤديا إلى أن تتصرف الصين بتهور إزاء أى أزمة"[١٠٢]، أو كما ذكر الرئيس بيل كليتنون فى سنة ١٩٩٩، ففى حين يقلق أكثر الناس بشأن التحدى من جانب الصين القوية (دعنا لا ننسى مخاطرة الصين وهى ضعيفة يكتنفها النزاع الداخلى، وعدم الاستقرار الاجتماعى والنشاط الإجرامى مما تصبح معه منطقة واسعة تتصف بعدم الاستقرار فى أسيا)[١٠٣].

إن الصين التى لا تستطيع أن تهيمن على تدفقات الهجرة والآثار البيئية على مناخ الأرض والنزاع الداخلى تفرض عليها مواجهة مشاكل حادة. وأحيانًا تسلك السياسة طريقًا يفضى إلى تصورات اقتصادية مربكة.

وطالما أخذ اقتصاد الصين فى النمو، فسوف تتزايد القوة العسكرية تبعًا لذلك مما يجعل الصين تبدو أخطر أمام جيرانها. ولا تضم التقارير الرسمية الصينية عن الإنفاق العسكرى بنوداً عديدة تدرج مثيلاتها فى ميزانية الدفاع الأمريكية. ولكن بغض النظر عن التكوين، فمن ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٨ زادت الميزانية العسكرية الرسمية للصين بأرقام بلغت الضعف كل سنة. وقد أظهرت حرب الخليج ١٩٩١ والتوترات بشأن تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦، وحملة كوسوفو ١٩٩٩ للقادة الصينيين كيف تتخلف الصين فى القدرات العسكرية الحديثة، وكنتيجة لذلك ضاعفوا تقريبًا المصروفات العسكرية طوال فترة التسعينيات، وقد استوردت الصين التقنية العسكرية من روسيا. وتنتج صناعاتها بعض أنظمة الأسلحة التى تقترب من القدرة الأمريكية فى مخازن التسليح. وفى تقرير عام ٢٠١٠ للبنتاجون يقدر أن مجموع الإنفاق العسكرى الإجمالى للصين يبلغ ١٥٠بليون دولار (مقارنة بـ٧١٩ بليون دولار من جانب الولايات المتحدة) أو حوالى ٢٪ من الناتج الإجمالى (مقارنة بنسبة ٤٪ من جانب الولايات المتحدة)[١٠٤]. وتصور دراسة لمعهد أبحاث الدفاع الوطنى أنه قبل ٢٠٢٥ سيكون الإنفاق العسكرى للصين أكثر من ١٨٥ بليون دولار (بحسب قيمة الدولار ٢٠٠١)، أو حوالى ٢٥٪ من الإنفاق العسكرى الأمريكى الحالى[١٠٥].

ورغم أن الصين لم تطور إمكانيات ذات شأن خاصة بتصور القوة العالمية، فهى قادرة على تعقيد عمليات البحرية الأمريكية بعيداً عن سواحلها بواسطة الصواريخ بعيده المدى، وأسطولها المتنامى من الغواصات. وقد أثار ذلك تساؤلات بشأن التأكيدات الجديدة للصين لمصالحها الجوهرية فى الهيمنة على بحر الصين الجنوبى. وفى كلمات لكينيث ليبرتال Kennetn Lieberthel «هناك شعور شامل فى الصين بأن هناك تضييقًا للفجوة فى القوة مع الولايات المتحدة التى يكذبها الواقع. ورغم ذلك هناك نوع من المغالاه فى النعرة الوطنية فى الصين»[١٠٦]. وفى الوقت ذاته، فإن الصين هى فقط فى بداية عملية معقدة لتنمية بحريتها فى المياه الزرقاء مع مجموعات من

الحاملات القتالية[١٠٧]. ومع ذلك قد تعنى القدرة العسكرية الصينية المتنامية أن أى دور عسكرى أمريكى لإعادة طمأنة الحلفاء فى آسيا يتطلب موارد أكثر. وبالإضافة إلى ذلك، وكما رأينا فى الفصلين الثانى والخامس، قامت الصين بجهود كبيرة لتنمية قدرتها القتالية غير المتماثلة فى فضاء البرامج الإلكترونية. وقد أحاط دينج الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧٤، (إن الصين ليست قوة عظمى، ولا تسعى البتة أن تكون كذلك)[١٠٨]. وبعد أن أيقن الجيل الحالى من القادة الصينيين أن النمو الاقتصادى السريع هو مفتاح الاستقرار السياسى الداخلى، ركز على التنمية الاقتصادية وعلى ما سماه بيئة دولية متناغمة وليست معاكسة لنمو الصين. لكن الأجيال تتغير، والقوة غالبًا ما تخلق الصلف الزائد، وأحيانًا تتزايد الشهية خلال تناول الطعام. ويذكر مارتن جاك Martin Jacques أن القوى الناهضة فى وقت ما تستخدم قوتها الاقتصادية الناشئة حديثًا بشكل غير مختلف لتحقيق أغراض سياسية وثقافية وعسكرية. ذاك هو ما تستوعبه قوة مهيمنة، وستغدو الصين على نحو مؤكد واحدة منها[١٠٩]. ومن الناحية التقليدية ترى الصين نفسها كمركز "أو مملكة وسطى" لنظم خادعة من الدول فى شرق آسيا، وأنها ستسعى لإعادة خلق هذا النظام[١١٠]. ويجادل آخرون مثل جون إكينبرى John Ikenberry إن النظام العالمى الحالى يملك الانفتاح والتكامل الاقتصادى والقدرة على استيعاب الصين عوضًا عن أن يتم استبداله بنظام قيادة صينية[١١١]. وحتى الآن اتخذ القادة الصينيون خطوات ضئيلة للقيام بدور عالمى رئيسى سواء كان دورًا مهيمنًا أو شريكًا فى الرهان. إنهم ما زالوا يعملون كراكبين أحرار، ولكن للمرة الأولى يصبحون معتمدين على عالم لا يمكنهم التحكم فيه، عوضًا عن إمبراطورية يمكنهم السيطرة عليها[١١٢].

وكما رأينا من قبل، قد جادل بعض المتشككين فى أن الصين تهدف فى المدى القريب لتحل محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة فى شرق آسيا وفى المدى البعيد لتحدى مركز أمريكا باعتبارها القوة المهيمنة فى العالم[١١٣]. وحتى لو كان ذلك تحليلاً دقيقًا لنوايا الصين (وحتى لو لم يستطع الصينيون أن يعرفوا آراء الأجيال المقبلة)، فمن المشكوك فيه أن يكون لدى الصين القدرة العسكرية لأن تجعل هذا ممكنًا. والأكثر من هذا فسوف يتعين على قادة الصين أن يقاوموا ردود فعل الدول الأخرى إلى جانب

العقبات التى تسببها أهدافهم من النمو الاقتصادى والحاجة إلى أسواق وموارد خارجية. وإذا اتخذت العسكرية الصينية وضعًا عدوانيًا أكثر من اللازم تجاه تحالف مواز من الجيران الإقليميين مما يضعف قوة الصين الموجعة والناعمة معًا، وفى عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، وحيث أصبحت الصين أكثر حزمًا فى مزاعمها بشأن جزر باراسيل التى تقع على بعد ٢٥٠ ميلاً من الساحل الشرقى لڤيتنام، أنكر الفيتناميون التحرك الصينى، وبدءوا يدفعون بقوة من وراء الستار حتى يشارك لاعبون خارجيون فى المفاوضات، وحتى تضطر الصين للتفاوض فى ظل مباحثات متعددة الأطراف، وهو الأمر الذى يخالف ما تفضله الصين من التفاوض مع كل دولة على حدة[١١٤]. وعلاوة على ذلك، أظهر استطلاع قامت به "بيو" فى ست عشرة دولة حول العالم موقفًا إيجابيًا تجاه النهوض الاقتصادى للصين، ولكن ليس اتجاه نهوضها العسكرى. وإذا فهم أن الصين ستكون فاعلاً اقتصاديًا على نحو رئيسى فيحتمل الموافقة على نهوضها وأن تكون موالية للولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك؛ إذا كان أحد الأشخاص يرى أن الصين قوة عسكرية متزايدة، فإن مشاعره الموالية لأمريكا سوف تعنى رفض النهوض الصينى[١١٥].

وإذا كان من غير المحتمل أن تصبح الصين منافسًا ندًا للولايات المتحدة على المستوى العالمى، فهذا لا يعنى أنها لا تستطيع أن تتحدى الولايات المتحدة فى آسيا، ولكن كما ذكرنا من قبل، فإن نهوض القوة الصينية فى آسيا يجد منافسة له من جانب الهند واليابان (إلى جانب دول أخرى) مما يعطى الولايات المتحدة ميزة أساسية فى القوة[١١٦]. ويشكل التحالف الأمريكى اليابانى الذى أعاد تأكيده إعلان كلينتون هاشيموتو سنة ١٩٩٦ أساسًا للاستقرار فى شرق آسيا ما بعد الحرب الباردة عائقًا مهمًا أمام الطموحات الصينية، وكما تحسنت العلاقات الأمريكية الهندية، والتى شهدت تقدمًا فى إدارة بوش، وهذا يعنى أنه فى ظل سياسة القوى الكبرى فى المنطقة لا يمكن للصين أن تزيح الأمريكيين بسهولة. ويمكن للولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا، وغيرها، أن تعمل من هذا المركز للقوة بمشاركة الصين وتقديم الحوافز لها لكى تلعب دورًا مسئولاً فى حين تعوق إمكان وجود سلوك عدوانى يرجع سببه إلى تنامى قوة الصين.

القوة الأمريكية : هل ثمة تآكل داخلى ؟

يجادل البعض فى أن تكلفة ممارسة القوة تثقل فى نهاية الأمر العبء على كافة الإمبراطوريات، وأن تحول القوة سوف يحدث بسبب الامتداد الإمبريالى الأمريكى المفرط[١١٧]. وحتى الآن، لا تناسب الحقائق هذه المقولة بشكل صحيح، لأن الأعباء الخارجية لم تزد بمرور الوقت. وبدلاً من ذلك، تراجعت إنفاقات الدفاع والشئون الخارجية كنصيب فى الناتج القومى الإجمالى على مدى العقود العديدة الماضية. ومع ذلك؛ يمكن أن تتراجع الولايات المتحدة فيما يتصل بالقوة النسبية ليس بسبب امتدادها الإمبريالى، بل بسبب العجز الداخلى. وكما يذكرنا المؤرخون، لقد انهارت روما من الداخل، وفقد الناس الثقة فى ثقافتهم ومؤسساتهم، وحاربت النخب من أجل السيطرة، وعم الفساد بشكل متزايد، وفشل الاقتصاد فى النمو بشكل واضح[١١٨].

فهل يمكن للولايات المتحدة أن تفقد قدرتها على التأثير فى الأحداث العالمية بسبب معاركها الداخلية حول الثقافة، وانهيار مؤسساتها، والركود الاقتصادى؟ فلو ظهر أن المجتمع والمؤسسات الأمريكية سينهاران، فسوف تكون الولايات المتحدة أقل جذباً للآخرين. وإذا فشل الاقتصاد، فسوف تفقد الولايات المتحدة قوتها الموجعة والناعمة. وحتى لو استمرت الولايات المتحدة فى تملك موارد القوة المؤثرة العسكرية والاقتصادية والناعمة، فيمكن أن ينقصها القدرة على تحويل تلك الموارد إلى نفوذ فعال. ورغم كل ذلك، يخسر بعض لاعبى الورق برغم تداولهم لأيد عالية.

المجتمع والثقافة

رغم أن الولايات المتحدة تعانى من مشاكل اجتماعية عديدة بشكل دائم، فلا يبدو أنها تسوء بأكثر من ذلك بل إن بعض الجوانب فى تحسن مثل تراجع الجريمة، ومعدلات الطلاق، والحمل عند المراهقات. وهناك حروب ثقافية حول مسائل الزواج المثلى، والإجهاض. ومع ذلك، تظهر استطلاعات الرأى تزايداً عاماً فى التسامح، كما أن المجتمع المدنى نشيط، وحضور الكنيسة مرتفع بنسبة ٤٢٪[١١٩]. إلا أن الاستطلاعات تظهر "فجوة فى التفاؤل" بين المفاهيم والواقع. ويعكس هذا بشكل جزئى

اتجاه وسائل الإعلام لتأكيد السرد المتواصل حول فكرة الأخبار السيئة. إن رد الفعل على الاتجاهات على المستوى الوطنى هو ظاهرة معتدلة مع وجود أفراد قليلين لهم خبرة مباشرة. وإلى المدى الذى يقومون فيه بذلك تذكر الأكثرية للقائمين بالاستطلاع بأن حيواتهم، وطوائفهم، ومدارسهم، ومندوبيهم فى الكونجرس على أفضل وجه على الرغم من أنهم يشعرون بالقلق بشأن المستوى الداخلى. ولو علم كل شخص من وسائل الأعلام أن الأمور ليست إلا فوضى أو خرافة على المستوى الوطنى، وبأنهم لا يتمتعون بالخبرة المباشرة على المستوى الوطنى، فإنهم يخبرون مستطلعى الرأى بالحكمة التقليدية حول الوضع الوطنى. إن فجوة التفاؤل الناتجة عن ذلك لا تقنع بوجود دليل على التراجع. لقد كانت المعارك الثقافية فيما مضى حول الهجرة والاسترقاق، والتطور، والاعتدال، والمكارثية، والحقوق المدنية، مسائل جدلية أكثر خطورة من مسائل الوقت الحاضر حول الاحتواء، وتظهر الاستطلاعات أن الأفراد يعزون البزوغ الذهبى إلى الماضى. إن من السهل دائمًا أن نبين التآكل عن طريق مقارنة ما هو جيد فى الماضى بما هو سيئ فى الحاضر (أو التقدم عن طريق فعل العكس).

وثمة طريقان يمكن أن تؤثر فيهما التقديرات الثقافية على نحو معاكس على القوة الوطنية الأمريكية؛ أولها إذا كان الأمريكيون متحيرين أو منقسمين بواسطة المعارك الداخلية حول المسائل الاجتماعية والثقافية، وأن الولايات المتحدة فقدت قدرتها على العمل جماعيًا فى السياسة الخارجية، فسوف تختفى القوة الضاربة. وظهر ذلك باعتباره مشكلة فى السبعينيات فى أعقاب الانقسامات العميقة حول ڤيتنام. وعلى النقيض، ورغم أن تأييد الحرب فى العراق تراجع من ٧٢٪ سنة ٢٠٠٣ إلى ٣٦٪ بحلول ٢٠٠٨، فقد استمر الرأى العام الأمريكى فى تأييد سياسة خارجية نشيطة[١٢٠]. وثانيها، إن التراجع فى نوعية الظروف الاجتماعية الأمريكية يمكن أن يقلل القوة الناعمة. ورغم أن أمريكا حققت تقدمًا فى بعض المسائل الاجتماعية، فإن الولايات المتحدة تلهث وراء الدول الغنية فى نسبة وفيات الأطفال، ومتوسط الأعمار، والأطفال الذين يعانون من الفقر، وأعمال القتل. إن تلك المقارنات قد تكون تكلفة القوة الناعمة الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة ليست بمفردها فى العديد من التغيرات الثقافية التى تسبب الخلاف.

وحينما يتشارك الناس فى هذه المشاكل، فإن المقارنات تكون أقل إثارة للاستياء وأقل تدميراً للقوة الناعمة. وعلى سبيل المثال فقد تراجع احترام السلطة وبعض معايير السلوك منذ ١٩٦٠ فى كافة إنحاء العالم الغربى، ولكن ثمة مؤشر ضئيل على أن المستويات الأمريكية للمسئولية الشخصية أقل من نظيرتها فى المجتمعات الغربية الأخرى المتقدمة، وأن مستويات السياسة الخيرية، أو خدمة المجتمع، أعلى بشكل عام(١٢١).

الهجرة

كان يمكن أن يكون ثمة قلق جاد لو كانت الولايات المتحدة التفتت إلى الداخل، وقلصت الهجرة بشكل جاد. وبالنظر إلى المستويات الحالية للهجرة، فإن أمريكا هى إحدى الدول المتقدمة القليلة التى قد تمنع التراجع السكانى وتحتفظ بنصيبها بين سكان العالم. ولكن ذلك يمكن أن يتغير إذا كانت ردود الفعل على الحوادث الإرهابية أو الخوف العام من الأجانب يؤدى إلى إغلاق حدودها. وقد وجدت المخاوف من تأثير الهجرة على القيم الوطنية وعلى المعنى المتماسك للهوية الأمريكية منذ الأيام الأولى لنشأة الدولة. وقد أسس حزب "لا أعرف شيئاً" فى القرن التاسع عشر على أساس رفض المهاجرين، وبصفة خاصة الأيرلنديين. وقد استبعد الآسيويون اعتباراً من عام ١٨٨٢ فصاعداً. وبعد صدور قانون تقييد الهجرة ١٩٢٤ تباطأ نزوح المهاجرين لمدة أربعة عقود تالية. وفى غضون القرن العشرين سجلت البلاد أعلى نسبة مئوية من القاطنين ذوى الأصل الأجنبى، ففى سنة ١٩١٠ بلغت النسبة ١٤,٧٪ من السكان. واليوم فإن نسبة ١١,٧٪ تنتمى لأصول أجنبية(١٢٢).

وبرغم كونها أمة من المهاجرين، يتوجس كثير من الأمريكيين من الهجرة أكثر مما يتعاطفون حيالها، وتبين الاستطلاعات المختلفة أن المجموع أو الأغلبية يريدون أقل عدد من المهاجرين يأتون إلى البلاد(١٢٣). وقد فاقم الانكماش من هذه الآراء. وفى ٢٠٠٩ تعاطف ٥٠٪ من الأمريكيين مع تقليل الهجرة بأعلى بنسبة تبدأ من ٣٩٪ فى ٢٠٠٨(١٢٤).

وقد سببت أعداد المهاجرين الجدد وأصولهم القلق بشأن آثار الهجرة على الثقافة الأمريكية(*). وتظهر البيانات من إحصاء سنة ٢٠٠٠ أن أعداداً مرتفعة من الأسبان قدموا فى موجات بأعداد كبيرة بوسائل قانونية وغير قانونية ليحلوا تقريباً محل السود باعتبارهم أكبر أقلية فى البلاد[١٢٥]. وقد صور المختصون بمسألة السكان أن البلاد فى سنة ٢٠٥٠ سيكون فيها البيض غير الأسبان أقلية ضئيلة. وسوف تكون نسبة الأسبان ٢٥٪ والسود ١٤٪ والآسيويين ٨٪[١٢٦].

وتشكل الاتصالات وقوى السوق دافعًا قويًا للمهاجرين كى يبرعوا فى اللغة الإنجليزية ويقبلوا بدرجة من التمثل والانصهار. وتشير أغلب الدلائل إلى أن المهاجرين ينصهرون على الأقل بسرعة أسلافهم نفسها. وتساعد وسائل الإعلام الحديثة المهاجرين الجدد على معرفة المزيد عن وطنهم الجديد مقدماً أكثر مما كان يفعل المهاجرون منذ قرن مضى. ورغم أن الهجرة السريعة غير المشروعة يمكن أن تسبب مشكلات اجتماعية، فإن المعارضين يجادلون فى أن الهجرة الشرعية على المدى الطويل تعزز قوة الولايات المتحدة. وسوف تعانى معظم الدول المتقدمة نقصاً فى الأفراد كلما مرت سنوات هذا القرن، وثمة حوالى ثلاث وثمانين دولة تملك حالياً معدلات خصوبة تحت المستوى الضرورى لمعدل سكانى متواصل. وللاحتفاظ بحجم السكان الحاليين، فربما تضطر اليابان إلى إلى قبول ٣٥٠ ألفًا من القادمين الجدد فى السنة ولمدة ٥٠ عاماً قادمة، وهو أمر صعب بالنسبة إلى ثقافة ظلت معادية تاريخيًا للهجرة[١٢٧]. ورغم التضارب الأمريكى، فستبقى أمريكا دولة من المهاجرين. ويصور مكتب الإحصاء أن الشعب الأمريكى سيزيد بنسبة ٤٩٪ على مدى العقود الأربعة القادمة.

واليوم، فالولايات المتحدة هى ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان فى العالم. وستظل على ما يبدو هى الثالثة لمدة خمسين سنة قادمة (بعد الهند والصين). وليس هذا متصلاً بالقوة الاقتصادية فحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى كل الدول المتقدمة تقريباً حيث يصيب سكانها الشيخوخة، وتواجه عبء إمداد الجيل الأكبر سنًا بالمساعدات،

(*) يعبر عالم السياسة الأمريكى صامويل هنتنجتون عن هذا الاتجاه فى كتابة من نحن who are we? وقد أصدره المركز القومى للترجمة مترجمًا إلى العربية. (المراجع)

فالهجرة يمكن أن تساعد على التقليل من حدة المشكلة بالنسبة إلى هذه السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الفوائد الاقتصادية من المهاجرين المهرة مهمة لقطاعات معينة، رغم أن الدراسات تشير إلى أن الفوائد الاقتصادية التى يمكن قياسها على نحو مباشر فى المدى القصير، وعلى المستوى الوطنى، صغيرة نسبيًا. وقد يعانى العمال غير المهرة من المنافسة. وهناك صلة قوية بين عدد تأشيرات رقم H-1B، وعدد براءات الاختراع المسجلة فى الولايات المتحدة. وهناك زيادة بنسبة ١٪ فى عدد خريجى الكليات من المهاجرين تؤدى إلى زيادة بنسبة ٦٪ فى براءات الاختراع لكل فرد(١٢٨). وفى ١٩٩٨ كان عدد من المهندسين نوى الأصول الصينية والهندية يديرون ربع الشركات التجارية عالية التقنية "سليكون ڤالى" والتى تساهم بنسبة ١٧,٨٢ بليون دولار فى المبيعات، ومن ٢٠٠٥ ساهم المهاجرون من أصول أجنبية فى مشروع من كل أربعة مشروعات تكنولوجية أمريكية ناهضة، خلال القرن السابق(١٢٩).

وتشكل فوائد الهجرة أهمية على قدم المساواة للقوة الناعمة لأمريكا. إن كون الناس يرغبون فى الهجرة إلى الولايات المتحدة، فإن هذا يدعم طلب أمريكا فى ذلك. وكذلك فإن حركة المهاجرين المتصاعدة تعتبر جاذبة للناس فى الدول الأخرى. إن أمريكا جذابة، ويمكن للأفراد العاديين أن يعتبروا أنفسهم أمريكيين. "ويشبه" العديد من الأمريكيين الناجحين الأفراد فى الدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، تساعد الاتصالات بين المهاجرين ودولهم وذويهم وأصدقائهم فى بلادهم الأصلية على نقل معلومات دقيقة وإيجابية عن الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يخلق وجود العديد من الثقافات قنوات الاتصال مع الدول الأخرى ويساعد على خلق توسع عام للمواقف الأمريكية فى عصر العولمة. وعوضًا عن إذابة القوة الموجعة والناعمة، تدعم الهجرة كلاً منهما. وقد خلص "لى كو يو" - وهو مراقب دقيق مخضرم لكل من الولايات المتحدة والصين - إلى أن الصين لن تتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها القوة القائدة فى القرن الحادى والعشرين، وهو يذكر كسبب رئيسى لذلك، وهو قدرة الولايات المتحدة على جذب أفضل وألمع، لأفراد من باقى دول العالم بمزجهم فى ثقافة متنوعة للإبداع. إن الصين تملك أكبر عدد من السكان تعدهم داخليًا، ولكنه يرى أن الثقافة التمركزية الصينية تجعل الصين أقل إبداعية من نظيرتها الأمريكية(١٣٠).

الاقتصاد

. على الرغم من المشاكل الثقافية والاجتماعية التى نوقشت حتى الآن؛ فإنه يبدو من المحتمل أن تضعف القوة الأمريكية؛ إذ إن فشل أداء الاقتصاد الأمريكى سوف يكون كاشفًا للفشل الأمريكى الحقيقى. ولا يعنى الفشل الاقتصادى الانكماشات التى هى طبيعية فى كل الاقتصاديات الرأسمالية، ولكن الانهيار على المدى الطويل فى مستوى الإنتاجية والقدرة على زيادة التأييد سيكونان هما السبب فى الفشل الأمريكى. وعلى الرغم من أن التنبؤات فى الاقتصاد الكبير (مثل تنبؤات الطقس) لا يمكن التعويل عليها بشكل جاد، فإن الولايات المتحدة سوف تعانى من النمو البطىء فى العقد الذى يلى الأزمة المالية ٢٠٠٨. ويتوقع صندوق النقد الدولى نموًا اقتصاديًا فى أعقاب الانكماش الحالى بمعدل حوالى ٢٪ فى ٢٠١٤. ويتوقع مارتن فيلدشتين Martin Feldstein العالم الاقتصادى فى هارفارد معدلاً مماثلاً فى العقد التالى. وهذا أقل من المعدل طيلة العقود العديدة الماضية، ولكنه – تقريبًا – المعدل المتوسط نفسه على مدى السنوات العشر الماضية(١٣١).

وفى الثمانينيات اعتقد العديد من المراقبين أن الاقتصاد الأمريكى قد أفلت من هذا التوتر. وقد فقدت قطاعات "عديدة" للتصنيع أهميتها التكنولوجية بما فيها السيارات والإلكترونات الاستهلاكية. وقد هبط المعدل السنوى فى زيادة إنتاجية العمل والتى بلغ متوسطها ٢,٧٪ فى العقدين التاليين بعد الحرب العالمية الثانية إلى ١,٤٪ فى الثمانينيات. ورغم أن مستوى المعيشة الأمريكى كان ما زال هو الأعلى بين أكبر سبع دول، خاصة فى اقتصاديات السوق، فقد نما فقط بسرعة الربح بالنسبة إلى الآخرين عام ١٩٧٢. ويحسب مجلة رائدة فى العمل التجارى فى ١٩٨٧، "فإن البلاد تعانى من أزمة نمو وجداول العمل الشخصية والوطنية التى كانت بغير ذات نزاع بدا فجاة أنها باهظة التكلفة"(١٣٢). وكان من المعتقد أن تتخطى اليابان وألمانيا وأمريكا. وهذا يخفض القوة الضاربة والناعمة الأمريكية. ويبدو أن الولايات المتحدة قد فقدت حدها التنافسى. واليوم، وحتى بعد الأزمة المالية والانكماش التالى صنف المنتدى الاقتصادى الدولى الولايات المتحدة على أنها الرابعة بعد (سويسرا، والسويد، وسنغافورة) فى القدرة التنافسية الاقتصادية العالمية. وبالمقارنة، رتبت الصين السابعة والعشرين(١٣٣).

ويقود الاقتصاد الأمريكى المقدمة فى قطاعات عديدة جديدة مثل تقنية المعلومات، والتقنية الحيوية، والتكنولوجيا بالغة الدقة. وتنفق الولايات المتحدة على البحث والتنمية أكثر من الدول السبع الأخرى التالية مجتمعة[١٣٤]. ويجادل بعض الاقتصاديين فى أن الاستهلاك والمغامر الأمريكى هما قرينان حيويان لثقافة العمل التجارى فى مشروعات المقاولات بالبلاد[١٣٥].

فهل يساعد نمو الإنتاجية القوة الأمريكية بطريقة حسنة فى غضون هذا القرن؟ يذكر المتفائلون أن الولايات المتحدة هى الرائدة فى الإنتاج واستخدام تقنيات المعلومات. وبعد سنة ١٩٩٥ عزز تغيير ملحوظ فى معدل التراجع فى تكلفة قوة الحواسيب، الإنتاجية الأمريكية. إن الإنتاجية حاسمة لأنه كلما أمكن للعمال أن ينتجوا أكثر فى الساعة، أمكن للاقتصاد أن ينمو دون حالات عجز أو تضخم. ويمد النمو الموازر غير المتضخم الموارد التى يمكن استثمارها فى القوة الضاربة، والتى يمكن أن تدعم القوة الناعمة. ويمكن أن تزيد الإنتاجية بسبب الاستثمار الجديد فى الأدوات أو الأشكال الجديدة للتنظيم. وليست تقنية المعلومات هى المصدر الوحيد للإنتاجية الأمريكية. لقد كان للولايات المتحدة إبداعها الزراعى المتميز، كما يلعب الانفتاح على العولمة دوره، ولكن صناعة الحاسوب والإلكترونات ساهمت بنسبة ٤٤٪ من نمو الإنتاجية من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٦؛ ويشارك قطاع تكنولوجيا المعلومات بنصيب أكبر فى الناتج الإجمالى الداخلى من الدول الصناعية الأخرى الرئيسية، وكما يخلص خبير بارز: (إنه لما يدعو للدهشة أن نمو الإنتاجية فى الاقتصاد الأمريكى استمر فى النهوض بسرعة كبيرة منذ حدوث دوت كوم كانطلاقة مدوية سنة ٢٠٠٠، وهو ما يبين معدلاً عاليًا فى الإبداع)، وهذا النمو ينتشر حاليًا فى صناعات المستخدمين، ولم يكن الإسراع فى نمو الإنتاجية الأمريكية متعادلاً فى الاقتصاديات الأساسية للاتحاد الأوروبى[١٣٦]. ويرى بعض الاقتصاديين أن نمو الإنتاجية الأمريكية سوف يتباطأ بنسبة ٢,٢٥٪، فى حين يتنبأ الآخرون بمعدل أقرب إلى ١,٥٪ فى العقد التالى[١٣٧].

وفيما يتصل بالاستثمار فى البحث والتنمية، كانت الولايات المتحدة رائدة للعالم حيث ساهمت بنصيب ٣٦٩ بليون دولار فى سنة ٢٠٠٧، وتبعتها آسيا (٣٣٨ بليون دولار)، والاتحاد الأوروبى (٢٦٣ بليون دولار) رغم أن مشاركة أمريكا فى الإجمالى العالمى هبط من ٤٠٪ فى عام ١٩٩٦ إلى ٣٥٪ فى عام ٢٠٠٧، فى حين ارتفع نصيب آسيا إلى ٣١٪.

وقد أنفقت الولايات المتحدة ٢,٧٪ من الناتج الإجمالى الداخلى على البحث والتنمية، وهو يقارب ضعف ما أنفقته الصين، وأقل قليلاً مما أنفقته اليابان وكوريا، وهو ٣٪[١٣٨]. وفى ٢٠٠٧ سجل المخترعون الأمريكيون حوالى ثمانين ألف براءة اختراع فى الولايات المتحدة أو أكثر من باقى دول العالم مجتمعة[١٣٩]. وعبر عدد من التقارير عن القلق بشأن بعض الأمور، مثل معدلات الضرائب على اتحادات الشركات، ورأس المال البشرى، وتزايد براءات الاختراع عبر البحار. ويجادل الآخرون فى أن الأمريكيين أكثر إبداعًا فى استعمال التسويق التجارى للتقنيات بسبب ثقافة المغامرة فى المشروعات التى تعرفها البلاد. وتستثمر شركات رءوس الأموال للمشروعات فى الولايات المتحدة ٧٠٪ من أموالها فى المشروعات الناهضة بالبلاد بدلاً من الخارج. وصنفت دراسة للمشروعات العالمية للإنشاءات على أن الولايات المتحدة تسبق الدول الأخرى لأن بها ثقافة متعاطفة مع أكثر صناعات رأس مال المشروعات نضجًا، وهو تقليد لعلاقات وثيقة بين الجامعات والصناعة، وسياسة منفتحة للهجرة[١٤٠].

وبالإضافة إلى مسألة ما إذا كانت هناك معدلات جديدة لإنتاجية يمكن أن تستديم، تشمل عوامل القلق الأخرى بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكى المعدل المنخفض للمدخرات الشخصية وعجز الحساب الجارى (والذى يعنى أن الأمريكيين أصبحوا مدينين بشكل أكبر للأجانب) وارتفاع الدين الحكومى. ويصعب حساب المدخرات الشخصية، وهى خاضعة لأخطاء حادة عند قياسها، ولكن كان الاتجاه منخفضًا على نحو واضح من ٩,٧٪ من الدخول الشخصية فى السبعينيات إلى ما يقرب من الصفر فى سنة ٢٠٠١، ويتعافى إلى نحو ٤٪ بعد الأزمة المالية فى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩[١٤١]. وقد نسب هذا التراجع جزئيا إلى ثقافة زائدة فى القابلية للاستهلاك وبخول أكثر سهولة للائتمان، ومن الصعب أن نقرر كم يهم هذا التراجع. إن معدل المدخرات الوطنية يشمل مدخرات الحكومة واتحادات الشركات ويعتمد على خطوات طال عليها الأمد[١٤٢]. وقد احتفظت اليابان بمعدل عال من المدخرات الشخصية، ولكن كسد اقتصادها. وحين تم الإصلاح على أساس حقيقة أن سلع رأس المال أرخص فى الولايات المتحدة، إلا أن الاستثمار الأمريكى الحقيقى يقارن بشكل متعاطف مع غيره من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[١٤٣]. ويكمن الخطر فى أنه عند حدوث انكماش حاد قد يسحب الأجانب

استثماراتهم بسرعة وهو ما يزيد عدم الاستقرار فى الاقتصاد، رغم أنه على خلاف التوقعات يظل الدولار فى ملاذ آمن، وتحتفظ الخزانة بتثمين الجمعية الأمريكية للسيارات فى أعقاب أزمة عام ٢٠٠٨ على الفور، إلا أن الدخل الأمريكى قد يكون أعلى وتنخفض مخاطر عدم الاستقرار إذا مولت الولايات المتحدة أكثر استثماراتها من خلال مدخرات أعلى.

وبعد الأزمة المالية أصبح المصدر الأساسى للقلق هو مستوى الدين الحكومى. وكما ذكر المؤرخ البريطانى نيال فيرجسون Niall Ferguson: "هذه كيفية تراجع الإمبراطوريات. إنها تبدأ بانفجار "الديون" وليس الإنقاذ البنكى، وعملية الحافز للدين على طريقة "كينز" هو ما يضيف إلى الدين، ولكن أيضًا تكاليف برامج التأهيل للأمن الاجتماعى والرعاية الصحية وخدمة الدين التى سوف تتطلب أنصبة كبيرة من الإيرادات فى المستقبل (إذا لم تخفض التأهيلات أو ترفع الضرائب). ولن تكون هناك أبداً ميزانية موازنة أخرى". ويستمر فيرجسون قائلاً: "إن فكرة أن الولايات المتحدة هى ملاذ آمن إنما من قبيل الهراء". إن دينها الحكومى ملاذ آمن على شاكلة ما كانت عليه بيرل هاربور فى عام ١٩٤١[١٤٤]. إن أمريكا ليست هى اليونان.

ويقدر مكتب الميزانية فى الكونجرس أن إجمالى الدين الحكومى سيصل إلى ١٠٠٪ من الناتج الإجمالى الداخلى بحلول عام ٢٠٢٣. ويقلق العديد من الاقتصاديين حين تتجاوز معدلات الدين فى الدول الغنية ٩٠٪، و"لكن أمريكا تتمتع بميزتين ضخمتين أكثر من الدول الأخرى، اللتين سمحتا لها بأن تواجه دينها برباطة جأش نسبية، وهما امتلاك كل من احتياطى العملة العالمى، وسوقها الأكثر سيولة فى الأصول فى شكل سندات الخزانة"[١٤٥]. وخلال الأزمة المالية ارتفع الدولار وانخفضت حصيلة السندات، مما يجعل من السهل على أمريكا أن تمول العجز لديها. إن أزمة الثقة المفاجئة أقل فى مشكلتها من الزيادة التدريجية فى تكلفة خدمة الدين، مما يؤثر على المدى الطويل فى سلامة الاقتصاد. وتقترح الدراسات زيادة معدلات الفائدة بنسبة ٠٫٠٣٪ لكل ١٪ من الزيادة فى الدين بمعدل الناتج الإجمالى الداخلى. وتعنى معدلات الفائدة المرتفعة استثماراً أقل فى القطاع الخاص ونمواً أقل على المدى الطويل (ويمكن تخفيض كل هذه الآثار عن طريق اتباع سياسات جيدة أو أنها ستتفاقم باتباع سياسات سيئة)[١٤٦]. ولا يحتاج الدين المتزايد أن يؤدى إلى التراجع، رغم أنه يزيد المخاطر بكل تأكيد.

ووجود قوة عمل متعلمة جيداً هو مفتاح آخر للنجاح الاقتصادى فى عصر المعلومات. وللوهلة الأولى تقدم الولايات المتحدة بذلك جيداً، ففى ٢٠٠٦ تخرج ٨٤٪ من البالغين من المدارس الثانوية وتخرج ٢٧٪ من مختلف الكليات[١٤٧]. وتنفق الولايات المتحدة ضعف ما تنفقه فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان على التعليم الثانوى كنسبة مئوية من الناتج الإجمالى الداخلى[١٤٨]. ويصنف نظام التعليم العالى الأمريكى على أنه الأفضل فى العالم، وقد وسعت الجامعات الأمريكية من زيادتها فى السمعة الأكاديمية على الجامعات المنافسة فى بريطانيا والقارة الأوروبية واليابان طيلة العقود القليلة الماضية. وتدرج نشرة للتعليم العالى ست جامعات أمريكية على أنها من بين أعلى عشر جامعات. وترتب دراسة صينية أعدتها جامعة جياو تونج فى شنغهاى ١٧ جامعة أمريكية على أنها من أعلى عشرين جامعة (ليس من الصين)[١٤٩]. ويحوز الأمريكيون جوائز نوبل أكثر مما يحوزه مواطنو أى دولة أخرى، وينشرون أوراقًا علمية أكثر فى الصحف والمجالات المناظرة (بما فيها قدر ما يفعله الصينيون بثلاثة أضعاف)[١٥٠] وتعزز هذه الإنجازات كلاً من القوة الاقتصادية، والقوة الناعمة.

ورغم أن التعليم الأمريكى قوى وفى القمة ولكنه أقل تأثيراً على المستويات الأدنى. فالتعليم الأمريكى هو فى أعظم حالاته حيث إن كثيراً من الجامعات والشريحة العليا من النظام الثانوى يلبون المستوى العالمى ويعززونه، ولكن التعليم الأمريكى فى أسوأ الحالات، حيث المدارس الابتدائية والثانوية العديدة – وخاصة فى المقاطعات الأقل غنى – متخلفة بطريقة سيئة. وهذا قد يعنى أن نوعية قوة العمل لن تحافظ على المعايير المرتفعة المطلوبة فى اقتصاد يعتمد على المعلومات. وقد وجد تقرير قومى لتقدم التعليم فى عام ٢٠٠٧ أن ٣٩٪ فقط من شاغلى الصف الرابع كانوا فوق أو عند المستوى الكفء فى الرياضيات، و٣٣٪ سجلوا عند هذا المستوى فى القراءة رغم حدوث تحسن طفيف فى غضون العقد السابق[١٥١]. وليس ثمة دليل يعول عليه بأن الطلاب يؤدون أقل من الماضى، ولكن الميزة التعليمية لأمريكا تتآكل، لأن هناك دولاً أكثر تتحسن عما كانت عليه فى الماضى. ومن بين أغنى ٣٠ دولة، فإن نيوزيلندا وأسبانيا وتركيا والمكسيك حققت معدلات أقل فى استكمال التعليم الثانوى[١٥٢]. والموقف صحيح أيضًا فى التعليم العالى. إن معدل نسبة ٤٠٪ فى أمريكا والتى تحققها الفئة من البالغين الذين يكسبون

على الأقل درجة الزمالة. ولم تتغير هذه النسبة ولكنها تستخدم لريادة العالم. وهى الآن تشغل المكانة الثانية عشرة من بين ست وثلاثين دولة متقدمة[١٥٣]. ولا يبدو أن الطلاب الأمريكيين يحسنون من معرفتهم ومهاراتهم بدرجة كافية للاحتفاظ بنسبة التقدم مع الاقتصاد الذى يحقق تقدمًا. وسيكون حتميًا تحسين النظام التعليمى الأمريكى إذا كان على البلاد أن تلبى المعايير المطلوبة فى ظل اقتصاد تحكمه المعلومات.

ويفرض الشكل المتغير لتوزيع الدخل القومى مشكلة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكى، وبحسب مكتب الإحصاء فقد انخفض التفاوت فى الدخل العائلى من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٨م. وبعد ١٩٦٨ تزايد التفاوت الاجتماعى، ومعامل "جينى" الأمريكى مرتفع ٤٥, ٠بحسب المعايير الدولية. وقد ارتفع بشكل منتظم طيلة العقود العديدة الماضية وزادت الفجوة بين أعلى الحائزين، والحائزين على المستوى المتوسط طيلة العقد الماضى[١٥٤]. إن التبدلات فى طلب العمال بعيدًا عن العمل الأقل تعليمًا ربما يكون الأهم شرحًا للأجور المتآكلة[١٥٥]. وليست المشكلة قاصرة على مسألة العدالة، ولكن أيضًا عما إذا كان التفاوت الاجتماعى قد يفضى إلى ردود فعل سياسية يمكن أن تقضى على إنتاجية الاقتصاد وتبطئ من المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادى التى هى أساس القوة الموجعة والناعمة معًا.

وإن القوة الناعمة التى يولدها الاقتصاد الأمريكى هى مسألة مفتوحة، ويعجب العديد من الناس بالنجاح الذى حققه الاقتصاد الأمريكى على المدى الطويل، ولكنهم لم يروه نموذجًا حتى من قبل أن تلطخ الأزمة الاقتصادية سمعته. وتلعب الحكومة دورًا أقل فى الاقتصاد الأمريكى حيث تنفق ثلث الناتج الإجمالى الداخلى، فى حين تقترب أوروبا من إنفاق النصف. إن قوى السوق المنافس هى الأقوى، أما شبكات الأمن الاجتماعى، والاتحادات هما الأضعف، وأسواق العمل أقل تنظيمًا. وأضحت الرعاية الصحية الأمريكية مكلفة واستثنائية فى تفاوتها الاجتماعى. أما الجوانب الثقافية، وقوانين الإفلاس، والهياكل المالية، فهى تؤازر بشكل أقوى الإقدام على مشروعات المقاولات والقواعد الأكثر شفافية. ويملك أصحاب الأسهم نفوذًا أكبر على مديرى الشركات. ورغم أن الأجانب يثنون على بعض هذه الفضائل، يعترض آخرون على ثمن التفاوت الاجتماعى وعدم الأمن، وعلى عدم الاستقرار فى الاقتصاديات الكبرى التى تقترن بالاعتماد الأكبر على قوى السوق.

على الرغم من هذه المشكلات، والشكوك، وعلى الرغم من بعض التباطؤ في ظل وجود سياسات صحيحة، يبدو من المحتمل أن يستمر الاقتصاد الأمريكي منتجًا للقوى النافذة والمؤثرة في البلاد. وتحيط شكوك كبرى بمسألة المؤسسات الأمريكية. ويجادل بعض المراقبين في أن اختناق النظام السياسي الأمريكي سيمنعه من ترجمة مصادر القوة أو تحويلها إلى نتائج قوة. وفي نظر جيمس فالوز James Fallows – وهو صحفي مخضرم عاش في الصين لسنوات – "ما زالت أمريكا تمتلك تقريبًا الوسيلة لمواجهة أي ضعف هيكلي مثل استخدام الطاقة، والتكلفة الطبية، والامتزاج الصحيح التعليمي والوظيفي لإعادة بناء طبقة متوسطة نشيطة وقوية. إن تلك هي المأساة الأمريكية في باكورة القرن الحادي والعشرين، ثقافة حيوية تجدد نفسها وتجذب مواهب العالم، ونظام حاكم يشبه طرقة على نحو متزايد"[١٥٦]. وعلى الرغم من أن الاختناق السياسي في فترة من الركود يبدو سيئًا في الغالب، تتأكد الصعوبة بشكل عام إذا كان الموقف أسوأ مما كان عليه في الماضي.

إن تحول القوة – وهو ترجمة موارد القوة إلى نفوذ فعال – مشكلة دائمة ممتدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لقد أسس الدستور على نظرة ليبرالية في القرن الثامن عشر وعلى أن القوة تحكم على أحسن وجه عن طريق التشرذم والقيود الموازنة، والموازين. وفي السياسة الخارجية كان الدستور يدعو دائمًا الرئيس والكونجرس إلى النضال للحصول على السيطرة. وتناضل الجماعات القوية اقتصاديًا وجماعات الضغط العرقية من أجل التعريف باهتمامها بالمصلحة الوطنية، وتعقد الثقافة السياسية الخصوصية الأمريكية الأمور بجعل السياسة الخارجية ذات منحى أخلاقي بشكل منفرد. ويجذب الكونجرس Kissinger النظر دائمًا إلى العجلات ذات الصرير، وتضغط المصالح الخاصة عليه لتشريع أساليب السياسة الخارجية وقوانين إدارة العقوبات أمام الدول الأخرى. وكما أوضح كيسنجر في إحدى المرات (ما يتم تقديمه من جانب النقاد الأجانب بأن رغبة أمريكا للسيطرة إنما هو استجابة على نحو مستمر لجماعات الضغوط الداخلية). إن التأثير التراكمي يقود السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سلوك منفرد ومستأسد. وعلى خلاف الاتصالات الدبلوماسية؛ التي هي عمومًا دعوة إلى الحوار، يترجم التشريع إلى وصفة (خذه أو اتركه) وهي عملية تشغيل مساوية للإنذار[١٥٧].

وهناك أيضًا قلق بشأن تراجع الثقة العامة فى المؤسسات، ففى سنة ٢٠١٠ وجد استطلاع للرأى أن ٦١٪ من المستجيبين للاستطلاع يعتقدون أن البلاد فى حالة تراجع، ويثق ١٩٪ فقط بأن الحكومة تفعل ما هو سليم كل الوقت أو معظمه ووجد استطلاع آخر أن ٢٢٪ يثقون فى الحكومة فى واشنطن على الدوام أو معظم الوقت[١٥٨]. وكما يذكر وليم جالستون (لا تبدو الثقة أكثر أهمية من أن يطلب من المواطنين القيام بتضحيات من أجل مستقبل أكثر إشراقًا). وإن فقدان الثقة فى الحكومة يمكن أن يجعل هذه الرغبة نذير سوء مساويًا لسبب التراجع القومى.

وفى سنة ١٩٦٤ قال ثلاثة أرباع الشعب الأمريكى إنهم يثقون بأن الحكومة الفيدرالية تفعل ما هو صحيح فى أغلب الوقت. واليوم فقط يعترف خمس الشعب بأنه يثق فى المستوى العالى لأداء الحكومة. وقد اختلفت الأعداد إلى حد ما بمرور الوقت، فارتفعت بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ قبل أن تتراجع بالتدريج، ثم تحسنت قليلاً لصالح الحكومة الاتحادية والمحلية فى الماضى بنسبة ٣٢٪ إلى ٣٨ ٪ ولكنها تهاوت فى انخفاض جديد فى ٢٠٠٩[١٦٠]. إن الحكومة ليست بمفردها. وطيلة العقود القليلة الماضية تراجعت ثقة الناس بمقدار النصف فى العديد من المؤسسات الرئيسية: ٦١٪ إلى ٣٠٪ بالنسبة إلى الجامعات، ٥٥٪ إلى ٢١٪ بالنسبة للشركات الكبرى، ٧٣ إلى ٢٩٪ بالنسبة إلى العلاج الطبى ٢٩٪ إلى ١٤٪ بالنسبة إلى الصحافة. ولكن على مدى العقد الماضى، ارتفعت الثقة فى المؤسسات التعليمية والمؤسسة العسكرية، ولكنها تراجعت بالنسبة إلى وول ستريت والشركات الرئيسية[١٦١].

لقد أسست الولايات المتحدة بشكل جزئى على فقدان الثقة فى الحكومة ووضع الدستور الأمريكى على نحو متعمد لمقاومة القوة المركزية. ويذكر التقليد الطويل المؤيد لجيفرسون أنه لا يجب على الأمريكيين أن يقلقوا أكثر من اللازم بشأن مستوى الثقة فى حكوماتهم. والأكثر من ذلك، فحينما سئل الناس ألا يكون رأيهم حول حكومة تسيير العمل اليومى، بل عن الإطار الدستورى الأساسى، كان الناس إيجابيين جدا. ولو سألت الأمريكيين عن أفضل مكان للعيش، فإن ٨٠٪ سيقولون فى الولايات المتحدة، ولو سألتهم عما إذا كانوا يحبون النظام الديمقراطى للحكومة، سيجيب ٩٠٪ بالإيجاب. ويشعر القليل من الناس بأن النظام متعفن ويتعين إزاحته[١٦٢].

إن بعض جوانب المزاج الحالى دورية على نحو محتمل، فى حين يمثل الآخرون عدم اقتناعهم بسبب الاشتجارات الجارية، والتوقف التام للعملية السياسية. وإذا قارنا ذلك بالماضى الحديث، لأصبحت سياسة الحزب أكثر قضية موجودة، ولكن السياسة البغيضة ليس فيها شيء جديد. إن جزءًا من مشكله التشرذم هو أن الإيمان بالحكومة أصبح عاليًا على نحو غير طبيعى بين أبناء الجيل الذى عاش فترة الانكماش وكسب الحرب العالمية الثانية. وفى تلك الحالة وحول النظرة الطويلة للتاريخ الأمريكى، فإن الجانب الشاذ هو الإفراط فى الثقة فى الحكومة فى الخمسينيات، وأوئل الستينيات وليس للمستويات المنخفضة بعد ذلك. والأكثر من ذلك تنبثق الكثير من الدلائل على فقدان الثقة فى الحكومة من بيانات الاستطلاع، وتبدو الاستجابات حساسة للأسلوب الذى تطرح به الأسئلة.

وما لا يمكن رده هو أنه كان هناك اتجاه بالنزول إلى الإجابات على الأسئلة نفسها طول الوقت، ولكن مغزى هذا التراجع ما فتئ مشكوكًا فيه. ورغم كل ذلك، فقد حدث أكثر التراجع حدة على مدى أربعة عقود مضت فى حكومتى جونسون ونيكسون فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

وهذا لا يتضمن أنه لم يكن ثمة مشكلات فى التعبير عن تهاوى الثقة فى الحكومة. ومهما كانت أسباب التراجع، فلو أصبح الناس غير مستعدين لأن يمنحوا موارد حاسمة مثل الدولارات والضرائب، أو الإذعان طواعية للقوانين أو رفض الشباب الواعد بالالتحاق بأجهزة الحكومة، فسوف تعجز القدرة الحكومية، ويبدو الناس أكثر استياء من الحكومة. وعلاوة على ذلك، يمكن لمناخ عدم الثقة أن يفجر أعمالاً متطرفة بظهور أفراد منحرفين من الشعب، مثل تفجير المبنى الحكومى الاتحادى فى مدينة أوكلاهوما فى ١٩٩٥. إن مثل هذه النتائج يمكن أن تعوق كلا من القوة الموجعة والناعمة الأمريكية.

وحتى الآن؛ لا يبدو أن هذه النتائج السلوكية قد أصبحت مادية. ولا يرى جهاز الإيراد الداخلى أى زيادة فى الاحتيال على الضرائب[١٦٣]. وبكل الاعتبارات، فقد أصبح موظفو الحكومة أقل فسادًا من العقود السابقة. ويمنح البنك الدولى للولايات المتحدة سجلاً عاليًا (فوق ٩٠٪) حول "السيطرة على الفساد"[١٦٤]. وقد زادت الإعادة الاختيارية لاستمارات الإحصاء بالبريد إلى ٦٤٪ فى سنة ٢٠٠٠، وارتفعت على نحو

طفيف سنة ٢٠١٠ على عكس تراجع حدث لمدة ٣٠ عامًا منذ ١٩٧٠[١٦٥]. وتراجعت معدلات التصويت من ٦٢٪ إلى ٥٠٪ في أربعين عامًا بعد ١٩٦٠ ولكن توقف التراجع فى عام ٢٠٠٠ وعاد إلى ٥٨٪ فى ٢٠٠٨. ولا يبدو أن السلوك قد تغير بشكل كبير على نحو الاستجابة لأسئلة الاستطلاع. وعلى الرغم من التنبؤات الخاصة بأزمة المؤسسات والتى تم التعبير عنها فى أعقاب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وشهدت تنافسًا مستحكمًا، كانت إدارة بوش المقبلة قادرة على أن تحكم، وتحقق إعادة انتخابها.

ولا يبدو أن التراجع فى الثقة بالمؤسسات الحكومية قد قلل على نحو كبير القوة الناعمة الأمريكية إذا بدا فقط أنه يسبب أن أغلب الدول المتقدمة تمر بظاهرة متشابهة. وقد شهدت كندا وبريطانيا وفرنسا والسويد واليابان اتجاهًا مماثلاً. وما ذكر هو القليل فقط. وقد تكون أسباب فقدان الثقة فى المؤسسات، والمعبر عنها، راسخة فى اتجاهات أعمق فى المواقف تجاه أكبر للفردية، وأقل إذعانًا للسلطة، وهو ما يميز كل المجتمعات الأكثر حداثة. وكما رأينا فيما يتعلق بالتغير الاجتماعى، وحين تكون هذه المواقف تقليدية فى معظم المجتمعات المتقدمة، فإنه من الصعب أن نعقد مقارنات مثيرة للاستياء تقاطع الجاذبية الأمريكية مقارنة بالآخرين[١٦٦].

فإلى أى مدى تعتبر هذه التغييرات جادة فى رأس المال الاجتماعى بفاعلية المؤسسات الأمريكية؟ يلاحظ روبرت بوتنام Robert PUTNAM أن الروابط المجتمعية قد ضعفت على نحو منتظم طيلة القرن الماضى، وعلى العكس، فإنها ليست فقط تراجعات. إن التاريخ الأمريكى المدروس بعناية هو قصة للنهوض والهبوط فى العمل المدنى، وليس هبوطًا فقط. إنه قصة الانهيار والتجديد[١٦٧]. وهو يقترح عددًا من السياسات المتشابهة قد تساهم فى التجديد فى أوائل القرن الحادى والعشرين التى تنشدها الحركة التقدمية فى بداية القرن الماضى. ويشعر ثلاثة أرباع الأمريكيين بأنهم مرتبطون بمجتمعاتهم، ويذكرون أن نوعية الحياة إما ممتازة وإما جيدة، وبحسب استطلاع (بيو) يذكر أن "١١" مليونًا أمريكيًا يتطوعون بوقتهم فى المساعدة فى حل المشكلات فى مجتمعاتهم فى الاثنى عشر شهرًا السابقة. وقد تطوع ستون مليونًا على أساس منتظم. وذكر ٤٠٪ أن العمل معًا ومع الآخرين فى مجتمعاتهم هو أهم شيء يمكنهم عمله[١٦٨].

وفى السنوات الأخيرة أصبحت السياسة الأمريكية والمؤسسات السياسية أكثر قضية فى توزيع الآراء فى الشعب الأمريكى بأكثر مما تقترحه. وقد تفاقم الموقف بعد التحول الاقتصادى بعد سنة ٢٠٠٨، وكما يرى مراقب بريطانى "لقد كان النظام السياسى الأمريكى يهدف إلى جعل التشريع على المستوى الفيدرالى صعبًا وليس سهلاً. ولذا؛ فالنظام السياسى يعمل، ولكن هذا ليس عذرًا لتجاهل المجالات التى يمكن فيها إصلاحه مثل مقاعد الأمان فى الوحدات الانتخابية فى مجلس النواب وإجراءات الإغلاق لقواعد وإعاقات مجلس الشيوخ[١٦٩]. وبصرف النظر عن استطاعة النظام السياسى الأمريكى أن يصلح نفسه ويتغلب على المشكلات المذكورة هنا، فسوف يكون ذلك موضع نظر ولكنها ليست مهزوزة كما يضمنها النقاد الذين يعقدون مناظرات حول الانهيار الداخلى فى روما أو الإمبراطوريات الأخرى. وليس من المحتمل أن يؤدى التآكل الداخلى الأمريكى إلى تحول سريع للقوة فى العقود الأولى من هذا القرن.

التقدير النهائى

يواجه أى تقدير صاف للقوة الأمريكية فى العقود المقبلة عددًا من المصاعب، وكما رأينا بذلت جهود عديدة مبكرة، ولكنها بعيدة عن الهدف المنشود. وإنه لمن الجدير أن نتذكر كم كانت التقديرات الأمريكية للقوة السوفييتية فى السبعينيات، والقوة اليابانية فى الثمانينيات مبالغة إلى حد مخيف. والآن يتنبأ البعض بثقة أن القرن الحادى والعشرين سيشهد أن الصين ستحل محل الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الرائدة فى العالم، يجادل آخرون على قدم المساواة وبثقة أيضًا فى أن الولايات المتحدة هى فقط فى بداية قوتها فحسب، وأن القرن الحادى والعشرين سيكون هو القرن الأمريكى[١٧٠]. ولكن الحوادث غير المرئية غالبًا ما تفند مثل هذه التصورات. وهناك مدى ممكن من الحالات فى المستقبل وليست حالة واحدة.

وحول القوة الأمريكية فيما يتعلق بالصين؛ فإن الكثير سوف يعتمد على الحوادث غير المؤكدة فى التغير السياسى المقبل فى الصين. وإذا أزحنا مثل هذه الشكوك السياسية جانبًا، فسوف يزيد بالتأكيد حجم الصين والمعدل المرتفع لنموها الاقتصادى؛

مما يزيد القوة النسبية لها فى مواجهة الولايات المتحدة. إن هذا سيجعلها أقرب للولايات المتحدة فى مصادر القوة، ولكنه لن يعنى بالضرورة أن الصين سوف تتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها أقوى دولة. وحتى إذا لم تعان الصين من انتكاسات سياسية داخلية، فهناك تصورات عديدة حالية مبنية على النمو فى الناتج الإجمالى الداخلى فقط ذات بعد واحد. وتتجاهل القوة العسكرية الأمريكية ومزايا القوة الناعمة إلى جانب المثالب فى الميزان القومى للقوة الآسيوية إذا قارناه بالعلاقات المتعاطفة مع أمريكا من جانب أوروبا واليابان والهند وغيرها. وإن تقديرى الشخصى هو أنه من بين سلسلة الحالات الممكنة فى المستقبل، فالأرجح هو أن الصين تمنح الولايات المتحدة سباقًا فى مالها. ولكنها لا تتخطاها فى القوة الشاملة فى النصف الأول من هذا القرن. وإذا رجعنا بنظرنا للتاريخ يلاحظ الإستراتيجى البريطانى لورانس فريد مان Lawrance Freedman أن تميز الولايات المتحدة عن (القوة الكبرى المهيمنة فى الماضى) هو أن القوة الأمريكية مبنية على التحالفات عوضًا عن المستعمرات، وهى مرتبطة بإيديولوچية يمكن لأمريكا أن تعود إليها حتى بعد أن تكون قد بالغت فى بسط نفوذها[١٧١]. وإذا نظرنا إلى المستقبل، ترى "آن مارى سلوتر" Anne-mari-slaghter أن ثقافة أمريكا بالانفتاح والإبداع ستبقى عليها مركزية فى عالم تمتد فيه الشبكات إن لم تحل بالكامل القوة الهرمية[١٧٢]. ومن الأرجح أن تستفيد الولايات المتحدة من هذه الشبكات والتحالفات.

وبخصوص مسألة التراجع الأمريكى المطلق عوضًا عن النسبى، تواجه الولايات المتحدة مشكلات خطيرة فى بعض المجالات مثل الديون، والتعليم الثانوى، والاحتقان السياسى، ولكن ذلك هو فقط جزء من الصورة. إنه من المهم أن ننظر فيما وراء الحكمة التقليدية الحالية لا أن ندع التفضيلات هى التى تقرر التحليل. ومن بين المسائل السلبية فى المستقبل هو أن الولايات المتحدة تبالغ فى رد فعلها تجاه الهجمات الإرهابية عن طريق الاقتراب إلى داخلها ولذا تبعد نفسها عن القوة التى حصلت عليها من الانفتاح. ولكن بمنع هذه الأخطاء، فهناك مبدئيًا، وعلى المدى الأطول، حلول للمشكلات الأمريكية الأساسية والتى تشغلنا اليوم مثل الدين طويل الأجل (على سبيل المثال ضرائب الاستهلاك وتخفيضات الإنفاق التى تدفع ثمن التأهيلات حين يتعافى الاقتصاد)

والضغط السياسى. وعلى سبيل المثال، التغيرات فى إعادة إجراءات التقسيم لتخفيض مناطق الوحدات والتغيرات فى قواعد مجلس الشيوخ وهلم جراً . وبطبيعة الحال، فإن هذه الحلول قد تبقى إلى الأبد بدون التوصل إليها، ولكن من الجدير أن نفرق بين المواقف التى ليس فيها حلول عن المواقف التى يمكن حلها مبدئيًا (حتى بدون تعديل دستورى).

وإذا وصفنا تحول القوة فى القرن الحادى والعشرين كمسألة خاصة بالتراجع الأمريكى فهى غير دقيقة ومضللة. ويمكن أن يفضى هذا التحليل إلى تضمينات خطيرة فى السياسة إذا شجعت الصين أن تنخرط فى سياسات مغامرة أو الولايات المتحدة فى أن تبالغ فى رد فعلها بعيداً عن الخوف، إن أمريكا ليست فى تراجع مطلق. وعلى الأرجح فسوف تبقى أكثر قوة من أى دولة منفردة فى العقود التالية رغم أن التفوق الأمريكى الاقتصادى والثقافى سوف يصبح أقل هيمنة من بدايه القرن. وفى الوقت ذاته ستواجه الولايات المتحدة على وجه مؤكد بنهوض فى موارد القوة لدى آخرين عديدين سواء كانوا دولاً أو فاعلين من غير الدول. وسوف تواجه الولايات المتحده أيضًا عددا متزايداً من القضايا التى يحتاج حلها للقوة "مع" الآخرين بنفس قدر القوة "فوق" الآخرين، وسوف تكون القدرة الأمريكية على الاحتفاظ بالأحلاف، وخلق الشبكات، بعداً مهمًا للقوة الضاربة والناعمة للدولة. وفى مثل هذه الظروف؛ سوف يكون مهمًا أكثر من ذى قبل، أن نجمع الإصلاحات الداخلية مع الإستراتيجيات الذكيه لتحويل الموارد الأمريكية إلى قوه خارجية كما سوف نرى فى الفصل التالى.

(الجـــزء الثـــالث)

السياسة

الفصل السابع

القوة الذكية

ليست القوة حسنة أو سيئة بذاتها، إنها مثل السعرات الحرارية فى الحمية الغذائية. وليس الكثير دائمًا هو الأفضل. إن امتلاك موارد للقوة بالغة الضآلة يعنى الاحتمال الأضعف للحصول على نتائج مفضلة، ولكن امتلاك القوة أكثر من اللازم (فيما يتصل بالموارد) قد يكون نقمة عوضًا عن أن يكون نعمة إذا أفضت إلى الثقة الزائدة، وإستراتيجيات غير موائمة لتحويل القوة. ويوجد المثال الواضح فى القول المأثور الشهير عن اللورد "أكتن" Acton بأن "القوة مفسدة، والقوة المطلقة مفسدة مطلقة". وتوضح الدراسات أن القوة مفسدة بصفة خاصة لأولئك الذين يعتقدون أنهم جديرون بها[١].

ويعرف أحد علماء النفس "تناقض القوة" حقيقة، على أن القوة توهب لأولئك الأفراد والجماعات أو الدول التى تتقدم لمصالحها بأكبر منفعة وبأسلوب اجتماعى ذكى ولكن "ما يريده الأفراد من القادة وهو - أى الذكاء الاجتماعى - ما يدمره امتلاك القوة"[٢]. وهو كما نقول أحيانًا إن رجلاً، أو امرأة، رقيقًا أو حاد الذكاء لمنفعته الشخصية. وهكذا قد يعانى الأفراد والدول من "لعنة القوة"[٣]. وفى قصة داود وجالوت فى الإنجيل قد ضللت مصادر القوة الكبرى الفلسطينى لاتباع إستراتيجية متدنية والتى أفضت فى المقابل إلى هزيمته وموته[٤].

إن سرد القوة الذكية بالنسبة إلى القرن الحادى والعشرين ليس تعاظم القوة أو الاحتفاظ بالهيمنة. إنه يتعلق بوجود الأساليب التى تجمع الموارد فى إستراتيجيات

ناجحة فى السياق الجديد لانتشار القوة "ونهوض الباقى". وباعتبارها القوة الكبرى، تظل القيادة الأمريكية لها أهميتها فى الشئون العالمية. ولكن الحكاية القديمة فى القرن العشرين حول القرن الأمريكى والأولية الأمريكية، أو على نحو بديل حكايات التراجع الأمريكى. وكلا الأمرين مضلل بشأن نوع الإستراتيجية التى ستكون ضرورية.

وتتصل الإستراتيجية بالوسائل التى تؤدى إلى الأغراض، وهذا يتطلب الوضوح بشأن الأهداف (النتائج الفضلى) والموارد وأساليب استخدامها. وتقدم الإستراتيجية الذكية الإجابات عن خمسة أسئلة، أولها: ما الأهداف أو النتائج الفضلى؟ وحيث إنه لا يمكننا أن نملك أى شىء نريده فى هذه الحياة فتتطلب الإجابة أكثر من مجرد إعداد قائمة برغبات غير محدودة. إنها تعنى وضع الأولويات التى تشكل عمليات التناوب، كما تتطلب كذلك فهم العلاقة بين أهداف التملك الملموسة، والأهداف الهيكلية العامة، إلى جانب ماهية الأهداف التى تؤلف قوة المجموع الصغرى على الأشياء، والتى تأتلف المكاسب المشتركة المطلوبة فى القوة مع الآخرين. وذكر أحد المؤرخين عن وزير الدفاع "ديك تشينى" أن "إستراتيجية الدفاع فى التسعينيات هى التى سعت لتأكيد الهيمنة الأمريكية دون أى غرض واضح وراء ذلك"[٥].

ويجب أن تجيب الإستراتيجية الذكية كذلك عن سؤال ثان وهو: ما الموارد المتوافرة، وفى أى سياق؟ ليس المطلوب مخزونًا دقيقا وكاملاً من الموارد فحسب، بل أيضا فهما للوقت الذى ستكون فيه (أو لا تكون) متوافرة وكيف يحتمل أن تتغير إمكانية توافرها فى المواقف المختلفة. ثم إن تحول القوة الذكية يثير سؤالاً ثالثًا وهو: ما المواقف الإستراتيجية والأفضليات فى أهداف محاولات التأثير والنفوذ؟ وكما أكدت دراسة الإستراتيجيات التقليدية، فإنه لأمر أساسى أن يكون "لدينا نظرة دقيقة لإمكانات الخصوم المحتملين"[٦] ماذا بحوزتهم؟ والأكثر أهمية فيم يفكرون؟ وما كثافة التغيرات وقابليتها للتطويع واحتمالية تغيرها فى أفضلياتهم فى أى فترات وفى أى مجالات؟ وأحيانًا، وكما يحدث فى الأعمال المتطرفة ذات التدمير العنيف، فإن أفضليات الهدف لا يهم كثيرًا أن تنجح، وعلى سبيل المثال لا يهم فيما تفكر إذا كان كل ما أبتغى فعله أن أغتالك، ولكن فى معظم الحالات والأمثلة يكون الذكاء الحاد بشأن الهدف أساسيًا لتصحيح التكتيكات المستخدمة لتجميع موارد القوة.

وهذا يقودنا إلى السؤال الرابع وهو: أى صيغة من سلوك القوة تكون هى المرجحة للنجاح؟ فى موقف مفترض هل يحتمل نجاحك فى وقت معقول وبتكلفة متوافرة مع سلوك الأمر فى القوة الموجعة أو مع سلوك التعاون لوضع جدول العمل والإقناع والجذب أو الجمع بين الاثنين، وكيف ستقود أساليب استخدام هذه السلوكيات إلى المنافسة أو التأكيد بينها؟ وعلى سبيل المثال، متى سوف يعزز استخدام القوة الضاربة أو الناعمة أو يخفض كل منهما الآخر؟ وكيف سيكون هذا التغير بمرور الوقت؟

وخامساً: ما احتمالات النجاح؟ يمكن للأسباب النبيلة أن تحقق نتائج مرعبة وإذا اقترنت بتفاؤل مفرط أو عمى متصلب بشأن احتمالات النجاح. وعلى سبيل المثال، لا يهم نوعية الأهداف من الغزو الأمريكى للعراق. لقد كان مقترناً بما ثبت أنه كان الغرور والصلف بشأن الوقت النهائى والتكاليف التى تضمنها. إنه من الجدير أن نتذكر أن التقليد القديم بشأن نظرية الحرب ليس فقط لنتساءل عن التناسب والتفرقة فى الوسائل فحسب، بل أيضاً عن كيفية تأثير احتمال النجاح فى النتائج. إن تلك هى حالة الحذر التى يمتدحها الواقعيون على نحو صحيح فى إستراتيجية القوة الذكية. وفى النهاية، إذا فشلت احتمالات النجاح، فإن اختبار التقدير الحصيف والعودة إلى السؤال الأول بشكل منتظم بالتوازى مع إعادة تقييم الأهداف والأولويات والبدائل. وبعد تصويب الأهداف تتوقف إستراتيجية القوة الذكية القائمة من جديد عن العمل.

إستراتيجيات الدولة فى القوة الذكية

بحسب مسئول كبير بوزارة الخارجية، فإن مفهوم القوة الذكية (وهى الإدماج الذكى وشبكة العمل الدبلوماسى، والدفاع، والتنمية والأدوات الأخرى لما يسمى بالقوة الموجعة والناعمة) هى نفسها جوهر رؤية سياسة الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون[٧]. ولأن هذا المصطلح تتبناه إدارة أوباما، لذا يعتقد بعض المحللين أنه يشير إلى الولايات المتحدة فحسب. ويشكو النقاد من أنه مجرد شعار مثل شعار "الحب الأعمى" الذى يغلف السم بالعسل. ولكن رغم أن اصطلاح "القوة الذكية" يسلم نفسه إلى الشعارات (لا أحد يرغب أن يكون أبكم رغم أن الإستراتيجيات المناهضة للإنتاج تناسب ذلك التوصيف). ويمكن أن تكون القوة الذكية التى تستخدم أيضاً للتحليل قاصرة بالقطع على الولايات المتحدة.

والدول الصغيرة غالبًا ما تكون لديها الخبرة بشأن إستراتيجيات القوة الذكية. وقد استثمرت سنغافورة بما فيه الكفاية فى مواردها العسكرية لتجعل نفسها تبدو صعبة المنال فى عيون جيرانها الذين ترغب فى ردعهم، ولكنها جمعت بين هذه المقاربة والرعاية النشيطة للأنشطة الدبلوماسية فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى جانب جهودها لجعل جامعاتها تخدم كمحاور لشبكات الأنشطة غير الحكومية فى الإقليم. وقد استخدمت سويسرا طويلاً، مزيجاً من الخدمة العسكرية الإلزامية وجغرافيتها الجبلية كمصادر للردع، فى حين جعلت نفسها جاذبة أمام الآخرين من خلال شبكات المصارف والشبكات التجارية والثقافية. وقد سمحت قطر، وهى شبه جزيرة صغيرة بعيدة عن ساحل المملكة العربية السعودية، بأن تستخدم أراضيها كمقر للعسكرية الأمريكية عند غزو العراق، فى حين أنها فى الوقت نفسه تتبنى "الجزيرة"، وهى أشهر محطة تليفزيون فى الإقليم والتى توجه انتقادات شديدة للتصرفات الأمريكية. وقد انضمت النرويج إلى حلف الناتو بغرض الدفاع، ولكنها طورت سياسات تميل إلى المستقبل لمساعدات التنمية فيما وراء البحار ووساطات السلام لتزيد قوتها الناعمة فوق ما يمكن أن تكون الحال على خلافه.

ومن الناحية التاريخية، استخدمت الدول الناهضة إستراتيجيات القوة الذكية لتستفيد أيما استفادة. وفى القرن التاسع عشر استخدم أوتو ڤون بسمارك Otto Von Bismark فى بروسيا، الإستراتيجية العسكرية العدوانية ليلحق الهزيمة بالدنمارك، والنمسا، وفرنسا فى ثلاث حروب أفضت إلى توحيد ألمانيا. ولكن بمجرد ما أنجز بسمارك ذلك الهدف قبيل سنة ١٨٧٠ حتى طوع الدبلوماسية الألمانية لخلق تحالفات مع جيرانه، وجعل من برلين محوراً للدبلوماسية الأوروبية وحل المنازعات. وكان أحد أكبر أخطاء القيصر بعد ذلك بعقدين أنه أزاح بسمارك حيث فشل فى تجديد دبلوماسية معاهدة إعادة التأمين مع روسيا. وتحدى بريطانيا بسبب تفوقها البحرى فى البحار عامة. وبعد استعادة ميجى أسست اليابان قوتها العسكريه التى مكنتها من هزيمه روسيا سنة ١٩٠٥، ولكنها أيضًا انتهجت دبلوماسية تصالحية تجاه بريطانيا والولايات المتحدة. وأنفقت موارد معتبرة تجعل نفسها (تبدو جاذبة) أمام الدول الخارجية[٨]. وبعد فشلها فى تطبيق الخطة الإمبريالية لشركة الرخاء لشرق آسيا الكبير فى الثلاثينيات

والتى كانت تضم كل عناصر القوة الناعمة ذات الدعاية المناهضة لأوروبا، وبعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية تحولت اليابان إلى إستراتيجية قللت فيها من القوات العسكرية واعتمدت على التحالف الأمريكى. وكان تركيزها ذو الهدف المنفرد على النمو الاقتصادى ناجحًا فى ذلك البعد ولكنها طورت عسكريتها وقوتها الناعمة بشكل متواضع.

وقد بنت الصين بقيادة ماو قوتها العسكرية (بما فيها الأسلحة النووية)، واستخدمت القوة الناعمة للنظرية الثورية لماو وتضامن العالم الثالث لخلق حلفاء فى الخارج، ولكن بعد الشعور بالسأم من الإستراتيجية الماوية فى السبعينيات، تحول القادة الصينيون إلى آليات السوق لدفع التنمية الاقتصادية. وحذر "دينج" مواطنيه حتى يتجنبوا المغامرات الخارجية التى يمكن أن تهدد هذه التنمية الداخلية. وفى سنة ٢٠٠٧ أعلن الرئيس"هو" أهمية الاستثمار فى القوة الناعمة بالصين. ومن وجهة نظر بدت كأنها تحقق خطوات هائلة فى القوة الاقتصادية والعسكرية، فإن هذه كانت إستراتيجية ذكية. وعن طريق اقتران نهوض القوة الضاربة مع الجهود الرامية لتجعل نفسها أكثر جاذبية، كانت الصين تستهدف تقليل المخاوف والاتجاهات، ولموازنة القوة الصينية التى يمكن أن تنمو على خلاف ذلك بين جيرانها.

وفى ٢٠٠٩، كانت الصين فخورة تمامًا بنجاحها فى التحول للنهوض رغم الانكماش العالمى بمعدل عال للتنمية الاقتصادية. وقد اقتنع عديد من الصينيين بأن هذا كان يمثل تحولا فى الميزان العالمى للقوة وأن الولايات المتحدة باتت فى تراجع. وقد أرّخ أحدهم عام ٢٠٠٠ بأنه ذروة القوة الأمريكية. يقول البروفيسور كانج زياو كونج Kang xiaoguang بجامعة رينمن "ينظر الأفراد الآن باستخفاف إلى الغرب سواء فى دوائر القيادة، أو فى الدوائر الأكاديمية، أو رجل الشارع"[٩]. ولكن مثل هذا السرد قد يفضى إلى نزاع. إن الإفراط فى الثقة فى تقدير القوة (مع الامتزاج بعدم الأمن فى المسائل الداخلية) أديا إلى سلوك فى السياسة الخارجية الصينية يميل للجزم فى الجزء الأخير من ٢٠٠٩. ويتساءل بعض المراقبين إذا كانت الصين قد بدأت فى الانحراف عن الإستراتيجية الذكية لقوة ناهضة أو الخروج على حكمة دينج الذى ذكر أن الصين يجب أن تتقدم بحرص وتبقى بمهارة على مظهر متواضع[١٠].

وتملك الدول المهيمنة أيضًا دوافع لجذب موارد قوتها الموجعة والناعمة. ومن السهل على الإمبراطوريات التى تحكم حينما تعتمد على القوة الناعمة فى الجذب إلى جانب القوة الموجعة فى القسر. وقد سمحت روما للنخب المقهورة بأن يتطلع أفرادها للحصول على المواطنة الرومانية. وقد أشركت فرنسا القادة الأفارقة مثل ليوبولد سنغور Leopold Senghor فى الحياة السياسة والثقافية والفرنسية. وقد استخدمت بريطانيا فى خلال عهد ڤيكتوريا المعارض والثقافة لجذب النخب من الإمبراطورية. وكما رأينا آنفًا، لقد كانت قادرة على حكم إمبراطورية متزامنة بشكل جزئى غالب بواسطة الأفراد المحليين وعدد بالغ الضآلة من القوات البريطانية. وبطبيعة الحال، فقد أصبح هذا الأمر أكثر صعوبة بالتدريج لأن القوميات الناهضة غيرت المعادلة فتآكلت القوة الناعمة للإمبراطورية البريطانية وكانت تطور أمم الكومنولث البريطانية باذلة جهدًا للحفاظ على "شعرة معاوية" من تلك القوة الناعمة فى سياق ما بعد العصر الجديد فيما بعد الاستعمار.

إن الإستراتيجية الكبرى للدولة تكمن فى نظرية سرد قادتها لأمن البلاد ورفاهيتها وهويتها (وفى كلمات جيفرسون: الحياة والحرية وانتهاج السعادة). ويجب ضبط تلك الإستراتيجية مع التغيرات فى السياق. وإذا كانت المقاربة فظة أكثر من اللازم تجاه الإستراتيجية، فيمكن أن يكون ذلك ذا نتيجة مضادة. إن الإستراتيجية ليست حيازة غامضة لقمة الحكم. إنه يمكن تطبيقها على كافة المستويات(١١). ويتعين على الدولة أن يكون لديها خطة إعداد عامة، وفى الوقت نفسه يجب أن تظل مرنة لمواجهة الأحداث. وكما جاء على لسان أحد المؤرخين إن الإستراتيجية السليمة الكبرى هى "معادلة الأغراض والوسائل بأن تكون ثابتة بحيث تنتصر رغم النكسات المتسلسلة على مستوى الإستراتيجية والعمليات والحملات"(١٢). وينظر بعض المحللين الأمريكيين إلى عالم ما بعد الحرب الباردة إلى جوانب السرد على أنها يمكن أن تنخفض وتيرتها لكى تقضى على بعض الشعارات مثل (الاحتواء) التى كانت تستخدم فى الماضى ويتناسون أن الشعار نفسه كان يغطى السياسات التى تتعارض أحيانًا مع بعضها البعض(١٣). وبالنسبة إلى البعض، كان الاحتواء يبرر حرب فيتنام، ولكن بالنسبة إلى جورج كينان George Kennan المؤلف الإستراتيجى، فهو لا يبررها. والأكثر أهمية من الصيغ

البسيطة أو الشعارات الحاذقة، هو الذكاء المقترن بغيره، والذى يؤدى إلى تقييم دقيق فى اتجاهات القوة والتفكير قدمًا حول استجابات السياسة الذكية[١٤].

وكما رأينا، فقد أخطأ الأكاديميون والعلماء والرؤساء فى تقييم مركز أمريكا العالمى. وعلى سبيل المثال، فمنذ عقدين كانت الحكمة التقليدية أن الولايات المتحدة آخذة فى التراجع، وتعانى من فرض الامتداد الإمبريالى. وبعد عقد واحد، وبنهاية الحرب الباردة، كانت الحكمة التقليدية الجديدة هى أن العالم صار واحد القطبية تهيمن عليه أمريكا. ويخلص بعض المراقبين إلى أن الولايات المتحدة كانت قوية لدرجة أنها كانت تستطيع أن تقرر فيما تفكر أنه صحيح، وليس للآخرين من اختيار إلا اتباعها. ويطرى تشارلز كروث Cherles Krauthammer أمر هذا الرأى بأنه الشعور الجديد من جانب واحد. وقد أثرت هذه المسألة الخاصة بالهيمنة بشدة على إدارة بوش حتى من قبل وقوع صدمة هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى أنتجت "نظرية بوش" الجديدة بشأن الحرب الوقائية، وفرض الديمقراطية بالقوة[١٥]. ولكن هذا الاتجاه الجديد من جانب واحد ارتكن إلى سوء فهم عميق لطبيعة القوة فى السياسة العالمية والسياق الذى ستنتج فيه حيازة موارد التفوق نتائج فضلى.

فما الملامح الرئيسية للبيئة العالمية الجارية وكيف تتغير[١٦]؟ وفى التقديم، فقد شبهت سياق السياسة اليوم بمباراة الشطرنج ثلاثية الأبعاد التى تتركز فيها بدرجة عالية القوة العسكرية بالنسبة إلى ما بين الدول، فى الولايات المتحدة، وتتوزع القوة الاقتصادية بين الدول بأسلوب متعدد القطبية بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى واليابان ومجموعة الأربع (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) ثم القوة فى المسائل العابرة للحدود مثل تغيرات المناخ، والجريمة، والإرهاب، والأمراض الوبائية، وهى منتشرة بدرجة عالية. ويختلف تقدير توزيع الموارد بين الفاعلين فى كل مجال. إن العالم ليس واحد القطبية أو متعدد القطبية ولا تعمّه الفوضى، بل هو الأمور الثلاثة معًا فى الوقت نفسه. وبذا يجب أن تكون الإستراتيجية الذكية الكبرى قادرة على التعاون مع التوزيعات المتباينة بشدة للقوة فى مختلف المجالات وتفهم التبادلات بينها جميعًا. إنه من الهراء بشدة أن نرى العالم من خلال عدسة واقعية صافية تركز فقط على رقعة الشطرنج أو العدسة المؤسسية الليبرالية التى تنظر بالدرجة الأولى إلى الأحداث الأخرى.

ويتطلب الذكاء المقترن بغيره اليوم تركيبة جديدة للواقعية الليبرالية التى تنظر إلى الألواح الثلاثة كلها فى وقت واحد.

وبرغم ذلك ففى مباراة ذات ثلاثة مستويات، فإن اللاعب الذى يركز على رقعة واحدة فقط سيتعرض للخسارة على المدى الطويل. إن هذا سوف يتطلب تفاهماً حول كيفية ممارسة القوة مع الدول الأخرى، وعليها. وبشأن المسائل التى تثور على قمة اللوحة الخاصة بالعلاقات العسكرية بين الدول، سوف يبقى التفاهم حول أساليب تكوين التحالفات وقوة التوازن حاسماً، ولكن أفضل الأمور نطاقاً لمعركة عسكرية سيكون قليل النفع فى حل العديد من المشاكل فى قاع لوحة الشطرنج للفاعلين من غير الدول، والتهديدات العابرة للحدود مثل الأوبئة أو تغير المناخ، رغم أن هذه المسائل يمكن أن تسبب التهديدات لأمن ملايين الأفراد فى نظام جذب التهديدات العسكرية التى تدفع تقليدياً الإستراتيجيات الوطنية. وسوف تحتاج هذه المسائل إلى التعاون ووجود المؤسسات ومتابعة المصالح العامة التى يمكن أن يستفيد منها الجميع بحيث لا يمكن استبعاد أحد.

وقد نظر أصحاب نظريات الهيمنة إلى مسائل الانتقال وتوقعات النزاع، كما رأينا ذلك فى الفصل الأخير، ولكنهم فحصوا أيضاً الآثار النافعة للهيمنة على إمداد المنافع العامة. وقد أدى ذلك إلى استقرار الهيمنة، والمنافع العامة التى يمكن أن يستفيد منها الجميع هى تحت الإنتاج، لأن دوافع الاستثمار فى إنتاجها تنخفض بواسطة العجز فى منع الآخرين من التمتع بالفوائد دون دفع ثمن إنتاجها. ولو كان لدى كل فرد الدافع "للركوب مجاناً" فلن يكون لدى أى شخص الدوافع للاستثمار. وقد يكون الاستثناء هو المواقف التى تكون فيها الدولة أكبر من غيرها لدرجة أنها ستلاحظ الفوائد من استثمارها فى المنافع العامة حتى لو كان الركوب مجاناً فى الدول الصغيرة. وفى مسألة جولياث"[١٧]، فإن الدول المهيمنة ضرورية لإدارة العالم ويجب أن تتولى القيادة فى إنتاج السلع العامة العالمية؛ لأن الدول الأصغر تنقصها الدوافع أو الطاقة لفعل ذلك.

وحينما لا تنهض الدول الكبرى لأداء عملها فيمكن أن تكون النتائج مأساوية للنظام الدولى. وعلى سبيل المثال، حينما حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا باعتبارها الدولة القائدة فى العالم مالياً وتجارياً بعد الحرب العالمية الأولى، فهى لم توف بالتزاماتها.

وساهم ذلك الفشل فى أن أطلق وحدة الركود الكبير. ويشعر بعض المحللين بالقلق بشأن تكرار تلك التجربة[١٨]. وبما أن الصين تقترب من الولايات المتحدة فى نصيبها من توزيع الموارد الاقتصادية، فهل يفترض ذلك دور صاحب الرهان المسئول. (وقد استعملنا هنا العبارة التى وضعتها إدارة بوش) أو هل ستستمر فى الركوب المجانى كما فعلت الولايات المتحدة فى فترة ما بين الحربين؟

ولحسن الحظ، ليس التفوق فى الهيمنة الطريق الوحيد لإحداث المنافع العامة العالمية. ويزعم "روربرت كيوهان" Robert Keohane أن بالإمكان التخطيط لمؤسسات دولية لحل المشكلات الخاصة بالتنسيق، والركوب المجانى فى فترة "ما بعد الهيمنة"[١٩]. والأكثر من ذلك، وكما أبرز منظرون آخرون، فإن نظرية الاستقرار الناتج عن الهيمنة هى من قبيل التبسيط المبالغ فيه، لأن المنافع العامة المحضة نادرة. ويمكن للحكومات الكبيرة فى الغالب أن تستبعد بعض الدول من بعض المنافع التى تقدمها[٢٠]. ويمكن أن تتحول بعض المنافع العريضة مثل الأمن أو اتفاقيات التجارة إلى "منافع النادى" التى تفيد العديد، ولكن يمكن استبعاد بعض منها.

ولا يحتمل أن توجد حكومة عالمية فى غضون القرن الحادى والعشرين، ولكن توجد فعلياً درجات من الإدارة العالمية. ويملك العالم المئات من المعاهدات، والمؤسسات، والأنظمة التى تحكم أجزاء من السلوك بين الدول، والتى تتراوح من المواصلات السلكية واللاسلكية، والطيران المدنى، والتخلص من النفايات فى المحيطات، والتجارة، بل حتى انتشار الأسلحة النووية. ولكن مثل هذه المؤسسات والتنظيمات يندر اكتفاؤها ذاتيًا، فما انفكت تفيد من قيادة القوى الكبرى، ولا يزال الأمر محل نظر عما إذا كانت الدول الكبرى فى غضون القرن الحادى والعشرين سوف تحتفظ بهذا الدور. وبما أن قوة الصين والهند فى ازدياد، فكيف سيتغير سلوكهما فى هذا البعد؟ ويجادل البعض مثل "جون أكينبرى John Ikenberry" الباحث الليبرالى، فى أن المجموعة الحالية من الأنظمة العالمية منفتحة على نحو كافٍ بحيث ستجد فيها الصين ضالتها المنشودة فى تحقيق مصالحها[٢١]. ويعتقد آخرون أن الصين سوف ترغب فى فرض بصمتها، وأنها ستخلق نظامها المؤسسى العالمى الخاص بها لأن قوتها تتزايد. ومما يدعو للسخرية بالنسبة إلى أولئك الذين يتنبئون بعالم ثلاثى القطبية فى منتصف هذا القرن يضم الولايات المتحدة،

والصين، والهند، هو أن هذه القوى الثلاث الكبرى، هى من بين أكثر من تتمسك بسيادتها وأكثرها نفوراً من قبول ما بعد معاهدة وستفاليا.

وحتى لو احتفظ الاتحاد الأوروبى بدور رائد فى السياسة العالمية ودفع من التجديد المؤسسى والأنظمة المزيد من المؤسسات والأنظمة، فإن ذلك غير محتمل باستثناء مأساة على غرار الحرب العالمية الثانية، كما أنه ليس محتملاً أن يرى العالم ميلاد "لحظة دستورية" مثل تلك التى مر بها بإنشاء نظام الأمم المتحدة لمؤسسات ما بعد ١٩٤٥. واليوم، وباعتبارها منظمة عالمية، تلعب الأمم المتحدة دوراً حاسمًا فى الشرعنة، ودبلوماسية الأزمات، وبعثات حفظ السلام، والبعثات الإنسانية. ولكن حجمها أثبت نقيضة بالنسبة إلى مهام أخرى عديدة. وعلى سبيل المثال، وكما أظهر مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخى UNFCCC الذى عقد فى كوبنهاجن عام ٢٠٠٩، فإن اجتماعات ما يقرب من مائتى دوله كانت صعبة المنال، وخاضعة لسياسة التكتلات، والتحركات التكتيكية من جانب اللاعبين، لأنهم متفرقون بدرجة كبيرة وتنقصهم الموارد لحل مشكلات التشغيل.

إن إحدى معضلات الدبلوماسية المتعددة الأطراف هى كيف يمكن الحصول على كل واحد فى العمل، بينما هو لا يزال يعمل. وتكمن الإجابة على نحو محتمل فيما يسميه الأوروبيون "الهندسة المتباينة" وسوف تكون هناك ميول عديدة لتعددية الأطراف تختلف مع توزيع موارد القوة فى المسائل المختلفة، وعلى سبيل المثال، ففى المسائل النقدية أنشأ مؤتمر بريتون وودز صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٤، وظل يتوسع منذئذ حتى شمل ١٨٦ دولة، ولكن بزوغ الدولار كان هو المظهر الحاسم للتعاون النقدى حتى السبعينيات. وبعد ضعف الدولار وإنهاء الرئيس نيكسون قابليته للتحويل إلى ذهب، عقدت فرنسا مجموعة صغيرة من خمس دول سنة ١٩٧٥ للاجتماع فى مكتبة قصر رامبوييه لمناقشة المسائل النقدية[٢٢]. وسرعان ما تطورت إلى مجموعة السبع ثم توسعت بعدئذ فى نطاقها وعضويتها حتى صارت مجموعة الثمانى (والتى ضمت روسيا بحضور رسمى حكومى وإعلامى واسع). وبدأت مجموعة الثمانى لاحقًا فى تطبيق استضافة خمس دول من مجموعة الأربع والدول الأخرى. وفى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ تطور هذا الإطار إلى مجموعة العشرين الجديدة بعد ضم أعضاء جدد.

وفى الوقت ذاته استمرت مجموعة السبع فى اجتماعاتها على المستوى الوزارى، يحكمها جدول عمل نقدى أضيق، كما أنشأت مؤسسات جديده مثل "مجلس الاستقرار المالى". واستمرت المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين تلعب دوراً مهماً. وكما ذكر دبلوماسى: "إذا كنت تحاول أن تتفاوض على صفقة بشأن سعر الصرف مع عشرين دولة، أو محاولات الإنقاذ التى تمت فى المكسيك كما حدث فى الأيام الأولى لتولى كلينتون، ومع عشرين دولة، فهذا ليس بالأمر السهل، وإذا حصلت على تأييد أكثر من عشر دول فهذا يجعل الأمر بالغ الصعوبة حتى تتحقق الأمور المطلوبة"(٢٣). وعلى الرغم من ذلك فمع ثلاثة لاعبين هناك ثلاثة أزواج من العلاقات، ومع عشرة لاعبين هناك خمسة وأربعون، ومع مائة لاعب هناك قرابة خمسة آلاف. وإذا أخذنا المسائل الخاصة بتغير المناخ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة لتأطير تغير المناخ سوف يستمر فى لعب دوره، ولكن من المحتمل أن تحدث مفاوضات أكثر كثافة فى المحافل الأصغر والتى يشارك فيها عدد أقل من اثنتى عشرة دولة تساهم بنسبه ٨٠٪ فى انبعاث الغاز الحرارى المضر للبيئة(٢٤).

وسوف يعتمد الكثير من عمل الإدارة العالمية على الشبكات الرسمية وغير الرسمية، وتستخدم المنظمات شبكات العمل مثل مجموعة العشرين لوضع جدول عمل وإرساء اتفاق فى الآراء والتنسيق فى مجال السياسة، وتبادل المعارف، ووضع الأعراف(٢٥). وكما ناقشنا فى الفصل الأول يمكن أن تكون المركزية فى شبكات العمل مصدراً للقوة. ولكن القوة التى تنبثق من هذا النوع من إمكانية الارتباط ليست هى القوة التى تفرض النتائج. وليست شبكات العمل موجهة ويتم الهيمنة عليها بالقدر نفسه الذى تتم فيه إدارتها وتجميعها. إن اللاعبين المتعددين مندمجون فى كل واحد هو أكبر من مجموع الأجزاء"(٢٦). وبعبارة، أخرى تقدم شبكة العمل القوة لتحقيق نتائج فضلى "مع" لاعبين آخرين وليس "فوقهم". وقد رأينا أن القوة فى شبكات العمل يمكن أن تنبثق من كل الروابط القوية والروابط الضعيفة معاً. والروابط مثل التحالفات "تضاعف قوة الدولة أو من خلال كل شىء من الحقوق الأساسية ومن المشاركة فى التخابرات التى تنتشق نظام الأسلحة وشرائها والتطورات العسكرية المتشاركة للمساهمة فى المنظمات المتعددة الأطراف وفوائد التجارة المتبادلة، وضمانات الأمن المتبادل". وأما الروابط

الضعيفة، فهى مثل المنظمات العالمية المتعددة الأطراف. على الرغم من كل حالات عجزها الواضح فما زالت لها أهميتها، ولا يمكن لأى دولة أن تكون قوة عظمى دون أن يكون لها على الأقل صوت له وزنه فى مؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى[٢٧]. وفى هذا البعد، فإن توقع قرن آسيوى يظل أمراً لم يحن أوانه بعد، وسوف تبقى الولايات المتحدة لها مركزيتها فى شبكة عالمية كثيفة بالإداره أكثر من الدول الأخرى.

نحو إستراتيجية أمريكية للقوة الذكية

إذا عدنا إلى الأسئلة الخمسة بشأن الإستراتيجية الناجحة والتى ناقشناها آنفاً، فإنها تقترح خمس خطوات لبناء إستراتيجية أمريكية للقوة الذكية.

الخطوة الأولى

كما ناقشنا من قبل، فإن الخطوة الأولى فى إعداد إستراتيجية للقوة الذكية هى الوضوح فى الأهداف. وفيما يتصل باستراتيجية القوى الكبرى ناقش الأمريكيون طويلاً الأغراض الصحيحة لقوتهم، وبشكل أحدث كان هناك جدال فيما إذا كان هناك هدف مهيمن يتعين السعى إليه للحفاظ على الأولية أو التفوق فى موارد القوة وتعزيز القيم سواء بتدعيم الديمقراطية فى البلاد أو بتطبيق التدخلية الليبرالية فى الخارج. وهذا يطرح أحياناً كصراع بين الواقعية والمثالية. ولكن السرد الأمريكى الناجح يتعين أن يشمل كليهما[٢٨]. إن القيم جزء جوهرى من السياسة الخارجية الأمريكية. وترجع الخصوصية الأمريكية إلى الأيام الأولى للجمهورية والتى أسست كرد فعل على العالم القديم الذى يرى نفسه مدينة صغيرة فوق التل فى ظل قيم عالمية يتم التشارك فيها مع الآخرين، وكما يلاحظ كيسنجر، يبحث الواقعيون عن التوازن والاستقرار، فى حين يناضل المثاليون للتحول. ولكنه يستمر قائلاً إن الجدال بينهم أمر مغالى فيه ويمكن للواقعيين أن يقروا بأهمية المثل والقيم، ولكن المثاليين لا يرفضون بالضرورة كل القيود الجيوبوليتيكية[٢٩]. ومع ذلك هناك توتر دائم بين الاثنين.

ويميز الواقعيون التقليديون بين سياسة خارجية تعتمد على القيم، وسياسة خارجية تعتمد على المصالح. وهم يصفون "بالحيوية" تلك المصالح التى قد تؤثر مباشرة فى الأمن، ولذا تستحق استخدام القوة. وعلى سبيل المثال، ولمنع الهجمات على الولايات المتحدة، ولمنع ظهور مهيمنين عدائيين فى آسيا وأوروبا، ولمنع القوى المعادية على الحدود من السيطرة على البحار وتأكيد بقاء الحلفاء الأمريكيين على قيد الحياة[٣٠]. وأما تعزيز حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو قطاعات اقتصادية معينة فهى تهبط إلى أولية أقل. ولكن هذا التقارب التقليدى هو على نحو تحليلى ضيق أكثر من اللازم ويتناسب على نحو متواضع مع طبيعة الثقافة السياسية الأمريكية.

وتستحق المصالح الحيوية الوطنية الأولوية لأن البقاء على قيد الحياة محل رهان، ولكن الارتباط بين حادثة معينة وتهديد للكيان الوطنى يمكن أن يشتمل على سلسلة طويلة من الأسباب. ويمكن للأفراد أن يختلفوا بشأن كيفية احتمال حدوث اتصال فى هذه السلسلة، وكم من "التأمين" يريدونه ضد التهديدات البعيدة قبل انتهاج قيم أخرى مثل حقوق الإنسان. وفى أى ديمقراطية فإن المصلحة الوطنية هى ببساطة ما يقول المواطنون بعد مناقشات صحيحة أنها كذلك، وهى أوسع من المصالح الإستراتيجية الحيوية رغم أنها جزء حاسم منها، فهى يمكن أن تشمل القيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية خاصة إذا شعر الشعب الأمريكى بأن تلك القيم مهمة لهويتنا أو بمعنى "من نحن" لدرجة أن الناس تكون على استعداد لدفع ثمن تعزيزها، إن القيم هى ببساطة مصلحة وطنية غير محسوسة. وإذا اعتقد الشعب الأمريكى أن مصالحنا تشمل قيمًا معينة وأن يتم تدعيمها فى الخارج فبالتالى ستصبح جزءًا من المصلحة الوطنية. وقد برر القادة والخبراء تكاليف انغماس قيم معينة ولكن إذا لم يوافق عليها الأفراد غير العارفين، فلا يمكن للخبراء أن ينكروا شرعية رأيهم.

وفى مجال التطبيق فإن التقليد الأمريكى فى أغراض السياسة الخارجية أوسع من أى انقسام بسيط بين الواقعية والمثالية[٣١]. ويجادل الأمريكيون فى كيف تكون واعيًا لمصالح الآخرين فى الأغراض التى نبحث عنها وبالوسائل التى نستخدمها. ويناقش الوطنيون العالميون، كما يناقش أنصار الطرف الواحد أنصار الجوانب المتعددة الأطراف. ويتخلى معظم الرؤساء وأصحاب الآراء عن الأخذ من تقاليد عديدة،

وانظر إلى هارى ترومـــان Harry Truman، ودوايت أيزنهـــاور Dwight Eisenhower، وجون كيندى J.Kennedy.

ونتيجة لذلك، فإن التناوب فى الأغراض مسألة لا محيص عنها. ويكون السؤال هو كيف يمكن التوفيق بينها. ويحذر الواقعيون من الحملات غير المحدودة ويركزون على أهمية الحرص فى الحكم على إمكانية النجاح فى تحقيق الأغراض. ويدعو كثيرون إلى "سياسة خارجية متواضعة" تظل كامنة فى ثنايا الوسائل الأمريكية، وهذه نصيحة سليمة بقدر ما تصل إليه من مدى. ولكن التواضع هدف غامض ويعرفه خصومه بطريقه مختلفة، فالنسبة إلى البعض (هو الفضيلة الأولى لإستراتيجية مفيدة تزاوج القوة الأمريكية)[٣٢]. سوف يترك السؤال عن كيفية استخدام القوة التى تم تزاوجها. ويمكننا أن نأخذ هذا الجدل إلى خطوة أبعد عن طريق أهميـة أكبر دولة فى إمـداد الناس العاديين بالمصالح العالمية. وكما رأينا آنفًا، فإذا كان أكبر مستفيد من مصلحة عامة (مثل الولايات المتحدة) لا ينال السبق فى الإمداد بموارد غير مناسبة تجاه إمدادها، فإن أصغر المستفيدين فلا يحتمل أن يكون قادرًا على إنتاجها بسبب مصاعب تنظيم العمل الجماعى حينما تنخرط فيه أعداد كبيرة[٣٣].

وتبدأ الإستراتيجية الكبرى بتأكيد البقاء، ولكنها يجب بعد ذلك أن تركز على الإمداد بالمصالح العامة. وعلى مدى عريض، فإن النظام العالمى هو مصلحة عالمية عامة. إنه شىء يمكن لكل فرد أن يستهلكه دون أن يقل توافره لدى الآخرين[٣٤]. ويمكن لدولة صغيرة أن تستفيد من السلام الإقليمى، وحرية البحار والتجارة المفتوحة، والسيطرة على الأمراض المعدية أو الاستقرار فى الأسواق المالية. وفى الوقت نفسه تستغنى الولايات المتحدة عن الإقلال من الفوائد سواء الولايات المتحدة أو غيرها. وبالطبع، وكما رأينا سابقًا، فإن المصالح العامة الخالصة قادرة، وحينما يمكن استبعاد بعض الدول تكون النتيجة منافع "للنادى" أو مصالح عامة جزئية. وأحيانًا فإن الأشياء التى تبدو حسنة فى أعين الأمريكيين قد تبدو سيئة فى أعين الآخرين كان طلب المنافع العامة ضيقًا أكثر من اللازم، يمكن أن تصبح الإيديولوجية تخدم الذات، ولكن ذلك تنبيه للاستماع للآخرين وليس سببًا لإهمال مبدأ إستراتيجى مهم. وقد تستفيد الولايات المتحدة بشكل مضاعف من هذه الإستراتيجية من المصالح العامة ذاتها،

ومن القـوة الناعـمـة التى يمكن أن تخلقـها. وإذا حـددت الولايات المتحـدة مـصلحـتـها القومـيـة فيما يتصل بالمصالح التى تشمل مصلحة الآخرين فيمكنها أن تخلق سرداً يرجح أن يحصل على التأييد العريض المطلوب لإنجاز أهدافها خاصة أن الولايات المتحدة تواجه نهـوض فـاعلين جـدد من الدول ومن غير الـدول يسعون لتنسـيق أعمالها فى الشبكات.

ويمكن للولايات المتحدة أن تتعلم من درس بريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر حينما ركزت على الحفاظ على ميزان القوة بين الدول الرئيسية فى أوروبا، وتعزيز نظام اقتصادى عالمى مفتوح، والحفاظ على مصالح عالمية مفتوحة مثل حرية البحار. وكل من هذه الأمور الثلاثة تتصل بالموقف الأمريكى فى القرن الحادى والعشرين. إن الحفاظ على التوازنات الإقليمية للقوة وكبح الدوافع المحلية لاستخدام القوة لتغيير الحدود يقدم مصلحة عامة لدول عديدة (ولكن ليست لها جميعًا). ويساعد الوجود العسكرى الأمريكى على تشكيل البيئة فى المناطق المهمة خاصة فى أوروبا وآسيا. إن تعزيز نظام اقتصادى عالمى مفتوح يشكل مصلحة للنمو الاقتصادى الأمريكى، وهو مصلحة للدول الأخرى، كذلك فإن انفتاح الأسواق العالمية هو شرط ضرورى (رغم عدم كفايته) للقضاء على الفقر فى الدول الفقيرة كما أنه يفيد الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى المدى الطويل، فعلى الأرجح أن يؤدى النمو الاقتصادى إلى تشجيع قيام المجتمعات من الطبقة الوسطى فى ديمقراطية ثابتة فى الدول الأخرى، رغم أن مدى الوقت قد يكون طويلاً بشكل كبير. وعلى غرار بريطانيا فى القرن التاسع عشر، فإن لأمريكا مصلحة فى الحفاظ على المصالح الدولية العامة مثل المحيطات، مفتوحة لكافة الدول، ومع ذلك تشمل المصالح العامة العالمية اليوم مسائل جديدة مثل تغير المناخ العالمى، والحفاظ على الأنواع المهددة بالخطر، واستعمالات الفضاء الخارجى، إلى جانب "المصالح الافتراضية" الناقصة لفضاء التجمع الإلكترونى.

وهناك أبعاد إضافية للمنافع العامة العالمية فى هذا القرن أحدها تعزيز النظم الدولية للقوانين والحفاظ عليها، والمؤسسات لتنظيم الأعمال العالمية للتعامل مع التجارة والبيئة إلى جانب الانتشار النووى، والحفاظ على السلام وحقوق الإنسان والاهتمامات الأخرى. ويشمل سرد منفعة عامة عالمية لهذا القرن، التنمية الدولية. إن الكثير من

الأغلبية الفقيرة فى العالم تغوص فى حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وعدم الاستقرار السياسى. وقد تكون المساعدات أحيانًا ذات فائدة، ولكنها بعيدة عن أن تكون كافية للتنمية، وفتح الأسواق، وتدعيم المؤسسات الخاضعة للمحاسبة، ومنع الفساد، وكلها أمور لها أهميتها. وسوف تستغرق التنمية أمدًا طويلاً. ويجب أن نكتشف أفضل الطرق لتأكيد أن المساعدة تصل فعليًا إلى الفقراء، ولكن الحذر والاهتمام بالقوة الناعمة يستلزم منا أن نجعل التنمية ذات أولوية عالية.

وأخيراً كانت الولايات المتحدة باعتبارها قوة متفوقة يمكن أن تقدم منفعة عامة ذات أهمية عن طريق العمل كوسيط، أو مقنع للتحالفات بواسطة استعمال مساعيها الحميدة للتوسط فى النزاعات فى بعض المناطق مثل السودان، والشرق الأوسط. وتستطيع الولايات المتحدة أن تساعد فى تشكيل النظام العالمى بوسائل مفيدة لها، كما هى مفيدة للدول الأخرى. وبعض النزاعات العرقية والدينية من الصعب تسكينها. وهناك بعض المواقف تستطيع فيها الدول الأخرى أن تلعب دوراً كوسيط بشكل أكثر فاعلية، ولكن الولايات المتحدة تستطيع غالبًا أن تأتى بالأطراف معًا. وحين تنجح فى ذلك يمكنها أن تعزز سمعتها، وتزيد قوتها الناعمة فى الوقت نفسه الذى تقلل فيه مصدر عدم الاستقرار.

الخطوة الثانية

بعد إعداد الأهداف الممكن إدارتها والتى تجمع القيم والمصالح، فإن الخطوة الثانية فى تنمية إستراتيجية القوة الذكية هى المخزون الدقيق للموارد المتوافرة وتقييم كيف سيتغير هذا المخزون مع السياقات المتغيرة.

وفيما يتصل بالموارد العسكرية وحيث تنفق الولايات المتحدة تقريباً نصف الميزانية العالمية على هذه الموارد وتمتلك حيازة التقنية الأكثر تقدمًا، فلا يوجد دولة يمكنها أن توازن القوة الأمريكية بالمعنى التقليدى. وللحفاظ على هذا الحد، ومنع منافس يتحدى الأولية العسكرية، أصبحت هى الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الاتحاد السوفييتى ١٩٩١. ولكن لهذه المقاربة حدودها. وتسمح الموارد العسكرية

لأمريكا أن تمتلك قيادة الأجواء العامة بأكثر من ١٥ ألف قدم، وأجواء الفضاء، والمحيطات المفتوحة. ويبدو أن هذه الطاقة بما لها من القوة لا يمكن للصين أو غيرها أن تحاكيها بشكل جيد فى هذا القرن. وهذا يسمح بتصور قوة عالمية لا منافس لها، ولكن يمكن للولايات المتحدة أن تجد التحدى فى بعض المناطق المعادية مثل المناطق الحضرية والمناطق البعيدة، والبحار الشاطئية[٣٥]. وفى مجالات الشيوع غير المحتملة لفضاء التجمع الإلكترونى يمكن للولايات المتحدة أن تمتلك القدرة الرائدة فى العالم للهجوم على التجمع الإلكترونى، ولكنها أيضًا عرضة إلى حد كبير للضرر بسبب اعتمادها على شبكات التجمع الإلكترونى، ومجال الألعاب هو أكثر مستوى حينما يتعلق الأمر بمشكلات الدفاع عن التجمع الإلكترونى.

إن الهيمنة على السكان على نحو اجتماعى يمكن أن يكون مكلفًا للغاية، وإن التقنيات البسيطة، مثل الوسائل التفجيرية المرتجلة، والتى تستخدم من جانب المنشقين، أرخص كثيرًا من الأسلحة الذكية التى طورتها الولايات المتحدة، وبمعدل جندى من القوات لكل عشرين فردًا من السكان فى الدول المحتلة تتطلب نظرية مكافحة التمرد بالكامل موارد ضخمة. وعلى سبيل المثال فإن تكاليف كل جندى أمريكى أو جندى من جنود البحرية المنتشرين فى أفغانستان تقدر بمليون دولار لكل فرد فى السنة[٣٦]. حتى لو تم الوفاء بالتكاليف فى الميزانية، يثور السؤال عن المدة التى يستمر فيها الناس فى الولايات المتحدة، وحلفائها يقدمون التأييد لهذه الجهود مما يعطى ميزة نسبية للمنشقين. وباختصار يحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بقيادتها فى الموارد العسكرية، ولكن نفعها وفعالية تكلفتها ستكونان محدودتين فى عدد من السياقات المهمة مستقبلاً.

لقد منحت أمريكا موارد اقتصادية على نحو جيد، ولكن الاتحاد الأوروبى قادر على موازنة القوة الاقتصادية الأمريكية فى بعض المسائل. وفى بعض التصورات قد يتفوق الاقتصاد الصينى على مثيله الأمريكى فى الحجم الإجمالى فى غضون عقدين آخرين. إن موارد القوة الأمريكية يتم فعليًا موازنتها من جانب آخر فى المجال الاقتصادى. ومن الأرجح أن يكون هذا صحيحًا بشكل أكبر فى المستقبل. والأدلة على هذه النقطة هى تطور تنظيم شبكة عمل مجموعة العشرين، وإعادة توزيع قوة التصويت

فى صندوق النقد الدولى، ورغم أن الولايات المتحدة تحتفظ بمزايا معينة ديموجرافية، وتكنولوجية، وفى مجال المشروعات والمقاولات، سيتعين عليها أن تتفاوض بشكل أكبر مع الدول الأخرى على قدم المساواة. وزيادة على ذلك، ففى فترات عجز الميزانية سيتم تقييد الوسائل ويجب انتقاؤها بوسيلة تناسب التقييم الواقعى للموارد الاقتصادية، وإلى الحد الذى تتولى فيه الولايات المتحدة القيام بإصلاحات داخلية لتقوية اقتصادها، وتعمل مع المنظمات الاقتصادية الدولية بما يجذب قوتها كمركز لشبكات العمل ستؤدى أفضل الأداء فى هذه المفاوضات.

وفى القوة الناعمة أيضًا، للولايات المتحدة موارد أكثر من أغلب الدول، رغم أنها تعتمد على درجات مختلفة من الجذب للثقافة والقيم الأمريكية فى الدول الأخرى. ومن بين وسائل تصور القيم الأمريكية فإن مقاربة المدينة فوق التل أقل تكلفة من التدخل النشط فى الخارج. وعلى الأرجح، ستظل الجامعات ووسائل الإعلام الأمريكية بارزتين لفترة من الوقت فى المستقبل. ولكن لما كانت الدول الأخرى تطور إمكانياتها فى هذه المجالات سيطبق حجم الريادة الأمريكى، والسياسات التى ترى ذات قبضة قوية أو غير مشروعة يمكن أن تقاطع القوة الناعمة التى تنتجها الثقافة والقيم.

الخطوة الثالثة

إن الخطوة الثالثة فى الإستراتيجية الكبرى الأمريكية الذكية هى تقرير الموارد والأفضليات للأهداف ومحاولات النفوذ، وعلى سبيل المثال، فإنه من قبيل الهراء الإدلاء بتصريحات غامضة مغطاة حول القوة العسكرية أصبحت مجردة حينما تكون الفئات الثلاث لدول ما بعد الصناعة (مثل أوروبا) والدول القائمة بالتصنيع (مثل مجموعة الأربع) والدول ما قبل الصناعة (كما هو الحال فى كثير من دول أفريقيا) تكون كل منها مختلفة عن الأخرى. وتختلف المواقف تجاه الاستخدام المشروع للقوة العسكرية مع هذه السياقات. وعلى سبيل المثال فحول مسألة الحرب، يعتقد ٢٥٪ فقط من الأوروبيين (بالمقارنة بـ٧١٪ من الأمريكيين) أن الحرب فى ظل ظروف معينة تكون ضرورية لتحقيق العدالة، ويتجه الأوروبيون للاعتقاد بأن القوة الاقتصادية أهم من القوة العسكرية[٣٧].

وفى شبكة الاستقلال التبادلى المعقدة بين ديمقراطيات ما بعد الصناعة يحتمل أن تلعب الموارد الاقتصادية وموارد القوة الناعمة أدوارًا أكبر. وقد يصبح استخدام القوة العسكرية غير مقبول. ورغم أن القوة العسكرية تظل لها أهميتها فى بعد الحماية، فإن الدور الأمريكى فى المؤسسات والشبكات يصبح أكثر أهمية فى سياق العلاقات بين الديمقراطيات الغنية. وعلى النقيض من ذلك، فبالنسبة إلى الدول الآسيوية المعنية بتوازن الزيادة فى موارد القوة الموجعة للصين، فإن الوجود العسكرى الأمريكى مرحب به غالبًا. وبالنسبة إلى دول مثل ليبيريا وسيراليون يمكن أن يكون الوجود العسكرى النشيط لحفظ السلام أهميته.

وبالإضافة إلى الخلافات بين الدول، فثمة خلافات مهمة أيضًا بين الفاعلين بخلاف الدول. وعلى سبيل المثال، وعند التعامل مع الجماعات الإرهابية، يمكن أن يشجع الرد بالغ الوهن الإرهابيين. ولكن الأسلوب الخاطئ فى الرد العسكرى يمكن أن يكون له مردود مضاد. وكما لاحظ رامسفيلد ذات مرة بأن الانتصار فى الحرب ضد الإرهابيين يعتمد على ما إذا كانت الأعداد التى يتم قتلها أو ردعها (بواسطة قوتنا الموجعة)، فهى أكثر من الأعداد التى يستطيع الإرهابيون تجنيدها بواسطة قوتهم الناعمة. ويتطلب هزيمة الإرهاب الإسلامى المتطرف على سبيل المثال، مخابرات عالمية، وتعاونًا شرطيًا إلى جانب تجفيف منابع التجنيد الراديكالى. وسوف تظل القوة العسكرية الموجعة حاسمة، ولكن إذا فهم أن استخدامها غير عادل مثل حادث أبو غريب أو جوانتانامو، فهنا تقطع القوة الموجعة القوة الناعمة المطلوبة لكسب عقول الاتجاه السائد للمسلمين وتخلق إرهابيين جددًا أكثر مما تقضى عليهم. وعلى سبيل المثال، يخلص خبير مشهور فى موضوع الإرهاب إلى أن الاتجاه العدائى لأمريكا تفاقم بسبب الحرب فى العراق، وفشل الولايات المتحدة فى إعداد الإستراتيجيات الخاصة بالدول الأساسية. ولقد زادت المجموعات الجهادية الدولية من عضويتها. ونفذت ضعف ما قامت به من هجمات عديدة فى ثلاث سنوات بعد ٢٠٠١ عما كانت عليه من قبل[٣٨]. وعلى نحو مماثل، أخبر رئيس جهاز المخابرات البريطانية السابق والمسمى إم ٥ لجنة تقصى أسباب حرب العراق بأن الحرب قد زادت بأكثر مما خفضت من نجاح الإرهابيين فى تجنيد الأفراد[٣٩].

الخطوة الرابعة

والخطوة الرابعة فى الإستراتيجية الذكية هى الاختيار بين سلوك القوة، واختيار قوة آمرة أو قوة متعاونة فى المواقف المختلفة، وتصويب التكتيكات لكى تدعم كل منها الأخرى، ولا تتقاطع معها. وخلال الحرب الباردة، ساعد الردع العسكرى على منع العدوان السوفييتى فى أوروبا، فى حين تآكلت القوة الناعمة من الثقافة والأفكار فى الاعتقاد بالشيوعية وراء الستار الحديدى. وقد اعتمدت الإستراتيجية الكبرى الأصلية لكينان (والخاصة بالاحتواء) بشكل كبير على فكرة التغير الحادث خلف الستار الحديدى على عنصر الوقت. واعتقد أيزنهاور بقوة فى الدبلوماسية العامة والمبادلات. ولكن فى مناطق أخرى مثل جنوب شرق آسيا طبقت إستراتيجية الاحتواء بشكل أقل نجاحًا. وفشل الأمريكيون فى فهم البواعث والعناد من جانب الوطنيين الفيتناميين ومحت الأعمال العسكرية فى فيتنام بشكل كبير القوة الناعمة الأمريكية[٤٠].

وتناقض حرص أيزنهاور فى ذروة القوة الأمريكية خلال القرن العشرين مع الطريقة التى دخلت بها الولايات المتحدة القرن الحادى والعشرين، اعتقاداً بأن القيادة ترتكن إلى اتخاذ مبادرة قوية مع القوة الضاربة وترك الآخرين أمام اختيارات ضئيلة عليهم أن يتبعوها. (واعتقد تشينى Dik Cheney نائب الرئيس أنه حين تدرك الحكومات الأخرى، فلا يمكنها أن تعارض عمل الولايات المتحدة، بل إنها سوف تحتشد وراء القضية الأمريكية. وقد اعتقد أن الولايات المتحدة يمكنها أن تخلق حقائقها الخاصة)[٤١]. ولكن الأثر النهائى لغزو العراق بديلاً عن ذلك، وحد أعداء أمريكا وقسم أصدقاءها وأظهرت الاستطلاعات التراجع فى القدرة الأمريكية على الجذب حول العالم. ورغم أنه من المفيد للردع وحماية الحلفاء الاحتفاظ بالأولية العسكرية الأمريكية، فقد يبدو من الخطأ الاعتقاد بأن التفوق العسكرى الأمريكى سيكون كبيراً بدرجة لكى نتبع نوع الاستراتيجية المطبقة فى سنة ٢٠٠١. وهو يوجد فى إستراتيجية الأمن القومى عام ٢٠٠٢.

وعلى المستوى التكتيكى، وضعت نظرية مناهضة المتمردين، تأكيداً كبيراً على المبادلات بين القوة العسكرية الضرورية لتطهير إحدى المناطق من المتمردين، وتدمير المدنيين الذين كان يؤمل فى كسب قلوبهم وعقولهم. وفى بعض الحالات كانت المبادلات

أمراً لا محيص عنه. وعلى سبيل المثال، فالضربات بواسطة الطائرات بدون طيار ضد مقاتلى طالبان والقاعدة هى واحدة من بين الأدوات القليلة المتوفرة فى شمال باكستان (مع التسليم بالمعارضة الباكستانية لوجود المجندين الأمريكيين على الأرض) ولكنها تدمر القوة الناعمة الأمريكية فى عيون الشعب الباكستانى، ولا بد أن تتقرر هذه المسائل التكتيكية على أساس كل حالة على حدة.

إن هذه ليست مسألة ما إذا كنا نستعمل الموارد العسكرية أولا، إن الموارد العسكرية يمكن استخدامها لإنتاج سلوك القوة الموجعة والقوة الناعمة. وإن القتال والتهديد هما من سلوكيات القوة الضاربة، فى حين أن الحماية والمساعدة من سلوكيات القوة الناعمة. ويكون التناسب أحياناً بين السلوكين المتباينين صعباً فى انتهاجه. وعلى سبيل المثال، أنشأ البنتاجون عام ٢٠٠٨ (قيادة إقليمية موحدة لأفريقيا). وبحسب المسئولين فى البنتاجون، فإن تلك القيادة الموحدة لأفريقيا فى جوهرها تدور حول الدبلوماسية العامة، ولكن لم تعرض أى حكومة أفريقية استضافة مقرها. وكما يذكر أحد المراقبين: "إنها كقيادة عسكرية تقليدية تكون ذات موضوع. وكآلية للدبلوماسية العامة فما زال على هذه القيادة الاقليمية لأفريقيا أن تبرهن على أنها قادرة على القيام بهذا الدور وإقناع المتشككين"[٤٢]. ومن قبل أنشأ البنتاجون قيادة إقليمية خاصة بأمريكا اللاتنية يطلق عليها "القيادة الجنوبية" التى كانت ركزت من قبل على العمل العسكرى المباشر. أما الآن فهى تركز على برامج تدريب العناصر المحلية ومساعدتها، وتساعد على التنمية الاقتصادية، والخدمات الصحية، وجهود مكافحة المخدرات[٤٣]. ولكن رغم أن البعض وافق على أهدافها الجديدة كشىء يستحق الإعجاب، فهو أيضًا قلق بشأن العسكرة المفرطة للسياسة الخارجية وسلب السلطة من وزارة الخارجية. وقد زادت النسبة المئوية لمساعدات التنمية والتى تسيطر عليها وزارة الدفاع بمقدار الربع تقريباً فى العقد الأول من هذا القرن، فى حين انكمشت النسبة التى تسيطر عليها هيئة التنمية الدولية من ٦٥٪ إلى ٤١٪[٤٤]. وهذا لا يجعلنا ننكر قيمة القيادات العسكرية الموحدة التى تجمع سلوك القوتين الضاربة والناعمة، ولكن يجذب نظرنا إلى مشاكل المفاهيم والنتائج غير المقصودة.

ومن بين السلوكيات الاقتصادية، فهيكلة الاسواق لها أهميتها ولكنها غالبًا تجرى فى ظل مقاومة من جانب المصالح والشركات الخاصة التى تستفيد وتخسر من الهياكل البديلة. وهذا يجعل من الصعب تدبير الآلية بنجاح، وأحيانًا ما تكون دوافع الشركات والحكومة الأمريكية متحيزة، وأحيانًا ما تكون فى مفترق أغراض معينة. وحول العقوبات، لقد وجدنا السلوك مفرطًا فى البيع. ومع ذلك فهو أفضل من البدائل فيما يتصل بفاعلية التكلفة ووضع الإشارات. وتشكل مساعدات التنمية مشكلة أكبر باعتبارها أداة بسبب الشكوك حول أسباب التنمية. ولكن المساعدة من أجل أغراض معينة والهياكل المؤسسية يمكن أن تكون أحيانًا فعالة، والتنمية جزء مهم من سرد القوة الذكية، وغالبًا ما يتم الإفراط فى جهود بناء الدولة، ولكن على غرار العقوبات، يمكن أن تثبت نفعها فى سياقات معينة. والمشكلة أنه غالبًا يصعب وزنها. لقد كانت الجهود القليلة والهادفة أكثر نجاحًا من الجهود البيروقراطية، ولكن الحكومة غير منظمة بتلك الطريقة، والفاعلون غير الحكوميين غالبًا أكثر مرونة، وليس دائمًا.

وتساعد سلوكيات القوة الناعمة التى تتراوح بين الدبلوماسية العامة إلى برامج المساعدة على خلق بيئة ممكنة، ولكن آثارها من الصعب قياسها أحيانًا فيما يتصل بالنتائج فى المدى القصير. وبظهور إدارة جديدة فى عام ٢٠٠٩، استطاع الرئيس أوباما أن ينهض بالموقف الأمريكى (كما أظهرت استطلاعات الرأى) بسلسلة من الكلمات والشعارات، ولكن التغيرات المقيسة بالسلوك الدولى للآخرين كانت محدودة فى المدى القصير. وفى الوقت ذاته، من المهم أن نأخذ فى الاعتبار بآفاق الوقت، وضروب الأهداف فى مثل هذه التقديرات. وكما يذكر ديفيد ميليباند Favid Milliband وزير الخارجية البريطانى السابق: "إننا غالبًا ما نقلل من قيمة أثر القوة الناعمة فى المدى الطويل ونبالغ فى تقدير قيمة أثر القوة الضاربة فى المدى القصير"[٤٥].

وبالجملة، لم تدبر الولايات المتحدة بنجاح خطة متكاملة للجمع بين القوتين الموجعة والناعمة. وقد وجد فى دراسة لبعض التقارير، أعدتها عشرون لجنة غير حكومية فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أن توافقًا متعلقًا بحزبين فى الرأى حول إستراتيجية جديدة للقوة الذكية لرفع إمكاناتنا المدنية وتدعيمها، سيما فى التنمية والدبلوماسية كأدوات سياسية لتعزيز المصالح الأمريكية بالتوازى مع دفاع قوى[٤٦]، ولكن آليات رسمية

عديدة من القوة الناعمة، وهى الدبلوماسية العامة، والبث الإذاعى، والبرامج المتبادلة، ومساعدات التنمية، والإغاثة فى الكوارث والاتصالات العسكرية، كلها مبعثرة حول الحكومة. ولا توجد إستراتيجية أو ميزانية متراجعة تمامًا والتى قد تحاول أن تتكامل مع القوة الموجعة فى إستراتيجية قوة ذكية متراجعة تمامًا. وتنفق الولايات المتحدة ما يقرب من خمسمائة ضعف على العسكرية بأكثر مما تفعل فى البث الإذاعى والمبادلات. فهل هذه هى النسبة الصحيحة فى عصر المعلومات؟ كيف يمكن أن نقف على المعلومات؟ وكيف يمكن أن نجرى عمليات التبادلات؟ هناك تخطيط قليل لكيفية اتصال الحكومة بالمولدات غير الرسمية للقوة الناعمة وهى كل شىء من هوليوود إلى هارفارد إلى بيل ومؤسسة ميلندا جيتس التى تنبثق من المجتمع المدنى. وكما رأينا من قبل، فقد جادل جيتس وزير الدفاع من أجل المزيد من الاستثمار فى القوة الناعمة، وفى الجدال من أجل وكالة جديدة أوائل عام ٢٠٠٨ قال رامسفيلد وزير الدفاع السابق إن الولايات المتحدة تجلس على الخطوط الجانبية فى المعركة العالمية حول الأفكار. إننا نتنافس بشكل صريح. ومن أجل ذلك السبب تلحقنا الخسارة[٤٧]. وكما يخلص محللان داهيتان "إلى أن الإستراتيجية شىء، والتنفيذ شىء آخر. وعلى الرغم من أن تحالفًا وحيدًا من القادة العسكريين والمدنيين يساند الآن استخدام القوة الناعمة الأمريكية بشكل أكثر تأثيرًا، فإننا نحتاج أن نتحرك بسرعة من الإستراتيجية إلى العمل ونبنى قدرتنا المدنية بشكل دائم لتدعم القوة الناعمة بشكل جيد. والبديل عن القوة الناعمة ليس فقط قوة موجعة أقل فعالية، بل قوة أقل، لفترة ما[٤٨].

الخطوة الخامسة

وأخيرًا، فإن الخطوة الخامسة لإستراتيجية القوة الناعمة هى التقييم الواعى واحتمالية النجاح فى تحقيق أهدافها سواء على مستوى الإستراتيجية الكبرى، أو فى تكتيكات أى محاولة معينة للنفوذ والتأثير. وهذا يتطلب تقديرًا واضحًا للحدود الدولية. وكما يبرزها بول كيندى Paul Kennedy: "إن الإمبراطوريات الذكية" التى دامت طويلاً مثل إمبراطورية الرومان تعرفت على حدودها، ونادرًا ما تجاوزتها إلى ما وراءها.

وبعد خسارة ثلاثة فيالق كاملة فى غياهب الغابات الألمانية الكثيفة، صمم أغسطس وأتباعه على تأسيس حدود على طوال الجانب الغربى من نهر الراين"(٤٩). إن القوة الأولى لا تملك القوة على تزويد كل الحدود بالجنود، وتكون قوية فى كل مكان. إن محاولة عمل ذلك قد تخرج عن حرص أيزنهاور فى مقاومة التدخل المباشر من جانب الفرنسيين فى ڤيتنام.

والوثيق الصلة اليوم أيضًا هو اعتقاد أيزنهاور أنه من الضرورى أن نحتفظ بقوة للاقتصاد الأمريكى والتى تساند القوة العسكرية، وإذا طبق ذلك على عالم اليوم، فهذا يتطلب تجنب الانخراط فى حروب برية فى القارة الآسيوية. ومهما كانت صعوبة الخروج مما عليه الولايات المتحدة اليوم إلى موقف أفضل فى المستقبل، فإن هذه المقاربة قد تكون نافعة. وكما ذكر الرئيس أوباما فى إعلانه عن انسحابه من أفغانستان: "إن رخاءنا يقدم الأساس لقوتنا، وهذا هو سبب أن التزام قواتنا فى أفغاستان لا يمكن أن يكون مفتوحًا بلا نهاية محددة، كما تقرر إستراتيجيته للأمن القومى لعام ٢٠١٠ أن إستراتيجيتنا تبدأ بالإقرار بأن قوتنا ونفوذنا فى الخارج يبدأ بالخطوات التى نتخذها داخل حدود بلدنا"(٥٠). وكما يلاحظ الإستراتيجى أنتونى كورد سمان: "إذا أخذنا الأمر على أنه حفظ ماء الوجه فهذه عودة أكثر إلى السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية للاشتباك والمشاركة مع بعض التغيرات التى يمكن أن تكون أعدتها إدارة أيزنهاور"(٥١). وفى العودة إلى الحذر التقليدى يجب أن يكون جزءًا من سرد القوة الذكية للقرن الحادى والعشرين، ولا تتطلب القيادة العالمية اتجاهًا عالميًا للتدخل.

إن مناهضة التمرد شىء جاذب كنظرية فى الأسلوب الذى يمنح اهتمامًا واعيًا للتوازن التكتيكى للقوة الموجعة والناعمة، ولكن بالمعنى الإستراتيجى فلا يحتمل أن تتناسب مع كل الأماكن. إن تجنب الحروب البرية الأساسية فى آسيا لا يعنى الانسحاب من الوجود العسكرى المتقدم من بعض الأماكن مثل اليابان وكوريا أو إنهاء المساعدة العسكرية بأنواعها المختلفة لدول مثل باكستان واليمن، ولكنه يصنع حدودا واضحة مثل حدود الراين للوجود العسكرى فى الأماكن التى تسودها النزاعات. ويطلق بعض المحللين على هذه الإستراتيجية أنها "التوازن البعيد عن الشاطئ"، ولكن يجب تفسير

هذا الاصطلاح بأنه يعنى أكثر من مجرد نشاط القوات البحرية والجوية[٥٢]. وعلى سبيل المثال، يجب إعلان شعار بأن وجود القوات الأمريكية غير وارد، وهى المرحب بها والمساندة فى أوروبا واليابان. وباتخاذ جانب الحرص يمكن أن تمثل الأولية العسكرية الأمريكية أصلاً اقتصادياً، وليس ديناً.

وأخيراً، يتطلب التقييم الواضح لاحتمال النجاح أيضا فهماً لما هو ممكن فيما يتصل بالمؤسسات الأمريكية الداخلية والمواقف العامة، وقد نعى المؤرخ البريطانى نيال ڤيرجسون، وهو أحد المتحمسين للإمبراطورية، وقت حرب العراق على الولايات المتحدة أنها ينقصها إمكانية الإمبراطورية بسبب عجزها عن حيازة ثلاثة أمور داخلية، الطاقة البشرية (عدم وجود جنود كافين على الأرض)، والانتباه (تأييد شعبى غير كاف للاحتلال على المدى الطويل)، والمال (عدم وجود مدخرات كافية وعدم وجود فرض ضرائب كافية فيما يتعلق بالإنفاق العام)[٥٣]. ولقد كان حصيفاً فى رأيه أن ميول الإمبراطورية والاحتلال الاستعمارى هما إحدى الطرق المهمة التى تختلف فيها الثقافة السياسية الأمريكية عن نظيرتها البريطانية فى القرن التاسع عشر، وسواء بالمدح أو الانتقاد، فهذه هى طبيعة الثقافة السياسية الأمريكية فى القرن التاسع عشر. وفى الوقت ذاته، فإن القيم ذات الصبغة العالمية للإغراء بالتدخل إلى جانب المنفعة هى كذلك فى طبيعة الثقافة السياسية. ويمكن الحرص فى فهم كل من الحدود الدولية والداخلية وتصويب الأغراض بحسبها، وسوف تكون المحاولات لإعادة تشكيل دول أخرى فى الصورة الأمريكية إغراء متكرراً، ولكن الإعداد العملى لثوب السياسة الخارجية لقماش موارد القوة هو جوهر إستراتيجية القوة الذكية وحكاية هذا القرن.

ختام

تتطلب إستراتيجية القوة الذكية أن التمييز القديم بين الواقعيين والليبراليين يحتاج إلى إفساح المجال لنظرية جديدة يمكن أن نسميها الواقعية الليبرالية، فماذا قد يحدث في استراتيجية القوة الذكية الواقعية اللبيرالية؟

أولاً: يجب أن نبدأ بفهم القوة المادية وحدود القوة الأمريكية. إن التفوق لا يعنى الإمبراطورية أو الهيمنة. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تمد نفوذها لا أن تسيطر على الأجزاء الأخرى من العالم. وتعتمد القوة دوماً على السياق. وفي سياق العلاقات عبر الحدود مثل تغير المناخ، والمخدرات الممنوعة قانونيًا، والأوبئة، والإرهاب، والقوة منتشرة وموزعة على نحو يعمه الفوضى. إن القوة العسكرية جزء صغير من الحل في الاستجابة لهذه التهديدات الجديدة. وتحتاج هذه الحلول إلى التعاون بين الحكومات، والمؤسسات الدولية. وحتى في قمة اللوحة (حيث تمثل أمريكا تقريبًا نصف الإنفاق العسكرى العالمى) وعسكريتها هى المتفوقة فى الفضاء الجوى، والبحار، والفضاء، ولكنها قاصرة كثيراً فى قدرتها على التحكم فى السكان الوطنيين فى المناطق المحتلة. وبحسب ما يلاحظه ريتشارد هاس Richard Haass "بينما تظل الولايات المتحدة هى أقوى دولة بمفردها فهى لا تستطيع أن تحافظ أو – بالأحرى – تنشر السلام والرخاء الدولى على حسابها الخاص وبمعرفتها"(٥٤). ولسوف يحتاج النجاح إلى أطراف مشاركة مما يعنى الاحتفاظ بالحلفاء القدامى إلى جانب تطوير شبكات جديدة تستوعب القوة الصاعدة مثل الصين، والبرازيل.

ثانيًا: إن الإستراتيجية الواقعية الليبرالية تؤكد أهمية تطوير إستراتيجية كبرى متكاملة تجمع بين القوة الموجعة مع القوة الناعمة الجاذبة فى قوة ذكية من النوع نفسه التى كسبت به الحرب الباردة. وتحتاج الولايات المتحدة فى صراعها ضد الإرهاب إلى استعمال القوة الموجعة ضد الإرهابيين المتشددين، ولكننا لا نستطيع أن نأمل فى الانتصار ما لم نكسب عقول عامة المسلمين وقلوبهم.

وثالثًا: إن هدف الإستراتيجية الواقعية الليبرالية قد يملك الأعمدة الأساسية التى تمنح الأمن للولايات المتحدة وحلفائها، والحفاظ على اقتصاد قوى داخليًا ودوليًا، وتجنب مآسى البيئة مثل الأوبئة، والتغير المناخى السلبى، وتشجيع الديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان فى الداخل والخارج، حينما تكون لها جدواها بمستويات معقولة من التكلفة. وهذا لا يعنى فرض القيم الأمريكية بالقوة. إن تدعيم الديمقراطية يتم إنجازه على أفضل وجه بالجذب الناعم وليس القسر الصارم، وهذا يستغرق وقتًا، ويتطلب صبرًا. وهنا يجب أن نتعلم من الماضى، ونقود بالنموذج، ونتذكر الحكاية الفعالة عن مدينة ريجان المتلألئة على التل، ويمكن للولايات المتحدة أن تكون حكيمة بمحاولتها تشجيع التطور التدريجى للديمقراطية، ولكن بأسلوب يقبل واقعية التنوع. إنها تحتاج إلى بعض النداءات على طراز الرئيس ويلسون لجعل العالم آمنًا بالديمقراطية ما لم تجمع مع بلاغة كيندى (يجعل العالم آمنًا من أجل التنوع).

ويجب أن نقسم أولوية هذه الإستراتيجية حول التحديات الخمسة الرئيسية، وقد يكون الخطر الداهم على أسلوب الحياة الأمريكى هو تقاطع الإرهاب مع المواد النووية. ولمنع ذلك يحتاج الأمر إلى سياسات لمواجهة الإرهاب وتحقيق منع الانتشار، وتأكيد حماية أفضل للمواد النووية الأجنبية، وخلق الاستقرار فى الشرق الأوسط، وإيلاء الاهتمام للدول الفاشلة.

وأما التحدى الثانى فهو الإسلام السياسى وكيف يتطور، إن النضال الحالى ضد الإرهاب الإسلامى المتطرف ليس صراع حضارات، ولكنه حرب مدنية تدور رحاها داخل الإسلام. وتستخدم الأقلية الراديكالية العنف لتنفيذ نسخة مبسطة إيديولوجية فى إقليمها على الاتجاه العام الذى يملك آراء متنوعة بشكل أكبر. وعلى الرغم من أنه يوجد أكثر المسلمين فى آسيا عن أى مكان آخر، فإنهم يتأثرون بقلب هذا الصراع فى الشرق الأوسط، هذه المنطقة التى تخلفت عن باقى دول العالم فى العولمة، والانفتاح، والمنظمات، والديمقراطية. وقد يساعد المزيد من التجارة المفتوحة والنمو الاقتصادى، والتعليم، وتنمية مؤسسات المجتمع المدنى والزيادة التدريجية فى المساهمة السياسية على تقوية الاتجاه العام بمرور الوقت، وكذلك الطريقة التى يعامل بها المسلمون فى أوروبا وأمريكا.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، كانت السياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط، وسواء تجذب "الاتجاه العام للمسلمين" أو تؤكد حكاية الراديكاليين عن الحرب ضد الإسلام.

والتحدى الرئيسى الثالث قد يكون نهضة هيمنة معادية حيث تستعيد آسيا مكاسبها بالتدريج فى مساهمتها فى الاقتصاد العالمى والذى يتعلق بأكثر من نصف سكان العالم، والذين يعيشون فى القارة. وهذا يتطلب سياسة ترحب بالصين كصاحب رهان مسئول، ولكنها تعيق دون حدوث العداء الممكن عن طريق الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع اليابان، والهند، ودول أخرى فى آسيا، والتى ترحب بالوجود الأمريكى.

والتحدى الرابع الأساسى هو الانكماش الاقتصادى الذى يحفزه سوء الإدارة المالية أو أزمة تفسد الولوج العالمى إلى الخليج الفارسى حيث يقبع ثالث احتياطى العالم من البترول. وسوف تحتاج الاستجابة الإستراتيجية لهذا التحدى لسياسات تقلل بالتدريج من الاعتماد على البترول، فى حين يؤكد الاقتصاد الأمريكى أنه لا يمكن عزله عن أسواق الطاقة العالمية. وإن الولايات المتحدة يجب ألا تلجأ إلى الحمائية المكلفة والمضادة للإنتاج.

والتحدى الخامس الأساسى يمكن أن يكون ثقافات بيئية مثل الأوبئة والتغير المناخى السلبى، ويحتاج حل هذا التحدى لسياسات طاقة حريصة وقيادة حول تغير المناخ إلى جانب تعاون أكبر من خلال المؤسسات الدولية.

وفى النهاية، يجب أن تنظر إستراتيجية القوة الذكية إلى تطور النظام العالمى وتحقق مسئولية أكبر فى النظام العالمى لتوليد رأى عام عالمى أو منافع عامة. وفى القرن التاسع عشر عرفت بريطانيا مصلحتها القومية بشكل واسع بحيث شملت تعزيز حرية البحار، واقتصاداً عالميًا مفتوحًا، وميزان قوة أوروبيًا ثابتًا. وقد ساعدت هذه المصالح العامة بريطانيا، ولكنها أفادت الدول الأخرى أيضًا. وقد ساهمت فى الشرعية البريطانية، وقوتها الناعمة. وباعتبارها أكبر دولة فى القرن الحادى والعشرين؛ فإنه يجب على الولايات المتحدة على المنوال نفسه أن تدعم الاقتصاد الدولى المفتوح والشيوع (فى البحار، والفضاء، والإنترنت)، والتوسط فى المنازعات الدولية قبل أن تتصاعد، وتطوير القواعد المؤسسات الدولية.

وحيث ستنتشر العولمة القدرات التقنية، وتقنية المعلومات، وسوف تسمح بمساهمة أوسع فى الاتصالات العالمية، فسوف يصبح التفوق الاقتصادى والثقافى الأمريكى أقل هيمنة مما كان عليه فى بداية هذا القرن. ولكن هذا ليس سرداً للتراجع، فليس من المرجح أن تتآكل الولايات المتحدة، مثل روما العتيقة، أو أن تتفوق عليها دولة أخرى بما فيها الصين. وليس من المحتمل أن يكون النصف الأول من القرن الحادى والعشرين هو عالم ما بعد التفوق الأمريكى، ولكن ستحتاج الولايات المتحدة إلى إستراتيجية تذعن لنهوض الآخرين فيما بين كل من الدول والفاعلين من غير الدول[٥٥]. وسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى إستراتيجية القوة الذكية، ومن ثم إلى سرد يؤكد التحالفات والمؤسسات وشبكات العمل التى تستجيب للسياق الجديد لعصر المعلومات العولمى. وباختصار، للنجاح فى القرن الحادى والعشرين، ستحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف كيف تكون قوة ذكية.

الهوامش

هوامش التصدير

1. White House Press Office, "Inaugural Address by President Barack Hussein Obama," January 20, 2009, www.whitehouse.gov/the-press-office/president-barack-obamas-inaugural-address; National Public Radio, "Transcript of Clinton's Confirmation Hearing," January 13, 2009, www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=99290981.

2. Thom Shanker, "Defense Secretary Urges More Spending for U.S. Diplomacy," *New York Times*, November 27, 2007.

3. Leslie Gelb, *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy* (New York: HarperCollins, 2009), 32.

4. Dominique Moisi, "Russia's Neurotic Invasion," *Project Syndicate*, August 21, 2008; Edward Luttwak, "Georgia Conflict: Moscow Has Blown Away Soft Power," *Telegraph*, August 16, 2008.

5. Alexei Mukhin, director of the Center for Political Information, quoted in Ellen Barry, "Russia's Neighbors Resist Wooing and Bullying," *New York Times*, July 3, 2009.

6. Fu Mengzhi, quoted in Geoff Dyer, "The Dragon Stirs," *Financial Times*, September 25, 2009.

7. Pew Research Center, "13 of 25—China Will Be World's Top Superpower," htpp://pewresearch.org/databank/?NumberID=832.

8. National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (Washington, DC: GPO, 2008); Dmitri Medvedev, quoted in Andrew Kramer, "Moscow Says U.S. Leadership Era Is Ending," *New York Times*, October 3, 2008; Michael Ignatieff, quoted in "The Ignatieff Revival," *The Economist*, April 25, 2009, 42.

9. Horace Walpole, quoted in Barbara Tuchman, *The March of Folly* (New York: Random House, 1984), 221.

10. John Arquilla and David Ronfeldt, *The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy* (Santa Monica, CA: RAND, 1999), ix–xii.

11. Richard Armitage and Joseph S. Nye, "CSIS Commission on Smart Power: A Smarter, More Secure America" (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2007).

12. August Cole, "Defense Industry Pursues Gold in Smart Power Deals," *Wall Street Journal*, March 23, 2010.

13. Peter Morriss, *Power: A Philosophical Analysis*, 2nd ed. (Manchester, UK: Manchester University Press, 2002), 33–35.

14. Contextual intelligence is discussed at length in Chapter 5 of my book *The Powers to Lead* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008).

هوامش الفصل الأول

1. For a classic exploration of this problem, see James G. March, "The Power of Power," in David Easton, ed., *Varieties of Political Theory* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966), 39–70. Other classic articles on power by Robert Dahl, John C. Harsanyi, Hebert Simon, and others are collected in Roderick Bell, David V. Edwards, and R. Harrison Wagner, eds., *Political Power: A Reader in Theory and Research* (New York: Free Press, 1969).

2. Bertrand Russell, *Power: A New Social Analysis* (London: Allen and Unwin, 1938), quoted in Dacher Keltner, Cameron Anderson, and Deborah Gruenfeld, "Power, Approach, and Inhibition," *Psychological Review* 110 (2003): 265.

3. Ray S. Cline, *World Power Assessment* (Boulder, CO: Westview Press, 1977). For a canonical approach, see Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Knopf, 1948).

4. Ashley Tellis, Janice Bially, Christopher Layne, Melissa McPherson, and Jerry Solinger, *Measuring National Power in the Postindustrial Age: Analyst's Handbook* (Santa Monica, CA: RAND, 2000).

5. A. J. P Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe, 1848–1918* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1954), xxix.

6. "In bargaining, weakness may be strength." Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1960), 62.

7. Christian Oliver and Geoff Dyer, "Kim Holds Ace as Visit Shows Limits of Chinese Influence," *Financial Times*, May 8, 2010.

8. Stefano Guzzini argues that the dependence of power on theory means that "there is no single concept of power applicable to every type of explanation." Stefano Guzzini, "Structural Power: The Limits of Neorealist Power Analysis," *International Organization* 47, no. 3 (Summer 1993): 446.

9. David A. Baldwin, "Power and International Relations," in Walter Carlsnaes, Thomas Risse, and Beth A. Simmons, eds., *Handbook of International Relations* (London: Sage, 2002), 179.

10. Kenneth E. Boulding uses both in *Three Faces of Power* (London: Sage, 1989), 15.

11. Power implies causation and is like the word "cause." When we speak of causation, we choose to pick out the relation between two items in a long and complex chain of events because we are interested in them more than the myriad other things that we might focus upon. We do not say in the abstract that "an event causes" without specifying what it causes.

12. Peter J. Katzenstein, ed., *Civilizations in World Politics: Plural and Pluralist Perspectives* (New York: Routledge, 2009).

13. As one economist put it, "One of the main purposes for which social scientists use the concept of A's power over B is for the description of the policy possibilities open to A." John Harsanyi, "The Dimension and Measurement of Social Power," reprinted in K. W. Rothschild, *Power in Economics* (Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1971), 80.

14. Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Oxford University Press, 1947), 152.

15. Jack Nagel, *The Descriptive Analysis of Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 1975), 14.

16. This general power is stressed by Susan Strange, *States and Markets* (New York: Blackwell, 1988).

17. On intentions and power, see Peter Morriss, *Power: A Philosophical Analysis*, 2nd ed. (Manchester, UK: Manchester University Press, 2002), 25–28. See also Baldwin, "Power and International Relations," 181. "There is no need for a fundamental reformulation of the concept of power in order to account for its unintended effects." For example, President Woodrow Wilson's ideas influenced rising anticolonial activism in Asia and the Middle East. This was unintended power in the broad sense of the capacity to make change, but not in the sense of achieving preferred

outcomes because Wilson was not interested in freeing Asian nations. See Erez Manela, *The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism* (New York: Oxford University Press, 2007).

18. Harold Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society: A Framework for Political Inquiry* (New Haven, CT: Yale University Press, 1950).

19. It is worth noting that after fighting Russia at the beginning of World War II, Finland was cautious not to challenge the Soviet Union during the Cold War and was able to preserve its independence. Outcomes are not always all or nothing.

20. Philosophers such as Antony Kenny and Peter Morriss argue that reducing power to resources constitutes the "vehicle fallacy," but Keith Dowding contends that "the vehicle fallacy is not a fallacy if resources are measured relationally, for example, the power of money is relative to its distribution. It follows that strategic considerations must enter into the very essence of the concept of power." Keith Dowding, "Power, Capability, and Ableness: The Fallacy of the Vehicle Fallacy," *Contemporary Political Theory* 7 (2008): 238–258.

21. Baldwin, "Power and International Relations," 185–186, contests my statement but does not offer compelling evidence that would make me change it. In my experience in government, policymakers do tend to focus on resources.

22. Leslie Gelb, *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy* (New York: HarperCollins, 2009), 28.

23. Alan Axelrod, *Eisenhower and Leadership: Ike's Enduring Lessons in Total Victory Management* (San Francisco: Jossey-Bass, 2006), 120, 283.

24. Robert A. Dahl, *Who Governs: Democracy and Power in an American City* (New Haven, CT: Yale University Press, 1961).

25. Preferences and strategies are closely related. Preferences rank outcomes in a given environment, and a strategy is an actor's effort to come as close as possible to preferred outcomes in that setting. From an analytical point of view, preferences in one setting may become strategies in another. See Jeffry A. Frieden, "Actors and Preferences in International Relations," in David A. Lake and Robert Powell, eds., *Strategic Choice and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), 41. Thus, in the gunman example, in the original setting A's preferences include both life and money, and his strategy is to keep both.

The gunman's threat changes the environment so that A must now rank his preferences and adopt a strategy of handing over his wallet. A's preferences do not change (life ranks over money), but when the gunman changes the environment, A has to change his strategy.

26. Peter Bachrach and Morton Baratz, "Decisions and Nondecisions: An Analytical Framework," *American Political Science Review* 57, no. 3 (September 1963): 632–642. William H. Riker has developed a somewhat similar concept that he calls "heresthetics," which "involves structuring the situation so that others accept it willingly." William H. Riker, "The Heresthetics of Constitution-Making: The Presidency in 1787, with Comments on Determinism and Rational Choice," *American Political Science Review* 78, no. 1 (March 1984): 8.

27. Steven Lukes, *Power: A Radical View*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillian, 2005).

28. As Lukes points out, my concept of soft power is similar but not identical to his third face of power. My concept includes voluntaristic dimensions of agenda-setting as well as preference-setting by attraction and persuasion. It is more concerned with the actions of agents and less concerned with the problematic concept of "false consciousness."

29. Lukes calls soft power "a cousin" of his concept of the third face of power. He is concerned, however, about distinguishing degrees of freedom or voluntarism. "Both the agent-centered, strategic view of Nye and the subject-centered structural view of Foucault lack this distinction. . . . We need to focus on both agents and subjects and ask the question: exactly how do agents succeed in winning the hearts and minds of those subject to their influence—by wielding power over them or by contributing to their empowerment?" Steven Lukes, "Power and the Battle for Hearts and Minds: On the Bluntness of Soft Power," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds., *Power in World Politics* (London: Routledge, 2007), 97.

30. "Humans are wired to form social bonds, and such scraps of kindness can deepen even a relationship built on manipulation and abuse. Some victims have profoundly ambivalent feelings toward abusive captors, psychologists say." Benedict Carey, "For Longtime Captive, a Complex Road Home," *New York Times*, September 1, 2009.

31. A French Muslim woman who objected to laws against veils complained, "Don't believe for a moment that I am submissive to my husband. I'm the one who takes care of the documents and the money."

Steven Erlanger, "Burqa Furor Scrambles the Political Debate in France," *New York Times*, September 1, 2009.

32. John Gaventa, "Levels, Spaces, and Forms of Power," in Berenskoetter and Williams, *Power in World Politics*, 206.

33. Clarissa Hayward, *De-facing Power* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2000), 37.

34. Martin J. Smith, *Power and the State* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2009), 36.

35. Bob Woodward, *The Agenda: Inside the Clinton White House* (New York: Simon and Schuster, 1994), 139.

36. See Keith Dowding, "Agency and Structure: Interpreting Power Relationships," *Journal of Power Studies* 1, no. 1 (2008): 21–36.

37. The second and third faces of power incorporate structural causes such as institutions and culture but also leave room to focus on agents who make choices, albeit constrained by structural forces. Many power relations, like many markets, are imperfect in their structure and allow some voluntarism and choice for agents within the structures. Some writers have suggested a "fourth face" of power that would encompass primarily structural forces. For some purposes this can be fruitful, but it is less useful for understanding the policy options that leaders confront. Peter Digeser has used this term to refer to Michel Foucault's view that subjects and social practices are the effects of a power that one cannot escape, and knowledge presupposes power, but Digeser admits that "Foucault's use of power departs significantly from ordinary usage." Peter Digeser, "The Fourth Face of Power," *Journal of Politics* 54, no. 4 (November 1992): 990. See also Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization* 59, no. 1 (Winter 2005): 39–75, for an abstract fourfold typology that goes beyond the three faces of power categories. For my purposes, the insights that Foucault and other structuralists provide are purchased at too high a price in terms of conceptual complexity and clarity.

38. Baldwin, "Power and International Relations," 179.

39. In terms of the earlier example of the teenager choosing an attractive shirt, this can take the indirect form of shaping preferences (as in the advertisement example) or the direct form of using existing preferences to attract by wearing a stylish shirt.

40. Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), 73–77.

41. Ronald Burt, *Structural Holes: The Social Structure of Competition* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), chap. 1.

42. Mark Granovetter, "The Myth of Social Network Analysis as a Special Method in the Social Sciences," *Connections* 13, no. 2 (1990): 13–16.

43. Boulding, *Three Faces of Power*, 109–110.

44. Dacher Keltner, "The Power Paradox," *Greater Good*, Winter 2007–2008, 15.

45. Hannah Arendt, *The Human Condition* (Chicago: University of Chicago Press, 1998), 200.

46. G. John Ikenberry, *Liberal Order and Imperial Ambition* (Cambridge, UK: Polity, 2006).

47. Anne Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," *Foreign Affairs* 88, no. 1 (January–February 2009): 94–113.

48. I am indebted to Tyson Belanger for this point.

49. Leslie Gelb, *Power Rules*, 69.

50. At various times, in trying to explain soft power, I have shortened my formulation to statements such as "Soft power is attractive power," "Soft power is the ability to shape or reshape preferences without resort to force or payment," and "Soft power is the ability to get others to want what you want." These short forms are consistent with the longer, more formal definition of the concept.

51. The behaviors in the spectrum in Table 1.1 sometimes overlap, but they can be conceived in terms of the degree of voluntarism in B's behavior. In the middle of the spectrum, payment has a degree of voluntarism and agenda-setting can be affected by institutions and discourses that B may not fully accept. That aspect of agenda-setting is determined by hard power, but to the extent that hard power in one period can create in a later period institutions that limit the agenda but are widely regarded as legitimate, then agenda-setting is part of co-optive and soft power. The effect of World War II in changing power relations that set the framework for the postwar United Nations and Bretton Woods institutions is a case in point.

52. Baldwin and others have criticized my earlier discussion of tangibility. I should have made clearer that intangibility is not a *necessary* condition for soft power. I defined soft power in behavioral terms as the ability to affect others to obtain preferred outcomes by co-option and attraction rather than by coercion or payment, and I was careful to use language that suggested an imperfect relationship ("tend to be associated," "are usually associated") between soft power behavior and the intangibility of the resources that can produce it. But the criticism is justified, and that explains this restatement.

53. Admiral Gary Roughead, Chief of Naval Operations, General James T. Conway, Commandant of the Marine Corps, and Admiral Thad W. Allen, Commandant of the Coast Guard, *A Cooperative Strategy for 21st Century Seapower* (Washington, DC: U.S. Navy, October 2007), 3.

54. Niall Ferguson, "Think Again: Power," *Foreign Policy* 134 (January–February 2003): 18–22.

55 See Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), 32, 147. I am grateful to Fen Hampson for the term. Suzanne Nossel also deserves credit for using the term in "Smart Power," *Foreign Affairs* 83, no. 2 (March–April 2004): 131–142, but I was not aware of this until later.

56. Christopher Layne, "The Unbearable Lightness of Soft Power," in Inderjeet Parmer and Michael Cox, eds., *Soft Power and U.S. Foreign Policy* (London: Routledge, 2010), 67ff.

57. Angus Taverner, "The Military Use of Soft Power–Information Campaigns: The Challenge of Applications, Their Audiences, and Effects," in Parmar and Cox, *Soft Power and U.S. Foreign Policy*, 149.

58. "Why It Will Take So Long to Win," *The Economist*, February 23, 2006, www.economist.com/opinion/displaystory.cfm?story_id=E1_VV QRTTV.

هوامش الفصل الثاني

1. Scholars agree on the decline in interstate wars, but disagree on whether intrastate conflicts have also declined since the early 1990s. Skeptics are critical of the definitions and coding practices used in major data projects. See Oyvind Osterud, "Towards a More Peaceful World? A Critical View," *Conflict, Security & Development* 8, no. 2 (June 2008): 223–240.

2. Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, trans. Martin Hammonds (New York: Oxford University Press, 2009), liii.

3. Richard Wrangham and Dale Peterson, *Demonic Males: Apes and the Origins of Human Violence* (New York: Houghton Mifflin, 1996).

4. See the essays in Robert I. Rotberg and Theodore Raab, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1989).

5. David Hume, "Of the First Principles of Government," in David Hume, *Essays Moral, Political and Literary*, ed. Eugene Miller (Indianapolis, IN: Liberty Classics, 1985), 32–33.

6. The fascinating case of Byzantium is described in Edward N. Luttwak, *The Grand Strategy of the Byzantine Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

7. See Brian C. Schmidt, "Realist Conceptions of Power," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds., *Power in World Politics* (London: Routledge, 2007), 43–63. See also Kenneth Waltz, "The Origins of War in Neo-Realist Theory," in Rotberg and Rabb, *The Origin and Prevention of Major Wars*.

8. See, for example, Michael Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs* 12, no. 3 (Summer 1983): 205–235; John M. Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," *International Security* 19, no. 2 (Fall 1994): 87–125; Sebastian Rosato, "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory," *American Political Science Review* 97, no. 4 (November 2003): 585–602; and Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post–Cold War World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993). See also Robert Cooper, *The Post-Modern State and the World Order* (London: Demos, 2000).

9. See Edward D. Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005). See also Nils Petter Gleditsch, "The Liberal Moment Fifteen Years On," *International Studies Quarterly* 52, no. 4 (2008).

10. National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (Washington, DC: GPO, November 2008).

11. Nina Tannenwald, "Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo," *International Security* 29, no. 4 (2005): 5–49.

12. Graham Allison, "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats," *Foreign Affairs* 89, no. 1 (January–February 2010): 74–85.

13. See Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, MA: MIT Press, 1953). See also Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1991).

14. Joseph Joffee, "Power Failure: Why Force Doesn't Buy Order," *American Interest*, July–August 2007, 50.

15. Robert Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005). See also Robert Pape, "Dying to Kill Us," *New York Times*, September 22, 2003.

16. Peter Feaver and Christopher Gelpi, *Choosing Your Battles* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

17. William S. Lind, Colonel Keith Nightengale, Captain John F. Schmidt, Colonel Joseph W. Sutton, and Lieutenant Colonel Gary I.

Wilson, "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," *Marine Corps Gazette*, October 1989, 22–26.

18. Colonel Thomas X. Hammes, *The Sling and the Stone: On War in the 21st Century* (St. Paul, MN: Zenith Press, 2004), 31.

19. Martin van Creveld, "Through a Glass Darkly: Some Reflections on the Future of War," *Naval War College Review* 53, no. 4 (Autumn 2000): 29.

20. John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic Books, 1989).

21. See Raymond Aron, *The Century of Total War* (Garden City, NY: Doubleday, 1954). See also Morton Halperin, *Limited War* (Cambridge, MA: Center for International Affairs, Harvard University, 1962).

22. Mikael Eriksson, Peter Wallensteen, and Margareta Sollenberg, "Armed Conflict, 1989–2002," *Journal of Peace Research* 5 (2003): 593–607.

23. Richard Schultz, Roy Godson, and Querine Hanlon, *Armed Groups and Irregular Warfare* (Washington, DC: National Strategy Information Center, 2009).

24. Rupert Smith, *The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age* (New York: Random House, 2006), 5–6, 19–20.

25. F. G. Hoffman, "Hybrid Threats: Neither Omnipotent or Unbeatable," *Orbis* 54, 3 (Summer 2010): 443.

26. See Cori E. Dauber, *YouTube War: Fighting in a World of Cameras in Every Cell Phone and Photoshop on Every Computer* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2009).

27. Patrick M. Cronin, ed., *America's Security Role in a Changing World: Global Strategic Assessment 2009* (Washington, DC: National Defense University Press, 2009), 157–158.

28. Colonel Qiao Liang, quoted in David Kilcullen, *The Accidental Guerilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2009), 3.

29. The term comes from counterterrorism expert Michael Scheuer, quoted in Kilcullen, *The Accidental Guerilla*, 28.

30. "A Nation at War: Casualties," *New York Times*, March 31, 2003. Cited source is the U.S. Department of Defense.

31. Oddly, nuclear weapons do not make Boot's list, though van Crevald, "Through a Glass Darkly," places great emphasis on the effect of nuclear weapons on war.

32. Max Boot, *War Made New: Technology, Warfare, and the Course of History, 1500 to Today* (New York: Gotham Books, 2006), 455.

33. "Insurgents Hack U.S. Drones," *Wall Street Journal*, December 17, 2009.

34. P. W. Singer, *Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the Twenty-First Century* (New York: Penguin Press, 2009).

35. See John Nagl, "Let's Win the Wars We're In," *Joint Force Quarterly* 52, no. 1 (2009): 20–26.

36. Sarah Sewall, "Introduction to the University of Chicago Press Edition," in *The U.S. Army/Marine Corps Counterinsurgency Field Manual* (Chicago: University of Chicago Press, 2007), xxvi–xxvii.

37. Thom Shanker, "Joint Chiefs Chairman Readjusts Principles on Use of Force," *New York Times*, March 4, 2010.

38. Yunus-Bek Yevkurov, quoted in Ellen Barry, "In Cauldron of Caucasus Region, Two Leaders Vie for the Loyalty of a Generation," *New York Times*, April 18, 2010.

39. Richard A. Oppel, Jr., "Tighter Rules Fail to Stem Deaths of Innocent Afghans at Checkpoints," *New York Times*, March 27, 2010.

40. See Allison Stanger, *One Nation Under Contract: Outsourcing of American Power and the Future of Foreign Policy* (New Haven, CT: Yale University Press, 2009).

41. Haider Mullick, "Beefing Up COIN-Lite in Afghanistan and Pakistan," *World Politics Review*, December 11, 2009.

42. David Gompert and John Gordon IV, *War by Other Means: Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency* (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2008), xxiv–xxv.

43. Christopher Paul, Colin P. Clarke, and Beth Grill, *Victory Has a Thousand Fathers: Sources of Success in Counterinsurgency* (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2010), xvi. See also John Mackinlay and Alison Al-Baddawy, *Rethinking Counterinsurgency* (Washington, DC: RAND/National Defense Research Institute, 2008).

44. Gian P. Gentile, "A (Slightly) Better War: A Narrative and Its Defects," *World Affairs* 171, no. 1 (Summer 2008): 61.

45. Kilcullen, *The Accidental Guerilla*, 268.

46. Michele Flournoy, quoted in Thom Shanker, "Pentagon to Outline Shift in War Planning Strategy," *New York Times*, June 23, 2009.

47. U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report* (Washington, DC: U.S. Department of Defense, February 2010).

48. Army Capstone Concept Team, presentation at Harvard Kennedy School, Cambridge, Massachusetts, November 10, 2009. H. R. McMaster, quoted in Sydney J. Freedberg, Jr., "The Army Looks Beyond Afghanistan," *National Journal*, December 12, 2009, 39.

49. Robert M. Gates, "A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age," *Foreign Affairs* 88, no. 1 (January–February 2009): 28–40.

50. Ashley Tellis, Janice Bially, Christopher Layne, Melissa McPherson, and Jerry Sollinger, *Measuring National Power in the Postindustrial Age: Analyst's Handbook* (Santa Monica, CA: RAND, 2000), 26, 39.

51. Stephen Biddle, *Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), 6.

52. This is not always the case. Japan attacked the United States in 1941 despite an inferiority in resources because Japan felt it had no alternative given the American oil embargo.

53. Richard Halloran, "Strategic Communication," *Parameters* (Fall 2007): 4. I am indebted to Colonel Debra Sinnott for reminding me of this exchange.

54. Biddle, *Military Power*, 192.

55. Allen Buchanan and Robert O. Keohane, "The Legitimacy of Global Governance Institutions," *Ethics and International Affairs* 20, no. 4 (2006): 409.

56. Thom Shanker, "Top U.S. Commander Sees Progress in Afghanistan," *New York Times*, February 5, 2010.

57. Kim Gamel, "Afghanistan Needs More Than Military Force, Petraeus Says," *Atlanta Journal-Constitution*, September 15, 2008.

58. Joseph Berger, "U.S. Commander Describes Marja Battle as First Salvo in Campaign," *New York Times*, February 22, 2010.

59. Alissa J. Rubin, "Taliban Overhaul Image to Win Allies," *New York Times*, January 21, 2010.

60. Kilcullen, *The Accidental Guerilla*, 14.

61. The outcome was actually more complex than the public relations costs imply. Edward Luttwak argues that Israel was able to further deter Hezbollah attacks. See Edward Luttwak, "In Praise of Aerial Bombing," *Foreign Policy* 178 (March–April 2010), 69.

62. Sarah Sewall, "Leading Warriors in the Long War," in Robert Taylor, William E. Rosenbach, and Eric B. Rosenbach, eds., *Military Leadership in Pursuit of Excellence* (Boulder, CO: Westview Press, 2009), 121–123.

63. Kilcullen, *The Accidental Guerilla*, 24.

64. Barry Blechman and Stephen Kaplan, *Force Without War* (Washington, DC: Brookings Institution, 1978), chap. 4.

65. Rowan Callick, "China's Netizens Menace Vietnam," *The Australian*, September 11, 2008.

66. "Disquiet on the Eastern Front," *The Economist*, November 28, 2009, 60.

67. Rachel Bronson, *Thicker Than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (New York: Oxford University Press, 2006).

68. General Charles C. Krulak, "The Strategic Corporal: Leadership in the Three Block War," *Marines Magazine*, January 1999, 28–34.

69. Admiral Gary Roughead, Chief of Naval Operations, General James T. Conway, Commandant of the Marine Corps, and Admiral Thad W. Allen, Commandant of the Coast Guard, *A Cooperative Strategy for 21st Century Seapower* (Washington, DC: U.S. Navy, October 2007).

70. We could add to this mix other modalities, such as nation-building and the overthrowing of tyrannies.

71. Office of the Press Secretary, "Remarks by the President at the Acceptance of the Nobel Peace Prize," December 10, 2009, www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-acceptance-nobel-peace-prize.

72. David Baldwin, *Paradoxes of Power* (New York: Basil Blackwell, 1989), 151.

73. Robert J. Art, "The Fungibility of Force," in Robert J. Art and Kenneth N. Waltz, eds., *The Use of Force: Military Power and International Politics* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2004), 9.

هوامش الفصل الثالث

1. Richard N. Rosecrance, *The Rise of the Trading State* (New York: Basic Books, 1986), 16, 160.

2. Ronald Robinson, John Gallagher, and Alice Denny, *Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism* (London: Macmillan, 1981).

3. Robert Gilpin, *U.S. Power and the Multinational Corporation* (New York: Basic Books, 1975), 24.

4. David A. Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985), 30–31.

5. Klaus Knorr, *The Power of Nations: The International Political Economy of International Relations* (New York: Basic Books, 1975), 80.

6. Robert Powell, "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory," *American Political Science Review* 85, no. 4 (December 1991): 1303–1320; Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism," *International Organization* 4, no. 3 (Summer 1988): 485–507.

7. Charles P. Kindleberger, *Power and Money: The Politics of International Economics and the Economics of International Politics* (New York: Basic Books, 1970), 56.

8. Richard N. Cooper, "Can China Be Effectively Punished Through Global Economic Isolation?" in Richard N. Rosecrance and Arthur A. Stein, eds., *No More States? Globalization, National Self-Determination, and Terrorism* (New York: Rowman and Littlefield, 2006), 77–78.

9. John Kay, "The Fallacy of Equating Economic Power with Influence," *Financial Times*, March 25, 2009.

10. Baldwin lists eighteen examples of negative economic sanctions and twelve examples of positive sanctions affecting trade and capital. Baldwin, *Economic Statecraft*, 41–42.

11. Albert Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (Berkeley: University of California Press, 1945), describes Germany's strategy to control eastern and southeastern Europe in the 1930s as a classical study of this phenomenon.

12. This draws heavily on work done jointly with my friend Robert Keohane. See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977).

13. Yao Yang, "Smart Power Is What China Needs," *China Daily*, August 2, 2010, www.chinadaily.com.cn/usa/2010–08/02/cpmtemt_1108 2125.htm.

14. Bill Geertz, "Chinese See U.S. Debt as Weapon in Taiwan Dispute," *Washington Times*, February 10, 2010.

15. Jamil Anderlini, "China Still Keen to Buy US Bonds," *Financial Times*, March 10, 2010.

16. Daniel Drezner, "Bad Debts: Assessing China's Financial Influence in Great Power Politics," *International Security* 34 (Fall 2009): 7–45.

17. See Jonathan Kirshner, *Currency and Coercion: The Political Economy of International Monetary Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

18. Ibid., 68ff.

19. Charles de Gaulle, quoted in Harold James, *The Creation and Destruction of Value: The Globalization Cycle* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009), 206.

20. McKinsey & Company, "An Exorbitant Privilege? Implications of Reserve Currencies for Competitiveness," discussion paper, December 2009, http://root.transitionmonetaire.org/mtm/reserve_currencies_full _discussion_paper.pdf.

21. James, *The Creation and Destruction of Value*, 211.

22. Carla Norloff, *America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010), 172.

23. Kenneth Rogoff, "Europe Finds That the Old Rules Still Apply," *Financial Times*, May 6, 2010.

24. Richard N. Cooper, "The Future of the Dollar" (unpublished paper, May 2009). For alternative views, see Eric Helleiner and Jonathan Kirshner, eds., *The Future of the Dollar* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009).

25. John Paul Rathbone, "Brics Balance Shared Interests with Rivalries," *Financial Times*, April 14, 2010.

26. For evidence, see Keohane and Nye, *Power and Interdependence*, chap. 7.

27. See Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2007).

28. "Testing Their Metal," *The Economist*, October 24, 2009, 75.

29. David Barboza, "Chinese Court Hands Down Stiff Sentences to Four Mining Company Employees," *New York Times*, March 30, 2010.

30. For general background, see Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991).

31. See Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprises* (New York: Basic Books, 1971).

32. PetroStrategies, Inc., "World's Largest Oil and Gas Companies," www.petrostrategies.org/Links/Worlds_Largest_Oil_and_Gas_Companies_Sites.htm.

33. See Robert Stobaugh, "The Oil Companies in the Crisis," *Daedalus* 104 (Fall 1975): 179ff.

34. Rachel Bronson, *Thicker Than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006), 120.

35. "Tilting to Moscow," *Financial Times*, April 27, 2010.

36. Bernard A. Gelb, "Russian Natural Gas: Regional Dependence" (Washington, DC: Congressional Research Service Report, January 2007), http://italy.usembassy.gov/pdf/other/RS22562.pdf.

37. Amy Myers Jaffee, "Shale Gas Will Rock the World," *Wall Street Journal*, May 10, 2010. See also "Gas Industry Special Report," *Financial Times*, May 26, 2010.

38. Thomas Schelling, "Promises," *Negotiations Journal*, April 1989, 117. I thank Tyson Belanger for bringing this anecdote to my attention.

39. Baldwin, *Economic Statecraft*, 41–42.

40. "Beijing Tightens Technology Noose," *Financial Times*, February 23, 2010.

41. Jamil Anderlini, "Frustrated Foreign Groups Rethink Their Positions," *Financial Times*, January 14, 2010.

42. Rose Gottemoeller, "The Evolution of Sanctions in Practice and Theory," *Survival* 49, no. 4 (Winter 2007–2008): 100.

43. Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott, *Economic Sanctions Reconsidered*, 2nd ed. (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990).

44. See Robert A. Pape, "Why Economic Sanctions *Still* Do Not Work," *International Security* 23, no. 1 (Summer 1998): 67–77; and Kimberly Ann Elliott, "The Sanctions Glass: Half Full or Completely Empty?" *International Security* 23, no. 1 (Summer 1998): 50–65.

45. Baldwin, *Economic Statecraft*, 119, 174ff.

46. Meaghan O'Sullivan, *Shrewd Sanctions: Statecraft and State Sponsors of Terrorism* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003), 288.

47. Francesco Giumelli, "Coercing, Constraining, and Signaling: Exploring the Purposes of UN and EU Sanctions" (paper presented at American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 2009).

48. James Lindsay, "Trade Sanctions as Policy Instruments: A Reexamination," *International Studies Quarterly* 30, no. 2 (June 1986): 154.

49. Mark Landler and Nazila Fathi, "President of Iran Defends His Legitimacy" *New York Times*, September 4, 2009.

50. O'Sullivan, *Shrewd Sanctions*, 291–292. On Libya, see Ian Hurd, *After Anarchy: Legitimacy and Power in the United Nations Security Council* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), chap. 6.

51. See "Beats Shoveling Bird Droppings on Nauru," *New York Times*, December 19, 2009.

52. Sharon LaFraniere and John Grobler, "China Spreads Aid in Africa, with a Catch," *New York Times*, September 21, 2009. See also Simon Romero and Alexei Barrionuevo, "Deals Help China Expand Its Sway in Latin America," *New York Times*, April 16, 2009.

53. Adam Nossiter, "Defying Pariah Status, Guinea Boasts of a Deal with a Chinese Company," *New York Times*, October 14, 2009. The article goes on to say that "in Conakry, human rights campaigners had a different view, drawing a sharply unfavorable comparison between the Chinese approach and heavy American criticism of the junta."

54. "Crumbs from the BRICs-man's Table," *The Economist*, March 20, 2010, 68.

55. "Pentagon Taking over U.S. Foreign Policy," *Atlantic Free Press*, September 26, 2009, www.atlanticfreepress.com/news/1/11732-pentagon-taking-over-us-foreign-policy.html.

56. Jeffrey Sachs, *The End of Poverty: Economic Possibilities of Our Time* (New York: Penguin Books, 2005); William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: Penguin Books, 2006). See also Collier, *The Bottom Billion*; and Jagdish Bhagwati, "Banned Aid: Why International Assistance Does Not Alleviate Poverty," *Foreign Affairs* 89, no. 1 (January–February 2010): 120–125.

57. Jeffrey Gittleman, "Shower of Aid Brings Flood of Progress," *New York Times*, March 9, 2010.

58. David Bearce and Daniel Tirone, "Foreign Aid Effectiveness and the Strategic Goals of Donor Governments," *Journal of Politics* 72, no. 3 (July 2010): 833–851.

59. Mark Landler, "Clinton Heads to Pakistan to Confront Rising Anti-Americanism," *New York Times*, October 28, 2009.

60. Sabrina Tavernise, "An Afghan Development Model: Small Is Better," *New York Times*, November 13, 2009. This view is confirmed by David Mansfield, Carr Center for Human Rights seminar, Harvard Kennedy School, Cambridge, Massachusetts, October 2009. For a more complete discussion, see Clare Lockhart, "Afghanistan: Framing the Context and Options for the Way Forward" (paper prepared for the Aspen Strategy Group, Aspen, Colorado, August 2010).

61. "The Rise of the Hybrid Company," *The Economist*, December 5, 2009, 78.

هوامش الفصل الرابع

1. Although I developed the concept in the context of a debate over American power at the end of the twentieth century, soft power is not restricted to states or to international relations or to modern times. Leaders in democratic societies have always relied on their power of attraction to get elected, and presidents of universities and other nonprofit organizations often find that their soft power is far greater than their hard power. For example, "the importance of soft power is now widely accepted in the analysis of international affairs. And it is becoming increasingly important in the world of philanthropy. Over time, soft power may very well eclipse the hard power of grants and other financial transactions. . . . The Gates and Ford foundations, and most other large philanthropies, have far more soft power at their disposal than the hard power

represented by their grant-making budgets." Sean Stannard-Stockton, "Philanthropists' Soft Power May Trump the Hard Pull of Purse Strings," *Chronicle of Philanthropy*, April 22, 2010, 33. I thank Brad Voigt for calling this article to my attention.

2. It is in the dimension of means that we might construct a normative preference for greater use of soft power, even if international relations cannot be based solely on reasoned persuasion. Ethical judgments have three dimensions: intentions, means, and consequences. Although soft power can be used with bad intentions and wreak horrible consequences, it does differ in terms of means. Power defined in behavioral terms is a relationship, and soft power depends more upon the target's role in that relationship than does hard power. Attraction depends upon what is happening in the mind of the subject. Even though there may be instances of coercive verbal manipulation, there are more degrees of freedom for the subject when the means involve soft power. I may have few degrees of freedom if the person with the gun demands my money or my life. I have even fewer degrees of freedom if he kills me and simply takes my wallet from my pocket. But to persuade me that he is a guru to whom I should donate my money leaves open a number of degrees of freedom as well as the possibility of other outside influences arising and influencing the power relationship. After all, minds can change over time, whereas the dead cannot be revived. See Joseph Nye, *The Powers to Lead* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), chap. 5.

3. Joshua Cooper Ramo, *The Age of the Unthinkable* (New York: Little, Brown, 2009), 76–77.

4. Daniel Byman and Kenneth Pollack, "Let Us Now Praise Famous Men: Bringing the Statesman Back In," *International Security* 25, no. 4 (Spring 2001): 107.

5. Robert H. Wiebe, *The Search for Order, 1877–1920* (New York: Hill and Wang, 1967), 264.

6. For example, some critics portray the difference between hard and soft power as a contrast between realism and idealism. To them, "soft power is nothing more than a catchy term for the bundle of liberal international policies that have driven U.S. foreign policy since World War II and which are rooted in the Wilsonian tradition." But they are mistaken. Christopher Layne, "The Unbearable Lightness of Soft Power," in Inderjeet Parmar and Michael Cox, eds., *Soft Power and U.S. Foreign Policy* (London: Routledge, 2010), 73.

7. Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

8. The term comes from Steven Lukes, *Power: A Radical View*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2005).

9. Alan Cowell, "Power of Celebrity at Work in Davos," *International Herald Tribune*, January 29, 2005.

10. Helene Cooper, "Darfur Collides with Olympics, and China Yields," *New York Times*, April 13, 2010.

11. John S. Dryzek, *Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World* (Cambridge, UK: Polity Press, 2006), 82.

12. There are almost as many definitions of culture as power. A prominent one by Clifford Geertz defines culture as "an historically transmitted pattern of meanings embodied in symbols, a system of inherited conceptions expressed in symbolic forms by means of which men communicate, perpetuate, and develop their knowledge about and attitudes toward life." Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973), 89.

13. Norimitsu Onishi, "For China's Youth, Culture Made in South Korea," *New York Times*, January 2, 2006.

14. Qian Ning, quoted in Carol Atkinson, "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980–2006," *Foreign Policy Analysis* 6, no. 1 (January 2010): 3.

15. Rasmus Bertelsen calls this "reverse soft power." Rasmus Bertelsen and Steffen Moller, "The Direct and Reverse Soft Power of American Missionary Universities in China and Their Legacies" (paper presented at the International Studies Association, New Orleans, Louisiana, February 21, 2010).

16. Martin Wolf, "Soft Power: The EU's Greatest Gift," *Financial Times*, February 2, 2005, 17.

17. Yanzhong Huang and Bates Gill, "Sources and Limits of Chinese 'Soft Power,'" *Survival* 48, no. 2 (June 2006): 17–36. See also Sheng Ding, *The Dragon's Hidden Wings: How China Rises with Its Soft Power* (Lanham, MD: Lexington Books, 2008).

18. "How to Improve China's Soft Power?" *People's Daily Online*, March 11, 2010, http://english.people.com.cn/90001/90785/6916487.html.

19. Ingrid d'Hooghe, *The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy Puzzle*, Clingendael Diplomacy Papers No. 25

(The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2010).

20. Geraldo Zahran and Leonardo Ramos, "From Hegemony to Soft Power: Implications of a Conception Change," in Parmer and Cox, *Soft Power and U.S. Foreign Policy*, 12–31.

21. Janice Bially Mattern, "Why Soft Power Isn't So Soft: Representational Force and Attraction in World Politics," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds., *Power in World Politics* (London: Routledge, 2007), 98–119.

22. Steven Lukes, "Power and the Battle for Hearts and Minds: On the Bluntness of Soft Power," in Felix Berenskoetter and M. J. Williams, eds., *Power in World Politics* (London: Routledge, 2007), 83–97.

23. Tyler Cowen, "For Some Developing Countries, America's Popular Culture Is Resistable," *New York Times*, February 22, 2007.

24. Parama Sinha Palit, "China's Soft Power in South Asia," RSIS Working Paper 200 (Singapore: Rajaratnam School of International Studies, 2010), 1.

25. See Joseph Nye and Wang Jisi, "The Rise of China's Soft Power and Its Implications for the United States," in Richard Rosecrance and Gu Guoliang, eds., *Power and Restraint: A Shared Vision for the U.S.-China Relationship* (New York: PublicAffairs, 2009), 28.

26. David Shambaugh, *China Goes Global* (forthcoming), chap. 6, presents a very thorough account of China's efforts to increase its soft power.

27. Huang and Gill, "Sources and Limits of Chinese 'Soft Power.'" See also Joel Wuthnow, "The Concept of Soft Power in China's Strategic Discourse," *Issues and Studies* 44, no. 2 (June 2008): 2–24; and the essays in Mingjiang Li, ed., *Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics* (Lanham, MD: Lexington Books, 2009).

28. David Shambaugh, "China Flexes Its Soft Power," *International Herald Tribune*, June 7, 2010.

29. Joshua Kurlantzick, *Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

30. Yee-Kuang Heng, "Mirror, Mirror on the Wall, Who Is the Softest of Them All? Evaluating Japanese and Chinese Strategies in the Soft Power Competition Era," *International Relations of the Asia-Pacific* 10 (2010): 298.

31. Toshi Yoshihara and James R. Holmes, "Chinese Soft Power in the Indian Ocean" (paper delivered at the American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 3, 2009).

32. David Barboza, "China Yearns to Form Its Own Media Empires," *New York Times*, October 5, 2009.

33. Geoff Dyer, "China's Push for Soft Power Runs Up Against Hard Absolutes," *Financial Times*, January 4, 2010.

34. Chicago Council on Global Affairs, *Soft Power in Asia: Results of a 2008 Multinational Survey of Public Opinion* (Chicago: Chicago Council on Global Affairs, 2009), 34.

35. BBC News, "World Warming to US Under Obama," http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/8626041.stm.

36. Jacques Hymans, "India's Soft Power and Vulnerability," *India Review* 8 (July–September 2009): 2344–2365.

37. Donna Byrne, Gerald Clore, and George Smeaton, "The Attraction Hypothesis: Do Similar Attitudes Affect Anything?" *Journal of Personality and Social Psychology* 51, no. 6 (1986): 1167–1170; Fang Fang Chen and Douglas Kenrick, "Repulsion or Attraction?: Group Membership and Assumed Attitude Similarity," *Journal of Personality and Social Psychology* 83, no. 1 (2002): 111–125; Alice Eagly, Richard Ashmore, Mona Makhijani, and Laura Longo, "What Is Beautiful Is Good, but . . . : A Meta-analytic Review of Research on the Physical Attractiveness Stereotype," *Psychological Bulletin* 110, no. 1 (1991): 109–128.

38. Alexander L. Vuving, "How Soft Power Works" (paper presented at the American Political Science Association, Toronto, Ontario, September 3, 2009), 7–8.

39. Robert O. Keohane, "Subversive Realism and the Problem of Persuasion" (paper delivered at Stanford University, Palo Alto, California, December 3–5, 2009).

40. See Richard E. Petty and Duane T. Wegener, "Thought Systems, Argument Quality, and Persuasion," *Advances in Social Cognition* 4 (1991): 147–162; Blain T. Johnson and Alice H. Eagly, "Effects of Involvement on Persuasion: A Meta-analysis," *Psychological Bulletin* 106, no. 2 (1989): 290–314.

41. "Obama Wins More Food Aid but Presses African Nations on Corruption," *New York Times*, July 10, 2009.

42. Alan B. Krueger, "Attitudes and Action: Public Opinion and the Occurrence of International Terrorism," CEPS Working Paper No. 179 (January 2009).

43. Layne, "The Unbearable Lightness of Soft Power," 57.

44. See Atkinson, "Does Soft Power Matter?" 3. See also Antonio Spilimbergo, "Democracy and Foreign Education," *American Economic Review* 99, no. 1 (March 2009): 528–543.

45. Julie Cencula Olberding and Douglas J. Olberding, "Ripple Effects in Youth Peacebuilding and Exchange Programs: Measuring Impacts Beyond Direct Participants," *International Studies Perspectives* 11 (2010): 75–91.

46. See Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), chap. 2.

47. Raymond Bonner and Jane Perlez, "British Report Criticizes U.S. Treatment of Terror Suspects," *New York Times*, July 28, 2007.

48. See Matthew Kroenig, Melissa McAdam, and Steven Weber, "Taking Soft Power Seriously" (unpublished paper, February 23, 2009), for a very interesting, though limited approach to causal inference.

49. Richard Pells, *Not Like Us* (New York: Basic Books, 1997), xxii.

50. Geir Lundestad, *Empire by Integration: The United States and European Integration, 1945–1997* (New York: Oxford University Press, 1998), 155.

51. Bertelsen and Moller, "The Direct and Reverse Soft Power of American Missionary Universities."

52. "Europe and an inscrutable China," *The Economist*, January 23, 2010, 52.

53. Testimony of Andrew Kohut, president of Pew Research Center, before the House Subcommittee on International Organizations, Human Rights, and Oversight, March 4, 2010.

54. Simon Anholt, "The $2 Trillion Man," *Foreign Policy* (December 2009). See also "Briefing Barack Obama's First Year," *The Economist*, January 16, 2010, 29.

55. Nicholas Kulish, "Obama Gets High Marks Abroad, Survey Finds," *New York Times*, June 17, 2010.

56. Testimony of Andrew Kohut.

57. Thomas Erdbrink, "Iranians Seek Out Abuses by US," *Washington Post*, August 24, 2009.

58. Clifford J. Levy, "Russia Prevailed on the Ground but Not in the Media," *New York Times*, August 22, 2008.

59. Inderjeet Parmar, "Challenging Elite Anti-Americanism in the Cold War," in Parmar and Cox, *Soft Power and U.S. Foreign Policy*, 115.

60. Emily Rosenberg, *Spreading the American Dream* (New York: Hill and Wang, 1981), 79, 100.

61. Herbert A. Simon, "Information 101: It's Not What You Know, It's How You Know It," *Journal for Quality and Participation*, July–August 1998, 30–33.

62. John Arquila and D. Ronfeldt, *The Emergence of Noopolitik: Toward an American Information Strategy* (Santa Monica, CA: RAND, 1999), ix–x.

63. "President Kikwete's Hard Road Ahead," *The Economist*, September 1, 2007, 45.

64. For a thorough survey of American public diplomacy, see Kennon Nakamura and Matthew Weed, *U.S. Public Diplomacy: Background and Current Issues* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).

65. Mark Leonard, *Public Diplomacy* (London: Foreign Policy Center, 2002).

66. As one South African writer, Mark Gevisser, puts it, "We need the world to love us again, sometimes it seems, before we can love ourselves." Barry Bearak, "South Africa World Cup Hopes Extend Beyond Playing Field," *New York Times*, June 11, 2010.

67. Hans N. Tuch, *Communicating with the World: U.S. Public Diplomacy Overseas* (New York: St. Martin's Press, 1990), 162.

68. See Watanabe Yashushi and David L. McConnell, eds., *Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States* (London: M. E. Sharpe, 2008).

69. Ambassador John Bolton interviewed on Fox News, December 24, 2009. See Ben Armbruster, "Bolton: Strike on Iran Is No Problem as Long as It's Accompanied by a 'Campaign of Public Diplomacy,'" Think Progress (Blog), December 23, 2009, http://thinkprogress.org/2009/12/23/bolton-iran-public-diplomacy.

70. Walter Pincus, "Pentagon Reviewing Strategic Information Operations," *Washington Post*, December 27, 2009.

71. Daryl Copeland, "Guerilla Diplomacy: The Revolution in Diplomatic Affairs," *World Politics Review*, December 25, 2009, www.worldpoliticsreview.com/article.aspx?id=4867.

72. R. S. Zaharna, "The Soft Power Differential: Network Communication and Mass Communication in Public Diplomacy," *The Hague Journal of Diplomacy* 2 (2007): 221.

73. Jan Melissen, ed., *The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations* (London: Palgrave Macmillan, 2005), 22–23.

74. Kathy R. Fitzpatrick, "Advancing the New Public Diplomacy: A Public Relations Perspective," *The Hague Journal of Diplomacy* 2 (2007): 203.

75. See, for example, Jesse Lichtenstein, "Digital Diplomacy," *New York Times Magazine*, July 18, 2010, 25–29.

76. Shambaugh, "China Flexes Its Soft Power."

هوامش الفصل الخامس

1. Richard Haass, "The Age of Nonpolarity," *Foreign Affairs* 87, no. 3 (May–June 2008): 47.

2. Timothy Garton Ash, "As Threats Multiply and Power Fragments, the 2010s Cry Out for Realistic Idealism," *The Guardian*, December 31, 2009.

3. Alvin Toffler and Heidi Toffler, *The Politics of the Third Wave* (Atlanta: Andrews and McMeel, 1995); Esther Dyson, *Release 2.1: A Design for Living in the Digital Age* (New York: Broadway Books, 1998).

4. "Data, Data, Everywhere: Special Report on Managing Information," *The Economist*, February 27, 2010, 4.

5. Pippa Norris, *The Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide* (New York: Cambridge University Press, 2001), 232. (Given the indirect nature of packet routing, this comment obviously refers to human, rather than technical, intermediaries.)

6. Stephen Krasner, "Sovereignty," *Foreign Policy* 122 (January–February 2001): 24ff.

7. John G. Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization* 47, no. 1 (Winter 1993): 143, 155.

8. Steve Lohr, "Global Strategy Stabilized IBM During Downturn," *New York Times*, April 20, 2010.

9. Jason DeParle, "A World on the Move," *New York Times*, June 27, 2010.

10. Walter Laqueur, "Left, Right, and Beyond: The Changing Face of Terror," in James F. Hogue and Gideon Rose, eds., *How Did This Happen? Terrorism and the New War* (New York: Council on Foreign Relations/PublicAffairs, 2001), 73.

11. See Ellen Nakashima, "For Cyberwarriors, Murky Terrain," *Washington Post*, March 19, 2010, for an illustration of the tension between law enforcement and intelligence.

12. Daniel T. Kuehl, "From Cyberspace to Cyberpower: Defining the Problem," in Franklin D. Kramer, Stuart Starr, and Larry K. Wentz, eds., *Cyberpower and National Security* (Washington, DC: National Defense University Press, 2009), 26–28.

13. Stuart H. Starr, "Toward a Preliminary Theory of Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 52.

14. See Jack Goldsmith and Tim Wu, *Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006).

15. Martin Libicki distinguishes three layers: physical, syntactic, and semantic. Martin Libicki, *Cyberdeterrence and Cyberwar* (Santa Monica, CA: RAND, 2009), 12. However, with applications added upon applications, the Internet can be conceived in multiple layers. See Marjory Blumenthal and David D. Clark, "The Future of the Internet and Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 206ff.

16. I am indebted here to Jeffrey R. Cooper and his unpublished work "New Approaches to Cyber-Deterrence" (2010).

17. Ellen Nakashima and Brian Krebs, "Obama Says He Will Name National Cybersecurity Advisor," *Washington Post*, May 30, 2009.

18. See Gregory J. Rattray, "An Environmental Approach to Understanding Cyberpower," in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 253–274, esp. 256.

19. Franklin Kramer, "Cyberpower and National Security," in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 12.

20. LTC David E. A. Johnson and Steve Pettit, "Principles of the Defense for Cyber Networks," *Defense Concepts* 4, no. 2 (January 2010): 17.

21. Libicki, *Cyberdeterrence and Cyberwarfare*, xiii. See also William A. Owens, Kenneth W. Dam, and Herbert S. Lin, eds., *Technology, Policy, Law, and Ethics Regarding U.S. Acquisition and Use of Cyberattack Capabilities* (Washington, DC: National Academies Press, 2009).

22. It is estimated that the Conficker worm first developed in 2008 has been used to construct a Botnet with more than 6 million compromised computers. Mark Bowden, "The Enemy Within," *The Atlantic* 305, no. 5 (June 2010): 82.

23. Interviews with U.S. government officials, March 2010.

24. Goldsmith and Wu, *Who Controls the Internet?* 180ff.

25. "Don't Mess with Us," *The Economist*, January 2, 2010, 31.

26. Robert F. Worth, "Opposition in Iran Meets a Crossroads on Strategy," *New York Times*, February 15, 2010.

27. As documented by the Open Net Initiative. Richard Waters and Joseph Menn, "Closing the Frontier," *Financial Times*, March 29, 2010.

28. Ronald J. Deibert and Rafal Rohozinski, "Risking Security: Policies and Paradoxes of Cyberspace Security," *International Political Sociology* 4, no. 1 (March 2010): 25–27.

29. Sharon LaFraniere and Jonathan Ansfield, "Cyberspying Fears Help Fuel China's Drive to Curb Internet," *New York Times*, February 12, 2010.

30. See Goldsmith and Wu, *Who Controls the Internet?* 115; and Jonathan Zittrain, "A Fight over Freedom at Apple's Core," *Financial Times*, February 4, 2010.

31. Lawrence Lessig, *Code and Other Laws of Cyberspace* (New York: Basic Books, 1999).

32. Goldsmith and Wu, *Who Controls the Internet?* 165.

33. General Keith Alexander, head of Cyber Command, testimony to the Senate Armed Services Committee. "Attacks on Military Computers Cited," *New York Times*, April 16, 2010.

34. McAfee Report, "Unsecured Economies: Protecting Vital Information" (paper presented at the World Economic Forum, Davos, Switzerland, 2009). See also Tim Weber, "Cybercrime Threat Rising Sharply," *BBC News*, http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/davos/7862549.stm. Franklin D. Kramer cites lower estimates under $400 billion in *Cyber Security: An Integrated Governmental Strategy for Progress* (Washington, DC: Atlantic Council Issue Brief, 2010), 2.

35. Munk Centre for International Studies, University of Toronto, "Tracking GhostNet: Investigating a Cyber Espionage Network," *Information Warfare Monitor*, March 2009.

36. Sharon LaFraniere and Jonathan Ansfield, "Cyberspying Fears Help Fuel China's Drive to Curb Internet," *New York Times*, February 12, 2010.

37. Stanley Pignal, "US Presses Brussels on Terror Data Swaps," *Financial Times*, February 3, 2010. See also Ellen Nakashima, "European Union, U.S. to Share Banking Data to Fight Terrorism," *Washington Post*, June 29, 2010.

38. See Owens, Dam, and Lin, *Technology, Policy, Law, and Ethics*.

39. Richard Clarke, "War from Cyberspace," *National Interest*, October 27, 2009, http://nationalinterest.org/article/war-from-cyberspace-3278.

40. See, for example, John Markoff, "Old Trick Threatens Newest Weapons," *New York Times*, October 27, 2009; and Shane Harris, "The Cyberwar Plan," *National Journal*, November 14, 2009, 18ff.

41. Richard A. Clarke and Robert K. Knake, *Cyberwar* (New York: HarperCollins, 2010), chap. 1.

42. See Owens, Dam, and Lin, *Technology, Policy, Law, and Ethics*, 27.

43. Interviews with U.S. government officials, March 2010.

44. Mike McConnell, "To Win the Cyberwar, Look to the Cold War," *Washington Post*, February 28, 2010.

45. "Clash of the Clouds," *The Economist*, October 17, 2009, 81.

46. See Tyler Moore and Richard Clayton, "The Impact of Incentives on Notice and Take-Down," Seventh Workshop on the Economics of In-

formation Security, June 2008, http://weis2008.econinfosec.org/Moore Impac.pdf.

47. Testimony of Steven R. Chabinsky before the Senate Judiciary Committee Subcommittee on Terrorism and Homeland Security, November 17, 2009.

48. Frederick R. Chang, "Is Your Computer Secure?" *Science* 325, no. 5940 (July 2009): 550.

49. Chris Bronk, "Toward Cyber Arms Control with Russia," *World Politics Review*, January 19, 2010.

50. McAfee, *Virtual Criminology Report 2009* (Santa Clara, CA: McAfee, 2009), 12.

51. Clay Wilson, "Cybercrime," in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 428.

52. Irving Lachow, "Cyber Terrorism: Menace or Myth?" in Kramer, Starr, and Wentz, *Cyberpower and National Security*, 450.

53. Robert K. Knake, "Cyberterrorism Hype v. Fact," Council on Foreign Relations Expert Brief, February 16, 2010, www.cfr.org/publication/21434/cyberterrorism_hype_v_fact.html.

54. Mike McConnell, quoted in Jill R. Aitoro, "Terrorists Nearing Ability to Launch Big Cyberattacks Against the U.S," *Nextgov*, October 2, 2010, www.nextgov.com/site_services/print_article.php?StoryID=ng_20091002_9081.

55. Olivier Roy, "Recruiting Terrorists," *International Herald Tribune*, January 11, 2010.

56. McAfee, *Virtual Criminology Report 2009*, 6. See also Project Grey Goose, "Russia/Georgia Cyber War—Findings and Analysis," October 17, 2008, intelfusion@hush.com.

57. Michael B. Farrell, "Iranian Cyber Army Hack of Twitter Signals Cyberpolitics Era," *Christian Science Monitor*, December 18, 2009, www.csmonitor.com/layout/set/print/content/view/ print/269741.

58. See Kathrin Hille and Joseph Menn, "Patriotism and Politics Drive China Cyberwar," *Financial Times*, January 14, 2010; John A. Quelch, "Looking Behind Google's Stand in China," *Working Knowledge* (Harvard Business School), February 8, 2010, http://hbswk.hbs.edu/item/6364.html. I am also indebted to unpublished notes by Roger Hurwicz (February 2010).

59. Mark Landler and Edward Wong, "China Says Clinton Harms Relations with Criticism of Internet Censorship," *New York Times*, January 23, 2010.

60. David Barboza, "China's Booming Internet Giants May Be Stuck There," *New York Times*, March 24, 2010.

61. Kathrin Hille, "Google Attempts China Rescue," *Financial Times*, June 30, 2010.

62. Jack Goldsmith, "Can We Stop the Global Cyber Arms Race?" *Washington Post*, February 1, 2010.

63. John Markoff, "Cyberattack Threat on Rise, Executives Say," *New York Times*, January 29, 2010. I am indebted to Robert Sheldon for pointing out that the data refer to perceptions, not numbers, of intrusions.

64. For an analogous situation with regard to energy and climate issues, see Robert O. Keohane and David G. Victor, "The Regime Complex for Climate Change," Discussion Paper, Harvard Project on International Climate Agreements (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, 2010).

65. The metaphor is from James A. Lewis. See also "Securing Cyberspace for the 44th Presidency: A Report of the CSIS Commission on Cybersecurity for the 44th Presidency" (Washington, DC: Center for Strategic International Studies, 2008).

66. See Elinor Ostrom, Joanna Burger, Christopher Field, Richard Norgaard, and David Policansky, "Revisiting the Commons: Local Lessons, Global Challenges," *Science* 284, no. 5412 (April 1999): 278, for a challenge to Garrett Hardin's 1968 formulation of "The Tragedy of the Commons," *Science* 162, no. 3859 (December 1968): 1243.

67. Elinor Ostrom, "A General Framework for Analyzing Sustainability of Social-Ecological Systems," *Science* 325, no. 5939 (July 2009): 421. See also Roger Hurwitz, "The Prospects for Regulating Cyberspace" (unpublished paper, November 2009).

68. Deibert and Rohozinski, "Risking Security," 30.

69. Ethan Zuckerman, "Intermediary Censorship," in Ronald Deibert, John Palfrey, Rafal Rohozinski, and Jonathan Zittrain, eds., *Access Controlled: The Shaping of Power, Rights, and Rule in Cyberspace* (Cambridge, MA: MIT Press, 2010), 80.

70. Clarke and Knake, *Cyberwar*, 146.

71. See Jonathan Zittrain, *The Future of the Internet and How to Stop It* (New Haven, CT: Yale University Press, 2008).

72. Quoted in Nathan Gardels, "Cyberwar: Former Intelligence Chief Says China Aims at America's Soft Underbelly," *New Perspectives Quarterly* 27 (Spring 2010): 16.

73. See Melissa Hathaway, "Strategic Advantage: Why America Should Care About Cybersecurity," Discussion Paper, Harvard Kennedy School (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, 2009). See also Barack Obama, "Remarks by the President on Securing Our Nation's Cyber Infrastructure" (Washington, DC: White House, May 29, 2009).

74. William J. Lynn, III, "Defending a New Domain: The Pentagon's Cyberstrategy," *Foreign Affairs* 90, no. 5 (September–October 2010): 100.

75. See Clarke and Knake, *Cyberwar*, for a discussion of the limits of arms control and possible norms.

76. Christopher Ford, "Cyber-operations: Some Policy Challenges," report on a CSIS meeting, Washington, DC, June 3, 2010.

77. Joseph Menn, "Moscow Gets Tough on Cybercrime," *Financial Times*, March 22, 2010.

78. Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984). See also David Rand, Anna Drebner, Tore Ellingsen, Drew Fudenberg, and Martin Nowak, "Positive Interactions Promote Public Cooperation," *Science* 325, no. 5945 (September 2009): 1272.

79. Joseph Menn, "US Cybercrime Chief Wary on Provoking China and Russia," *Financial Times*, March 5, 2010.

80. For a description of the gradual evolution of such learning in the nuclear area, see Joseph S. Nye, "Nuclear Learning and U.S.-Soviet Security Regimes," *International Organization* 41, no. 3 (Summer 1987): 371–402.

81. See Abraham Sofaer, David Clark, and Whitfield Diffie, "Cyber Security and International Agreements," *Proceedings of a Workshop on Deterring Cyberattacks* (Washington, DC: National Academies Press, 2010).

82. John Markoff, "At Internet Conference, Signs of Agreement Appear Between U.S. and Russia, *New York Times*, April 16, 2010.

83. Duncan B. Hollis, "Why States Need an International Law for Information Operations," *Lewis and Clark Law Review* 11, no. 4 (2007): 1059.

84. Goldsmith, "Can We Stop the Global Cyber Arms Race?"

85. Waters and Menn, "Closing the Frontier."

86. Richard Falkenrath, "Texting with Terrorists," *New York Times*, August 9, 2010. See also Miguel Helft and Vikas Bajaj, "When Silence Sows Anxiety: Blackberry's Security Stance Throws Others Off Balance," *New York Times*, August 9, 2010.

1. Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981), 239.

2. Arthur Waldron, "How Not to Deal with China," *Commentary* 103, no. 3 (March 1997): 48; Robert Kagan, "What China Knows That We Don't," *Weekly Standard*, January 20, 1997, 22.

3. John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia," Michael Hintze Lecture, University of Sydney, Sydney, Australia, August 5, 2010, www.usyd.edu.au/news/84.html?newstoryid=5351.

4. Richard K. Betts and Thomas J. Christensen, "China: Getting the Questions Right," *National Interest*, Winter 2000–2001, 17.

5. Ernest May and Zhou Hong, "A Power Transition and Its Effects," in Richard Rosecrance and Gu Guliang, eds., *Power and Restraint* (New York: PublicAffairs, 2009), chap. 1.

6. See Jack S. Levy, "Declining Power and the Preventive Motivation for War," *World Politics* 40 (October 1987): 82–107.

7. Barry Blechman and Stephen Kaplan, *Force Without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument* (Washington, DC: Brookings Institution, 1978), chap. 4; Gary C. Hufbauer, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott, *Economic Sanctions Reconsidered*, 2nd ed. (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990).

8. Piers Brendon, "Like Rome Before the Fall? Not Yet," *New York Times*, February 25, 2010. For interesting comparisons of America and Rome, see Cullen Murphy, *Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America* (Boston: Houghton Mifflin, 2007).

9. See Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987), 154, 203. See also Bruce Russett, "The Mysterious Case of Vanishing Hegemony," *International Organization* 39, no. 12 (Spring 1985): 212.

10. Corelli Barnett, *The Collapse of British Power* (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1986), p. 72.

11. Charles Dickens, *Martin Chuzzlewit* (1844), quoted in David Whitman, *The Optimism Gap: The I'm OK–They're Not Syndrome and the Myth of American Decline* (New York: Walker, 1998), 85.

12. Some observers believe that "debating the stages of decline may be a waste of time—it is a precipitous and unexpected fall that should

most concern policy makers and citizens." Niall Ferguson argues that numbers indicating a doubling of public debt in the coming decade "cannot erode U.S. strength on their own, but they can work to weaken a long-assumed faith in the United States' ability to weather any crisis." He argues that "most imperial falls are associated with fiscal crises," but in fact the most common cause of sudden collapse is often war, as was the case of the Romanov, Austro-Hungarian, and Ottoman empires. Niall Ferguson, "Complexity and Collapse," *Foreign Affairs* 89, no. 2 (March–April 2010): 31.

13. For detail on the earlier cycles, see Joseph Nye, Jr., *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990).

14. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 1.

15. Gideon Rachman, "All Eyes Are on Davos as a Shift in the Global Balance of Power Makes Itself Felt," *Financial Times*, January 27, 2010.

16. David Roche, "Another Empire Bites the Dust," *Far Eastern Economic Review* 171, no. 8 (October 2008): 11.

17. Brooks and Wohlforth, *World Out of Balance*, 4.

18. National Intelligence Council, *Global Trends 2025: A Transformed World* (Washington, DC: GPO, 2008), iv. In contrast, only four years earlier an estimate about 2020 forecast American preeminence.

19. Ralph Atkins, "State of the Union," *Financial Times*, June 1, 2010.

20. Pippa Norris, "Global Governance and Cosmopolitan Citizens," in Joseph S. Nye and John D. Donahue, eds., *Governance in a Globalizing World* (Washington, DC: Brookings Institution, 2000), 157.

21. Chris Patten, "What Is Europe to Do?" *New York Review of Books*, March 11, 2010, 12.

22. Marcus Walker, "EU Sees Dreams of Power Wane as 'G-2' Rises," *Wall Street Journal*, January 27, 2010.

23. "Lessons from 'The Leopard,'" *The Economist*, December 12, 2009, 61.

24. Stefan Theil, "The Modest Superpower," *Newsweek*, November 16, 2009, 41.

25. Mark Leonard, *Why Europe Will Run the 21st Century* (London: Fourth Estate, 2005), 2.

26. Andrew Moravcsik, "Europe: The Quiet Superpower," *French Politics* 7, no. 3 (September–December 2009): 406–407.

27. "Weathering the Storm," *The Economist*, September 9, 2000, 23.

28. Robert D. Blackwill, *The Future of Transatlantic Relations* (New York: Council on Foreign Relations, 1999).

29. Andrew Batson, "A Second Look at China's GDP Rank," *Wall Street Journal* (Asian edition), January 22–23, 2010. Purchasing parity comparisons are good for comparing welfare; exchange rate comparisons are better for estimating power in external relations. Each is valid for different purposes. In terms of purchasing power parity, China became the second largest national economy in 2001. In terms of exchange rate comparison, China's per capita GDP is in one-hundredth place.

30. Hiroko Tabuchi, "China's Day Arriving Sooner Than Japan Expected," *New York Times*, October 2, 2009.

31. "Hour of Power?" *Newsweek*, February 27, 1989, 15.

32. Jacques Attali, *Lignes d'Horizon* (Paris: Foyard, 1990); George Friedman and Meredith LeBard, *The Coming War with Japan* (New York: St. Martin's Press, 1992).

33. Herman Kahn and B. Bruce-Biggs, *Things to Come* (New York: Macmillan, 1972), ix.

34. They were questioned by some; see, for example, Bill Emmott, *The Sun Also Sets* (New York: Simon and Schuster, 1989).

35. Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," *Journal of European Economic History*, Spring 1982, 14n.

36. Prime Minister's Commission, *The Frontier Within* (Tokyo: Cabinet Secretariat, 2000).

37. Hisashi Owada, "The Shaping of World Public Order and the Role of Japan," *Japan Review of International Affairs*, Spring 2000, 11.

38. Department of Population Dynamics Research, National Institute of Population, "Summary of the Japanese Population Projection: Population Projections for Japan, 2001–2050" (2000), www.ipss.go.jp/pp-newest/e/ppfj02/suikei_g_e.html.

39. See Bill Emmott, *Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade* (New York: Harcourt, 2008).

40. "Not Just Straw Men," *The Economist*, June 20, 2009, 63.

41. Tyler Cowen, "For Much of the World, a Fruitful Decade," *New York Times*, January 3, 2010.

42. Ding Zhitao, "Bricking a Regime," *Beijing Review*, July 2, 2009, 2.

43. David Rothkopf, "A Bigger Clubhouse," *Newsweek*, November 15, 2008, 54.

44. Brendan Kelly, "The BRICs' Monetary Challenge," *PacNet* (Pacific Forum) 46 (June 25, 2009). See also Laurence Brahm, "China Thinks

the Washington Consensus Is Dead!" *PacNet* (Pacific Forum) 65 (September 29, 2009).

45. Jim O'Neill, "BRICS Are Still on Top," *Newsweek*, December 7, 2009, 44. See also Goldman Sachs, *Global Economics Weekly*, no. 10/01 (January 6, 2010).

46. Clive Cookson, "Huge Shift in Bric's Scientific Landscape," *Financial Times*, January 26, 2010.

47. Mikhail Gorbachev, speech to Soviet writers, quoted in "Gorbachev on the Future: 'We Will Not Give In,'" *New York Times*, December 22, 1986.

48. Eduard Shevardnadze, quoted in Stephen Sestanovich, "Gorbachev's Foreign Policy: A Diplomacy of Decline," *Problems of Communism*, January–February 1988, 2–3.

49. Sergei Karaganov, "Russia in Euro-Atlantic Region," *Rossiyskaya Gazeta*, November 24, 2009, available in English at http://karaganov.ru/en/news/98. An alternative view is that Russian soft power helped pave the way for a desired change of government in Kyrgyzstan in 2010. Andrew Kramer, "Before Kyrgyz Uprising, a Dose of Russian Soft Power," *New York Times*, April 19, 2010.

50. Murray Feshbach, "Russia's Population Meltdown," *Wilson Quarterly* 25, no. 1 (Winter 2001): 15–21; Nicholas Eberstadt, "Drunken Nation: Russia's Depopulation Bomb," *World Affairs*, Spring 2009, 53, 58.

51. Dmitri Medvedev, quoted in Anders Aslund, Sergei Guriev, and Andrew Kuchins, *Russia After the Global Economic Crisis* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2010), 259.

52. Michael Wines, "For All of Russia, Biological Clock Is Running Out," *New York Times*, December 28, 2000.

53. Igor Yurgens, personal conversation, January 21, 2010.

54. Clifford J. Levy, "Russian President Calls for Nation to Modernize," *New York Times*, November 13, 2009.

55. Katinka Barysch, "Can the EU Help Russia Modernise?" *Centre for European Reform Insight*, May 28, 2020, 2.

56. Peter Aven, quoted in Charles Clover, "Caught Between Modernity and Chaos, Russia: Special Report," *Financial Times*, April 14, 2010.

57. Vladoslav Inozemtsev, "Dilemmas of Russia's Modernization," in Ivan Krastev, Mark Leonard, and Andrew Wilson, eds., *What Does Russia Think?* (London: European Council on Foreign Relations, 2010), 47. See also Jeffrey Mankoff, *The Russian Economic Crisis* (New York: Council on Foreign Relations, 2010).

58. Li Jingjie, "Pillars of the Sino-Russian Partnership," *Orbis*, Fall 2000, 530.

59. Karaganov, "Russia in Euro-Atlantic Region."

60. Bobo Lo, "Ten Things Everyone Should Know About the Sino-Russian Relationship" (London: Centre for European Reform Policy Brief, December 2008).

61. Dmitri Medvedev, quoted in John Lee, "Why Russia Still Matters in the Asian Century," *World Politics Review*, January 19, 2010, www.worldpoliticsreview.com/articlePrint.aspx?ID=4958.

62. Sarika Malhotra, "The World Will Become Tripolar Around 2040," *Financial Express*, March 7, 2010. Also based on personal conversations, New Delhi, January 2010.

63. Vijay Joshi, "Economic Resurgence, Lopsided Reform, and Jobless Growth," in Anthony Heath and Roger Jeffrey, eds., *Diversity and Change in Modern India: Economic, Social and Political Approaches* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2010).

64. Martin Wolf, "India's Elephant Charges on Through the Economic Crisis," *Financial Times*, March 3, 2010.

65. Neal M. Rosendorf, "Social and Cultural Globalization: Concepts, History, and America's Role," in Nye and Donahue, *Governance in a Globalizing World*, 122.

66. Joshi, "Economic Resurgence."

67. "The Engineering Gap," *The Economist*, January 30, 2010, 76.

68. Cookson, "Huge Shift in Bric's Scientific Landscape." See also Richard Levin, "Top of the Class," *Foreign Affairs* 89, no. 3 (May–June 2010): 63–75.

69. See Tarun Khanna, *Billions of Entrepreneurs: How China and India Are Reshaping Their Futures—and Yours* (New Delhi: Viking/Penguin, 2007).

70. Interviews with Indian government officials, New Delhi, January 2010.

71. Fernando Enrique Cardoso attributes the cliché to Stefan Zweig. See Fernando Enrique Cardoso, *The Accidental President of Brazil: A Memoir* (New York: PublicAffairs, 2006), 6.

72. Interview with Luiz Ignacio Lula da Silva, "No More Second Class," *Newsweek*, October 12, 2009, 50.

73. "Brazil Takes Off," *The Economist*, November 14, 2009, 15.

74. Jonathan Wheatley, "Size of State's Role Emerges as Key Factor in Brazil Election Battle," *Financial Times*, February 24, 2010.

75. "Getting It Together at Last: A Special Report on Business and Finance in Brazil," *The Economist*, November 14, 2009, 5, 18.

76. Interviews, Sao Paulo, April 9, 2010.

77. Mac Margolis, "The Land of Less Contrast: How Brazil Reined In Inequality," *Newsweek*, December 7, 2009, 22. See also "Getting It Together at Last," 16.

78. "In Lula's Footsteps," *The Economist*, July 3, 2010, 36.

79. Alexei Barrionuevo, "Brazil's President Elbows U.S. on the Diplomatic Stage," *New York Times*, January 23, 2009.

80. "The Samba Beat, with Missteps," *The Economist*, December 20, 2008, 57.

81. Sebastian Mallaby, "Brazil's China Headache," *Washington Post*, December 14, 2009.

82. Robert Fogel, "$123,000,000,000,000," *Foreign Policy* 177 (January–February 2010): 70.

83. Barbara Demick, "China Won't Bow Down," *Los Angeles Times*, February 16, 2010.

84. Michael Brown et al., *The Rise of China* (Cambridge, MA: MIT Press, 2000).

85. Martin Jacques, *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order* (New York: Penguin, 2009).

86. "American Opinion," *Wall Street Journal*, September 16, 1999.

87. Ingrid d'Hooghe, *The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy Puzzle* (The Hague: Netherlands Institute of International Relations, 2010).

88. Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, trans. Martin Hammonds (New York: Oxford University Press, 2009), 62.

89. Media Eghbal, "Chinese Economy Smaller Than Previously Estimated," *Euromonitor* (International Monetary Fund), February 11, 2008, www.euromonitor.com/Articles.aspx?folder=Chinese_economy_smaller_than_previously_estimated&print=true.

90. Sam Roberts, "In 2025, India to Pass China in Population, U.S. Estimates," *New York Times*, December 16, 2009.

91. Figures were calculated using data from *CIA World Fact Book 2000* (www.cia.gov/cia/publications/factbook/) for purchasing power parities and the World Bank (www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab1_1.pdf) for official exchange rates.

92. Aaron Friedberg, "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?" *International Security* 30, no. 2 (Fall 2005): 7–45.

93. "A Slow-Burning Fuse: A Special Report on Ageing Populations," *The Economist*, June 27, 2009, 14.

94. Robert Zoellick, quoted in "Can China Become the World's Engine for Growth?" A Symposium of Fifty Views, *International Economy*, Winter 2010, 9.

95. "Agricultural Bank's IPO: Agricultural Revolution," *The Economist*, July 10, 2010, 69.

96. Michael Pettis, "China Has Been Misread by Bulls and Bears Alike," *Financial Times*, February 26, 2010. See also Michael Pettis, "Sharing the Pain: The Global Struggle over Savings," Policy Brief 84 (Washington, DC: Carnegie Endowment, November 2009).

97. Geoff Dyer, "Beijing Has a Long Way to Go Before It Can Dislodge the Dollar," *Financial Times*, May 22, 2009.

98. Ambassador Charles W. Freeman, Jr., "China's Challenge to American Hegemony," Remarks to the Global Strategy Forum, January 20, 2010.

99. Henry Rowen, quoted in "A Wary Respect: Special Report on China and America," *The Economist*, October 24, 2009, 14.

100. Lee Kwan Yew, personal conversation, January 22, 2010.

101. Minxin Pei, "Think Again: Asia's Rise," *Foreign Policy* 173 (July–August 2009).

102. Susan L. Shirk, *China: Fragile Superpower* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), 253.

103. Bill Clinton, quoted in "A Wary Respect," 16.

104. Thom Shanker, "Pentagon Cites Concerns in China Military Growth," *New York Times*, August 17, 2010.

105. Keith Crane, Roger Cliff, Evan S. Medeiros, James C. Mulvenon, and William H. Overholt, *Modernizing China's Military: Opportunities and Constraints* (Washington, DC: RAND, 2005).

106. Kenneth Lieberthal, quoted in Bruce Stokes, "China's New Red Line at Sea," *National Journal*, July 3, 2010, 43. See also Andrew Jacobs, "Stay Out of Island Dispute, Chinese Warn U.S.," *New York Times*, July 27, 2010.

107. Edward Wong, "Chinese Military Seeks to Extend Its Naval Power," *New York Times*, April 24, 2010.

108. Deng Xiaoping, quoted in C. Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas Lardy, and Derek J. Mitchell, *China's Rise: Challenges and Opportunities* (Washington, DC: Peterson Institute, 2008), 1.

109. Jacques, *When China Rules the World*, 12.

110. David C. Kang, "Hierarchy in Asian International Relations: 1300–1900," *Asian Security* 1, no. 1 (2005): 53–79. See also Stefan Halper, *The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century* (New York: Basic Books, 2010).

111. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West," *Foreign Affairs* 87, no. 1 (January–February 2008): 23–38.

112. Lee Kwan Yew, personal conversation, January 2010.

113. Kagan, "What China Knows That We Don't."

114. Edward Wong, "Vietnam Enlists Allies to Stave Off China's Reach," *New York Times*, February 5, 2010; also based on personal interviews with Vietnamese officials, Hanoi, January 13–14, 2010.

115. Zixiao Yang and David Zweig, "Does Anti-Americanism Correlate to Pro-China Sentiments?" *Chinese Journal of International Politics* 2 (2009): 457–486.

116. For a detailed analysis, see Bill Emmott, *Rivals: How the Power Struggle Between China, India, and Japan Will Shape Our Next Decade* (New York: Harcourt, 2008).

117. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers.*

118. Of course, there were many more causes of this complex phenomenon. See Ramsay MacMullen, *Corruption and the Decline of Rome* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).

119. Frank Newport, "No Evidence Bad Times Are Boosting Church Attendance," *Gallup*, December 17, 2008.

120. "A Public Opinion Review of the Bush Years," *Gallup*, January 12, 2009.

121. Derek Bok, *The State of the Nation* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), 376.

122. U.S. Census Bureau, "The Foreign Born Population of the United States," August 2004, www.census.gov/prod/2004pubs/p20–555.pdf.

123. Kenneth Scheve and Matthew Slaughter, *Globalization and the Perceptions of American Workers* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2001), 35.

124. Lymari Morales, "Americans Return to Tougher Immigration Stance," *Gallup*, August 5, 2009.

125. Eric Schmitt, "New Census Shows Hispanics Are Even with Blacks in US," *New York Times*, March 8, 2001.

126. Steven Holmes, "Census Sees a Profound Ethnic Shift in U.S.," *New York Times*, March 14, 1996, 16.

127. Nicholas Eberstadt, "The Population Implosion," *Foreign Policy* 123 (March–April 2001): 43–49.

128. Marjolaine Gauthier-Loiselle and Jennifer Hunt, "How Much Does Immigration Boost Innovation?" (London: Centre for Economic Policy Research, January 2009), www.cepr.org/pubs/new-dps/dplist.asp?dpno=7116. See also William Kerr and William Lincoln, "The Supply Side of Innovation: H-1B Visa Reforms and US Ethnic Invention," Working Paper (Cambridge, MA: Harvard Business School, January 21, 2009).

129. Public Policy Institute of California, "Silicon Valley's Skilled Immigrants: Generating Jobs and Wealth for California," *Research Brief* 21 (June 1999): 2. See also Elizabeth Corcoran, "Silicon Valley's Immigration Problem," *Forbes*, May 3, 2007.

130. Lew Kwan Yew, personal conversation, January 22, 2010.

131. International Monetary Fund, *United States: Selected Issues* (Washington, DC: International Monetary Fund, July 2009), 3; Martin Feldstein, "America's Growth in the Decade Ahead," *Project Syndicate*, January 25, 2010. See also Alan Beattie, "IMF Warns US to Tighten Fiscal Policy More Rapidly," *Financial Times*, June 30, 2010.

132. "Can America Compete?" *BusinessWeek*, April 20, 1987, 45.

133. Xavier Sala-i-Martin and Jennifer Blanke, *The Global Competitiveness Report 2009–10* (Davos, Switzerland: World Economic Forum, 2009). The United States remained high on most "pillars" of growth, such as institutions, infrastructure, market size, and technological readiness, but dropped from its first-place position the previous year because of macroeconomic instability.

134. Adam Segal, *Advantage: How American Innovation Can Overcome the Asian Challenge* (New York: Norton, 2011), 247.

135. Amar Bhide of Columbia Business School, quoted in "Innovation in America: A Gathering Storm?" *The Economist*, November 22, 2008, 73.

136. Dale W. Jorgenson, "Innovation and Productivity Growth," Theodore Schultz Lecture, Atlanta, Georgia, January 3, 2010, 1–2. See also Dale W. Jorgenson, ed., *The Economics of Productivity* (Cheltenham, UK: Elgar, 2009).

137. Stephen Oliner, Daniel Sichel, and Kevin Stiroh, "Explaining a Productive Decade," in *Finance and Economics Discussion Series* (Washington, DC: Federal Reserve Board, 2007), 4–6. See also "Productivity Growth: Slash and Earn," *The Economist*, March 20, 2010, 75.

138. Alice Lipowicz, "U.S. Investment in Global Research and Development Falls," *Federal Computer Week*, January 19, 2010.

139. Michael Porter, "Why America Needs an Economic Strategy," *BusinessWeek*, October 30, 2008.

140. Fareed Zakaria, "Is America Losing Its Mojo?" *Newsweek*, November 23, 2009; Claire Cain Miller, "A $3.5 Billion Effort, Fearful the US Is Slipping, Aims to Help Tech Start-Ups," *New York Times*, February 24, 2010; "The United States of Entrepreneurs: Special Report on Entrepreneurship," *The Economist*, March 14, 2009, 9. See also ibid.

141. Roger Lowenstein, "The Way We Live Now: Should We Spend or Save to Rescue the Economy?" *New York Times*, October 14, 2009. For a more optimistic view of American savings, see Richard N. Cooper, "Global Imbalances: Globalization, Demography, and Sustainability," *Journal of Economic Perspectives* 22 (Summer 2008): 95.

142. Sylvia Nasar, "Economists Simply Shrug as Savings Rate Declines," *New York Times*, December 21, 1998. Harvard economist Richard N. Cooper points out that national accounts designed over sixty years ago in the industrial age are defined largely in terms of structures and equipment and do not include in savings such items of deferred consumption as education, research and development, training, and consumer durables. Richard N. Cooper, "Remarks for Yale Workshop on Global Trends and Challenges: Understanding Global Imbalances" (unpublished paper, January 2009).

143. Milka Kirova and Robert Lipsey, "Measuring Real Investment: Trends in the United States and International Comparisons" (Washington, DC: Federal Reserve, National Bureau of Economic Research, February 1998), 7.

144. Niall Ferguson, "An Empire at Risk," *Newsweek*, December 7, 2009, 28; Niall Ferguson, "A Greek Crisis Is Coming to America," *Financial Times*, February 11, 2010. See also Francis Warnock, "How Dangerous Is U.S. Government Debt? The Risk of a Sudden Spike in U.S. Interest Rates," *Council on Foreign Relations Report*, June 2010; www.cfr.org/publication/22408/how_dangerous_is_us_government_debt.html?excer.

145. "Repent at Leisure: A Special Report on Debt," *The Economist*, June 26, 2010, 14.

146. "Damage Assessment," *The Economist*, May 16, 2009, 84. See also C. Fred Bergsten, "The Dollar and the Deficits," *Foreign Affairs* 88, no. 6 (November–December 2009): 20–38.

147. U.S. Department of Education, "Educational Attainment of Persons 18 Years Old and Over, by State: 2000 and 2006," http://nces.ed.gov/programs/digest/d08/tables/dt08_011.asp.

148. "Universities in Europe," *The Economist*, April 25, 2009, 57.

149. Times Higher Education, "Top 200 World Universities (2009)," www.timeshighereducation.co.uk/Rankings2009-Top200.html; Institute of Higher Education of Shanghai Jiao Tong University, "Academic Ranking of the World Universities—2009," www.arwu.org/ARWU2009.jsp.

150. *The Economist: World in Figures (2009 Edition)* (London: Profile Books, 2008), 99; *World Bank Indicators 2008* (Washington, DC: World Bank, 2008), 314; "A Special Report on Managing Information," *The Economist*, February 27, 2010, 18.

151. White House, *The Economic Report of the President* (Washington, DC: GPO, 2009), 218. There was an improvement over the decade. See U.S. Department of Education, National Center for Educational Statistics, *The Condition of Education 2000* (Washington, DC: GPO, 2000).

152. Sam Dillon, "Many Nations Passing US in Education, Expert Says," *New York Times*, March 10, 2010.

153. Tamar Lewin, "Once in First Place, Americans Now Lag in Attaining College Degrees," *New York Times*, July 23, 2010.

154. White House, *The Economic Report of the President*, 236.

155. U.S. Census Bureau, "The Changing Shape of the Nation's Income Distribution," *Current Population Reports* (June 2000): 1, 10.

156. James Fallows, "How America Can Rise Again," *The Atlantic*, January–February 2010, 48.

157. Henry Kissinger, "America at the Apex," *National Interest*, Summer 2001,15.

158. NBC/*Wall Street Journal* poll, cited in David Brooks, "The Tea Party Teens," *New York Times*, January 5, 2010; Pew Research Center Publications, "Distrust, Discontent, Anger, and Partisan Rancor," April 18, 2010.

159. William Galston, "In Government America Must Trust," *Financial Times*, March 4, 2010.

160. *Washington Post*/Kaiser Family Foundation/Harvard University Survey Project, 1996; Harris Poll, 1996; and Hart-Teeter Poll for the Council of Excellence in Government, reported in the *Washington Post*, March 24, 1997. See also Seymour Martin Lipset and William Schneider, *The Confidence Gap* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1987); and Jeffrey Jones, "Trust in Government Remains Low," *Gallup*, September 18, 2008.

161. Harris Poll, 1966–1996. "The Harris Poll Annual Confidence Index Rises 10 Points," *Business Wire*, March 5, 2009.

162. Rasmussen Reports, "80% Say U.S. Is Best Place to Live; 41% Say U.S. Lacks Liberty and Justice for All," July 3, 2008; "62% Say Constitution

Should Be Left Alone," July 1, 2010. See also Joseph S. Nye, Philip Zelikow, and David King, eds., *Why People Don't Trust Government* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

163. U.S. Department of the Treasury, *Update on Reducing the Federal Tax Gap and Improving Voluntary Compliance* (Washington, DC: U.S. Department of the Treasury, July 8, 2009), www.irs.gov/pub/newsroom/tax_gap_report_-final_version.pdf.

164. World Bank, *Governance Matters 2009: Worldwide Governance Indicators, 1996–2008* (Washington, DC: World Bank, 2009).

165. Steven Holmes, "Defying Forecasts, Census Response Ends Declining Trend," *New York Times*, September 20, 2000; Sam Roberts, "1 in 3 Americans Failed to Return Census Forms," *New York Times*, April 17, 2010.

166. See Nye, Zelikow, and King, *Why People Don't Trust Government*, chaps. 9, 10, and Conclusion. See also Pippa Norris, ed., *Critical Citizens: Global Support for Democratic Government* (New York: Oxford University Press, 1999).

167. Robert D. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000). See also Robert D. Putnam, Lewis M. Feldstein, and Don Cohen, *Better Together: Restoring the American Community* (New York: Simon and Schuster, 2003).

168. Pew Partnership for Civic Change, *New Eyes on Community: Eleven Years of the Pew Partnership for Civic Change* (Richmond, VA: University of Richmond Press, 2003).

169. "What's Wrong in Washington?" *The Economist*, February 29, 2010, 11.

170. George Friedman, *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century* (New York: Doubleday, 2009), 18.

171. Lawrence Freedman, "A Subversive on a Hill," *National Interest*, May–June 2009, 39.

172. Anne-Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," *Foreign Affairs* 88, no. 1 (January–February 2009): 94–113.

هوامش الفصل السابع

1. See Joris Lammers, Adam Galinsky, Ernestine Gordijn, and Sabine Otten, "Illegitimacy Moderates the Effect of Power on Approach," *Psychological Science* 19, no. 6 (June 2008): 558–564. See also "Absolutely," *The Economist*, January 23, 2010, 75.

2. Dacher Keltner, "The Power Paradox," *Greater Good*, Winter 2007–2008, 17.

3. For examples, see Giulio Gallaroti, *The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2009).

4. That power later corrupted David after he became king, producing what has been called "a Bathsheba syndrome," a sense of adulterous entitlement to the wife of one of his soldiers. He understood what he did was wrong, but he just did not think restrictions applied to him. Small agile actors can also lose by failing to adapt their strategies to changing contexts. For the interesting case of César Chávez, see Marshall Ganz, *Why David Sometimes Wins* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2009).

5. Jeremi Suri, "American Grand Strategy from the Cold War's End to 9/11," *Orbis* 53, no. 4 (2009): 620. Eric Edelman warns against oversimplifications of the 1992 Defense Planning Guidance in "When Walls Come Down: Berlin, 9/11, and U.S. Strategy in Uncertain Time," (paper presented at the Miller Center Conference, Charlottesville, Virginia, October 26, 2009). Zbigniew Brzezinski similarly criticizes the first three post–Cold War presidents for lacking a real grand strategy in *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York: Basic Books, 2007).

6. Gordon Craig and Felix Gilbert, "Reflections on Strategy in the Present and Future," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), 871.

7. Assistant Secretary of State Andrew J. Shapiro, "Political-Military Affairs: Smart Power Starts Here," keynote address to ComDef (September 9, 2009), in U.S. Department of State, *Diplomacy in Action* (Washington, DC: Department of State, 2009), www.state.gov/t/pm/rls/rm/128752.htm.

8. See examples in Watanabe Yasushi and David McConnell, eds., *Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2008).

9. John Pomfret, "Newly Powerful China Defies Western Nations with Remarks, Policies," *Washington Post*, March 15, 2010.

10. Deng's statement has been translated with a variety of words but always with the same sense of prudence. See Erik Beukel, "China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy," May 2010, www.diis.dk/sw92785.asp.

11. Robert Kennedy, "The Elements of Strategic Thinking: A Practical Guide," in Gabriel Marcella, ed., *Teaching Strategy: Challenge and Response* (Carlisle, PA: U.S. Army Strategic Studies Institute, 2010), 6.

12. Walter A. McDougal, "Can the United States Do Grand Strategy?" *Orbis* 54, no. 2 (Spring 2010): 173.

13. See John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982).

14. Assessing such changes requires contextual intelligence. Anthony Mayo and Nitin Nohria of Harvard Business School have defined contextual intelligence as the ability to understand an evolving environment and to capitalize on trends in changing markets. In foreign policy, contextual intelligence is the intuitive diagnostic skill that helps align tactics with objectives to create smart strategies in varying situations. On the attributes and dimensions of contextual intelligence, see Joseph Nye, *The Powers to Lead* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), chap. 4. See also Anthony Mayo and Nitin Nohria, *In Their Times: The Greatest Business Leaders of the Twentieth Century* (Boston: Harvard Business School Press, 2005).

15. Charles Krauthammer, "The Bush Doctrine: ABM, Kyoto, and the New American Unilateralism," *Weekly Standard*, June 4, 2001.

16. The most recent American National Security Strategy identifies as the "challenges of our times—countering violent extremism and insurgency; stopping the spread of nuclear weapons and securing nuclear materials; combating a changing climate and sustaining global growth; helping countries feed themselves and care for their sick; resolving and preventing conflict, while also healing its wounds." White House, *National Security Strategy* (Washington, DC: White House, May 2010), www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.

17. See Michael Mandelbaum, *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the Twenty-First Century* (New York: PublicAffairs, 2005).

18. See Charles P. Kindleberger, *World Economic Primacy: 1500–1990* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1996), 223ff.

19. Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984). See also Duncan Snidal, "The Limits of Hegemonic Stability Theory," *International Organization* 39, no. 4 (1985): 580–614.

20. See the critique in Carla Norrlof, *America's Global Advantage: US Hegemony and International Cooperation* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010), chap. 3.

21. John Ikenberry, "When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order (Review)," *Foreign Affairs* 88, no. 6 (November–December 2009): 152–153.

22. On the early stages, see Robert Putnam and Nicholas Bayne, *Hanging Together: The Seven-Power Summits* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984).

23. Robert Fauver, quoted in Peter Baker and Rachel Donadio, "Group of 8 Is Not Enough Say Outsiders Wanting In," *New York Times*, July 10, 2009.

24. See Robert O. Keohane and David Victor, "The Regime Complex for Climate Change," Discussion Paper 10–33, Harvard Project on International Climate Agreements (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, January 2010).

25. Leonardo Martinez-Diaz and Ngaire Woods, "The G20—the Perils and Opportunities of Network Governance for Developing Countries," briefing paper, November 2009, www.globaleconomicgovernance.org.

26. Anne-Marie Slaughter, "America's Edge: Power in the Networked Century," *Foreign Affairs* 88 (January–February 2009): 99.

27. William Inboden, "What Is Power? And How Much of It Does America Have?" *Holidays*, November–December 2009, 24–25.

28. After the United States rose to global power early in the twentieth century, the tension was exemplified by the contrasting realist vision of Roosevelt and the idealist vision of Wilson. In his study of diplomacy, former Secretary of State Kissinger argued that Wilson won the contest for the minds of the American public and noted that even Richard Nixon hung Wilson's picture in his office. Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994), chap. 2.

29. Henry A. Kissinger, "Realists vs. Idealists," *International Herald Tribune*, May 12, 2005.

30. Robert Ellworth, Andrew Goodpaster, and Rita Hauser, cochairs, "America's National Interests: A Report from the Commission on America's National Interests" (Cambridge, MA: Harvard Center for Science and International Affairs, 1996), 13.

31. Walter Russell Meade, *Special Providence: American Foreign Policy and How It Changed the World* (New York: Knopf, 2001).

32. Harvey Sapolsky, Benjamin H. Friedman, Eugene Golz, and Darly Press, "Restraining Order: For Strategic Modesty," *World Affairs* 172, no. 2 (Fall 2009): 85. See also Barry R. Posen, "The Case for Restraint," *American Interest*, November–December 2007.

33. Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965).

34. For a full discussion of the complexity and problems of definition, see Inge Kaul, Isabelle Grunberg, and Marc A. Stern, eds., *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century* (New York: Oxford University Press, 1999). Strictly defined, public goods are nonrivalrous and nonexclusionary.

35. Barry Posen, "Command of the Commons: The Military Foundation of U.S. Hegemony," *International Security* 28, no. 1 (Summer 2003): 5–46.

36. "High Costs Weigh on Troop Debate for Afghan War," *New York Times*, November 14, 2009.

37. Zaki Laidi, "Europe as a Risk Averse Power: A Hypothesis," *Garnet Policy Brief* 11 (Sciences Po) (2010): xi.

38. Richard A. Clarke, "How to Win the War on Terror," *Newark Star Ledger*, November 21, 2004.

39. Sarah Lyall, "Ex-Official Says Afghan and Iraq Wars Increased Threats to Britain," *New York Times*, July 21, 2010.

40. For more detail, see John Gaddis, *Strategies of Containment* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1982).

41. Melvyn Leffler and Jeffrey Legro, "Dilemmas of Strategy," in Melvyn Leffler and Jeffrey Legro, eds., *To Lead the World: American Strategy After the Bush Doctrine* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2008), 265.

42. Philip Seib, *America's New Approach to Africa: AFRICOM and Public Diplomacy* (Los Angeles: Figueroa Press, 2009), 19.

43. Ibid.

44. Thom Shanker, "Command for Africa Established by Pentagon," *New York Times*, October 5, 2008.

45. David Milliband, quoted in David Allaby, "We Underestimate the Value of Soft Power," December 22, 2009, www.publicservice.co.uk/print_fdeatureds.asp"type=news&id=13333.

46. Center for U.S. Global Engagement, *Putting "Smart Power" to Work: An Action Agenda for the Obama Administration and the 111th Congress* (Washington, DC: Center for U.S. Global Engagement, 2010), 15.

47. William Matthews, "Rumsfeld: U.S. Needs Online Strategic Communication Agency," *Defense News*, January 23, 2008.

48. Patrick Cronin and Kristin Lord, "Deploying Soft Power," *Defense News*, April 12, 2010.

49. Paul Kennedy, "Rome Offers Obama a Lesson in Limits," *Financial Times*, December 30, 2009.

50. David Sanger, "A Red Ink Decade," *New York Times*, February 2, 2010. See also White House, *National Security Strategy*.

51. Anthony Cordesman, quoted in Edward Luce, "Obama Doctrine Hinges on Economy," *Financial Times*, May 28, 2010.

52. Stephen Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: Norton, 2005).

53. Niall Ferguson, "The Decade the World Tilted East," *Financial Times*, December 28, 2009.

54. Richard Haass, "When World Is in Transition, Can Great Countries Have Good Policies?" *Sunday Times*, May 23, 2010, www.sunday-times.1k/100523/International/int_05.html.

55. See Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: Norton, 2008) for a thoughtful discussion.

المراجـع

المؤلف فى سطور :

جوزيف ناى

- أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد.

- ومن المفكرين الإستراتيجيين الذين يجمعون بين الأساس الأكاديمى وبين الخبرة والعمل الدبلوماسى.

- عمل ما بين (١٩٧٧-١٩٧٩) نائبًا لوكيل الخارجية الأمريكية لمساعدات الأمن والعلوم والتكنولوجيا، ورأس مجموعة عمل مجلس الأمن القومى لأسلحة الدمار الشامل.

- عمل مساعداً لوزير الدفاع للأمن الدولى.

- وهو منذ بداية الألفية الثانية مشغول بقضية القوة وتاريخها وأبعادها ومكوناتها، وهو ما قادة لتأليف العديد من الكتب منها:

Soft Power and The Paradox of American Power.

المترجم في سطور :

السفير/ أحمد عبد الحميد نافع

- خريج جامعة القاهرة (كلية الآداب) ١٩٦٣ ثم معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧١، ثم جامعة نيروبي (العلاقات الدولية) ١٩٧٧، ثم جامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب (العلوم السياسية والقانون) ١٩٨٠، ثم جامعة وستمنستر لندن / بريطانيا (الترجمة والعلوم السياسية) ١٩٩٥.

- التحق بالسلك الدبلوماسي، حيث عمل بالعديد من البعثات الدبلوماسية لمصر بالخارج، كما عمل بإدارات وزارة الخارجية بالقاهرة، بدءًا من إدارة الهيئات والمنظمات الدولية، وتولى مسئولية عدة إدارات آخرها الإدارة القانونية عام ٢٠٠١.

- ترجم لصحيفة الأهرام، والمجلس المصري للشئون الخارجية، ومكتبة الشروق الدولية، حيث ترجم كتابين تحت عنوان: "زمرة الخداع"، و"محاكمة جورج بوش بتهمة القتل"، (تحت الطبع).

المراجع فى سطور :

السفير الدكتور/ السيد أمين شلبى

- تخرج فى كلية الآداب عام ١٩٥٧.
- حصل على درجة الماجستير ١٩٦٠.
- دكتوراه فى العلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٠.
- حصل على دبلوم العلاقات الدولية، جامعة أكسفورد ١٩٧٦.
- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١.
- عمل فى سفارات مصر فى براج، بلجراد، موسكو، لاجوس. وعمل وزيراً مفوضاً فى سفارة مصر فى واشنطون، ثم سفيراً لمصر فى النرويج (١٩٩٠-١٩٩٤).
- أصدر العديد من الأعمال فى العلاقات الدولية، والدبلوماسية، والشخصيات الدبلوماسية والفكرية.
- حاضر فى العديد من المراكز البحثية فى مصر والخارج.
- عمل مديراً تنفيذياً للمجلس المصرى للشئون الخارجية.
- عضو بلجنة العلوم السياسية، المجلس الأعلى للثقافة من ١٩٩٧ حتى الآن.
- حصل على وسام الاستحقاق النرويجى، وجائزة الدولة للتفوق ٢٠٠٩.

التصحيح اللغوى: نهلة فيصل
الإشراف الفنى: حسن كامل